الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية

العربيــة في ضوء اللسانيـــــات الرياضية

قضايا النحو البصري نموذجا

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

تخصّص: اللغة العربية

إعداد الطالبة فرخي بدرة

إشراف الأستاذ الدكتور عمار ساسي

السنة الجامعية ": 2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية

العربيــة في ضوء اللسانيـــــات الرياضية

قضايا النحو البصري نموذجا

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

تخصص: اللغة العربية

إعداد الطالبة

فرخي بدرة

أمام اللجنة المشكلة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
فوزية سرّير	أستاذة محاضرة أ	البليدة2	رئيـسا
عمار ساسي	أستاذ	البليدة2	مشرفا ومقررا
السعيد بوخاوش	أستاذ محاضر أ	البليدة2	عضوا مناقشا
محمد العيد رتيمة	أستاذ	الجزائر2	عضوا مناقشا
قارة حداش	أستاذ محاضر أ	وهران	عضوا مناقشا
عبد القادر شارف	أستاذ محاضر أ	الشلف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: : 2016/2015

إهــــــــــــــداء

إلى والدتـي...

التـي عوضتني بنورها عن يـتم الصّـغر

إلى أجمل ربيع في عائلتـي:ابتـهال ، عبد الله وماريا

إلى أخ لم تلده أمي...

أستاذ القانون مبروك بومعالي- عنابة

إلى والـي ولاية جيجل السيد علي بدريسي المحترم

إلى من أحب ....

أهدي ثـمرة جـهدي هذه

بــــــدرة

شـــــكر وتـــــقدير

الشكر لك ربي أولا وأخيرا سبـحانك أن أعنـتني على إتـمام هذا البحث.

لأسـتاذي ومرشـدي ، منارة الـعلم والتواضـع والأخـلاق، الأستاذ الدكـتور عـمّار ساســي ، أقول:

شكرا على تقديرك وثقتك ودعمك وتوجيهك ... ما أقوله في حضرتك قليل ... لكني لن أكون إلا شاكرة ممتنة حافظة للجميل ، والفخر والشرف أ ن كنت مشرف هذه البحث أغلى ما أحصد في مسيرتي العلمية.

للجنة المناقشة الموقّرة كل الاحترام والتقدير أن شرفوني بقراءة هذا البحث المتواضع وإبداء ملاحظات أستنير بها مستقبلا بحول الله عز وجل.

بـــــدرة

العربيّة في ضوء اللّسانيات الرّياضية: قضايا النحو البصري نموذجا.

الملخّص

تناولت الدراسة النّظرية النحوية البصرية رؤية ومنهجا في ضوء القراءة الصورية المفترضة والمتسقة وأصول الوصف المنطقي المختزل في الدرس اللساني الرياضي الحديث . وقد اقتصر إطار البحث على دراسة المسائل النحوية البصرية الأساس الذي تتماشى والمعطيات اللسانية العامة و الخاصة بالجمل فضلا عن التنامي الجملي نحو المقدمات المستنتجة لمختلف المقترحات اللسانية . ونظرا لدقة البحث العلمي المختص الذي ينحو ههنا منحى رياضيا مختزلا فرض التماس التمثيل العلمي الموازي التماسا علميا نفعيا لمجموع المنظومات الموضوعية ؛ أي منطق اللغة في ضوء التقارب الثلاثي المتحدّد من صقل المألوف في المعالجة والتعليم واستبداله بواقع حوسبي يقيس مستوى الرؤية في تبويب النحو وشرح قضاياه عند القدامى وعند العرب المحدثين.

فإذا تعقبنا واقع الدرس الأول وجدنا أن الخليل وسيبويه لا ينطلقان في تحليلهما للكلام من أي افتراض بل من الواقع المحسوس، ثم إنهما لا يقصدان من هذا التحليل الوصول إلى الوحدات ؛أي العناصر التي يتألف منها اللسان وحصرها فإظهار نظام التقابل الذي تنتمي إليه ،فكأن اللسان في هذا التصور هو مجرد آلة وكأن غرض المحلل ينحصر فقط في تفكيك عناصرها وبيان تقابلها بعضها إزاء بعض ؛فالنحاة العرب،كما بين عبد الرحمن الحاج صالح في مؤلفه (بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1،ص20_21) لا ينظرون إلى اللسان في ذاته ، بل ينظرون أيضا إلى تصرف الناطق بمبانيه وتفريعه في الفروع من الأصول ، فهو لا يهمهم بقدر ما يهمهم ما يفعل به مستعمله وكيف يتوصل إلى أن يعبر بالمتناهي من الألفاظ عن اللامتناهي من المعاني كما يقول اللغوي الأمريكي تشومسكيCHOMESKY.أما منطلق التحليل عندهم فهو الانفصال والابتداء ثم مفهوم التمكن،إذ حاولوا حصر كل ما يمكن أن ينفرد بنفسه في الكلام وبدؤوا بما لا يمكن أن ينحل إلى ما هو تحته دون أن يتلاشى بوصفه وحدة دالة مستقلة و مفيدة في الوقت نفسه. ويضيف عبد الرحمن الحاج صالح في هذا

المقام ،بأنّ التواصل المؤسس على سياق معين له شروطه وعناصره ، ووظيفة منطقية أو لنقل شبه منطقية تقوم على محتوى منطقي مرتبط لسانيا بمستوى البنية العميقة ، ومن تفاعل هذه الأخيرة وتكييفها بشكل أوسع من التقييد النحوي المألوف تكتمل الوظيفة المنطقية أو الوظيفة الواصفة وباكتمالها نكون أمام بيان أو معطى لغوي يحتفظ لا شك بوظيفة اللغة المعادلة انطلاقا من جملة البيانات التي تتأسس بفضل خاصية الاستبدال الجدولية الموفرة. وهو المسعى المنشود في محاورة الفكر النحوي البصري وأبعاده التنظيرية لاسيما أنّ النظرية النحوية البصرية لم تحظ بعناية اللسانيات الحديثة المتشبعة بالمفهوم المنطقي الجديد الذي دعمناه بطرح شحني ملحق له بعده اللغوي واللساني بشكل خاص.

استندت رؤية البحث المنهجية إلى تداع مزدوج ؛ الأول خص حضور المرجعية النحوية البصرية بوصفها إطارا عاما للمادة في توثيقها الإحالي الذي يحقق أبعادا لغويا مهمّة وقراءات فكرية لها مكانتها في الدراسات اللغوية الحديثة . والتداعي الثاني خص الممارسة النحوية المنطقية المؤسسة للمفهوم الرياضي وآليات اختزاله ويتكامل التداعي الأول و التداعي الثاني للوصول إلى النحو البصري الريّاضي(بوصفه النحو المعادل والموازي).

تتألف الدراسة من تمهيد وبابين وخمسة فصول وخاتمة ؛ فأما التمهيد فقد بيّنت فيه الإطار الزّماني والمكاني لموضوع الدراسة إلى جانب تحرير بعض المصطلحات المهمة التي خدمت الموضوع بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر؛ كون البحث ككل ينوّع في مرجعياته ويجعلها تضيق في حصر النتائج وإقامة البرهان لتتآلف جميعها نحو بنية تجريدية مخضرمة ومختزلة. وأما الباب الأول فهو عن النحو العربي البصري واقع وممارسة ويبحث الفصل الأول منه (النحو العربي الصورة والسيرورة) النشأة والتطور في ضوء مجموع الروايات المرجحة وضع النحو وإرساء أصوله. ويبحث الفصل الثاني من الباب الأول (النحو العربي في ضوء مذاهب التنظير) وأهم المدارس النحوية بدءا بمدرسة البصرة وصولا إلى مدرسة مصر . وأما الباب الثاني فهو عن (التمثل النحوي البصري في ضوء اللسانيات الرياضية :واقع المنطق الواصف والممارسة) ، ويدور الفصل الأول منه حول الدرس النحوي البصري و اللسانيات الحديثة من خلال تناول النحو البصري و مجموع النظريات الوصفية

الشكلية و الممهدة لمجموع النظريات الوصفية الحديثة المتنامية علميا ، فضلا عن الانفتاح النحوي على العلوم أهمّها انفتاحه على علم الرياضيات والمنطق. ويسعى الفصل الثاني من الباب الثاني إلى بيان واقع الممارسة النحوية البصرية التي تحاول استثمار آليات التحليل الرياضي بدءا بالمقدمات المنطقية ،بوصفها قضايا نحوية بصرية_ وصولا إلى مجموع البدائل الذهنية الموازية للاختزال اللغوي وما تحتويه من علاقات وقرائن رياضية ورموز مختصرة. وهو ما يعرف بالتمثل الموازي والتشبع الشّحني في ضوء القراءة الذهنية والجدولة الرياضية للبيان النحوي البصري.

كشفت الدراسة انفتاح النموذج النحوي وتأصيل منطقيته المألوفة التي تتكيفّ ومفاهيم الحوسبة العقلانية المشكّلة للمرجعية التوثيقية التي تكسب الباحث بعدين اثنين مهمين، هما بعدا الواقع النحوي التأصيلي وبعد الواقع النحوي اللساني التطبيقي المعادل،إذا فصلنا بداية بين الإجراء اللساني الموسّع والإجراء اللغوي المحدد بمجموع القضايا وكذا بمجموع المعطيات المرتبطة ارتباطا شديدا بالتداعي النسقي والحضور النظامي المقيّد. ويتشبع البحث ، في بعد آخر، بالتمثل اللساني المعاصر لماّ يمتثل لخصوصية التحليل الريّاضي والوسم الشحنيّ التقدمي أو التراجعي؛ بحسب طبيعة البنية التي يفرضها الوصف المنطقي حين الافتراض.

قائمة المحتويات

الباب الثـــاني (قضـــايا النّحو البصـــري في ضـــوء اللســـانيات الرياضيــة)

الفصل الأول (الدرس النحوي عند البصريين والرؤى اللسانية الحديثة)

1-أهمية النظام النحوي ومرجعيات

الفصل الثالث (قضايا النحو البصري في ضوء اللسانيات الرياضية: دراسة تطبيقية)

الأشكـال

تعريف المختصرات

أرى أنه لابدّ من تحديد مفاهيم بعض المصطلحات والمفاهيم الواردة في هذه الدراسة. وقد اقتصرت على أبرزها وأكثرها تكيّفا والموضوع محل البحث، مع وجود مصطلحات أخرى متقاطعة أو متداعية بيّنت أبعاد مفاهيمها ومواضيعها عبر فصول الأطروحة .

المصطلح	الإحالة المفهومية
استدلال **Inférence**	نمطية الاستدلال الرياضي مبنية على مبرّر عقلي يستنتج بعد التحليل والقولبة لمختلف العمليات المؤتلفة أو المختلفة ، بالانطلاق من مجموع المعطيات المقدمة والعلاقات القائمة بينها فضلا عن الاستنتاجات المنطقية في ضوء المتقابلات المفترضة. ويمكن تعريفه أيضا بأنه عملية ذهنية تتمثل في الانتقال من معطيات تسمى مقدمة إلى معطيات أخرى تسمى نتيجة.ويتم عادة التمييز بين الاستدلال الإستنتاجي وهو الذي تكون نتيجته ضرورية ،والاستدلال الاستقرائي تكون نتيجته محتملة، ويعتمد في وصف اللساني للتثبت من سلامة الأقوال و الربط بينها وبين ما تستلزمه من نتائج[1]
إعادة بناء **Reconstruction**	يقصد بإعادة البناء النموذج الرياضي المختزل الذي يعيد بناء النظرية أو قضاياها وفقا لبرنامج منظوماتي محدد وموجز.

[1]_ رويرمارتان، مدخل لفهم اللسانيات، ص 203، انظر بدرة فرخي النظرية التحويلية في الفكر اللساني العربي الحديث، [رسالة ماجيستر] الأردن ، الجامعية الأدردنية،2003.

الإحالة Extension	الإحالة في المفهوم العام مجموع الذوات التي تدل عليها العجمة،فإحالة كرسي مثلا تحدد بصنف الأشياء التي يمكن أن نعتبرها من قبل الكرسي[2] و الإحالة لسانيا تنقسم إلى قسمين: أ- الإحالة بالمصطلح و هي الشائعة و الأكثر قيمة لسانيّا . ب- الإحالة بالمقولة الشهيرة، ويستنجد بها في حال غياب الإحالة الأولى غيابا مبررا بعدم وجود المصطلح لسانيا، أو تداول اللفظ دون المصطلح
التحويل **Transformation**	وهو من مصطلحات اللسانيات الحديثة ،أشار إليها تشومسكيchomesky في نظريته النموذجية (عام 1965م) في كتابه مظاهر النظرية التركيبية aspections du la théorie syntaxique، ويقصد بالمصطلح آليات تحويل البنية العميقة إلى بنية السطحية. وقد ارتبط التحويل بجملة من القواعد خصّت البنية العميقة دون السطحية كما ارتبط بمعطيات إعادة صياغة التراكيب وفقا لقواعد رياضية معتمدة
القالب:Tagmame	هو نمط الصياغة الذي يتخذه المعطى محل الوصف الرياضي المقدم.
اللانص non Texte	مصطلح لساني اشتق من المصطلح المألوف (texte) يجمع الإحالة اللغوية بالإحالة غير اللغوية [نسيج النص والإحالة عندها هاليداي، الكل المتفاعل عند كرستيفا الحوارية اللغوية عند بارت ، وجرار جنيت] و يقابل النص بإحالته اللغوية ، اللاّنص أي الإحالة غير اللغوية المرتبطة بمحفزات التأويل الذهني في علاقتها بالتراكم المعرفي" التعلمي أو المكتسب" بمعنى آخر الحضور السياقي.
المحايثة **Immanence**	ورد عند الباحث اللساني لويس هاملسليف ،ويراد به الدراسة اللغوية السنكرونية بمعزل عن عوامل اللانص.والمحايثة تداع لساني بنيوي يقابل عند فريدناند دي سوسير F.DE SAUSSUR الإحالة بالمقولة الشهيرة " دراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها". والمصطلح من المفاهيم الفارقة التي احتوتها نظرية الغلوسيماتيك الشهيرة؛ إذ أرادها هامسليف مميزة

[2]_انظر رويرمارتان،مدخل لفهم اللسانيات، ص203.

عن رؤية سوسير الإصطلاحية رغم أنه اعترف بصريح العبارة أنه المكمّل الحقيقي لآراء فرديناند دي سوسير الشكليّة[3]	
وتسمى نظرية **اللسانيات الرياضية:** تحاول أن تصوغ ،وفقا لما رسمه تشومسكي ،اللّغة صياغة رياضيّة، بإلحاق القواعد المحدّدة لهذه اللّغة بإطار توليدي حسابي مبرمج.فالجهود الّتي يبذلها تشومسكي chomeskyلفصل علم النحو عن علم الدلالة في نظريته الكلاسيكية لعام (1957) ثمّ الجهود المبذولة لدمج العلمين لاسيما في نظريته الجديدة (نظرية العامل والرّبط الإحالي لعام 1981) ،كانت ناتجة عن صياغة رياضية في توصيف اللغات توصيفا بديلا إجرائيا لابداعات العقل والفكر.	**المنظوماتية** **Glossematique**
استعمل المصطلح فريدناند دي سوسير ، وهوبصدد وصف الوجه السطحي للغة (القواعد) وصفا سنكرونيا،فقال في محاضراته معرّفا اللغة– إنها نظام علاماتي مجرد يجب أن يدرس في الزمن وبمعزل عن مجموع العوامل غير اللغوية التي لا تتأقلم وخصوصيات المنهج التجريبي(منهج العلوم الطبيعية،ق 20م) وقد تعرضنا لمقتضى الاستيعاب في تمثيل الأنماط: ائتلاف الجملتين واتساق عناصرهما .وواضح أنه حين يقع الخبر مثلا– جملة فعلية فإن الأنماط الممكن تأليفها أفقيا هي الأنماط المتقدمة في نظم الجملة الفعلية و هذا امتداد أفقي ينجم عن ائتلاف الجملتين الاسمية و الفعلية في العربية الذي يعد مدخلا إلى تحليل الجملة و تمثيلها ، فإذا استثمرنا إمكانيات الأنماط في نطاق الجملة الاسمية المؤلفة من مبتدأ خبره جملة فعلية كنا بصدد افتراضات من نحو : [4] الطفل نام من الصبح	**–النظام lesystéme**

[3]_ أحمد يوسف، القراءة النسقية ك:سلطة البنية ووهم المحايثة ج1، ط1 ، الجزائر ،منشورات الإختلاف 2003، ص62-63، وانظر ،محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوبة الحديثة في اللغة العربية ،دار التونسية،تونس 1987،ص11-12 وانظر أيضا يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية ، ط1،دمشق ،مشورات العالم العربي الجامعية 1985

[4]_ نهاد الموسى ،العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات ، ط1، الأردن ،2000،ص 120.

الطفل نام إلى العصر

الطفل نام نوما عميقا.

الطفل نام تعبا

الطفل نام متعبا

الطفل نام تحت الشجرة ..... إلخ

ويتخذ المبتدأ صور الاسم المعرفة و الموصول الذي صلته جملة فعلية نحو:

هذا   نائم

أنا   نائم

أنت   نائم

هو   نائم

الذي عاد نائم

الذي يعرف الحقيقة نائم

طفلك نائم

طفلك نائم

طفله نائم[5].

اعتمدنا بعضا مما اعتمده نهاد الموسى في رؤيته اللغوية الحاسوبية كونه يتأسس على الرؤية الرياضية المنطقية، ويختزل المعطى اللغوي اختزالا قائما على السببية. ومنه التقابل الذي أجراه الباحث في توضيح زوايا تلك الرؤية؛ إذ خصّ الباحث بالحدس

---

[5]_المرجع نفسه ،ص 120.

وخص الحاسوب بالتوصيف، وبين الوصفين يسير النمط النحوي سيرورة تقوم على المفترض الذهني الذي يصوغ الرؤية و يحدّد إمكانياتها في حصره .و حاول الموسى في خطوات استطلاعية تجريبية،أن يتلمس للعربية ملامح توصيف يشخص المقولات اللغوية ويعيد وصفها وصفا مختزلا. لقد مست هذه الوجهة المنطقية الرؤى الدلالية أيضا بدءا بكيفية منطقة المعنى العميق وفقا للنمط الرياضي المختصر ؛أي البحث في دلالية الجملة بوصفها تركيبا أو نحوا ثم تعقب تناميها بشكل يطور صورة النمط لغة . وتطمح النماذج المعادلة في ارتباطها بالمنطق الرياضي إلى مدّنا بقواعد دقيقة بما فيه أيضا الكفاية لبناء نوع من منطق المعنى رياضيا. وإن من الأهداف المناط بالنظرية اللسانية هو التّكهن بعلاقات حقيقية تجمع الجمل بعضها ببعض ، ما يعني أن المنوال يجب أن يكون قادرا على احتساب العلاقة المنطقية التي توجد بين الجمل مهما كانت الجمل التي يتم التعرض لها بشرط أن تكون جيدة التركيب ممكنة التأويل دلاليا[6]. وعموما فإن هذه العلاقة ستكون علاقة الاستقلال المنطقي أو ،إن شئنا، علاقة غياب العلاقة وهو ما يصح على الزوجين التاليين: ج=عاد زيد. ك=صوفية يؤلمها رأسها. يمكن أن تكون هاتان الجملتان حقا أو باطلا من دون أن يكون لحقيقة إحداهما وقع_على الأقل لسانيا_على حقيقة أخرى.ولكن ثمة أزواج توصف علاقاتها بواسطة مفاهيم الاستدلال والتضاد والصوغ.الذي يهم هنا هو الصياغة الرياضية للعوامل والمعمولات. أما ما يخص النظرية اللغوية فالهدف لا يتجاوز المعطى القاعدي (الوظائف النحوية)	

1_روبير مارتان، في سبيل منطق المعنى ،ترجمة وتقديم الطيب البكوش وصالح الماجرى بيروت ،المنظمة العربية للترجمة،2006،ص25.

	وتكييف المعطى تكيفا رياضيا في بناها السطحية بوصفهامحاولة لتصنيف العلاقات المترتبة أو العميقة .والنظرية النحوية ،كما هو متفق لسانيا، هي نظرية التراكيب المتعلقة بالجمل فعلية كانت أو اسمية في ضوء توزيع أو إعادة توزيع يضفي نمطا صوريا مخالفا لصورتها في شكل معلوم أو مجهول ،مثبت أو منفي . ومن المنظور الرياضي فإن الذي يهم هو توزيع الجملة الأولى وفق النموذج الآتي : ف+فا ≠ فا+ف بالنسبة للكوفيين ، في حين يعتبر البصريون أن الجملتين متكافئتين على النحو الآتي : ف+فا=فا+ف ؛(عاد زيد) هي نفسها (زيد عاد) وهو الاختلاف الذي تأسس على خلفيات كانت مؤسسة عند البصريين على الفصيح وما قيس عليه ، وموسعة في الاستعمال وإن كان شاذا في رؤى الكوفيين لاعتبارت انطباعية غير مؤسسة علميا في مجملها. وهو ما يعبر عنه المتكلم من الاثبات أو النفي أو الاستفهام أو الأمر .فكل جملة تتضمن مبدئيا شحنة معنوية من هذا القبيل ، وذلك بمثل الموقف الذي يتوخاه المتكلم من خطابه[7]
تبديلEchange	التبديل في اللسانيات الرياضية مرتبط بفكرة الفئات التوزيعية التي كان قد أشار إليها هاريسHarris تلميذ تشومسكي ولكنه تبديل معادل ومختصر كمّا وكيفا ، حيث يجوز لنا من هذه الوجهة إسقاط جملة الرموز والعلاقات الرياضية المتعينة على فئات نحوية تعيد قراءة النماذج البصرية بما يتماشى وخصوصية النموذج العربي البصري.
توليفSynthése	توليف النماذج هو تخطيط رياضي يحاول أقلمة المعطيات البصرية وخصوصية المنظومة الرياضية انطلاقا من البعد النحوي المنطقي المؤسس في التراكيب.
ذهنيةMentalisme	ذهنية من المصطلحات التي توظف في منطقة المعنى ويؤسس للمرجعية النواة التي تعتمد في إخراج المفترض المرجّح في وصف البيان أو المعطى المحسوس المقدم

1-روبير مارتان ،مدخل لفهم اللسانيات ، ت عبد القادر لمهيري ، ط1 المنظمة العربية للترجمة بيروت 2007،ص 205

	للوصف.
فرضيةHypothése	الفرضية هي مجموع البيانات المقترحة التي يمكن أن تترجم الوصف الذهني وبدورها تحتاج إلى فرضيات جزئية أخرى تناقش منطقيا ويفصل فيما بينها ترجيحا وفقا لمنطق الاستدلال الرياضي.
نظرية القـوالب	القولبة أو القالبية نظرية يُفهَم منها معنى التعدد؛ وينصرف مفهوم القالبيّة أو القولبة إلى إفادة معنى التّعدّد في جسم النظريّة اللغوية، وقد جاءت المدرسة التوليدية التحويليّة بهذا التصور الجديد ، فخالفت به مبادئَ اللسانيات السابقة كالمدرسة البنيوية التي كانت تقوم على فكرة الثنائيات وليس التعدّد . والقولبة (Modulari) مفهوم يتعلق بتعدد القوالب في جسم النظرية اللغوية ؛أي أن النظرية اللغوية التي تُعنى بوصف البنيات اللغوية وتفسيرها تقوم على تعدد الأنسقة أو تعدّد الأنظمة التي تنضوي تحت النظرية العامة وهذا أمر جديد في التصوّر اللّساني. ويذهب النحو التوليدي إلى أن النظرية اللسانية العامة تخصص مجموعة من الأنحاء الممكنة لوصف اللغة وهذه الأنحاء عبارة عن عدد من الأنساق الفرعية التي تتفاعل فيما بينها، فأما المكونات الفرعية للنحو فهي: 1- المعجم (lexicon) 2- التّركيب (Syntax) 3- المكوّن الصّواتي (Phonological Component) 4- المكوّن الدّلالي/المنطقي (Logical form) وأما الأنساق الفرعية أو القوالب (Moduls) فهي: 1- نظرية العامل (Government theory) 2- نظرية الحالات الإعرابية (theory Case)

1–أزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر ، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، ت منذر عياشي،ط2،الدار البيضاء–

المغرب المركز الثقافي العربي ،2007.

3– نظريّة العُقَد الفاصلة (theory bounding) 4– نظرية الربط الإحالي (theory binding) 5– نظرية المراقبة (theory Control)[8]	

1–أزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر ، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، ت منذر عياشي،ط2،الدار البيضاء– المغرب المركز الثقافي العربي ،2007. وانظر عبد القادر الفاسي الفهري،اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية ج1،ط1،البيضاء دار توبقال للنشر، 1985.

مـقدّمة

يحاول البحث _ في أصل القصد منه _ وصف النظام النحوي البصري وصفا يستقرئ واقع المعطيات اللغوية في ضوء الاحتفاظ بأهم أصول التأسيس ، فضلا عن تعقّب أحوال الظاهرة النحوية تعقبا تأصيليا يحاول استثمار إجراءات القراءة اللسانية المعاصرة بوصفها قراءات موازية تتشبع بسيمات المنظومة الصورية على رأسها المنظومة الرياضية ؛ أي أنه يسعى إلى الوقوف على صورة النظام العربي المتعارف عليها _والتي لم تتجاوز مستويات الأصول النحوية المحفوظة في مضان الكتب النحوية أو اللغوية _ نحو تمثّل تلك الصورة تمثّلا نسقيّا متشبعا بعلامات المنظومات المنطقية في أصول مرجعياتها الفلسفية حدّ مفهوم العلامة اللّسانية في بعدها الصوري انطلاقا من واقع التقدير المصطلح عليه بواقع الممكن الذي تكون فيه معظم الأقوال قابلة للتقرير من قبل المتكلم المنجز للتراكيب النحوية المتعددة انطلاقا من عالم الموجودات المساهمة في محاكمة ما أنتجه بوصفه منطقا أو لغوا غير مؤسس على حضور لغوي مترجم ومعادل.

إنه ينطلق ، بالضرورة ، من عرض معطيات هذا النظام الكلي وتحديد طبيعته في شكل مختزل رياضيا لم يرسمه الباحثون على اختلاف مناهجهم ومنطلقاتهم وتطلعاتهم ؛ وهو بذلك يرسم ما يثوي وراء تلك المعطيات وما يستخفي في ثنايا تشكيلها من افتراضات يقولبها المنطق،فضلا عن التمكين من تمثيل هذا النظام والكشف عن براهين تشكيله ومفارقته للبنية في ضوء الاعتناء بسيرورة المنتج التركيبي، وصيرورته التجريدية بوصفه علاقات حوسبية تتأسس على جملة من المقدمات المتناسلة في ضوء تعدد المعطيات أو محدوديتها.

يرى البحث أنّ وصف نحو العربية موجه توجيها معياريا أوليا وبسيطا ، وأنه لذلك لا يجد سبيلا في تعقّب مختلف الصّور المتولدة عن الصورة الأصل ،ولكن بشكل لا يقبل كشفا مباشرا بل التصريح بنواظم ثانية خاضعة لقراءة تجمع البنية العميقة بالمنطق وتحتفظ بخصوصيات العالم

الافتراضي أضف إلى ذلك احتوائها لحدود طبيعية تعزز عدم انفصال العلامة اللغوية عن منطقها وتستثمر الدراسة ، ومن دون شك ، تقنيات واصفة وصفا يغاير الاستقراء البنيوي التوليدي ، كما يغاير جزئيا التحليل البنيوي العميق؛ فهو مزيج متشبع بروح المنطق السويّ الذي يخرج المفاهيم النحوية اخراجا اختباريا للغة ويبدأ بالمنطق ويتخصص أخيرا في المنطق الرياضي اللساني الذي لا يغفل المرجعيات أو التطلّع العلمي المنشود القائم على فكرتي الاختزال والتوازي ،معوّلا في استدعائهما واستعمالهما على مجموع السمات المنهجية الواصفة المحددة في مفهوم برنامجي يأخذ بالمعطى النظري في تحديد المفاهيم أو عرض الأمثلة .

يحاول البحث ،في خطوات تقريبية استدلالية ، أن يتلمس للعربية تقنيات أكثر موضوعية وعلمية تختصر المقولات اللغوية وتعيد إنتاجها وفق مصوغات الدرس اللساني الحديث المتشبع بتقنيات الاستدلال الرياضي .ولا شك أنه منحى يجد مبرراته في طبيعة الطرح اللغوي السابق الذي تفاوتت أبعاده بين التأصيل والتطبيق بوصفها محاولة لتكييف الواقع اللغوي بما يتلاءم وخصوصية التراث النحوي وآفاقه المختزلة في جهود الباحثين المحدثين.

وفي افتراض أهم الإشكالات التي قد يطرحها القارئ الباحث خلصنا إلى الإجابة عن الإشكالات الآتية:

إن سأل سائل مستفسرا قاصدا فكّ خيوط الواقعين اللغوي واللغوي المعادل لبؤرة البحث اللساني الرياضي،وقال :ماذا تريدين بهذا البحث ؟.

قلت _قياسا شكليا على ما قاله الباحث اللغوي نهاد الموسى، أطال الله عمره، في وصفه للعربية في ضوء اللسانيات الحاسوبية-: أريد أن أسهم في توضيح صورة لنحو اللغة العربية البصري توضيحا منطقيا مختزلا يرسم تنامي الدرس النحوي وصولا إلى النموذج المتكيف وتقنيات الرياضيات.

فإن قال: ألم يقم الباحثون الأوائل برسم صورتها وتمثيل مستوياتها وفق تصورات عديدة ، منها ما كان شكليا ينظر في العبارة بوصفها أصوات وصيغ صرفية وتراكيب ، ومنها من تجاوز تلك المستويات وراح يبحث في الدلالة ، والفلسفة اللغوية ، والمنطق الأرسطي مجددين وميسّرين ؟

قلت : بلى.

فإن قال: ألا يكون بحثك هذا مجرد سرد نظري معاد ضمنيا يصقل رؤية سابقة؟

قلت : لا.

فإن قال: فما الفرق بين ما عللوه وصنفوه واستنتجوه من أبحاث ودراسات ،وعملك هذا؟

قلت :رسم الباحثون صورة اللغة العربية لما هو معهود مألوف وكانت صياغاتهم جادّة سباقة لعصرهم رغم قلة ما أوتيح لهم من إمكانيات احتاجت فعلا إلى من ينطلق منها ليؤسس نظرية عربية لغوية ، وفي أحيان تجد نفسك حائرا بين إنسابها إلى العلوم أم إلى الفلسفة. وأعترف أن الباحثين قد أخذوا بالنظرية وجدّدوا في أبوابها وفصولها بما لا يتنافى وطبيعتها ، أمّا أنا فأحاول رسم ما هو نحوي بشكل صوري خاصة في الربط والفصل قياسا يصوغ البيانات اللغوية صياغة تنتهي بوصفها معطيات أولية كانت أم ثانوية ، مباشرة أو غير مباشرة ، ينظر إليها نظرة تحيل إلى تباين عالمي ؛ عالم الرياضي الممكن وعالم اللغوي المفترض، والمهم في حصرها هو تجسيد المحتوى الجدولي (المحتوى الذهني تجسيدا يبحث فيما نصيغه نحويا ولا يتعارض وأصول نظرية النحو البصري) فنكون أمام قضايا نحوية بصرية مختزلة في دراسة ذات طبيعة لغوية_رياضية كما ستغني تمثيلاتها الشكلية عن التبريرات والتأويلات الفلسفية التي لا تقف عادة على الملموس بقدر ما تنهي سؤالها نحو إشكال أعمق يبرره المفهوم الفلسفي العام.

فإن قال: إنك بذلك تجعل القارئ في حيرة من أمره ، أيقبل المحسوس المتعين ؟ أم يقبل منطق المحسوس وما قيس عليه والذي يعتبر البنية الشكلية التحتية لذلك المتعين الذي تقدّمت به، أم يقبل المفترض المتعين في ضوء المنطقي المجرّد ؟.

قلت :أردت فقط أن أقول إن نماذج الذهنية معقدة ومتعددة ومتقابلة في تشكيل متعدد الأطراف وأنه لاختيار التمثيل الأنسب وجب فرز المتسق المختبر لامكانات اللغة، وإعطاء الأولوية للمتسق قبل المنسجم ، كون هذا الأخير لا يترتب عن شكلنة أولى محل الوصف والتحليل الرياضي المتكون ذهنيا .كما يعد المستنتج النموذج الأصل المتخفي وراء البنية التركيبية المحسوسة والمقدمة بوصفها قضية أولى . ولأجل ذلك جاز لنا القول إن ذلك الأصل متعدد الأبعاد (بعد القضية المحسوس وبعد منطق المحسوس وبعد رياضية المحسوس) وبه يمكن أن نستغني عن القضية التي تقدم كما يسهل إدراكها دون عناء.

وإن قال مستدركا قضية عالم الممكن في النحو واللغة وعلاقته بعالم التقبل في ضوء البنية العميقة التي من المفروض هي المكوّن الأساس لعالم المنطق اللغوي، فيحصر السؤال في:

كيف يمكن تجاوز اللامتناهي من الافتراضات المتولدة في عالم اللغة الممكن نحو المفترض المحدّد والمبرمج وفق الرؤية الحديثة التي لا تقبل بالواحد اللغوي أو التطابق وتسعى في ذلك المسار إلى الارتقاء بالوصف حدّ المعطيات العلمية المجردة التي لا تقبل نتيجتين لمقدمة واحدة فكيف سنبرر تعدد النتائج (الممكنات) للمقدمة الواحدة في اللغة ؟.

قلت:إن رسم صورة العربية للإنسان يكتفي بالوصف ويدع للحدس الذي يتمتع به العقل الإنساني أن يقدّر ويقيس وفق نماذج أحادية البعد لا تجد إشكالا في تأويلها ،أمّا رسم صورة العربية غير الموجود(النظام المنطقي الواصف) فلا يكتفي بالوصف الأحادي الذي لا يتجاوز البنية السطحية المجيبة عن واقع اللغة المألوف ،ويرى حقيقة إن كان المعطى اللغوي مقبولا لغويا دون البحث

عن جملة الافتراضات الجدولية التي يحققها مع بقية التركيبات المنسجمة أو غير المنسجمة ؛ أي البحث في أوجه التفسير الذهني المقرر للطبيعة التركيبة الجديدة بوصفها محاولة تقدير المستتر تقديرا نحسبه البنية اللغوية الأصلية والوحيدة المقبولة منطقيا ، على أساس أن المقترح المقدم واحد لا مجموعة من المقترحات؛ أي اختبار اللغة وقياس كفاءتها على تمثل المحتوى الذهني حين يختصر البيانات أو يوزع وحداتها توزيعا متشبعا بالوصف اللساني المعاصر .

يفصل الإجراء المعتمد ،مبدئيا ،بين لغتين؛ لغة المعاينة المقترحة بوصفها مقدمة ولغة الاستجابة الذهنية المفترضة بوصفها نتيجة ، وينتهي الأمر كله نحو لغة موضوع منطقي بوصفها لغة موازية تعيد قراءة المعطى قراءة علاماتية مقيّدة رياضيا.

فإن قال : وما مثال ما ذهبت إليه ؟.

قلت : إنك إذا أخبرت المخاطب قائلا : قام زيد ، تكون قد أخبرته بأن زيدا هو الذي قام لا غيره وأنّ / قام زيد / لا تتناقض مع/ لم يقم أحد غير زيد / في حين هي تتناقض مع /لم يقم زيد بل أحمد / أي أن موقع الفاعلية ينفي إمكانات التبادل مع غير زيد ، وإن كان المعطى : /قام زيد / صحيح فإن تمثيل الرؤية الذهنية : / لم يقم أحد غير زيد/ صحيحة أيضا وهو مثال بسيط يكشف عن بداية القراءة الواصفة . وهو يوضح لا محالة أنّ الدرس اللساني الرياضي يقتضي عرضا أوّلا لمعطيات الطرح والاستدلال ، ثم الصياغة اللسانية الموجزة التي تفصّل المعطى إلى جملة معطيات تمثيلية عينية فبمجرد قولك: امرأة تتجلى التمثيلات الذهنية المنطقية أن الحاضر امرأة وليس رجل ، وأن التداعي اللساني يفرض تمثيلها الجزئي : سعاد ، حنان ، نوال .... المتشبع قيميا تشبعا مرده الجنس الواحد الذي تفرضه اللغة الطبيعية حين تفصل في تمظهرات الفاعل بأنه (عاقل ، أنثى ،...)وأن هذا المفترض يسقط خطابات نحو : (امرأة فعلا وليس رجلا

وهو أول مفترض يثبت ويتعزز لعدم اقترانه بعلامة أخرى توسّعه أو تقزمه وكلها إجراءات مطورة للرّؤية النحوية أو الوصف التركيبي .

فإن قال : أو ليس هذا اللّبس مما يعرض في اللغة فيوهم فيه الإنسان أيضا ؟ قلت بلى ولكن الإنسان يظل قادرا على وصف المعطى وصفا لسانيا موجزا يختصر ويطوّر إضافة إلى القدرة _بما يستحضر من الأدلة التي يهدي إليها الحدس_على دفع اللبس إلى حد كبير كما أننا عندما نؤلف دراسة لغوية يجب أن نحفظ لها خصوصياتها بما في ذلك المصطلحات والعلامات المرافقة رياضية كانت أو لغوية، ونفهم الآخر بأن للتخصص سيمات جليّة لا بدّ أن تظهر وتتضح فضلا عن اجتهادنا في إضفاء صبغة تمدد روح العلمية من خلال المخططات المرافقة التي تعدّ بمثابة البناء اللساني الموازي في إعادة النص النظري المقدم إعادة يستطيع في ضوئها الباحث المتخصص الاستغناء عن التقيّد النصي الذي سبق وتقدّم به. فالاستدلال اللغوي كما يشير روبير مارتان فعلا هو أداة ضرورية بين يدي اللساني.

فإن قال : فما الفرق بين استدلاتك هنا واستدلال المنطق الكلاسيكي ؟.

أجبت بأن الاستدلال اللغوي غير رتيب ؛ بمعنى يمضي في اتجاه واحد montoneفظاهرة طيران الطير يمكن التحقق منها بصفة عامة ، فمن قولنا(س) هو عصفور نستدل أن (أ) يطير. لكن الاستثناءات ليست هنا منعدمة فالدجاجة لا تطير وكذلك النعامة ،و يكون الاستدلال عادة سليما ولكن لا يستبعد بطلانه هنا أو هناك ، كما أشار مارتان في مؤلفه مدخل لفهم اللسانيات فهو غير رتيب وسلامته مضمونة طالما أنه لا يوجد داع للطعن فيه.

وههنا نستفسر عن الحاجة إلى القول إن الكليات اللغوية لا يمكن أن تكون إلا أشدّ صبغة نظرية من الألسن التي تكمن فيها .

وتساءل مارتان إن كان لها وجود حقيقي ؟ وهل يؤدي إلى انزلاق لا نحس به نحو منطقية التراكيب اللغوية.

تتقاطع اللغة مع الفلسفة ، بل الفلسفة مع اللغة من وجهة فكرية منطقية تحصر في نماذج يفرضها واقعها العلمي.

إن هذه الدراسة ،باختصار ، ترمي إلى الإجابة عن الإشكال الجوهري الآتي :

كيف نستنطق الأنساق اللغوية استنطاقا منطقيا يختصر معطيات بصرية اختصارا يتأسس على وصف المعطيات وصفا لغويا رياضيا ينفتح على منطقية الواقع ؛أي كيف نختزل النظرية البصرية اختزالا رياضيا معادلا ؟ .

ويتفرع عن هذا الإشكال أسئلة فرعية أهمّها:

_ كيف ننتقي المعطى لغويا وإنجازا ؟

_ ما هي أهم الثنائيات الائتلافية التي يفرضها النموذج ؟ .

_ ما هي طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما في ضوء التحديد الثنائي ، أو الثلاثي أو الرّباعي . ومن ثم اختصارها رياضيا.

_ اعتمد البحث على دراسات تراوح اهتمامها بين المنطق والتحليل الرياضي وتأصيل الأبعاد الرياضية وذلك في بعض التخريجات اللغوية ، تمضي على النّحو الآتـي :

– **تعد** دراسات الباحث حسن خميس الملخ : رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ،دار الشروق عمان ،2006 بمثابة حصر لظوهر النحو العربي حصرا لسانيا رياضيا يجسد أبعاد المنطق بوصفه من الأنحاء اللسانية التي تحمل وعدا بتطوير المنجز النحوي في اللغة العربية _كما يذكر الباحث في مقدمة الكتاب _ نحو إعادة هيكلة المنظومة النحوية من غير إهمال لجوهر المنطلقات المؤسسة للنحو العربي والتي رسختها ولخصتها مصادر الكتب النحوية وحددتها في

السماع والقياس والتحليل والتعليل والتبويب. وإن كان ما يخدم بحثنا ههنا هو التعليل والتحليل وإعادة البرمجة وفق منطق رياضي .

-**وتعد** مساهمة روبير مارتان في مؤلّفه مدخل لفهم اللسانيات ، ترجمة عبد القادر المهيري ط1،بيروت 2007 ، من المساهمات الفاعلة في هذا الحقل وبخاصة أنه لخص طبيعة الرؤية من أول مراحل الوصف التقليدي وفق أنماطه وصولا إلى الوصف المؤول في حدود البنية العميقة المفترضة ذهنيا ؛إذ وضح بأن اللسانيات قبل كل شيء مجال علمي اختباري فهي تتناول مادة الألسن واللغة- وجودها سابق لدراستها ،فلا شبه من هذه الوجهة بينها وبين الرياضيات أو المنطق لغة الرياضيات أو المنطق ، إذ لا توجد من دون الرياضي أو المنطقي . وليس للغة العادية وتسمى أيضا الألسن الطبيعية كالفرنسية والإنجليزية حاجة إلى اللساني لتوجد، وهكذا تكون غاية اللساني الأول هي وصف ما يعرضه الواقع عليه كما أشار بأنه يجب أن ندرك بادئ ذي بدء أنّ اللسان لا يمكن رصده بصفة مباشرة ، فما يمكن رصده هو إنتاجات لغوية وجملا بالفرنسية أو الإنجليزية في حدّ ذاتها ؛ أي النظام الذي يجعل هذه الإنتاجات أمرا ممكنا فاللسان مرسوم في دماغ متكلميه، يضيف مارتان ، ولا نفاذ إليه إلا من خلال نتائجه؛ معنى هذا أن اللسان لا يمكن لاستعصائه عن الرصد المباشر ، أن يكون إلا موضوعا لبناء نظري فاللسانيات حتما هي علم تنظيري له محدداته وتطلعاته العلمية المتطورة .

ومن هنا نتعقب واقع المسار الألسني خاصة في معالجة الجوانب المهمة التي تعرض على تفكيرنا:

-ما هي الأشياء التي نجمعها؟

- ما هي إجراءات وصفها ؟

- ما هي الهياكل الكفيلة بتنظيم وصفها ؟.

_ وأيضا دراسة رفيق بن حمودة : الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ط1،دار محمد علي ،سوسة ،2004 وهي من الدراسات التي تحدثت عن الأسس النظرية المفسرة لبنى صرفية أو نحوية في اللسانيات ، فضلا عن الإشارة إلى مقومات الأنساق التصنيفية التي تشمل التفسير والاستدلال وحدود تلك الأصناف انطلاقا من تناوله للملاحظة بوصفها مصدرا للحقيقة العلمية ، أضف إلى ذلك حاجة اللسانيات إلى واقع اللغة وريضنة اللسانيات في ضوء رؤية حديثة.

–**و تعد** دراسة محمد الرّحالي ، تركيب اللغة العربية مقاربة نظرية جديدة ،دار توبقال ط1،المغرب 2003 ،مدخلا بسيطا لقراءة ما بعد النماذج الاعرابية المقترحة ؛ إذ تناول الباحث الجوانب المنطقية في إشارته التأويلية فضلا عن تمكّنه من التمييز بين بنية إعرابية مجردة وأخرى تتعالق والإحالة الدلالية ؛ إذ وضح أنّ أهم ما يميز الإعراب الدلالي هو كونه يستند إلى البنية العميقة ويشترط وجود علاقة دلالية بين الواسم الإعرابي والمركب الاسمي الموسوم، وأضاف الباحث أن المكوّن عنصرا فعليا كان أو اسميا يختار ،لنفسه قضايا تأخذ تمثيلها البنيوي الاعتيادي.

–**كما تعد** دراسة عبد الرحمن الحاج صالح،بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1،دت،دم،محور النظرية الخليلية الحديثة ،(ص207_330) دراسة للنظرية وفق المنطق الحداثي المستنبط من قراءات حداثية تصيغ رؤيتها وفق حاسوبية تبرمج المعطى وتجيزه في معادلات ورموز لا شك هي أساس الطرح اللساني المعاصر.

–أما دراسة روبير مارتان ، في سبيل منطق للمعنى،ترجمة وتقديم الطّيب البكوش وصالح الماجري،المنظمة العربية للترجمة،بيروت 2006،(ص33_336) فهي من الدراسات المهمة في معالجة موضوع البحث ، وفيها يستعين مارتان بالفكرة المركزية القائلة بأن مفهوم الحقيقة هو أحد مفاتيح الاشتغال الدلالي المنطقي الذي يختبر اللغة مستقصيا فضلها في تأسيس دلالية تخضع

أكثر من سواها لمقتضيات الحساب والشكلنة موضّحا عددا من الآليات اللّسانية بالمقاربة المسماة "ظروف الحقيقة".

_وتأتي دراسة محمد الملاخ الزمن في اللغة العربية :بنياته التركيبية والدلالية ،منشورات الاختلاف الرباط(ص43_70)،إذ رسا ضمن قناعة اللسانيين العرب المحدثين تصور تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي حتى صار النحو بموجب هذا التأثر صوريا مفتقدا لخصائص الواقعية معتمدا على مفاهيم تجريدية من قبيل التعليل والتقدير والتأويل.

_تبين الدراسات التي عرضنا لها لمحة متقدمة عن اتجاه الدرس الرياضي الحديث الذي هوفعلا بحاجة ماسّة إلى عناية عربية حديثة تتكيف والطبيعة النحوية البصرية من جهة، وتستجيب للأبعاد المنطقية الرياضية المعاصرة التي توجز الدرس إيجازا تمثيليا شحنيا تفتقر إليه المكتبة اللسانية العربية، التي باتت تعيد المقولات إعادة إنشائية تكسب الدرس اللساني العربي تراجعا علميا ملحوظا ، من جهة أخرى . وهو، من دون شك، التطلّع المنشود الذي يحاول الإفادة من تلك الدراسات والمحاورات في سبيل النهوض بقراءة جديدة للنظرية النحوية البصرية.

فرض موضوع الدراسة منهجا وصفيا تحليليا متشبعا بسمات المنظومة الرياضية والأسس المنطقية في بعدها اللساني وتطلعها العلمي الدقيق، ويحاول تقديم المعطى النحوي وتعقب تفسيره ووصفه الموازي ثم ما يقابله كمنوذج مختصر ،وذلك بالنظر إلى البيانات المقدّمة بوصفها قضايا أولية . أمّا نتائجها فمقدمات تابعة يحكمها التدرج المنطقي والبرهان العلمي الذي لا يجد إشكالا في صياغة النتيجة صياغة منطقية موجزة .

إن الهدف من البحث في رؤية عامة هو إعادة قراءة بعض قضايا ورؤى النحو البصري وفق مسار ترتيبي تراتبي يرى في النحو العربي نتاجا متجددا غير مستقل عن لغة المنطق التي تكون

المنظوماتية من أهم العلوم المختزلة والممثلة لها ؛ أي رسم سيروري صيروري سيوضح لاحقا وفق إجراءات موازية.

تتألّـف الدراسة من بابين وخمسة فصول وخاتمة .

فأمّا الباب الأول فهو عن مدخل إلى النحو البصري ، ويمثّل الفصل الأول فيه (**النحو العربي الصورة والسيرورة**) مدخلا نظريا مهمّا يكشف رؤية النحو العربي بشكل مختصر يسترجع أهم النصوص والروايات التي حفظت و ساهمت في وضعه ، مع التركيز على مجموعة المدارس النحوية وبصورة حصرية مدرسة البصرة بوصفها محلّ البحث والدرس.وهوتعقّب نظري يبين تنامي الوصف النحوي وأبعاده من رسم للعربية إلى تعليل لها ؛فتصنيف وتمييز فإعادة قراءة ،فإخراج منهجي جديد يتأقلم والنظريات الحديثة.

وأمّا الفصل الثاني من الباب الأول فيبحث في (**المسائل النحوية عند البصريين بين إجرائي الوصف والتفسير**) ويتناول الأبعاد التفسيرية للنظرية النحوية فضلا عن منطق التنظير وأبعاده ورؤية الباحثين شبه العميقة التي حاولت تعزيز القضايا والمعطيات في مختلف الأبواب .كما يبحث في المرجعية المنطقية للنحو البصري التي تحاول استدراك جل المعطيات النظرية استدراكا مبنيا على علاقة النحو بالمنطق ، والمنطق بالنحو،وكذا الأبعاد الضمنية للقاعدة العربية وفق منطق اللغة لا منطق الفكر لأجل الفكر.

وأمّا **الباب الثاني فهو عن (النحو البصري في ضوء اللسانيات الحديثة)** ، ويتناول الفصل الأول منه واقع الدرس النحوي في ضوء المناهج اللسانية وكذا المتشبعة شحنيا ،والقصد من التمثل الشحني فيه هو تحديد طبيعة القيمة ؛ موجبة كانت أم سالبة، في ضوء المرجعية أو الإحالة أو التداعي النحوي المقصود .

ويأتي الفصل الثاني من الباب الثاني **(مدخل إلى اللسانيات الرياضية:الإرهاصات والتنامي)**باحثا في التداعي الرياضي انطلاقا من ضبط الألسن وإعادة اختزالها، فضلا عن التحليل المنطقي العميق في ضوء المقاربات المنطقية التي تتدرج في قراءة مفهوم النمط تجسيدا تطبيقيا مباشرا يجسد الاختزال اللساني للنموذج النحوي البصري ،فنكون بصدد قراءة أو رسم للتمثل الموازي المحتفظ بالتشبّع الشحني والمنتج للقراءة المنطقية الملخّصة بدورها في الجدولة الرياضية الموازية للبيان النحوي البصري. ويمضي الدرس ككل نحو إيجاز بؤرة الأطروحة وإشكالها في القراءة العلمية المعادلة المختزلة وفقا لأهم المسائل النحوية _التي نراها تحتفظ بأصول التحليل وأهدافه المقترحة عند البصريين.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان**(قضايا النحو البصري في ضوء اللسانيات الرياضية)** دراسة تطبيقية لنماذج مقترحة.

وأمّا الخاتمة فتتضمن أهم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة،فضلا عن التذكير بأهم النقاط المتناولة و تطمح إلى تقديم تصور نحوي جديد يشرح النظرية البصرية ويصيغها في قالب متشبع بأصول الاستدلال المنطقي المتكيف وأنساق اللغة الصورية ،ولو كان ذلك في مستوى واحد يمكن أن يضاف إلى الجهود النحوية الألسنية المعاصرة في حقل اللغويات للوصول إلى ما يسمى بعلمنة النحو رياضيا.

ارتبطت صعوبات كتابة البحث بقضية منطق اللغة وإخضاعها للتمثيل العلاماتي الرياضي عند تجاوز نمط اللغة المألوف إلى نمط التأويل اللساني العلمي، بوصفها محاولة لإخراج الممكنات من عالم المحسوس العادي إلى عالم المنطق الرياضي الأكثر نجاعة علميا، وهي مواجهة صريحة لمنطق للغة ؛كون النظرية النحوية البصرية تجاوزت المفهوم الترتيبي إلى التأسيس التراتبي ،أضف إلى ذلك قلّة المصادر والمراجع التي تبسط الإجراءات بشكل مباشر أو توضحها .

ونؤكد أنها محاولة ،ولوبقدر، لإعادة قراءة النظرية النحوية عند البصريين وفق رؤية منطقية جديدة تتأسس على مرجعية منظوماتية أساس تعين الباحث اللساني مستقبلا على تمثل نظريات نحوية أخرى ، و ذلك فقا لمبدأ القياس اللساني المكتشف للبنية المنطقية للغة والنحو على السواء.

و لاشك أنه فعل يتجاوز الرؤية الأولى للدرس النحوي البصري عند الاشتغال بتجسيد قابلية مكونات التراكيب لإعادة الإدماج وفقا لمعادلات قاعدية قابلة للتوسيع ، وذلك بهدف خلق نوع من التفاعل النموذجي المتسق والإجراء الرياضي المغني عن قراءة نحوية بصرية تقليدية مستهلكة الأمر الذي يقتضي النظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة حسابية تتداخل على مستواها تداعيات نظامية (صوتية،صرفية ، تركيبية ودلالية) منظمة على نحو متشابك . وقد اقتصرنا في تعقب ذلك على المستوى الثالث(المستوى التركيبي)للوصف اللغوي لوضعه في أطر وصيغ رياضية دقيقة تتكيف مع ما صرّح به تشومسكي (CHOMESKY) من أن اللغة عبارة عن آلة مولدة ذات أدوات محددة قادرة على توليد ما لا نهاية له من الرموز اللغوية من خلال طرق وآليات محددة .

في ختام هذا الطرح المهيكل للدراسة أتقدم بالشكر والتقدير للجنة المناقشة الموقرة التي تفضلت علي بقراءة هذه المحاولة المتواضعة سائلة المولى عز وجل أن يجعل من ملاحظاتهم سبيلا للاستنار والاسترشاد والإثراء.

بالله نستعين وهو الموفّق.

البــــاب الأول

(مدخل إلى النحو العربـــي البصـري)

الفصـــــل الأول

النحو العـربي: الصورة والسيرورة

النحو العـربي: الصورة والسيرورة

1_ تبلور العلوم العربيـة في ضوء الإرهاصات الوضعية

نؤسس للإشكال محلّ الدرس في ضوء رصد مراحل التنامي التي مرّ بها النّحو حتى نتمكن من تسجيل واقع الصورة والصيرورة ، فضلا عن الأبعاد التي يمكن أن تتداعى (واقع الحضور)، أو تتقاطع مع بعضها البعض.

تتفق جلّ كتب اللغة والنحو على ثلاثة أسباب أدّت إلى التفكير في وضع علم النحو يمكن حصرها فيما يأتي:

1-ظهور اللحن وانتشاره.

إذ أنّ انتشار اللّحن بين الناس جعل أبا بكر الصديق (ت 13هـ)يصرح بأن تعلم العربية يثبّت العقل ويزيد في المروءة[1].

2-دور النحو في فهم القرآن.

وضع النحو وسيلة لفهم القرآن ، وفيما يروى عن الحجّاج(ت95هـ) أنه سأل يحي بن يعمر(ت129هـ) هل يلحن في بعض نطقه؟ فصارحه يحي بأنه يلحن في حرف من القرآن الكريم إذ كان يقرأ قوله عز وجل :" قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين"[2] إلى قوله تعالى :(أحب بضم أحب

1_ ابراهيم عبود السامرائي ، المفيد في المدارس النحوية ،ط1 ،دار المسيرة ، 2007 ، ص 16.

2-سورة التوبة ، الآية24.

و والوجه أن تقرأ بالنصب خبرا لكان لا بالرفع[1].

– وضع النحو وظهوره أمر طبيعي

يعتبر السبب الثالث ردّا وانتقادا في الوقت نفسه للسّببين الأول والثاني على الترتيب؛ فظهوره كان أمرا طبيعيا مثل بقية العلوم اللغوية التي ظهرت في رحاب القرآن الكريم كالتفسير والقراءات ومعرفة ألفاظه وغريبه ، ولم يكن وضعه في حاجة إلى انتشار اللحن لأن القواعد التي وضعها النحويون منذ أبي الأسود الدؤلي(ت69هـ) لا تستطيع أن تحمي الألسنة من الوقوع في الخطأ حين الأداء اللغوي. فضلا عن أن النحو الذي وضعه أبو الأسود وقصد منه أن يكون ضوابط لتقويم الألسنة قد نسي ، ولم يصل إلينا منه شيء ؛ حتى يتحول إلى علم بالمعنى الدقيق لكلمة علم له أصوله وفروعه ومناهجه. ومما يرجّح الكينونة الطبيعية لهذا العلم أنّ الابتعاد عن اللحن حين قراءة آي الذكر الحكيم يأتي عن طريق الحفظ بصورة صحيحة ، على أيدي المعلّمين لذلك فإنه من الظلم أن يكون ظهور هذا البناء الشامخ الذي يسمّى النحو مرتبطا بشيوع اللحن وانتشاره على الألسنة فقط[2].لأجل ذلك ، وقبل الحديث عن رؤية النّحو الحديثة ، وجب علينا الإحالة إلى مراحل تنامي النحو رؤية ومنهجا ؛ بمعنى واقعه ، سيرورته ، تناميه ، ثم صيرورته اللسانية الحديثة التي نهلت من مناهج مختلف العلوم والنظريات. ولا ريب أنها الصورة التي تمكننا من تأصيل أوجه النظرية الرياضية الحديثة وسبر غاياتها ، وكذا الوقوف على ملامح الاختزال الأولى التي احتوت

1_السامرائي ، المفيد في المدارس النحوية (مرجع سابق) ص18، وانظر في هذا الموضوع أيضا:نهاد الموسى، اللغة العربية في العصر الحديث :قيم الثبوت وقوى التحول ط1، الأردن ،دار الشروق2007،ص35-41.

2- المرجع نفسه، ص 46.

مفهوم العلامة الدالة في أسمى الاصطلاح والذي يعد شكلا رياضيا يتجاوز حدود العرف إلى الكلمة والتركيب فالوظيفة النحوية محل الوصف المعادل.

أ- رسم العربية والحضور المرجعي المتباين للرواية(الرؤية الشكلية)

تباينت روايات نشأة النحو ، كما توضح كتب اللغة والنحو، في رسم مختلف أصوله النظرية والمرجّح أنها استقرئت من النّص المقدس ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب شعرهم ونثرهم بعد تفشي اللحن ودخول الحمراء في الإسلام ؛ فقد امتدت جذور اللحن في عهده ﷺ ما عجّل المنشغلين بحماية النص القرآني إلى رسم العربية تنقيطا أوليا طوّر لاحقا في الحركات المتفق عليها والمقاسة صوتيا أو تجريبا من خلال الممارسة اللفظية، والجهد ككل يمضي نحو حماية المصحف الشريف وضمان قراءة وفهم صحيحين(غاية دينية).

*أ-<u>**رسم العربية والحضور المرجعي المتباين للرواية**</u>

نستطيع أن نجمل أهمّ الروايات التي تدلّنا على بداية وضع النحو العربي ؛ من محاولات الوصف إلى واقع الرّصف الواعي المؤسّس على تمييز منهجي يخص الرؤية بالدرجة الأولى ،وسبب وضعه .و يمكننا أن نقسم الرّؤية إلى قسمين بنماذج لكل قسم فيها .

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك روايات أخرى تقوم على رؤى متباينة يلاحظها القارئ في مختلف الكتب تحتويها الدّراسة كما يلي:

أ1-الرؤية الأولى

تجعل الرؤية الأولى وضع النحو عملا مشتركا بين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأبي الأسود الدؤلي رغم أنها تعطي أولوية التفطن للأمر وتنسبه إلى علي. ومن الروايات التي يمكن ذكرها ، ههنا ما يأتي: انفرد ابن الأنباري ،والقفطي بنسبة وضع النحو إلى الإمام علي بن أبي

طالب _رضي الله عنه_ إذ يقول ابن الأنباري "اعلم_أيدك الله تعالى بالتوفيق وأرشدك إلى سواء الطريق_ أن أول من وضع علم العربية ،وأسس قواعده وحدّ حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب _ رضي الله عنه _ وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي"[1] وأنه دفع إلى أبي الأسود رقعة كتب فيها الكلام كله اسم ،وفعل وحرف ؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبئ به والحرف ما أفاد معنى وقال له : انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك ، ثم وضع أبو الأسود باب العطف والنعت ثم باب التعجب والاستفهام .وروي أنه سمع أعرابيا يقرأ (لا يأكله إلا الخطئون) [2] بنصب (الخاطئون) فوضع النحو [3]. قال فخر الدين الرازي " رسم علي بن أبي طالب _رضي الله عنه_ لأبي الأسود باب" إنّ وباب الإضافة ، وباب الإمالة ، ثم صنف أبو الأسود باب العطف وباب النعت، ثم صنف باب التعجب وباب الاستفهام"[4].وقد روي عن أبي الأسود الدؤلي أنه سئل (من أين لك هذا النحو؟) فقال : "لقنت حدوده من علي بن أبي طالب[5]."وقال السيوطي " اشتهر أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب _رضي الله عنه_ وقد قيل لأبي الأسود" : من أين لك هذ النحو ؟ فقال: لقنت حدوده من علي بن أبي طالب" .... فأخذ أبو الأسود النحو من علي [6].

1_ صلاح رواي ، النحو العربي :نشأته ،تطوره ،مدارسه ، رجاله ، دار غريب القاهرة 2003ص 36.

2-سورة الحاقة ، الآية2.37

3_ السامرائي المفيد في المدارس النحوية(مرجع سابق) ،ص 19_320

4-صلاح رواي ،النحو العربي ،ص36

5_ السامرائي ،المفيد في المدارس النحوية ،ص 5.20

6- صلاح رواي: النحو العربي ، ص 36_37 .

والحقيقة أنّ مؤلفي كتب الطبقات والتراجم قد اهتموا بالحديث عن أول من وضع النحو الذي يسميه القدماء **علم العربية**،ومن خلال القراءة في تلك الكتب نجد رأيين أقوى من غيرهما ، وقد جاء تعبير القدماء عنهما كما يأتي :

قال أبو بكر الزّبيدي(ت379هـ) : أبو الأسود الدؤلي هو أول من أسس العربية ، ونهج سبلها ووضع قياسها ، وذلك حين اضطرب كلام العرب ، وصار سراة الناس ووجوههم يلحنون فوضع باب الفاعل والمفعول به ، والمضاف، وحروف النصب ، والرفع والجر ، والجزم[1].

وردت رواية عن عاصم بن أبي النجود (ت127هـ) تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود بأمر من زياد ، قال : أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي جاء إلى زياد بالبصرة فقال إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم وتغيرت ألسنتهم ، أ فتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يقيمون به كلامهم ؟ قال لا.

فجاء رجل إلى زياد ، فقال : أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنون.فقال زياد: توفي أبانا وترك بنون؟ ادع لي أبا الأسود .فقال : ضع للناس الذي كنت نهيتك أن تضع لهم[2].

ويروي بعض العلماء ، تعزيزا للرؤية الأولى ، أنّ أبا الأسود وضع النحو بأمر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب،رضي الله عنه ،حين وقع اللحن في قراءة القرآن الكريم (سورة براءة) ، لماّ أقرأه رجل (إن الله بريء من المشركين ورسوله) بكسر لام الرسول.[3]

1- صلاح رواي، مرجع سابق، ص 31.

2- محمود سليمان يا قوت، مصادر التراث النحوي ، ص 32.

3- المرجع نفسه ، ص 33 -34

وقد ذكر أبو الطيب اللغوي(ت351هـ) بأنّ أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي فيما حدثنا به أبو الفضل جعفر بن محمد بن باتويه قال : حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن حميد قال أخبرنا أبو حاتم السجستاني ، وأخبرنا أبو بكر محمد بن يحي قال : حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال : حدثنا أبو عمر الجرمي عن الخليل ، قالوا : وكان أبو الأسود أخد ذلك عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام لأنه سمع لحنا ، فقال لأبي الأسود : اجعل للناس حروفا وأشار له إلى الرفع والنصب والجر ، فكان أبو الأسود ضنينا بما أخده من ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام[1].

وتجدر الإشارة أنّ هناك روايات أخرى تنسب وضع النحو إلى آخرين ويمكننا تنظيمها على النحو الآتي:

- زعم قوم أن أول من وضع النحو عبد الرحمان بن هرمز الأعرج ، وزعم آخرون أنه نصر بن عاصم(ت89هـ).

-وردت رواية عن أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت209هـ) تجعل وضع النحو عملا اشترك فيه مجموعة من النحويين ، قال : أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي ، ثم ميمون الأقرن ثم عنبسة الفيل ، ثم عبد الله بن أبي إسحاق ،وقال أبو عبيدة ذلك لأن عصرا واحدا جمعهم[2].

و نجد بعض المحدثين من يشكّ في وضع أبي الأسود الدؤلي للنحو بأمر من علي رغم توافر الروايات وتطابق أقوال السلف ، وتضافر المؤرخين جريا وراء ترهات يتشدق بها المستشرقون دون

1_ أبو الطيب اللغوي ،مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،بط1 ،بيروت ، المكتبة العربية بيروت ، 2002، ص 20.

2-سليمان يا قوت ،مصادر التراث النحوي ، ص 31-32.

سند أو برهان. وهو ما يمكن توضيحه في الرؤية الثانية التي لا ترجّح أبا الأسود الدؤلي واضعا للنحو.

أ2-الرؤية الثانية

يقول إبراهيم مصطفى " ولكننا لا نستطيع أن نتقبل ذلك_يعني وضع أبي الأسود للنحو_بيسر ولا أن نستسيغ أن هذا الزمن المبكر قد تمكن فيه العرب من الاشتغال بالعلوم ووضع القواعد على هذا الوجه الذي نراه في كتب العربية، وقد أنكر ذلك المستشرقون وعدوه خرافة .ويلاحظ أول ما يلاحظ أننا لم نجد في كتاب سيبويه ، ولا فيما بعده من الكتب رأيا نحويا نسب إلى أبي الأسود ولا إلى طبقتين بعده"[1].

ثم يقول أيضا :"ويتجلى لنا سبب اختلاط الأمر على الرّواة ، وتقدّمهم بنسبة النحو إلى أبي الأسود ، أنهم كانوا يريدون بالنحو ضبط الكلام على سبيل العرب وسمتها في القول ولكنهم لما تقدموا في البحث جعلوا لهذا النحو سببا فقالوا في الكلمة : ترفع لأنها فاعل..." وبعدها دخل عامل آخر وهو هوى بعض المؤلفين ؛إذ كانوا يكرهون أن ينسب كل شيء إلى علي وشيعت..[2]

ومما يذكره شوقي ضيف معقبا _بعد ذكره رواية أبي الأسود الدؤلي بأن الإمام علي بن أبي طالب _رضي الله عنه_ ألقى إليه صحيفة _"قد يكون ذلك من فعل الشيعة ، وكأنهم رأوا أن يضيفوا النحو إلى شيعي قديم ، فارتفع به بعضهم إلى علي بن أبي طالب ووقف به آخرون عند أبي الأسود ، صاحبه الذي تشيع له "[3].

1- صلاح رواي ،النحو العربي ،ص37.

2-المرجع نفسه ،ص37.

3-المرجع نفسه ، ص37.

إن ما يهمّنا هو تعقب واقع الشكل من واقع التشكيل ، ولا نقصد من وراء ذلك الاستطراد في تاريخ النشأة والتطور المتكررين في مضان الكتب النحوية المؤرخة ، بقدر ما أردناها التفاتة لتوضيح تداعيات الانطلاقة لا سواها؛ بمعنى استبيان واقع الممارسة النحوية وأهم المبادئ والأصول التي ساهمت في تبلور الدرس النحوي البصري واعتماده في حفظ القواعد اعتمادا أوليا برّرته المعايير المضبوطة الممهّدة للنظرية النحوي.

2-رسم العربيـة بين الشكليـة والوظيفيـة

أ- التنقيط والنـحو

نشأ النحو أوّل أمره صغيرا ، شأن كل كائن ، وكانت النهضة الميمونة في البصرة التي كان أهلها يميلون بطبيعتهم إلى الاستفادة من هذا الفن اتقاء لوباء اللحن الرازي بصاحبه وبخاصة الموالي الذين كانوا أحوج الناس حينذاك إلى تلقي هذا العلم ، رغبة منهم في تقويم لسانهم وتخليصه من رطانة العجمة وحبا في معرفة لغة الدين الذي اعتنقوه ، وطمعا في رفع قدرهم بين العرب فصدقت عزيمتهم في دراسته والتزود منه وما انفكوا جادين فيه حتى نبغ منهم كثير فقاموا بأوفى قسط في هذا العلم وقادوا حركته العلمية [1].

وإذا أردنا تتبع المراحل التي مرّ بها علم النحو في تطوره ، نجدها تلخص فيما يأتي:

_ضرب المثل وسوق الدليل

_اتباع السابقين والأخذ عنهم.

_اختلاف الآراء وتعددها .

1- رواي ، مرجع سابق ،ص93.

_التعليل والتأويل

_افتراض الفروض[1]

لتأتي مرحلة إعادة القراءة في ضوء المناهج والمقاربات اللسانية الحديثة.

ولاشك أن جملة الآراء السابقة الرّافضة لوضع أبي الأسود للنحو ، بمعناه الدقيق تتجه إلى تعزيز فكرة الإرهاص المشار إليه آنفا ،فهو يبين الدّافع والمحفّز العملي الأول الذي جعل المفكرين يجتهدون فعلا في تبويب نحو يستقيم به الكلام ، ويترجم لغة التواصل ويشرحها وفق أصول مستنبطة من أصول النحو المعروفة اليوم ؛ و بمعنى آخر نقول إن الظاهر الجليّ الذي وضع النحو هو المصحف الشريف وضرورة تحريكه بالنّقط ،كما أجمع على ذلك الباحثون من القدامى والمعاصرين ،فهناك رواية تشير إلى أن أبا الأسود بدأ وضع النحو بإعراب القرآن الكريم .

فقد روي أنّ زياد بن أبيه بعث إلى أبي الأسود ، وقال له : يا أبا الأسود إن هذه الحمراء قد كثرت، وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئا يصلح به الناس كلامهم ويعرب به كتاب الله تعالى فأبى أبو الأسود وكره إجابة زياد إلى ما سأل.

فوجّه زياد رجلا ، وقال له : اقعد على طريق أبي الأسود ، فإن مر بك فاقرأ شيئا من القرآن وتعمّد اللحن فيه.

فقعد الرجل على طريق أبي الأسود ، فلما مرّ به رفع صوته فقرأ:(أن الله بريء من المشركين ورسوله) بجر اللام ، فاستعظم أبو الأسود ذلك ، وقال : عز وجه الله أن يبرأ من رسوله.

ورجع من حاله إلى زياد ، وقال: يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت ، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن فابعث إلي ثلاثين رجلا. فأحضرهم زياد ، فاختار منهم أبو الأسود عشرة ، ثم لم يزل يختارهم

1- صلاح رواي ،مرجع سابق ، ص 94_108.

حتى اختار منهم رجلا من عبد القيس فقال خذ المصحف وسبغا يخالف لون المداد ، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف ، وإن كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنة ، فانقط نقطتين.فابتدأ بالمصحف ، حتى أتى على آخره[1].

وقد حاول بعض المستشرقين ربط نشأة النحو العربي بالنحو السرياني واليوناني والهندي . ولكن هذا الرأي مطروح لما ينطوي عليه من زيغ وبهتان ؛إذ لا يمكن إثبات ذلك إثباتا علميا خاصة أن النحو العربي يدور على نظرية العامل التي لا توجد في أي نحو أجنبي .وما يمكن قوله إن النحاة ربما قد عرفوا أن لبعض اللغات الأجنبية نحوا فحاولوا أن يضعوا نحوا للعربية راجعين في ذلك إلى ملكاتهم العقلية التي كانت قد رقيت رقيّا بعيدا[2].

فالمتعقب للبدايات الأولى للنحو يجدها غير كافية لرسم الطبيعة اللغوية التي حدّدها العرب في نسج كلام فصيح بليغ ،ولا مغنية عن توضيح النهج المتبع في التقسيم والتفصيل أوالكشف عن العقلية الاجتهادية التي قامت في ظروف تراجعت بتراجع الهدف الأول أمام غاية جادة لوضع علم نحوي يلخص مبادئ موضوعية دقيقة يقبلها المنطق ، كما لا يرفضها الواقع التواصلي قياسا ،أو استنباطا، أو أو تكييفا وظروف الحال والسياق. فضلا عن أن الصورة التي ظهرت بها لا تغدو أن تكون تقييدا شكليا واصفا لا يتجاوز حدود الفصل بين حالات الرفع من النصب من الجر ورغم الإدراك الضمني لجملة الوظائف المتسقة معها ،إلا أنه إدراك لا يؤسّس لمرحلة التأليف بقدر ما يصف مرحلة المعرفة الفطرية التي جبل عليها العربي حين يتوخى مختلف اختياراته وهو يميّز

1-محمود سليمان ياقوت ، مصادر التراث النحوي ، ص34- 35.

2- السامرائي ،المفيد في المدارس النحوية ،ص 21.

مختلف الأبعاد البراغماتية تمييزا لم يستطع تعليله أو تأويله.أمّا فيما يخص مصطلح **النحو** فيرى بعض الباحثين المحدثين أنّ ظهوره قد تأخّر عن الوقت الذي ظهر [1]فيه مصطلح العربية ، ففي البداية كان مجرّد فصل شكلي يقتصر على محاكاة تأخذ اللسان في شكله التقليدي (نص مقيد يحفظ) ؛ مفتقرا إلى المحتوى الاستدلالي الذي يمكّن بطبيعته من رصد عدد كبير من الظواهر دون احتواء أشمل يمكن عدّه مقياسا للتمييز بين مراتب الفاعلية أو المفعولية في غياب العاملية الشكلية نحو : ضرب موسى عيسى.

وتذكر الروايات مصطلح النحو بالتمثيل الفعلي والمصدري ، فيما روى أبو الأسود ، قال :دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فوجدت في يده رقعة ، فقلت ما هذه يا أمير المؤمنين ؟ فقال إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء (يعني الأعاجم) فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه. ثم ألقى إلى الرقعة وفيها مكتوب الكلام كله اسم وفعل وحرف ،فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، والفعل ما أنبئ به والحرف ما جاء لمعنى. وقال لي: انح هذا النحو ، وأضف إليه ما وقع إليك ، واعلم يا أبا الأسود ، أن الأسماء ثلاثة ظاهر ومضمر ، واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل الناس ، يا أبا الأسود ، فيما ليس بظاهر ، ولا مضمر .

قال أبو الأسود : فكان ما وقع إلي (إن وأخواتها) ماخلا (لكن).فلما عرضتها على علي رضي الله عنه قال لي : وأين لكن ؟ فقلت : ما حسبتها منها، فقال: هي منها ، فألحقها.

ثم قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت، فلذلك سمي النحو نحوا[2].

1- سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي ص35-36.

2_ المرجع نفسه، ص35 _36.

وهي البدايات التي فعّلت عند الخليل بن احمد الفراهيدي (ت174هـ)ومن بعده سيبويه (ت180)وحفّزت إلى العناية المتقدمة بالدرس النحوي في ضوء العناية بالدرس اللغوي ؛فظهر عدد من الباحثين العرب يهتمون بعلوم اللغة منذ بداية الحركة العلمية في إطار الدولة الإسلامية فكانت لهم جهودهم في مجال الأصوات وبناء الكلمة وبناء الجملة والمفردات .

وكان المشتغلون بعلوم اللغة يصنفون إلى مجموعتين؛ تهتم المجموعة الأولى ببنية اللغة ، وتهتم المجموعة الثانية بمفردات اللغة ودلالاتها.وقد وصف مجال البحث عند المجموعة الأولى بأنه **النحو أو علم العربية** ،بينما وصف مجال بحث المجموعة الثانية بأنه **اللغة أو علم اللغة أو فقه اللغة ،أو متن اللغة**.وإلى جانب هذه المصطلحات ، ولكل منها تاريخ مستقل،وجدت محاولات لوصف علوم اللغة مجتمعة ، فسميت علم اللسان ، أو علوم اللسان العربي ، أو علوم الأدب ،أو العلوم العربية ،كما وجدت إلى جانب هذا محاولات لبيان ترابط هذه الفروع وإيضاح النسق الذي يتخذه كل منها في إطار البحث اللغوي[1].

وقد أطلق علماء اللغة على دراسة بنية اللغة من جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية في التراث العربي اسمين اثنين هما:النحو وعلم العربية،ويرجع مصطلح النحو تحديدا إلى القرن الثاني الهجري و قد ظل مستخدما لوصف هذا المجال من مجالات البحث إلى يومنا هذا. وههنا صنّف كتاب سيبويه بأنه كتاب في النحو، ووصفه أبو الطيب اللغوي(ت351هـ) بأنه قرآن النحو ، كما وصف سيبويه بأنه أعلم الناس بالنحو بعد الخليل. أما ابن خلدون(ت) فقد وصف كتاب سيبويه بأنه في

1- محمود فهمي حجازي ،علم اللغة العربية :مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية ، القاهرة دار غريب ،د ت،ص 59.

علم العربية وأن ألفية ابن مالك في العربية أيضا.ويضم النحو بهذا المعنى مجموعة من الدراسات التي تصنف في علم اللغة الحديث في إطار الأصوات وبناء الكلمة وبناء الجملة[1].

إن سيبويه صاحب أقدم كتاب وصل إلينا في النحو العربي، لم يقسم كتابه إلى موضوعات كبرى متميزة، وإنما اكتفى بحشد الأبواب الكثيرة متتابعة ؛فقد بدأ كتابه بقضية الإعراب وانتقل منها إلى عدد من القضايا الخاصة ببناء الجملة،ثم تحول بعد ذلك إلى الأبواب الخاصة بالأبنية الصرفية مفسرا بعضها في ضوء البحث الصوتي ،فجاءت الأبواب الخاصة بالأصوات في آخر كتابه[2]. وظل الباحثون في القرون الأولى للهجرة يستخدمون مصطلح (النحو) في أكثر الأحوال بهذا المعنى العام.والنحو عند ابن جني(ت 391هـ) يضم المجالات الآتية :الإعراب ، التثنية ، الجمع التحقير التكسير ،الإضافة ، النسب التركيب وغير ذلك.وهو ما يصنف الآن في إطار بناء الكلمة وبناء الجملة[3].

ب –النحو البصري و مذاهب التنظير

أجمع القدماء من العلماء العرب على أن الفضل يعود للبصرة في وضع النحو وهي التي تعهدته بالرعاية في نشأته الأولى ، حتى أقامت صرحه ، ورفعت أركانه ، وأصبح علما له أصوله وشواهده وقواعده وتحليلاته وأقيسته وتعليلاته ، ويكفي البصرة فخرا أن يكون إمامها هو الخليل

1-حجازي ،مرجع سابق،ص59-61.

2-حجازي ، مرجع سابق ، ص 59-63.

3- حجازي، مرجع سابق ، ص60-63.

بن أحمد، وتلميذه سيبويه صاحب الكتاب ، لذلك يقول ابن سلام لأهل البصرة في العربية قدمة و بالنحو ولغات العرب والغريب عناية[1]

اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان ، ولذلك اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها القبائل المقطوع بعراقتها في العربية كما كانوا يختبرون سلامة لغة من يشكّون في أمره ، ممن سبق من القبائل الفصيحة ، ويروي ذلك ابن جني فيقول :"ومن ذلك ما يحكي أن أبا عمرو بن العلاء استضعف فصاحة أعرابي يسمى أبا خيرة لما سأله فقال : كيف تقول استأصل الله عرقاتهن ففتح أبو خيرة التاء من عرقاتهن) فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة لأن جلدك.. لأن أبا عمروا كان قد سمع أبا خيرة يروي الشاهد بالكسرة ، فلم يتردد في مؤاخذة أبي خيرة وهو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة ، باللّحن وذلك لتقدمه في السن وطول مخالطته لأهل الحواضر[2].

كما اشترط البصريون فيما ينقل عن العرب الكثرة الكاثرة فيقعدون على الأكثر وإلاّ فعلى الكثير وإلا فعلى القليل ، وإلا فعلى النادر ، وإلا قاسوا الأشباه على الأشباه والنظائر على النظائر ،إذا لم يتناقض مع الوارد ، ولذا اعتبر سيبويه قياس فعولة بفعيلة في النسب إليها بحذف حرف المد وقلب الضمة فتحة ، وإن لم يرد منها إلا شنئ في النسب شنوءه ، لأنه لم يرد ما يخالفها فإذا ما خالف الوارد ما سبق من قياس أولوه ،أو اعتبروه شاذا يحفظ ولا يقاس عليه ،وقد ينكرونه أو يقولون إنه ضرورة [3] إذ يعتبر الاطراد الغالب شرطا من شروط المسموع التي ينبغي توفرها لا

1- سليمان ياقوت ،مصادر التراث النحوي ، ص 47.

2_السامرائي،المفيد في المدارس النحوية ، ص 30_31.

3_ المرجع نفسه ، ص 31_32.

مكان الاستشهاد به في بناء قواعد النحو وقد كان البصريون يصرون على ترك الشاذ وإتباع المطرود؛ لبناء قواعد نحوية مضبوطة تقدم للطالب المتعلم النحو النقي ؛ لئلا يغرق في الخلافات التي يمثلها الشاذ ؛ فتضيع غاية النحو التي هي نشر العربية بين الناس وتقويم اللسان العربي على ما كان عليه ، والحفاظ على أن تبقى فصاحة القرآن العزيز وأساليبه معهودة بين أبناء الإسلام ، غير غريبة عليهم في أيّ عهد، والنحاة بعد ذلك لا يلغون الشاذ ، بل يحفظونه لمن أراد الانتفاع به في غير تقعيد العربية وهذا المنهج في تقعيد المسموع الغالب معتمد حتى عند الذين لهم مآخذ على النحو العربي[1].

اعتمد البصريون في دراستهم على طائفة من المصادر ، هي على الترتيب : القرآن الكريم الشعر العربي ، وقد استبعدوا الحديث الشريف من احتجاجهم ، فلم يستشهدوا به بحجة أن الحديث يشتمل على قدر كبير مما روي بالمعنى ولم يضبط بلفظه ، وأن طائفة كبيرة من المحدثين لم يكونوا عربا ينتمون إلى أصول غير عربية. وهذا الرأي غير سديد وذلك لأن رجال الحديث قد تحرّوا التدقيق والضبط ، وتشدّدوا في ضبط الحديث وأخضعوا هذه اللغة الشريفة إلى ما دعوه بالجرح والتعديل الذي تناولوا فيه رواة الحديث فكان لهم فيه موازين دقيقة ، ومن هنا لم يكن للنحاة أن يرفضوا هذه اللّغة التي بولغ في نقدها وضبطها والوصول بها إلى الكمال في الصحة والصواب[2]. وعلى كل ، فإنها المصادر التي اتفقت عليها كتب اللغة والنحو بوصفها المثال المحتذى في تخريج القاعدة وضبط العبارة بما يتوافق والمعيار المتعقب والمستنتج من تلك المصادر.

1- خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، النحوي في الدرس اللغوي:القديم والحديث،ط1، الأردن، عمان ،دار المسيرة 2007،ص35.

2- المرجع نفسه ، ص 34_35.

ب1_قراءة إرهاصية في المذاهب النحوية

نؤسس للبحث بقراءة إرهاصية في مضمون المذاهب النحوية على رأسها المذهب البصري الذي هو موضوع الدرس ، ولأجل ذلك وجب علينا تتبع المذهب بين اللغة والاستعمال وبخاصة عند البصريين ، وفي مقدمتهم نذكر ما ورد في الكتاب لسيبويه.

وضّح سيبويه في الكتاب دلالة المذهب لغة واصطلاحا ؛ فيقال : ذهب إلى قول فلان؛ أي أخذ به وذهب مذهب فلان ؛ أي قصد قصده وطريقه.

والمذهب : الطريقة والمعتقد الذي يذهب إليه ، يقال : ذهب مذهبا حسنا .

والمذهب النحوي : مجموعة من الآراء النحوية ، ارتبط بعضها ببعض ارتباطا يجعلها وحدة منسقة ومن أمثلة ذلك مذهب الخليل بن أحمد ، ومذهب سيبويه ومذهب الفراء. ومذهب البصريين ومذهب الكوفيين ... والجمع: مذاهب[1].

كما تواتر مصطلح مذهب في كتب الطبقات والتراجم ، وذلك في الحديث عن حياة النحويين والأمصار التي ينتمون إليها ، وهو يشير إلى الآراء النحوية التي تنسب إلى أحد العلماء ، أو إلى مجموعة من العلماء الذين يأخذون بآراء البصريين أو الكوفيين .. كما استعملوا المصطلح للإشارة إلى العلماء الذين كانوا يخلطون بين بعض المذاهب النحوية.ولم يخلو درس أبي البركات الأنباري من المصطلح وهو يدرس مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين [2] كما استعملوا المصطلح للإشارة إلى العلماء الذين كانوا يخلطون بين بعض المذاهب النحوية.

1- سليمان ياقوت ، مصادر التراث النحوي ، ص 56.

2_ المرجع نفسه ، ص56.

وإذا كان القدماء قد أطلقوا على مسائل الخلاف مصطلح مذهب فإن المعاصرين من أساتذتنا وباحثينا استحسنوا لفظة مدرسة واستعاروها للحديث عن الخلاف النحوي والعلماء الذين يجمعهم اتجاه نحوي واحد،ووجدنا عدة مدارس عند المعاصرين ، أشهرها:

***مدرسة البصـــرة**

البصرة أسبق مدن العراق اشتغالا بالنحو ؛ إذ احتضنت النحو زهاء قرن من الزمان قبل أن تشتغل به الكوفة التي كانت بدورها أسبق من بغداد ، ورأيناها تضعه على يد أبي الأسود الدؤلي وقد مضى الناس يأخدونه عن تلاميذه من مرحلة نقط الإعراب وكان باعثا لتساؤلات تخص الإعراب وتفسير ظواهره...[1] وصولا إلى مرحلة أن شادت البصرة صرح النحو ورفعت أركانه بينما كانت الكوفة مشغولة بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار وكان القدماء يعرفون ذلك فنصبوا عليه بعبارات مختلفة ، إذ يصرح ابن النديم في حديثه عن نحاة الكوفة والبصرة : إنما قدّمنا البصريين أولا لأن علم العربية عنهم أخذ" ثم اشترك علماء البصرة والكوفة في النهوض بالنحو من عهد الخليل بن أحمد شيخ الطبقة الثانية من البصريين وأبي جعفر الرؤاسي شيخ الطبقة الأولى من الكوفيين حتى نمت أصوله[2].

ويمكن أن نلخّص ممثلي المدرسة الذين ساهموا جليا في توضيح النظرية النحوية بحيثياتها في الأعلام:سيبويه(ت194هـ)،الأخفش الأوسط(215هـ)،قطرب(ت206هـ)،أبوعمر

1-شوقي ضيف ، المدارس النحوية ،ط7، القاهرة ،دار المعارف ،دت،ص11-15.

2 – ابراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النحوية ، ص 23_24

الجرمي(ت225هـ)،المازني(ت246هـ) ، المبرد (ت286هـ)، الزجاج(ت311هـ) ابن السراج(365هـ) ، السيرافي(ت368هـ))[1].

***-مدرسة الكوفة**

يبدأ النحو الكوفي بدء حقيقيا بالكسائي وتلميذه الفراء ، فهما اللذان رسما صورة هدا النحو ووضعا أسسه وأصوله ، و أعداه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري[2] (الكسائي (189هـ)، هشام بن معاوية الضرير ،الفراء(ت207هـ) ،ثعلب(ت291هـ) الأنباري(ت328هـ) .

***-المدرسة البغدادية**

(ابن كيسان ، الزجاجي ت 339، أبو علي الفارسي ت377 هـ ، ابن جني ت 392هـ الزمخشريت 538هـ).

***-المدرسة الأندلسية**

(الجياني ت 353هـ ، أبو علي القالي البغدادي ت 356هـ ابن سيده الضرير ت 485 ، ابن مضاء ت 592هـ، ابن عصفورت663 ، ابن مالك ، أبو حيان).

***- المدرسة المصرية**

أفرد أبو بكر الزبيدي قسما من كتابه (طبقات النحويين واللغويين) لطبقات النحويين المصريين فجاء على النحو الآتي :

1- طلال علامة ،نسأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة ، ، لبنان ن دار الفكر ،1992 ص186. وانظر ايضا : عبده الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية بيروت ، دار النهضة العربية ، 1988،ص9.

2- شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص154.

الطبقة الأولى : ولاد التميمي المصادرى ، الطبقة الثانية مثّلها الدينورى ، الطبقة الثالثة مثلها كراع النمل ، الطبقة الرابعة في عهد الفاطميين وقد مثلها الإدفوى ، الطبقة الخامسة في عهد الأمويين وقد مثلها البلطى ،الطبقة السادسة في عهد المماليك مثلها ابن النحاس وأبو حيان الأندلسي أما الطبقة السابعة فمثلها ابن جماعة والدمامينى ، وتأتي الطبقة الثامنة بتمثيل خالد الأزهري والطبقة التاسعة في العصر العثماني مثلها الشنواني الدنوشري ، أما العاشرة والأخيرة في العصر الحديث ، فقد مثلها الدسوقي[1].

ج_مدرستا البصرة والكوفة بين التقعيد والتفسير

إنّ الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر ولا ريب أن النحو – بصورته المعروفة – نشأ بصريا وتطور بصريا .وكما سبقت الإشارة فإن معظم الدارسين يجمعون على أن النحو العربي نشأ لحفظ القرآن من اللحن ، وقدم في ذلك روايات كثيرة، تباينت ، كما سبقت الإشارة ، بين وضع أبي الأسود الدؤلي أو أنه قد أخذه عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين وضع له أبوابا وقال له : "انحو هذا النحو "[2] راسما بدايات أولى تطورت مع سيبويه في أبواب وفصول تحتكم لأصول محكمة كانت بمثابة وجهة تنظير معللة يقوّمها المنطق العربي .

نشأ علم النحو في دفع ورعاية بصرية على يد عدد من الروّاد الأوائل حتى استقام عوده ، واشتد ساعده ،واستكمل النحو البصري صورته على يدي الخليل ويونس و تلاميذهما سيبويه ؛ حتى توج جهود علم النحو عندهم بتأليف الكتاب الذي لم يسبق إلى مثله أحد قبل سيبويه ،ولم يلحق به أحد

1_صلاح رواي، النحو العربي ، ص587_661 ، وانظر أيضا: في مسائل الخلاف بين المدرستين ، عبده الراجحي مرجع سابق ، ص111.

2- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية ، الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،2008،ص9.

بعده فارتسم صورة النحو واستوفى جوانبها.وننوه إلى أن سيبويه أكثر من التعرض إلى القراءات وكان ما كان بينهم من خلافات في الإعراب هو الذي أضرم لرعية في نفوس قراءة البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله.

اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان لذلك اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها القبائل المقطوع بعراقتها في العربية والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية ، واعتمدوا على مادة احتج بها وهي لغة التنزيل والشعر القديم جاهليه وإسلاميه وما أثر من الأمثال الجاهلية[1].

عرفت مدرسة البصرة بالتشدّد في وضع القواعد وما لا يجري وفق المطرد لا يقاس عليه وعرفت عدة طبقات هي :

الطبقة الأولى جمعت أبا الأسود الدؤلي وعبد الرحان بن هرمز .

الطبقة الثانية جمعت يحي بن يعمر العدواني الليثي ، ميمون الأقرن ، عنبسة الفيل ونصر بن عاصم الليثي .

الطبقة الثالثة وجمعت عبد الله بن أبي إسحاق ، وأبا عمر بن العلاء .

الطبقة الرابعة وجمعت الأخفش الأكبر ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، يونس بن حبيب .

الطبقة الخامسة انفرد بها سيبويه .

الطبقة السادسة وجمعت الأخفش الأوسط ، قطرب .

الطبقة السابعة وجمعت الجرمي التوزي ، المازني ، أبا حاتم السجستاني .

1- صلاح رواي ، مرجع سابق، ص 34

الطبقة الثامنة انفرد بها المبرد[1].

ويعتبر سيبويه زعيم النحو البصري لمساهماته الملموسة رؤية ومنهجا والتي وحدت مجموع الآراء السابقة له أو المسائل الاجتهادية التي طرحت لغة وفقها والتي رآها تستقيم ووصفه التركيبي أو تعليله النحوي أو تأويله النظامي لجملة البيانات اللغوية غير المستقيمة والنموذج الفصيح.

لم يتردد ذكر سيبويه على لسان أحد إلا بالثناء عليه ، والإشادة بعلمه ، والتعجب من ذكائه وعقليته الفذة ، قال أبو الطيب اللغوي :" وأخذ النحو عن الخليل جماعة لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سيبويه ، وهو أعلم الناس بالنّحو بعد الخليل "

قال أبو سعيد السيرافي :"نجم من أصحاب الخليل أربعة عمر بن عثمان سيبويه ، والنضر بن شميل وأبو فيد مؤرج العجلى ، وعلي بن نصر الجهضمي وكان أبرعهم في النحو سيبويه"[2]

ومعظم ما جاء في كتاب سيبويه أخذه عن الخليل ويونس والأخفش الكبير وعيسى بن عمر . قيل ليونس بن حبيب بعد موت سيبويه : إن سيبويه ألف كتابا في ألف ورقة من علم الخليل فقال لك ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل إجيؤوني بكتابه .فلما رآه قال : يجب أن يكون صدق فيما حكاه عن الخليل كما صدق فيما حكاه عني. وكان المبرد يقول _لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه_ هل ركبت البحر ؟ تعظيما واستصعابا لما فيه.

وقال بعض علماء عصره : كنت عند الخليل فأقبل سيبويه ، فقال : مربحا بزائر لا يمل وما سمعت الخليل يقولها لغيره.

1- رواي، مرجع سابق ، ص 111 _362.

2- رواي، المرجع السابق ، ص202.

وقال الجرمي (ت 225هـ) في كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتا سألته عنها فعرف ألفا ولم يعرف الخمسين.

وكتابه يفيض بأقوال العرب وأشعارهم [1]

تذكر كتب التراجم أنه توفي إثر المناظرة التي كانت بينه وبين الكسائي ، رغم اختلافهم في سنة وفاته فقيل سنة(161هـ) وقيل في سنة(180هـ) ، وقيل سنة (188هـ)

وقيل في سنة(194هـ) ، وسنه لم يتجاوز النيف والثلاثين ، وقيل جاوز الأربعين ، وقيل غير ذلك[2].

نشأت مدرسة الكوفة بعد البصرة ، وبدأت بداية غامضة حتى لا يكاد يبين من أمر علمائها الأول إلا مجرد أسمائهم ، وهناك أقوال كثيرة حولهم وحول شغلهم بالنحو ومهما قيل فإن أهل الكوفة لم يقتهم الاشتراك في هذا العمل الضخم (دراسة النحو ووضع قواعده) إذ اتخذوا البصرة متتلمذا لهم حتى يسر الله لهم من ثماره النصيب الأوفى ، فاشترك علماؤها مع علماء البصرة في النهوض به من عهد شيخهم أبي جعفر الرؤاسي (ت 175هـ)م ومن هنا طفق علماء المدرستين يتنافسون فيما بينهم للظفر بقصب السبق في هذا الميدان [3].

وإن كانت البصرة تاريخا –كما أشرنا سابقا – هي السّباقة إلى وضع النحو فإن الكوفة ما لبثت أن دخلت ميدانه،و هناك واقع معروف يبرز أن الكوفة تعلمت النحو فعلا من البصرة ثم بدأت تتخذ لنفسها منهجا خاصا ، حتى شكلت لها مدرسة متميزة ، ولا تكاد تجد مسألة من مسائل

1_السامرائي، المفيد في المدارس النحوية ، ص 57.

2_ رواي ، مرجع سابق ،ص 58.

3_ رواي ، مرجع سابق ،ص 86.

النحو إلا وفيها مذهبان؛ بصري وكوفي ،بل لعلك تستطيع معرفة رأي إحداهما إذا وقفت على رأي الأخرى وحدها[1]. وتذكر كتب النحو أن الدراسات النحوية بالكوفة قد بدأت متأخرة عنها في البصرة بنحو قرن من الزمان ، وذلك لأمور تتعلق بطبيعة موقع كل من المصرين ، وطبيعة تكوين شعبه ، ونمط الحياة فيه. ولم تتضح مدرسة الكوفة كمدرسة مستقلة لها سمات متميزة وخواص منوطة بها في مقابل مدرسة البصرة ، إلا من خلال مناوأتها لها ، ومناهضتها لمبادئها ورد آراء نحاتها ووقوفها منها موقف النّد و المعارض والمناقض لكل ما يذهب إليه علماؤها[2].

د-**المسائل الخلافية بين البصرة والكوفة**[3]

نقدم ثبتا بمسائل الخلاف بين المدرستين بحسب ورودها في كتاب الإنصاف لابن الأنباري مع بيان وجه الخلاف بين المدرستين، وسنقتصر على بعض الأمثلة:

_اشترط البصريون لعمل الوصف الاعتماد على نفي أو استفهام لفظا أو تقديرا ولما جاء على خلاف هذا قول حاتم الطائي :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

أولوه بأن "خبير" خبر مقدم لا ، وهو وصف يستوي فيه الإفراد وعدمه وجعلوا بنو لهب مبتدأ مؤخر ، لا فاعلا ، فهو على حد قوله تعالى :" والملائكة بعد ذلك ظهير".

1-انظر عبده الراجحي ، دروس في المذاهب النحوية ،ص 89

2_ السامرائي،المفيد في المدارس النحوية، ص 377_381.

3- المرجع نفسه، ص 109-147.

أما الكوفيون فلم يشترطوا هذا ، ولذا صح عندهم فاعلية بنو لهب بالوصف (خبير) مع كونه غير معتمد[1].

_ أوجب البصريون تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم ، وتأنيثه مع جمع المؤنث السالم وجوّز الكوفيون التذكير والتأنيث ، ولما جاء قوله تعالى: آمنت به بنو إسرائيل) على خلاف ما قاله البصريون، وكذا قول عبدة بن الطيب(ت25هـ)

فبكى بناتي شجونهن وزوجتي والضاغنون إلى ثم تصدعوا

لجأ البصريون إلى التأويل فقالوا : إن الجمعين لم يسلم فيهما بناء الواحد فأشبه جمع التكسير ولما أجاز الكوفيون هذا لم يحتاجوا إلى التأويل .

_ منع البصريون نيابة الظرف والجار والمجرور مع وجود مفعول به ، ولما جاء في القرآن الكريم وفي الشعر ذلك أولوه ، قال تعالى :" ليجزي قوما بما كانوا يكسبون".

وقال جرير : ولو ولدت قفيزة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

إذ قال البصريون إنّ النائب في الآية ضمير الجزاء والبيت ضرورة ، أما الكوفيون فلم يؤولوا ذلك لقبولهم أيّاه.

_ اشترط البصريون في التمييز وجوب التنكير ، ولما جاء قول رشيد بن شهاب اليشكري

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو.

قالوا: إنه ضرورة ، أمّا الكوفيون فقد قبلوه لتجويزهم مجيء التمييز معرفة.

1- صلاح روّاي ، النحو العربي ،ص 38_39.

_ اشترط البصريون في المؤكد أن يكون معرفة ، ولما ورد توكيد النكرة في قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي :[1]

لكنه شاقة أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب

أنكروا هذه الرواية وقالوا: إن الرواية الصحيحة : حولي ، وعلى فرض صحة هذه الرواية فالبيت ضرورة.

أما الكوفيون فقد قبلوه ، لأنهم جوزوا تأكيد النكرة إذا كانت محددة كما هي هنا.

_ منع البصريون إظهار (أن) بعد (كي) ، ولما اعترض عليهم بقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع.

قالوا : إن قائله غير معروف أو ضرورة .

أما الكوفيون فقد قبلوه[2].

_ منع البصريون عمل (أن) محذوفة ولما ورد خلاف ما قرروا ، واعترض عليهم به في مثل قول العرب : خذ اللص قبل يأخذك ، وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وغير ذلك من الأمثلة، قالوا: إن هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. أما الكوفيون فيجوزون ذلك[3].

_ الظرف إذا تقدم على الاسم لا يرفعه عند البصريين ، ويرفعه عند الكوفيين.

_ المنصوب في باب الاشتغال يكون بفعل مقدر عند البصريين ، وبالفعل الظاهر عند الكوفيين.

_في وقوع الفعل الماضي حالا ، لا يجوز عند البصريين ، ويجوز عند الكوفيين.

1-رواي ، مرجع سابق ، ص 39.

2- رواي ، مرجع سابق ، ص39.

3- رواي، مرجع سابق ، ص 39_41.

_علة رفع الفعل المضارع ، لقيامه مقام الاسم عند البصريين ، ولتعريته من الناصب والجازم عند الكوفيين.

_ناصب المضارع بعد واو المعية ، بتقدير أن عند البصريين ، ومنصوب على الظرف عند الكوفيين[1].

_ جواز نصب معمول جواب الشرط إذا تقدم على الأداة، لا يجوز ذلك عند البصريين ويجوز عند الكوفيين[2].

و من المسائل الخلافية الأخرى والمطروحة بين مدرستي البصرة والكوفة نذكر مسألة العامل في رفع المبتدأ والخبر ؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ. أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع بالابتداء ، واختلفوا في رفع الخبر إذ ذهب قوم إلى أنه يرفع بالابتداء وحده ،وذهب قوم إلى أنه يرفع بالابتداء والمبتدأ معا وذهب آخرون إلى أنه يرفع بالمبتدأ ،والمبتدأ يرفع بالابتداء.

_ذهب الكوفيون في الجملة الفعلية إلى أن عامل نصب المفعول به هما الفعل والفاعل جميعا. وذهب بعضهم إلى أن الفاعل هو عامل النصب

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول به.

_ذهب الكوفيون إلى أن ما الحجازية لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض .

وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها.في حين (ما التميمية) مهملة تبقي المبتدأ والخبر مرفوعين.

1- رواي ، مرجع سابق ،ص 422_425

2- رواي، مرجع سابق ،ص 425.

- ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل .

وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[1].

- ذهب الكوفيون إلى عدم عمل إن وأخواتها في الخبر ، فهي لا ترفع الخبر .

-وفي مسألة المنادى ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المعرّف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول[2].

يلحظ متتبع الحركية التاريخية لواقع المدارس النحوية ومسائلها التنظيرية أن الأقدمين قد اعترفوا بوجود مدرستي البصرة والكوفة النحويتين، وتابعهم في ذلك جلّ المحدثين حتى صار وجودهما من المسلّمات التي لا يجادل فيها إلا المكابرون. أما مدرسة بغداد فليست قائمة في نظر بعض الدارسين القدامى لأنها لا تملك نهجا خاصا، ولم تقدم في الواقع جديدا في دراساتها النحوية، و لعل جلّ ما قامت به في نظرهم هو تجاوزها مسألة التعصب و التطرّف في التحزّب لإحدى المدرستين الأوليين، وكأن صراع الضدّين لا بد من أن ينتهي إلى وجود موقف تلفيقي وتوفيقي يجمع بين الرأيين، لأجل تحقيق مقاربة منهجية أو شبه مقاربة إجرائية تتعين في ضوئها طبيعة المؤتلف من طبيعة المختلف . و أوضح محمد قاسم في بحثه أنّ بغداد لم تضف جديدا بل كسّرت جليد العداوة الصفيق، وتركت للدارسين حرية الاختيار واصطفاء الأفضل؛ وهو في جميع الأحوال يعد إعمالا للعقل، ووضع للقديم على مشرحة البحث والتقويم والغربلة، وأضاف بأن تأخر مصير بغداد ولّد تأخر دورها في الدراسات النحوية، ولا بد للنخبة من أن يولوا وجوههم شطر العاصمة؛ لأن ما تقدّمه العاصمة -وعلى مرّ العصور وكرّ الدهور- للنخبة الأفذاذ لا تستطيع أن تقدمه لهم

1- رواي، مرجع سابق ، ص109-147

2- رواي ، مرجع سابق ، ص109-147.

الأطراف مهما كان موقعها الفكري والسياسي عظيماً وعريقا ومتقدما. وهذا سبب من أسباب انتقال الدرس النحوي إلى بغداد ؛ وهو الانتقال الذي ترك آثارا إيجابية في توجيهه وتسديد مسيرته ذلك أن جملة المناظرات النحوية وجلسات الحوار المفتوح بين شيوخ المدرستين الذين غصّت بهم بلاطات الخلفاء والوزراء والأمراء قد نبّهت الطرفين إلى أهمية التواصل فضلا عن دوره في تضييق فجوة الخلاف، و ترسيخ اقتناع جوهري بنسبية الحقائق، بضرورة القضاء على أسباب العداوة والتباعد بعد أن بلغوا من العمر عتيّا[1].

ومن المسائل الجوهرية الملحوظة بين نحاة البصرة والكوفة ؛ما ورد بخصوص مصطلح الجملة فسيبويه ومن سبقه من النحاة لم يطلقوا مصطلح الجملة ولم يشر في كتابه إلى تعريف مستقل للكلام ، ولكنه ذكر ذلك في مواضع متعددة وبخاصة عندما أراد أن يتحدث عن الجملة فكان يعبر عن ذلك بمصطلح الكلام.

قال سيبويه :" هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم قبيح وما هو محال وكذب. ونلحظ في كتاب سيبويه استشهاده بجمل نحوية تامة ، وقد روعي فيها المعنى إذ نلحظ أنها جميعا جمل تامة وعبر عنها بمصطلح الكلام. وقد ذهب المبرد مع سيبويه في هذا الشأن ولكنه خلط بين الكلام والكلم وبخاصة عندما عرف الكلام إذ قال:"فالكلام كلّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيا كان أو أعجميا[2]"

أمّا نحاة الكوفة فلم يأخذوا بمصطلح الجملة بل ساروا على منهج سيبويه في الكتاب وقد أطلقوا مصطلح الكلام ، فهذا الفراء يطلقه في مواضع متفرقة من كتابه معاني القرآن.قال:" وقد وقع

---

1 –محمد قاسم –الدرس النحوي في بغداد أم مدرسة بغداد النحوية ؟ و انظر الرابط http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=28374

2_ فتحي عبد الفتاح الدجني ،الجملة النحوية : نشأة ، وتطورا ، وإعرابا ،ط2 ،مكتبة الفلاح 1987،ص 19_20

الفعل في أول الكلام وهو ما نطلق عليه الآن الجملة الفعلية عندما يقع الفعل في أول الكلام. وعقب على قوله تعالى " لإيلاف قريش إيلافهم" يقول القائل :" كيف ابتدئ الكلام بلام خافضة ليس بعدها شيء يرتفع بها" كما استخدم مصطلح الكلام في مواضع متفرقة [1].

أما ثعلب الكوفي فيبدو أنه لم يستعمل مصطلح الجملة وقد أطلق مصطلح العربية تارة وأخرى الكلام[2].

ويعدّ أبو البركات بن الأنباري أحد أولئك المشهود لهم في الإبداع في أكثر من علم فهو بلا منازع عمدة المؤلفين في الخلافات النحوية ، وقد اشتمل كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف على مجموعة من المسائل التي تعمد على الفروض والاحتمالات القابلة للآراء المختلفة وجرى معظمها على طريقة بيان الكلمة ، سواء كانت اسما أم فعلا أم حرفا والزائد من الكلمة والأصلي ، والكلمة مركبة ومفردة ، ومناقشة قضايا تخص الكلمة لفظا ومعنى وأصل اشتقاق الكلمة ، وموقع بعض الكلمات من الإعراب ما يدل عليه دليل لفظي ومن حركة وخلافه ،ووزن بعض الكلمات ،وفيما يلي بيان لأهم المسائل :

1_ المسائل الخلافيّة في نوع الكلمة

أ_ نعم وبئس ، فعلان أم اسمان ؟.المسألة 14.

ب_ افعل في التعجب ن اسم أم فعل ؟ المسألة 15.

ج_حاشا في الاستثناء ، حرف أم فعل ؟ المسألة 39.

د_ القول في " رب " اسم أم حرف ؟ المسألة 57.

1_الدجني مرجع سابق ،ص 24_25.

2_ الدجني ، مرجع سابق ،ص 25.

2_ المسائل الخلافيّة في الزائد والأصلي

أ_ اللام الأولى من لعل ، زائدة أم أصلية ؟المسألة 27.

ب_ السين مقتطعة من "سوف أم أصل برأسها. المسألة 95

ج_ الحروف التي وضع عليها الاسم في " ذا والذي"؟ المسألة 98.

د_ الحروف التي وضع عليها الاسم في " هو وهي " المسألة 99.

هـ_الضمير في "إياك " وأخواتها . المسألة 101.

و_هل في كل رباعي أو خماسي من الأسماء زيادة ؟ المسألة 117 [1].

3_ المسائل الخلافيّة في أوزان بعض الكلمات .

أ_ وزن الاسم الخماسي المكرر ثانيه وثالثه المسالة 116.

ب_ وزن سيد وميت . المسألة 118.

ج_ وزن خطايا . المسألة 119.

د_ وزن إنسان . المسالة 120.

هـ_ وزن أشياء المسألة 121.

4_ المسائل الخلافيّة في لفظ ومعنى الكلمة

أ_ اللام الداخلة على المبتدأ . المسألة 61.

ب_ أيمن في القسم مفردا أم جمعا ؟ المسألة 54.

ج_ كلا وكلتا مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط ؟ المسألة 65.

1_ جودة مبروك محمد، الدرس النحوي عند ابن الأنباري ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، 2002 ،ص 82_85.

د_ همزة بين بين متحركة أم ساكنة ؟ المسألة 108.

هـ_ أصل حركة همزة الوصل . المسألة 110.

5_ المسائل الخلافية في أصل الاشتقاق .

أ_ الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم . المسألة الأولى .

ب_ أصل الاشتقاق . المسألة 29.

ج_ الاختلاف في إعراب الأسماء الستة. المسألة الثانية .

د_ كم بين التركيب والإفراد. المسألة 42.[1]

وتقصّ علينا كتب التراجم أن هناك نحويين أسهموا في التأليف في مسائل الخلاف ، منهم من هم أسبق من ابن الأنباري زمنا ، وفيما يلي ذكر هؤلاء حسب وفياتهم :

_ثعلب وكتابه اختلاف النحويين.

_ أحمد بن جعفر الدينوري ، يقول الزبيدي : " قدم مصر ، وألف كتابا في النحو ، سمّاه المهذب

_ ابن كيسان ،وكتابه :المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه البصريون والكوفيون.

_ ابن النحاس ، وكتابه " المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين"

_ ابن درستويه، وكتابه الرد على المفضل في الرّد على الخليل.

_ عبد الله الأزدي، وكتابه " كتاب الاختلاف ".

_ الرماني ، وكتابه " الخلاف بين النحويين ".

_ الرّازي ، وكتابه " اختلاف النحويين " وكذلك ،" الانتصار لثعلب " .

1_ مبروك محمد ، مرجع سابق، ص 82_93.

_ الأصفهاني ، قال ابن الزبير : " كان بارعا في معارفه ، جليلا في علومه قرأ كتاب سيبويه على أبي بكر بن طاهر، وأقرأ العربية والأصول وغير ذلك وولى قضاءها".وصولا إلى مجهول كتاب " ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة وهو لأحد علماء اليمن ، ومنه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا [1]

هكذا استقرت الأفكار بتسلم الخليل بن أحمد وجيله النحو والذي اتسم بسمات ثلاث:

أوّلا: الخلط بين المستويات اللغوية ، وقياس القواعد إلى ما يسمع من كلام العرب لا إلى ما يطرد و ينقاس من هذا الكلام.

ثانيا: استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف قياس النحو من نصوص ، ويفتح التأويل السبيل أمام النحاة لكي يجعلوا قواعدهم من المرونة بحيث تسوغ معها الأخطاء التركيبية فيما يسمعون من نصوص ، حرصا على إرضاء الخلفاء والأمراء وذوي السلطة حينا ، أو ولاء لشعور قومي حينا آخر.

ثالثا: افتراض واقع لغوي لا يمتد عن واقع اللغة ذاتها ، وإنما يمتد عن هذه القواعد المرنة المستنبطة من المستويات اللغوية المختلفة، وقد ابتدأ هذا الافتراض في مجال المفردات والصيغ بما يمكن أن يسمى اشتقاقا ثم تجاوز هذا المجال إلى ميدان أوسع وأرحب وأعمق خطرا على القواعد النحوية ، وهو التراكيب ذاتها[2].

إننا حين تحدّثنا عن واقع النظرية النحوية أردنا أن نعطي قيمة تنظيرية للتراث النحوي وبخاصة البصري ،حتى نتكيف والطبيعة المنهجية الحديثة التي تنص على أنّ المنهج وليد النص ، وأن هذا

1_ مبروك محمد ، مرجع سابق ،ص 62_68

2_ علي أبو المكارم ،مدخل إلى تاريخ النحو العربي ، القاهرة ،دار غريب،2007،ص105.

الأخير لا يكتسب قيمة علمية إذا أفرغ من محتواه واستبدل ذلك المحتوى بتداع لساني لا يمت إليه بصلة. ولأننا ندري أن المنظومات اللغوية والعلمية تتداخل لدرجة أنك لا تستطيع التمييز بين تخصصاتها إلا بدراية وعين بصيرة.

الفصـــل الثــاني

النحو البصري بين الوصف والتفسير

-سمات النحو العربي

أ-المعيارية

أجمع اللّسانيون العرب على أن المعيارية سمة من سمات النحو العربي ، بل هي منهاج سار عليه رجال النحو، من أول يوم إلى هذه اللحظة ، ومظهر من مظاهر تداخل المناهج في النحو. غير أن اللسانيين العرب وضعوا مقولة المعيارية ،بوصفها سمة من سمات الدراسات النحوية التقليدية ، مقابلا منهجيا ونظرية لمقولة الوصفية التي هي سمة من سمات اللسانيات الحديثة ومنهج دعا إليه اللسانيون العرب وتبنوه. من هنا شكلت ثنائية (المعيارية/الوصفية) مفصلا أساسيا في الخطاب اللساني العربي، يقول تمام حسان في هذا السياق:" إن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا".ويأتي اللسانيون العرب إلى أسباب هذه المعيارية فيردها الباحث اللغوي كمال بشر إلى الدوافع الدينية والتعليمية التي كانت وراء قيام الدراسة النحوية؛ فمنهج الدراسة النحوية ،في رأيه،كان منهجا تعليميا في أساسه، وعلماء العربية كانوا معنيين بتوجيه الناس نحو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة ، ومهتمين بتخليص اللغة من الشوائب والشواذ قصد المحافظة عليها وصيانتها من التحريف[1] . هذا وقد صاغ الموقف المعياري للنحو العربي جملة من المفاهيم المرتبطة به ارتباطا واضحا والتي أصبحت من جهة أخرى معايير للحكم على الظواهر اللغوية.ومن هذه المفاهيم نذكر قضايا نحو:اللحن والفصاحة والسليقة اللغوية ،والصواب والخطأ والشذوذ والاطراد،والغرابة والندرة ،والجواز والوجوب ،والجودة والقبح[2]. وهي المفاهيم التي تعد تعبيرا نظريا عن معيارية التفكير النحوي في نظر اللسانيين العرب

1_ فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث:دراسة في النشاط اللساني العربي،ص69.

2_ المرجع نفسه ، ص 72.

والتي طغت على التفكير من خلال جملة من الوسائل اعتمدها النحويون في التعامل مع المادة اللغوية ، من قبيل القياس والتعليل والتأويل وسواها[1].

وجاءت مقولة الوصف ضمن جهود نقد النحو ،وقد ردّ اللسانيون العرب منجز الوصفية التجريبي إلى القرن العشرين المؤسس على مرجعية لخصها القرن التاسع عشر (قرن الدراسات التاريخية) . ومنهم من ينعته بالقرن الوصفي،لما اتسم به من موضوعية واعتماد الملاحظة والوصف.لذلك نجد هذه المقولة ترتبط بأعمال اللسانيين العرب الذين دسوا في الغرب[2]. فاتجهت الاهتمامات إلى النحو بوصفه بؤرة الاستعمال محاولة منهم صياغة القواعد بمقتضى إجراءات المناهج الحداثية القائمة على الملاحظة والوصف المباشرين لمستويات اللغة المحسوسة. وعندما نرسم صورة النحو نجده جزءا لا يتجزء من اللغة ، فهو تمثيلها الصوري يلتقي معها فيما ينتج عند التطبيق الصحيح من نصوص لغوية متنوعة تماثل في بنيتها النحوية النصوص التي أنتجت بالسليقة قبل اكتشاف القاعدة ، فكانت أصل احتجاج لها تتقدم عليها، أما النصوص اللغوية المنتجة بعد تقعيد النحو وتقنينه فالقاعدة قبلها تحدد وتضبط وتصوب ، لهذا كان الأصل المنهجي في بناء القاعدة النحوية وجود توافقان ؛توافق مع مصدر تقنينها وهو عصر الاحتجاج ، وتوافق مع ما ينتج عنها بالتعلم والدراسة ،عدا ضرورة أن تكون القاعدة النحوية متوافقة مع مثيلاتها من قواعد نحو اللغة الواحدة فلا تتخالف فيما بينها تخالفا متناقضا اتجاه وصف واحد أو وظيفة نحوية واحدة . لهذا لا يوجد

1_ البكوش ، مرجع سابق ،ص73.

2_ البكوش ، مرجع سابق ،ص84_90.

قاعدة في العربية تحيل الفاعل المرفوع إلى فاعل منصوب مع بقاء الوظيفة الإعرابية كما هي وتمتع الفاعل بعلامة رفع ، من هنا توصف قواعد النحو بأنها نظام متسق [1] .

وكما حدّد النحو بأنه نظام قاعدي ،حدّد النحاة علم النحو بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء ، فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء.و لا يعنون كثيرا بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله. فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتّى سماه بعضهم علم الإعراب وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وتقصيره لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله ، فإن النحو _كما نرى وكما يجب أن يكون_هو قانون تأليف الكلام ،وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها[2] وذلك أن لكل كلمة وهي منفردة معنى خاصا تتكفل اللغة ببيانه وللكلمات مركبة معنى هو صورة لما في أنفسنا ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس. وتأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها لا تكون العبارات مفهمة ولا مصورة لما يراد حتى تجري عليه ولا تزيغ عنه. والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده إنما تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم وعنها يصدر الكلام فإن كشفت ووضعت ودونت فهي علم النحو[3].

وإذا عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها ، وبيّنت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافيا في فهمك معنى الجملة ، وإحاطتك بمدلولها ، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها

1-حسن خميس الملخ ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي حسن ، ط1 ، عمان ، دار الشروق ، 2007،ص 45.

2_ ابراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، القاهرة دار الآفاق العربية ،2003، ص 1 .

3_ مصطفى ، مرجع سابق ، ص 2.

وبناء جملها ، وذلك هو نحوها وكثير من اللغات لا إعراب فيها ، ولا تبديل لأواخر كلماتها ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة ، وقوانين تأليف الكلم فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا به طريقا منحرفة إلى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة[1] وهي إشارة تكفي بالبحث عن سبيل يخلص التراكيب من تجريدها المعياري الذي رسم بعدا تعليميا غير سويّ ، وذلك لأن ممارسته لا تقوم على البحث عما وراء التراكيب أو بالأحرى التراكيب المشكلة من محتوى المنطق وخصوصياته. إننا لا نعني خروجا أو عدم اعتراف بالبعد المعياري كونه احتفظ بالسيرورة القاعدية احتفاظا يناشد حفظ القاعدة متجاهلا ضرورة فهما وسبر بنياتها فلا يمكن للمهندس المعماري أن يبني بيتا له وظيفته الاجتماعية ،وهو يجهل مراحل البناء وعلاقة أجزائه بعضها ببعض وفق موافقة استدلالية محكمة .

ومفهوم موافقة القاعدة لنصوص الاحتجاج ، لا يعني أن تؤيد القاعدة عموم نصوص الاحتجاج بل يعني تشابه الصورة النحوية لنصوص الاحتجاج مع الصورة النحوية للنصوص المولدة بالقاعدة والصورة النحوية هي الوصف الخارجي الشكلي للكلمة من حيث تصنيفها بين أقسام الكلمة الثلاثة ، وحكمها الإعرابي ، فالصورة النحوية لقوله تعالى " محمد رسول الله "[2] هي:

اسم مرفوع + اسم مرفوع + اسم مجرور

وهي تماثل الصورة النحوية لقولنا : زيد أستاذ النحو ؛ فهي :

اسم مرفوع + اسم مرفوع + اسم مجرور

1_ ابراهيم مصطفى ،مرجع سابق ، ص3.

2–سورة الفتح ، الآية 29.

لأن بناء الصورة النحوية على أساس الوصف الخارجي للكلمة يجعل النحو صناعة لفظية في ضبط الكلام والمعنى لاحقا به ؛ وهذا الذي يجعل كلمة "خالد" في الجملتين التاليتين فاعلا:

جاء خالد= فعل + اسم مرفوع

ما جاء خالد = حرف + فعل + اسم مرفوع.

إذ تشابهت صورة " خالد" في الجملتين مع أن المعنى بينهما متناقض من الإثبات إلى النفي . ولا يشترط في تماثل الوصف الخارجي خضوع الموصوف لقاعدة نحوية واحدة فالمنصوبات كالمفعول به ، والمفعول المطلق والمفعول لأجله ، والمفعول فيه المعرب والتمييز وصفها الخارجي متماثل مع أنها مختلفة في الموقع الإعرابي والمعنى فحقيقة تماثل الوصف الخارجي أن يكون الشيء يشبه الشيء لا يفوته إلا انطباق القاعدة هذا الانطباق الذي يمكن أن يقع فيه تفاوت في التوجيه والحمل بين النحاة [1].

والمتعقّب للطرح السابق يجده قاصرا عن احتواء الإجراء الواصف للتراكيب كونه، ههنا لا يغدو أن يكون ضبط شكليا أو بالأحرى صوتيا لا يشكل في بعده المفهوم البنيوي الخارجي المؤسس على المفهوم النظامي المتسق ؛ فالصورة الخارجية لا تتجسد إلا بالوقوف على طبيعة النظام أوّلا، ومن ثم طبيعة البنية الصوتية الملحقة بعناصر ذلك النظام أو البنية المتسقة .فالوصف إذن نابع من استقراء طبيعة العلاقة التي تجمع الفعل المتعدي على سبيل الحصر مع فاعله ومفعوله ومفارقتهما للفعل اللازم المكتف بفاعله ومجموع التراكيب المنجزة بالتوازي قياسا على النموذج الأصل تشكل نفس النظام ؛أي نفس المحيط اللغوي وبمعنى آخر هو نفس الصورة التي تفرض لا محالة تقيدا شكليا سمّاه النحو التوليدي الأول بنمودج القراءة التركيبية المعتمد من قبل تشومسكي في 1957.

1- الملخ ، رؤى لسانية ، ص 45-46.

لقد تنبّه العرب القدامى لقيمة الإجراء الواصف وعبروا عنه في مختلف أبحاثهم البلاغية على غرار ما تقدم به الجرجاني ؛حين عرّف النظم في بعد نحوي يؤسس للمفهوم اللغوي الحديث ، وفي ذات السياق قال : " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه ، وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت ، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه "[1] ويشدّد (الجرجاني) على قيمة النحو بوصفه نظاما بؤرة أكدها المحدثون حينما يصرح " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو " [2] ؛ بمعنى إنتاج أقوال محكمة لغوية وإلاّ فسد الكلام وصار مجرد لغو غير مفيد في فضاء التواصل البراغماتي المؤسس على ثلاثة أبعاد هي على الترتيب : بعد معرفة القاعدة وبعد فهم القاعدة ، ثم بعد إنجاز القاعدة .

إن إشارات الجرجاني لمراحل الإنتاج اللغوي وتصنيفها وفقا لضبط قاعدي هي خطوة مهمة تصف المنتج من جهة وتضعه أمام تمفصلات جزئية تعنى باستقراء طبيعة الوصف الذي تخضع له عناصر التركيب ، ولا يجعل من وصفه هدفا أخير منشودا بل إنه يستدرك تعمّقا في رؤيته عندما تجده يقول :"واعلم أنك لا تشفي العلة ولا تنتهي إلى ثلج اليقين حتى تتجاوز حد العلة بالشيء مجملا إلى العلم به مفصلا [3].

1- عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز ، ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، ط1، بيروت دار الكتب العلمية 2001 ، ص60.

2-المرجع نفسه ،ص60.

3-الجرجاني ،ص 171.

ومما لا ريب فيه أن الحضور الثنائي هو تعزيز لمذهب النحاة البصريين الذين اعتنوا بالمسائل النحوية فصنفوها تصنيفا منطقيا عادة ما يطابق الثنائية تقسيم كتاب سيبويه) ، واعتنوا بما وراء التصنيف ؛أي بعلة الإخراج ومنطق الصياغة فراحوا يبحثون عن جملة الحجج والبراهين التي ترجح تصنيفا على تصنيف ، أو مفهوما على مفهوم ، أو مصطلحا على مصطلح. فكان وراء قوانين النحو العربي وقواعده التطبيقية نظرية توجيهية تفسيرية يبني على معرفتها النحاة تحليلاتهم النحوية ، ويتخذون منها مرتكزا منهجيا في البحث النحوي ، لأن عملهم يتجاوز معرفة أحكام ضبط الكلام إلى معرفة نظريات هذه الأحكام ومناهجها البحثية. وهذا ما عبر عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي بقوله " لا يوصل من النحو إلى ما يحتاج إليه إلا بقراءة ما لا يحتاج إليه وهذا يقتضي التّبحر فيه"[1]، فلا يحتاج متعلم النحو غالبا إلى تعمّق نظريات العامل والمعمول والأصل والفرع والباب والعلّة والتمثيل، وغيرها من النظريات المكونة لنظرية النحو العربي البصري بخاصة .

أمّا النحو فعمله مبني على إدراك هذه النظريات والتبحر فيها ، وتميزه منوط بتعمقه في فهمها ودراستها[2].

ب-التفسيرية

ومن هذه النظريات نظرية التوقّع في المنهج العلمي التنظيري التفسيري ، أو ما يسمى بالمنهج التجريدي الذي يتجاوز التصنيف الوصفي المحض إلى التنظير والتفسير، سعيا إلى نظريات عامة ، أو فرضيات علمية يمكنها تحليل المعطيات اللغوية وتفسيرها ومحاولة افتراض

1- الملخ ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، ص77.

2-الملخ مرجع سابق ،ص 77.

معطيات جديدة ، لتصبح النظرية النحوية قادرة على توليد كلمات وجملة مماثلة للمستعمل وعلى افتراض كلمات وجمل جديدة غير مستعملة ،وبهذا تتجاوز النظرية النحوية صفة الزمانية وتكتسب صفة التجدّد وتبقى صحيحة مادامت قادرة على تجاوز الماضي ، والحاضر إلى المستقبل[1]. فبحث ما يمكن أن يطرأ على المنظومة النحوية إجراء وقائي يلجأ إليه بعض النحاة لاحتواء تغيرات نحوية محتملة في المستقبل ، قد تهددان بنيان النحو بنماذج من اللغة تبدو عصية على الخضوع إلى قوانين النحو ، فتثير الخلافات بين النحاة ، وقد تتخذ وسيلة لمهاجمة النحو وقوانينه ، والنحاة ومناهجهم البحثية وفق قوانين علمية .

يقول الباحث المغربي عبد القادر الفاسي الفهري:"إن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري _في نقده للانشغال بالمنهج الوصفي_ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف،ونريد هنا،أن نوضح ما وقع فيه التوليديون العرب من تبسيط لأفكار اللسانيين الوصفيين[2].

إنّ تعقب واقع الرؤية التفسيرية للنظرية النحوية يستدعي بدوره تعقب واقع الوصف الذي سجل رصدا أوليا لجملة القضايا الأساس بوصفها دعائم للنظرية أو عماد توجهها الأول الذي بات حديثا يحتاج إلى تفسير وشرح يمكن عدّه بحثا عن الصورة غير المقيدة للمفهوم الذهني الذي توقف عنده النحاة وهم ينظّرون أو يطبّقون.

ولا شك أنّ البصريين اعتمدوا المعنى معيارا للتمييز بين مختلف الوظائف النحوية ، قال سيبويه مفرقا بين الحال والنعت:"ومثله في أن الوصف أحسن :(هذا رجل عاقل لبيب)لم يجعل الآخر حالا

1- الملخ ، مرجع سابق ، ص77.

2_ فاطمة البكوش ،نشأة الدرس اللساني العربي الحديث،دراسة في النشاط اللساني العربي، ص 91_92.

وقع فيه الأول ولكنه أثنى عليه وجعلهما شرعا سواء وسوى بينهما في الإجراء على الاسم ،والنصب فيه جائز على ما ذكرت لك،وإنما ضعف لأنه لم يرد أن الأول وقع وهو في هذه الحال ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان، لم يكن واحد منهما قبل صاحبه كما تقول هذا رجل سائر راكبا دابة.وقد يجوز في سعة الكلام على هذا ولا ينقض المعنى في أنهما شرع سواء فيه[1].

ويلاحظ هنا أن سيبويه يفصل بين الحال والنعت بالتفريق بين معنى كل منهما إذ يقرر أن الأحسن في (عاقل) و(لبيب) أن يكونا نعتين لأن كلا منهما لم يكن حالا (وقع فيه الأول) وذلك يضعف الحال لأنه لم يرد أن الأول (وقع وهو في هذه الحال) ويعلّل ترجيح النعت بأنهما (فيه ثابتان).وهو في تمييزه للحال راعى شرطها الذي صار جزءا من حدها وهو دلالتها على الهيئة ، ويتضح ذلك من حدّ المتأخرين للحال،إذ هي عندهم "الوصف "الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة[2].ولعلّ إدراك النحاة لأهمية التفريق بين معاني هذه الأبواب هو الذي جعلهم يتوخون الدقة في وضع الحدود لها بأقوال وجيزة تستغرق المحدود وتحيط به ،لذا نراهم يكثرون من المؤاخذة والنقد في الحدود حرصا منهم على تثبيت الصفات والرسوم الدقيقة لمعاني المحدود كي يطابق الحدّ ما وضع له ولا تدخل فيه صفة أوصفات لمحدود آخر.وتتضح أهمية المعنى في صياغتهم للحدود فيما قاله الرماني (ت284هـ)في بدء 'كتابة الحدود"باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو فقوله هذا يعني أنه يدرك تماما أن تلك الحدود وضعت أساسا للإحاطة بمعاني الباب

1_ كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية ،ص37.

2_المرجع نفسه ، ص 37_38.

النحوي وحصرها بعبارات مختصرة أي أنه يضع لكل معنى خاصته التي يمتاز بها عن غيرها من المعاني[1].

ورغم التصنيفات التي لا مفر منها لتعلّم القاعدة ، فضلا عن الإرهاصات الأولى التي قصر فيها النحو عن تمثل معناه المستقر اليوم ؛ والمعروف برسم العربية الذي كان مجرد تقييد شكلي بسيط مميز لا يتجاوز البنية السطحية دون الدخول في معاني تلك الحركات وعلاقاتها بالوحدات المعروفة اليوم بمجموع الوظائف النحوية ، كانت أصول التنظير النحوي عند البصريين المتمثلة في العلة بخاصة ، والعامل وأبعاده المعنوية خير دليل على عدم تجرّد القواعد النحوية وتمفصلاتها الجزئية من مختلف الحجج والتفسيرات والبراهين التي أعطت منطق قبول القاعدة أو استحسان تركيب ما أو رفضه ، ضف إلى ذلك مسألة التأويل التي لجأ إليها سيبويه وهو يحاول إرجاع بعض التراكيب الشاذة إلى فصاحتها ؛أي إلحاقها بالنماذج المقبولة الحسنة غير القبيحة ،على حدّ تعبيره ،معتمدا في ذلك على آلية تفسيرية تقوم على تمثيل المعاني المنطقية ذهنيا، أو جملة الافتراضات المقصدية التي يراها المتكلم تستقيم وواقع اللغة الفصحى. والأمر كله يرتبط بنشاط ذهني يصوغ النموذج غير المستقيم وفق إخراج فكري يحاول المرسل أن يقنع به لغة التخاطب المألوفة أو النموذجية أو لنقل إقناع المخاطب اللساني المتخصص.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث عن رؤية عقلية عميقة للظاهرة كان معروفا منذ الخليل بن أحمد الفراهيدي ؛ إذ يعد أول من بسط القول في العلل النحوية ، قال الزجاجي " وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك " فقال :" إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها

1_الخالدي ، مرجع سابق ،ص39.

وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها . واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللت منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة له فمثلي مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، لعلة سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها ، هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري في علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها[1].

وكان التعليل من المسائل المهمة التي تجسد تجاوز البصريين للقراءة السطحية وهي تقحم النحو في زاوية معيارية محضة .وقد امتلك التعليل أهمية وقيمة في تطوير الفلسفة اللغوية وفي بناء منوال النحو العربي ،فإذا كان وصف الظاهرة اللغوية ينطلق فعلا من وصف توزيعها المحسوس والمقيد لغة فإن تعليل الظاهرة يقوم بحق بنيتها العميقة ؛ أي بما يكمن وراء السطح اللّغوي من قوانين تحرك خيوطه . ولا شك أن الاهتمام بالجانب الوصفي أو بالجانب التعليلي للغة هو الذي يحدد موقف الباحث من العقل أو من الاستهانة به بوصف ذلك منهجا في الدراسة اللغوية .فأمّا من اقتصر على وصف الواقع اللغوي واكتفى بظاهرة الحلية فعنده " أن العقل لا طريق له إلى معرفة اللغات البتة " وأنه " لا يوجب وضع اللغة أصلا فضلا عن استعمال عبارة مخصوصة في أمر معين ، وأما من رأى أن للغة أسرارا – وما مظاهر اللغة الخارجية وبناها السطحية إلا دلائل عليها– فقد تجاوز الوصف والتصنيف إلى البحث عن هذه الأسرار وإلى بناء منوال يحيط

1_ فاضل صالح السامرائي ، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ،ط1،دار عمار 2005، ص 62_63.

بها ويضفي عليها طابع النظرية المتكاملة. ولا يتأتى ذلك حتى يكون للعقل فيه مجال وأيّ مجال. فالدراسة التي تقوم على وصف الظواهر اللغوية وتصنيفها تظل في جوهرها دراسة كمية [1] أما الدراسة التي تقوم على تفسير الظاهرة وتعليلها فهي دراسة كيفية ؛ إذ هي لا تكتفي بالظاهر حتى تغوص في الباطن ، ولا بالسطح حتى تخترق الأعماق ولا بعالم الشهادة حتى تكشف عن عالم الغيب وهو في هذا الموضع– ما خفي من أسرار اللغة وإن لم يمنعه خفاؤه من أن يمون العلة الكامنة وراء المظهر المادي للغة – وحتى توضح العلاقة بين العالمين ،وهي لذلك تمكن للفرضيات والنماذج الافتراضية[2]. وتمضي العلة النحوية نحو تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى كنهها وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه ،وكثيرا ما يحدث تجاوز الحقائق اللغوية وصولا إلى المحاكمة الذهنية الصرف[3].وفي محاولة تعقب واقع التعليل وبداياته نجده ينحصر في الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية ، يتسم ببساطة في شكل يحث على هامش تلك الظواهر والقواعد ؛فتعليل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)–مثلا– كان بحثا خالصا عن السبب ، والعلل عنده احتمالية غير مجزوم بها [4].

1- عبد الحميد عبد الواحد ،في التعليل النحوي والصرفي ،وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،صفقس ، تونس 2006،ص ص 34-35

2- المرجع نفسه ،ص35.

3-التعليل في الاستعمال اللغوي ،أحمد خضير ،ص70

4- علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ، 1973 ، ص190

ج-التعليل جهاز منطقي استدلالي ثان (سيبويه (180هـ) والزجاجي (ت337هـ))

يكشف كتاب سيبويه خصائص ظاهرة التعليل في مرحلة اكتملت فيها مرحلة التقعيد أو كادت لولا وجود محاولات لتجديد النحو وتيسيره من باب إعادة تبسيط المفاهيم وتيسير التعليلات وتقريب النماذج المقترحة في ضوء الانتقادات الموجهة للكتاب نفسه. وقد خص تعليل الكتاب الظواهر الصوتية والظواهر الإعرابية الوظيفية، وما يهمّنا هو النوع الثاني لارتباطه بالمفهوم النظامي النحوي في بعده اللغوي الحديث. و لا ريب أن يكون ذلك مرتبطا في بتعليل المعاني الوظيفية فتتواتر العلل التي تسعى إلى تفسير الظواهر الإعرابية المتصلة بتلك المعاني، وتعليل أحكامها ومقولاتها .فبدءا من باب مجاري أواخر الكلم في العربية تطالعنا علة الخفة ،وعلة الأصالة والفرعية[1] يقول : اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى ..."[2]ومن المبادئ اعتبر المذكر هو الأول والتأنيث خارج منه والنكرة هي الأولى والمعرفة هي الثانية والواحد هو الأول وهو الأشد تمكنا من التثنية والجمع يقول صاحب الكتاب اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به "[3].

والحقيقة أن تعليل سيبويه لم يكن أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعلة يلقيها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرر أو العالم الواثق ، لا يتخير رد ا عليه فكانت عنايته موجه للنحو نفسه ، وليس للعلة من حيث هي [4] فصاحب الكتاب لم يقد تصنيفا صريحا للعلل بل كان ملمحا بشكل

1- عبد الحميد عبد الواحد ،في التعليل النحوي والصرفي ، ص 63.

2- المرجع نفسه ، ص 63_70.

3-المرجع نفسه ،ص70 .

1_ أحمد خضير عباس ، التعليل في الاستعمال اللغوي ، ص 71.

تضميني وارد في عرضه لقضايا الإعراب .ولم يتجاوز في علله دائرة التفسير ،كما كان يداخل بين أنواع العلل في الباب الواحد .وتتضافر في الظاهرة الواحدة لتخرج القاعدة مخرجا مقبولا لتفسير الحكم النحوي ، وكأنه لا يقنع بضرب واحد من التفسير للظاهرة اللغوية فيدعم تبريره الأول بعلل أخرى. وتنتشر العلة النحوية في الكتاب على شاكلتين:

العلّة موضوع والعلة منهج ؛ ويقصد بالعلة موضوعا ذلك السبب الكامن وراء الظاهرة اللغوية أي ما وراء تنظير النحاة وما اعتمدوه دليلا لإقامة نظريتهم ووصف معطياتهم وتحليلها ،وما به يتم تفهم نظام المبادئ والقواعد وتفسير الأحكام والمقولات والمسائل الإعرابية . أمّا العلة منهجا فيقصد بها أمرين ؛ الأول يتصل بهيكلة الكتاب ونظام تبويبه ، والثاني يتصل بجهاز تعليلي يفسّر النظام اللغوي ومعطياته ويقنن الظواهر المتنوعة وكأنه منهج في التفسير ، فقد نجد في أغلب العلل مسالك متشابهة وعناصر ثابتة في عملية التجريد والاستنباط ، كما قد تضفي محاولة الربط بين مختلف مسالك التعليل إلى إيجاد ضرب من الخيط الناظم لأنواع العلل التي تجتمع في مجالات تفسير الظاهرة النحوية الواحدة ، فالعلل توجد في مناهج العمل القياسي التفسيري في نسق واحد وإجراء واحد ، وكأنها محكومة بمنطق طبيعي داخلي ينبع من خصائص المعطيات وما تقوم عليه من ضوابط وثوابت وأصول. ومن هذا المنطلق افترض وجود آلية كبرى متحكمة في هذه الأشكال التعليلية ، تمثل هذه الآليات مبدءا يمكن أن تشد إليه علل الكتاب[1].

هكذا أصبح لكل ظاهرة نحوية علّة حتى ألف الزجاجي (337هـ) كتابه الشهير في التعليل أسماه : " الإيضاح في علل النحو " وكتاب "الخصائص " لابن جني (ت392هـ)[2].

2_ عبد الحميد عبد الواحد ، في التعليل النحوي والصرفي ، ص 128-129.

1_ فاضل صلاح السامرائي ، الدراسات النحوية واللغوية ،ص 62.

ولا ريب أن تنضج الأبعاد التعليلية عند الزجاجي؛ فهو الذي احتوى بفكره ومثاله التصنيفات المألوفة بالعلة ، وأقام لها حدودا قيمية تميّزها عن بعضها انطلاقا من دراسة قضايا النظرية النحوية العربية حتى عد مؤلفه ،في ضوء ما تقدم ذكره، أوّل كتاب نظري يعرّف بالعلة ، في ما وصلنا وفي ما أعلن هو ذاته في مقدمة كتابه ،فقد ذكر أنه أول من كتب في علل النحو وأنه لم يسبق إلى التصنيف في هذا الموضوع ولم ير كتابا إلى هذه الغاية مفردا في علل النحو مستوعبا فيها جميعا ،وإنما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلو أكثرها منها.لذلك أفرد العلل بالتأليف والتصنيف ، فقسمها إلى ثلاثة ضروب : " علل تعليمية وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية "[1]و يقصد بالنوع الأول العلة التي تكون في جوهرها تفسير للواقع اللغوي ؛إذ ترصدها الدراسة الوصفية للظواهر اللغوية ، فتتبين العلاقة التركيبية للصيغ والمفردات في الجمل والأساليب ، وتتضح الوظائف النحوية بعدها . والذي حذا بالنحاة إلى الأخذ بهذه العلة هو رغبتهم في تبسيط القواعد النحوية ، فبها يتوصل إلى كلام العرب. ومن هذا النوع من العلل قولنا :(إنّ زيدا قائم) ، إن قيل : بم نصب زيد ؟ قلنا ب(إنّ) ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر وهكذا سمعت عن العرب [2] وفي شأنها يقول الزجاجي " هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب وهي على ظاهرة قريبة المنال لا تمثل موضع اختلاف بين النحاة بل ليست موضع التباس حتى تحتاج إلى كشف وتبيين ،ومثال ذلك يقول الزجاجي في تعليل رفع الفاعل لأنه اشتغل فعله به فرفعه "[3].

2_المرجع نفسه ،ص 62_65.

3_المرجع نفسه ،ص 64-65

1- السامرائي ، مرجع سابق ، ص 64.

أمّا العلة القياسية وتسمى أيضا العلة الثانية ، فتحاول أن تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلات ، وأخذ النحاة بها سعيا لطرد الأحكام ، ومثالها أن يقال لمن قال: نصبت زيدا ب(إنّ) ، في قوله : (إنّ زيدا قائم) ، ولم وجب أن تنصب إنّ الاسم ؟ فالجواب عن ذلك بمقتضى هذه العلة ، وهو أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله.

وتأتي العلة الجدلية أو العلة الثالثة ، فتبدأ بعد العلتين السابقتين ، وهي تعليل وتأييد لهما عن طريق التبرير المنطقي ؛ فهي تأتي من الإحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعا. وعلى ما مثلنا به أعلاه أن يقال من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ ولم شابهت هذه الحروف الأفعال؟. ولم شابهت ما قدم مفعوله على فاعله وهو ليس بأصل ؟ وما الذي دعا إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل ... إلخ . فالجواب الذي يعتل به عن أي من هذه المسائل هو علة ثالثة وداخل في الجدل .

يلحظ الباحث المتمعن في الأنواع أنها ليست على درجة واحدة من حيث القيمة والموقع ؛ فالعلة التعليمية علة تقريرية لا يجد الباحث ،وإن كان مبتدئا، عسرا في ملاحظتها أو تحديدها كونها علة سطحية مبنية على مرجعية حسية في الأساس ؛ إذ يكفي القارئ أو المستمع أو المتكلم أن يتعقبها بصريا ويقرأها كتابيا،أو يسمعها شفويا ، أو يتفوه بها وكلها تتعلق ببعد حسي بالكاد يجسد المرجعية الفكرية شبه المغيبة . ولا خلاف أو تمييز بين ما يرصده أولئك وما يرصه اللغوي ، لأن الرؤية أخيرا تتدرج في الإحالة المعرفية المحسوسة التي يجب معرفتها وحفظها ، ونجيب بها متى سئلنا ويطرح الإشكال نفسه في النوع الثاني من العلة (العلة القياسية)؛ فمتى سئلت عن ما وراء الحالات الإعرابية المعروفة نحو(نصب اسم إن ورفع خبرها) التي ضارعت هي وأخواتها المفعول به المتقدم

على فاعله ، فكان قياسا شكليا يغفل دور المعنى أو تحول الأنساق من الإخبار والتماس التأكيد إلى التوكيد المطلق ، أضف إلى ذلك أنّ تبرير الظاهرة بما هو ليس منها يحدث شرخا بين واقع الظاهرة أو المعطى وواقع ما يشبه الظاهرة أو المعطى. وليس في ذلك شيء غير الوصول إلى حكم قضية ليس من القضية ويكون إقحاما لا يقبله العقل . ولو برر نصب الاسم بمفعول الفعل المتعدي المتقدم بفعله لكان تبريرا يستند فعلا إلى فرع ، ولا يستقيم مع ما أشار إليه سيبويه في كتابه من أن الاسم هو أصل يتقدم على فعله في مثل :قام زيد ؛ فأصلها زيد قائم .

ارتبطت العلل في الحقيقة بالرؤية العقلية التي تعكس دلالة الأثر على المؤثر كدلالة الدخان على النار وما شابه ذلك . وهو التعريف الذي يقره التهانوي "فالدلالة العقلية هي دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لأجلها منه إليه.والمطلوب بالعلاقة الذاتية استلزام تحقق الدال في نفس الأمر تحقق المدلول فيها مطلقا ، سواء كان استلزام المعلول للعلة كاستلزام الدخان للنار، أو العكس كاستلزام النار للحرارة ، او استلزام أحد المعلولين للآخر نحو استلزام الدخان للحرارة"[1].

ونذكر في هذا السياق أهم الأسس والمبادئ التي قامت عليها نظرية النحو العربي [2]ما يعرف بالعامل أو نظرية العامل التي وجهته منذ عهوده الأولى ؛ فالناظر في كتاب سيبويه يلمس بوضوح أثر هذه النظرية فيه ،إذ أخذت هذه الأخيرة توجهه أكثر فأكثر كلما تقدم الزمن حتى أصبح العامل في النحو كأنّه على حقيقية تؤثر وتوجد وتمنع.

قال الإمام الرضي في موضوع التنازع : "وهم _ أي النّحاة_ يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية ". وقال " العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي... والآلة العامل ، ولكن النحاة جعلوا

1_ عادل فاخوري، الدراسات النحوية واللغوية ،علم الدلالة عند العرب :دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة ،ط3 بيروت دار الطليعة 2004 ،ص 15- 23

2_ أحمد خضير عباس ،التعليل في الاستعمال اللغوي ، مجلة الدراسات اللغوية ، مج4 ، ع2 ،سبتبر 2002 ص 47_75.

الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها". وقال أبو البقاء في التبيين " العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول "[1].

ويمكننا توضيح طبيعة الظواهر التعليلية أو العاملية عندما ترتبط بنمطها العميق المتحقق بالدعائم الانسجامية في وصف النصوص وتحليلها ، وذلك من خلال تصور سيبويه للجملة على الرغم من أن هذه التسمية لم ترد في الكتاب، وكذلك عبارة "جملة مفيدة"[2] ولا يجد الباحث حرجا في الإفصاح عن الإخراج النّحوي الأساس للكلام وذلك عندما يصفه كمركب إسنادي أوّل أنجز وتفاعل مع تقديرات ؛ بعضها عيني والآخر ذهني فانحرف عن ذلك المركب المألوف انحرافا أوجد مبرر الاستدلال والكشف عن البنى المتباينة التي لا تصلح لتكون معيارا مطابقا للبنية التحتية الواحدة.

و كما هو معروف نحويا فإن الكلام عند سيبويه يتأسس على دعامتين اثنتين هما " المسند والمسند إليه "وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا ، وهو استباق لغوي يوازي الرؤية المؤسسة لسانية على تعقب التراكيب اللغوية في واقعها المنجز ؛ أي وهي تؤدي وظائف تتراوح بين الدلالية والتداولية فضلا عن الإسنادية. ويعزز هذا الترجيح حين بنى سيبويه تفسيره لكثير من الظواهر الخاصة بالتخاطب على المعرفة والإتقان بقوانين خاصة استقاها من استقرائه الدائم واهتمامه الكبير بكلام العرب وتحليله وذلك في قوله:"... إذا قلت عبد الله منطلق تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر ، وذلك في قولك (كان زيد حليما) و(كان حليما زيد) ، لا عليك

1_ السامرائي ،الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، ص65.

2– الجملة والجملة المفيدة لا أثر لهما في الكتاب وبعد سيبويه ، باستثناء ما ورد عند المبرّد .

أقدمت أم أخرت ، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك : (ضرب زيدا عبد الله) فإذا قلت (كان زيد) ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فإنه ينتظر الخبر ، فإذا قلت (كان حليما) فإنما ينتظر أن تعرفه الصفة فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ ، فإن قلت (كان حليم أو رجل) ، فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة[1].

يتعزّز الاتجاه التفسيري عند البصريين عندما نجد سيبويه يمهد للقراءات المفترضة انطلاقا من التفسير الذهني الذي يفرضه المعطى أو النموذج اللغوي ؛ فتطرق إلى جهات الكلام ووجوه الإخبار في قوله "هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة ، وذلك كقولك :" ما كان أحد مثلك وليس خيرا منك" ، وما كان أحد مجترئا عليك ، وإنما حسن الإخبار ،ههنا ،عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه لأن المخاطب قد يحتاج أن تعلمه مثل هذا ، وإذا قلت كان رجل ذاهبا ، فليس في هذا ما تعلمه كان قد جهله.

ولو قلت : " كان رجل من آل فلان فارسا"، حسن ؛ لأنه قد يحتاج أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد جهله. ولو قلت : (كان رجل في قوم فارسا) لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون في قوم ، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح ، ولا يجوز في " أحد " أن تضعه موضع واجب .لو قلت : كان أحد من آل فلان لم يجز لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا عاما يقول الرجل أتاني رجل ، يريد واحدا في العدد لا اثنين تقول : ما أتاك رجل ؛ أي أتاك أكثر من ذلك ، ثم يقول ما أتاني رجل ولا امرأة ، فتقول ما أتاك رجل أي امرأة أتتك ، ويقول أتاني اليوم رجل ؛ أي في قوته ونفاذه فتقول : ما أتاك رجل أي أتاك الضعفاء فإذا قال:ما أتاك

1-السامرائي ، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، ص39.

أحد ، صار نفيا عاما لهذا كله ، فإنما مجراه في الكلام هذا ولو قلت ما كان مثلك أحد أو ما كان زيد أحدا ، كنت ناقضا لأنه قد علم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس[1]

فسيبويه ، هنا ، يقدم المثال الذي يحسن ،والمثال الذي لا يحسن ويقدم الدليل على ما يقول مما يجعل خطابه من هذه الناحية خطابا حجاجيا إقناعيا . يقول "... ولو قلت كان رجل من آل فلان فارسا حسن ؛ لأنه يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله ولو قلت كان رجل في قوم فارسا لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون من قوم[2]

ومما لا شك فيه أنّ جملة التراكيب التي تتداعى في ضوء تفسير سيبويه تسعى إلى تحقيق الفهم وإزالة اللبس أمام جملة التراكيب المفترضة التي تتخذ لنفسها سياقات تختلف من تركيب إلى آخر وتحثّ على تمثل المنطق الذهني أثناء تمثل أو تقييد المثال كتابيا أو بصورته الشفوية المنجزة ويحدث الفعل لما تشكل في حد ذاتها خيارات جدولية تفرض علينا دقة في انتقائها تبعا للتحليل الذهني المجرد الذي سرعان ما يلمس بالمثال نحو ما ذكر آنفا.

والملاحظ أيضا أن سيبويه لا ينظر إلى الأمثلة التوضيحية التي يقدمها منعزلة منفردة وإنما يقدمها في ظروفها وأحوالها ، وإن شئت فقل : يفترض لها سياقاتها لتتضح أكثر فأكثر فتوجد أمثلة استقاها من كلام العرب ومن الشعر ومن القرآن ... وتوجد أمثلة أخرى افترضها لأنه بصدد الشرح والتفسير وإفهام المخاطب ، وهي قضية على درجة كبيرة من الأهمية ولا بد من الانتباه إليها. فيكون قد نظر فعلا إلى اللغة نظرة عميقة تجاوزت بعدها المعياري إلى بعدها الاستعمالي ، تبين ذلك من خلال المعطيات اللغوية المقترحة الموظفة لمختلف الأبعاد المقامية

1- السامرائي ، مرجع سابق، ص 40-41.

2_ السامرائي ، مرجع سابق ،ص 41.

المجاورة واعتماده التفسير والتأويل في فهم النماذج والوقوف على أبنيتها العميقة ، فضلا عن محاولته تكييف بعض التراكيب الشاذة والتراكيب الفصيحة اعتمادا على آلية التأويل .

ويتجاوز صاحب الكتاب مرحلة النّظر الخطابي نحو تفصيل في مستويات الكلام عندما يقول هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيم حسن ومحال ، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال وكذب ، فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتك أمس وسآتيك غدا ، وأما المحال فأن تقض أول كلامك بآخره قائلا أتيتك غدا وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكي زيدا يأتيك وأشباه ذلك. وأما المحال الكذب فأن تقول :سوف أشرب ماء البحر أمس"[1].

وهكذا ، فالمقولات تتبادل المواقع في الجملة بشكل طبيعي منطقي ، فهي في الأصل جملة عوامل ومعمولات. وإذ التبس الأمر رد إلى افتراض ذهني لتفسير الظاهرة لكي لا تبقى عالقة ،مع أن الاتفاق وقع بين علماء البصرة وعلماء الكوفة عما اتفقوا واختلفوا حوله في المسائل النحوية ، لأنهم احتكموا إلى أن العامل يحدد انطلاقا من سياق الاشتغال سواء بالأسبقية أو بالجوار، وبالعمدة أو بالفضلة.

وإذا سلمنا أنّ النحو في أوسع معانيه يعني عقل الاستعمال واستخراج النظام الذي يصفه ويفسره تبين لنا أن النحو لا يكون نحوا حتى يصدر عن فهم شامل لاشتغال الظواهر اللغوية ونحن نعتبر هذا الفهم الشامل نواة صلبة للنظرية النحوية . أما التصريح ببعض المقدمات المكونة لهذه النواة أو كلّها أو عدم التصريح بها فأمر لا يقلل من شأن النظرية ولا ينفي وجودها ،إنّما

1_ السامرائي ،مرجع سابق ، ص 42-43.

تختلف نظرية عن نظرية بمدى التناسق وبدرجة التجريد التي تقومها .وهما أمران مطردا التناسب فبقدر ما يصعد النحوي بالنظرية في اتجاه المقولات العقلية مجردا يتخلص من التناقض الذي يلم شتات الاستعمال فتتقوى خاصية التناسق في نظريته. وتكون كفاءتها التفسيرية أعلى ، وكلّما نزلت النظرية في اتجاه المقولات اللفظية تسرّبت وجوه التناقض إلى النظرية ونظامها في النظريات اللسانية وضاقت سبل التفسير فيها.

لقد عبّر التراث النحوي عن الوجود في الأذهان بألفاظ مختلفة أهمها: العقل ، والنفس والذهن ومهما كانت العبارة فالمقصود بذلك كله هو هذه الملكة التي تكسب الإنسان قدرة على تجريد الموجودات العينية من أغراضها الجزئية المتغيرة والاحتفاظ بثوابتها الكلية. وقد اعتمد السيرافي على سبيل المثال هذه الملكة في تقسيم الوحدات اللغوية إلى أصناف تختلف خفة وثقلا : فالصفة أثقل من الاسم الذي ليس بصفة لأن الصفة لا تكون صفة حتى يكون فيها معنى الفعل والفعل فرع على الاسم والاسم قبله " وترجع أسبقية الاسم بالنسبة إلى الفعل ووقوع الصفة بينهما إلى اكتفاء الاسم بذاته في مقابل حاجة الصفة إلى موصوف تجري عليه ، وحاجة الفعل إلى فاعل يتنزّل منه منزلة الجزء ، وقد ذكر سيبويه أنّ جميع ما يكون بدلا من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم لأنك لا تلفظ بالفعل فارغا. وليس تمام الاسم ونقصان الصفة والفعل يرجعان إلى أسباب تركيبية محضة ، وإنما ذلك نتيجة منزلتهما في الذهن[1] .

والسؤال الذي يتبادر في هذا الطرح :

انطلاقا من تباين مستويات الإخراج النحوي عند العرب والتي عرفت ازدواجية الرؤية

1_ انظر رفيق بن حمودة ، الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ، ص272. وانظر أيضا: نهاد الموسى اللغة العربية في العصر الحديث :قيم الثبوت والتحول،ط1،عمان،دار الشروق،2007،ص29-32

هل كانت للنحو العربي رؤية أخرى أعمق وأدق في وصف البنى والتراكيب توازي وتماثل الرؤى اللسانية الحديثة؟ وهو إشكال يرتبط ، لا محالة ، بمقاربة تأصيلية نتعقب ملامحها لاحقا ، ومن ثم البحث عن آليات تناميها .

2_المرجعية المنطقية والنحو

يجمع النحاة العرب على أن النحو العربي قد بلغ ذروته على يد سيبويه في آخر القرن الثاني للهجرة.وقد اعتمد سيبويه في دراسة الظواهر اللغوية طريقة تجمع بين الوصفية والمعيارية،فجمع في كتابه (خمسين وألف) بيت من الشواهد ، بالإضافة إلى عدد هائل من آيات القرآن الكريم.وقد لخّص الرماني النحوي محتوى هذا الكتاب بقوله:" إن فيه كل ما يؤدي إلى سلامة اللغة في ألفاظها من حركة وبناء ،وفي تركيبها من تقديم وتأخير ، وذكر وحذف وفي معرفة حقائقها وأسلوب الكلام على سمتها، فكان في الكتاب نحو وصرف ، وبلاغة ونصوص أدبية من قرآن وشعر ونثر وكان فيه قراءات وأصوات ولهجات. وكما ورد في كتاب الفهرست لابن النديم : كان المبرد إذا أراد إنسانا أن يقرأ عليه كتاب سيبويه ، يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيما له واستصعابا لما فيه.وكان المازني يقول: من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي:.ويعترف الألسنيون اليوم بفضل سيبويه والعلماء العرب الآخرين[1]

وجه إلى النحو العربي نقد كبير لتأثره بالمنطق الأرسطي . وكما هو معلوم ، فقد تناول كثير من الباحثين هذه المسألة بالدراسة ، وانقسموا إلى مؤكد ومناف لوجود اتصال بين النحو العربي ومنطق أرسطو.وقد تأثر الوصف النحوي القومي للغات الأرمينية والسريانية والعربية والعبرية تأثرا شديدا بالمناهج الوصفية الأغريقية الرومانية قبل استقطاب هذه اللغات انتباه الباحثين الأوروبيين إليها

1_ أحمد عبد المومن، اللسانيات النشأة والتطور ،ص38.

في عصر النهضة.وفي هذا الصدد يؤكد روبينز Robins على أن نسبة كبيرة من الأعمال الفلسفية الأغريقية قد أدخلت مرة أخرى إلى أوروبا الغربية من خلال الترجمة العربية واليهودية أثناء الاحتلال العربي لأسبانيا .وقد عرف كثير من السكولاستيين الفلسفة الأرسطية عن طريق الترجمة العربية التي نهض بها علماء من أمثال الفرابي وابن سينا بدلا من معرفتها من أصلها الأغريقي. إن هذه الشهادات المسجلة بأقلام غربية تدل على الدور العظيم الذي لعبه علماء العرب خلال القرون الوسطى في ترجمة التراث الإغريقي من مناهله الأولى بدقة متناهية وأمانة منقطعة النظير.ولم يتوقفوا عند حد الترجمة ، بل قاموا بتطوير آرائهم الخاصة والإبداع في فروع علمية عديدة[1].

ومهما يكن من أمر ، فيكاد يجمع النحاة والفلاسفة العرب على نقاوة النحو العربي وعروبته وعلى عدم وجود أي اتصال بينه وبين المنطق الأرسطي في مرحلة النشأو واكتمال المنهج على يدي الخليل وسيبويه غير أنهم يقرون بوجود هذا المنطق بين أيدي النحاة العرب في القرن الثالث هجري.وهذا ما ذهب إليه عبده الراجحي بقوله:" والثابت لدى المؤرخين أن ترجمة المنطق الأرسطي تمت على يد حنين بن إسحق وتلاميذه حين نقلوا الأورجانون كله من اليونانية إلى السريانية ثم إلى العربية ، أو من اليونانية إلى العربية مباشرة.ويحسن أن نشير هنا إلى اللساني روبينز الذي قال:إن مدى تأثير كتاب Techneلثراكس على النظرية النحوية العربية مختلف فيه على الرغم من أن هذا العمل قد ترجم إلى الأرمينية والسريانية في العهد المسيحي.ويمكن أن يكون قد درس من قبل العرب .وقد أردف قائلا مشاطرا رأي فلايشFleisch في هذا الخصوص :" إنه لمن المؤكد

2_المرجع نفسه ،ص 41_42. وانظر أيضا : الأزهري ريحاني ، النحو العربي والمنطق الأرسطي :دراسة حفرية تداولية ،ا الجزائر منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين،2005،ص30.

بأن اللغويين العرب قد طوروا نظرتهم الخاصة بهم فيما يتعلق بتنظيم لغتهم وتقنينها ، ولم يفرضوا بطريقة أو بأخرى ،النماذج الإغريقية على اللغة العربية ، كما قام النحويون اللاتين بفرضها غصبا على لغتهم[1].

والذي يجب الإشارة إليه هو أن وجود الجانب العقلي في النحو العربي لا ينبغي أن يرجعه الباحثون إلى تأثير النظرة الفلسفية العقلية الأرسطية عليه. فالنظر العقلي والتفكير المنطقي يتصف به كل إنسان عاقل راشد لأن الله تعالى فضل بني آدم على سائر المخلوقات بالعقل.فالمنطق الأرسطي منطق صوري ، أما المنطق الذي كان بحوزة علماء العرب فهو منطق طبيعي.ومع هذا فلا يمكننا أن نجزم قطعيا عدم اتصال كل من النحاة العرب بالمنطق الأرسطي.فالمعتزلة_كما تقول بعض الروايات_كانوا قد وفقوا بين المنطق الصوري والمنطق الطبيعي على الرغم من الاستنكار الذي لحقهم من قبل الجماعة الإسلامية سواء من العلماء أو من العوام.ولئن كان الجانب العقلي قد طغى بعد هذه المرحلة على بعض النحاة أمثال الزجاجي والزمخشري ، فإن هذا لا يعني أنهم تبنوا منطق أرسطوا بحذافيره بل تدارسوه وناقشوه ، ورفضا الكثير من جوانبه ، وأخذوا ما هو مناسب لطبيعة لغتهم[2]. وخلاصة القول إن الدراسات النحوية العربية قد بلغت مستوى علمي رفيع ونضج فكري مستنير جامعة بين النقل والعقل والوصف والتحويل.وهناك مظاهر عديدة تناولها العرب بالدراسة المستفيضة،ولم يتطرق إليها علماء الغرب إلا في القرن العشرين ،و قد شملت هذه الدراسات ميادين عديدة منها المورفولوجيا ، والتركيب، والدلالة والصوتيات وصناعة المعاجم [3]هكذا

1- أحمد مومن ، اللسانيات النشأة والتطور ، مرجع سابق ،ص42.

2_ مومن ، مرجع سابق ،ص43.

3_ مومن ، مرجع سابق،ص44.

تبين أن موضوع العلاقة بين النحو العربي ومنطق أرسطو لم يكن يعيش في الأزل بل أنتجته مجموعة من العوامل الحضارية والثقافية في كل من الثقافتين الأوروبية والعربية الحديثة.وقد أتاح لنا مفهوم الاستراتيجيات تنظيم مجموع الموضوعات والنظريات التي أنتجت لتفسير العلاقة بين النحو العربي والمنطق الأرسطو محورها في استراتجتين:الاستراتجيات التاريخية التي تبحث في أصول النحو العربي،والاستراتيجيات الإبستمولوجية التي تبحث في إشكالية من الإشكاليات النظرية التي ميزت الممارسة النظرية النحوية والفلسفية في الثقافة العربية والإسلامية والمتعلقة بالبحث في اختصاص العلمين.وقد نظمنا النظريات التي قيلت في تفسير أصول النحو العربي في فرضيتين: الفرضية اليونانية التي تقوم على تأثير منطق أرسطو المباشر في تكوين منظومة النحو العربي،وهي تجسد أساسا في المحاولة التي قام بها مركس،مؤرخ علوم نحو اللغات السامية،في كتابه "تاريخ صناعة النحو السرياني"والذي عرض الجزء الخاص بالنحو العربي منه في المعهد المصري الذي نشره سنة 1891[1].وجاءت الفرضية العربية كالفرضية اليونانية ؛نظرية في التفسير تفسير صول النحو العربي .وبما أن كل تفسير تأويل ،فإن أي تأويل لا بد وأن يستند إلى نصوص ووقائع تاريخية معلومة ،وهي نصوص أيضا ، وغياب هذه النصوص وهذه الوقائع هو بالضبط ما يجعلنا نسمي أي نظرية تقدم في أصول النحو العربي فرضية ،سواء تلك التي تقول بالتأثير الأجنبي ،أو تلك التي تقول بالأصالة العربية لهذا العلم.وتستند فرضية الأصل العربي لنحو اللغة العربية ،تماما مثل الفرضية اليونانية بالنسبة للأصل اليوناني لهذا النحو،على ما يسمى الظروف المواكبة ؛أي الظروف التاريخية التي واكبت أو صاحبت ظهور هذا العلم ونشأته في الثقافة العربية الإسلامية ،وفيها وحدها،وهو إجراء مفهوم تماما في غياب نصوص يمكن بالاستناد إليها،تفسير

1- الأزهر الريحاني ،النحو العربي والمنطق الأرسطي ،ص32-68.

الأصول وبحث إشكالياتها[1] .ومن وجهة جدلية فإن تأثر النّحاة القدامى بالفلسفة الإغريقية من أوائل القضايا التي تواجه الدارس عند تحليل هذا الاتجاه ، وهي قضية خلافية بين الباحثين قديما وحديثا فمنهم من ينكر هذا التأثير كالزجاجي، إذ قال عندما تحدث عن حدّ الاسم "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا،أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به،هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ،وليس يخرج عنه البتة ،ولا يدخل فيه ما ليس باسم ،وإنما قلنا في كلام العرب لأنه له نقصد،وعليه نتكلم ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حده حدا خارجا عن أوضاع النحو،فقالوا: الاسم موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان،وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم،وإنما هو من كلام المنطقيين،وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين،وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم،لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا ،هو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء؛لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو:(إنّ) و(لكنّ) وما أشبه ذلك[2].

تبدو العلاقة بين النحو والمنطق موضوعا شائكا ، ومشكلا تقليديا في الوقت نفسه ، فقد عولجت في إطار الدراسات الفلسفية والمنطقية بوصف النحو مجالا احتضن الأثر الإغريقي ،كما تفترض الدراسات ، كما عولجت في إطار الدراسات اللغوية التقليدية بوصفها مظهرا من مظاهر تأريخ التفكير اللغوي العربي القديم[3].

1- الريحاني ، مرجع سابق ،ص40_41.

1_ حليمة عمايرة ، الاتجاهات النحوية لدى القدامي :دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ،ص102.

2_ فاطمة البكوش ،نشأة الدرس اللساني العربي الحديث :دراسة في النشاط اللساني العربي، ،ص 62_64.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين النحو وعلم المنطق من أهم الموضوعات التي كانت تشغل بال المناطقة والفلاسفة في كل عصر .ولقد بحث الفلاسفة والمناطقة الغربيون القدماء والمعاصرون في هذه العلاقة من قريب أو من بعيد .نشير فيما يلي إشارة خاطفة إلى جهود بعض المناطقة والفلاسفة الغربيين المعاصرين إلى هذه العلاقة:

1_يمكن تصنيف مفردات اللغة تصنيفا يختلف عما درج عليه اللغويون، فقد ميز هؤلاء بين اسم العلم والاسم العام والصفة والفعل مثلا على أنها أنواع مختلفة من المفردات لكن المناطقة المعاصرين رأوا أن الأسماء العامة (مثل إنسان) والصفات (مثل مجتهد) والفعل اللازم(مثل يجري أو يمشي) يمكن وضعها في مقولة واحدة هي مقولة المحمول الذي يمكن إسناده إلى اسم علم (محمد إنسان أو محمد مجتهد ،أو محمد يجري) واعتبارها جميعا من صورة منطقية واحدة هي صورة القضية الحملية[1].

2_اسم العلم موضوع لحمل دائما ولا يمكن أن يكون محمولا؛أي لا يمكن اعتبار اسم العلم صفة تسند إلى اسم علم آخر أو مسماه،وإن المحمول في أي قضية من حيث إنه صفة عامة تسند إلى اسم علم لا يمكن أن يكون اسم علم،فهذا يشير دائما إلى شيء جزئي،أما المحمول فيشير دائما إلى صفة عامة مجردة.

3_لا يمكن أن يكون اسم العلم المركب مكافئا منطقيا لاسم العلم ،واسم العلم المركب هو الوصف الفريد الذي لا ينطبق إلا على مسمى واحد فقط مثل مؤلف الإلياذة أو مؤسس الإسكندرية...فهذه الأوصاف الفريدة لا يمكن اعتبارها أسماء أعلام.

1_ محمود فهمي زيدان ، في فلسفة اللغة ، الإسكدارية ،دار الوفاء،2002،ص163.

4-يجب التمييز بين الصورة النحوية للجملة وصورتها المنطقية ،فقد تتفق جملتان في تركيبهما اللغوي لكنهما تختلفان في صورتهما المنطقية(مثل: يوجد ألم في قدمي ،وتوجد نار في حجرتي).كما قد تختلف الجملتان في صورتهما النحوية وتتفقان في صورتهما المنطقية مثل الذي قدم بها ألم"، و"يوجد ألم في قدمي".

وهنا نتساءل عن الصورة اللسانية الحديثة للمعطى المقدم ؟ وهي أقرب إلى أي صورة من الصورتين السابقتين؟.

5_يجب أن يكون تركيب اللغة مطابقا لتركيب الواقع أو العالم ،على أساس أن الأصل في استخدام اللغة أن تعبر عن الواقع وتصوره تصويرا دقيقا ، لكن تراجع المنادون بهذا الموقف عن التحمّس له إذ هنالك حروف وكلمات لا تشير إلى واقع حيّ مثل حروف الجر والعطف والشرط والإضافة ونحو ذلك.ومع ذلك ظلت مشكلة التطابق بين اللغة والواقع مشكلة تشغل بال المناطقة والفلاسفة الغربيين المعاصرين ؛نجد (رسل) يقول في أول القرن الحالي "إن دراسة النحو تلقي على الأسئلة الفلسفية ضوءا أكبر مما يفترض الفلاسفة ،وعلى الرغم من أننا لا نفترض أن التحليلات النحوية تؤدي إلى خلافات فلسفية أصيلة فإن الأولى شاهدة على الثانية".وهذه عبارة غامضة ينقصها بعض التفصيل كي تكون واضحة.وممّا يدل على أن هذه المشكلة ظلت تشغل رسل طوال عمره،نجده في عام 1940 يقول في آخر جملة كتبها في كتاب بحث في المعنى والصدق..."فأما عن نفسي فأعتقد أننا نستطيع _بفضل تركيب الجمل إلى حد ما _أن نصل إلى معرفة لها قيمته عن تركيب العالم".ولم يفصل في هذه العلاقة بين تركيب اللغة وتركيب العالم.ومما يدل على اهتمام المناطقة

والفلاسفة بهذه العلاقة وبصعوبة حلها قول (كانت) في مقدمة إلى ميثافيزيقا مستقلة يراد لها أن تكون علما [1].

وقد تعرض كل من أبي نصر الفرابي الذي يعد أول من أدرك العلاقة بين هذين العلمين في الفكر العربي القديم،و السيرافي والتوحيدي من اللغويين والسجستاني من المناطقة، إذ أدرك هؤلاء أن هناك شبها وموازاة وقربى واتساقا بين قوانين النحو والمنطق ،وأن من اليسير أن تجد في قوانين النحو ما يناظرها في قوانين المنطق،إن لم تكن قوانينهما واحدة فيه ، متقاربة وموصولة.يقول الفرابي:"وصناعة المنطق تناسب صناعة النحو؛ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات(المعاني) كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ ،فكما يعطينا علم النحو قوانين للألفاظ فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات". ولم يذكر الفرابي _ولا أي منطقي أو لغوي آخر _أي أمثلة توضيحية ،لكن من السهل ذكر بعض الأمثلة.فهناك تقارب بين اسم العلم في اللغة والجوهر بالمعنى المنطقي ؛إذ كلاهما موصوف ولن يكون صفة لشيئ آخر،بين الإسناد في اللغة والحمل في المنطق،بين صيغة الجملة الاسمية وصورة القضية الحملية،بين الترادف والهوية ، بين النفي والتناقض، بين الشرط في اللغة والتضمن في المنطق الذي يقوم على أن تالي القضية الشرطية يعتمد على مقدمها[2].

لقد أعاد اللسانيون العرب في أثناء نقدهم للنظرية النحوية تقديم مقولة علاقة النحو العربي بالمنطق،إلا أنهم وضعوا هذه المقولة في إطار تصوراتهم اللسانية المرتبطة بالضرورة،بتصورات النظرية اللسانية الغربية.لقد ركز العرب على النشاط العلمي الذي ساد البلاد العربية ، وإلى

1- حجازي ، مرجع سابق ، ص163_166.

2- حجازي، مرجع سابق ، ص 172_174.

الترجمة التي كانت أهم مظاهره وبخاصة ما كان عن اليونانية من مؤلفات المنطق والفلسفة والعرب لم يترجموا عن أمة كما ترجموا عن اليونانية إما مباشرة أو عن طريق السريانية[1].

يسوغ تمام حسان هذه العلاقة بالقول إنه من سنن المعرفة أن ينتفع اللاحق بما خلّفه السابق من تجارب ، وهو تماما ما فعله النحويون حين بحثوا عن سلف ينتفعون بتجاربه فوجدوا أمامهم تجارب السريان والإغريق التي ترجع في معظمها إلى إخضاع اللغة للدراسات الفلسفية والمنطقية التي لا تكتفي بتسليط المعايير على الاستعمال بل تسلط المعايير على المنهج[2].

ويؤكد أنيس فريحة من جهته هذه العلاقة مشيرا إلى أخذ العرب عن السريان علوم النحو والمنطق في مبتدأ نشأة النحو العربي ، فالأثر الأول في نقل هذين العلمين ، على وفق ما يرى ،هو للسريان والنصارى واليهود ،لأنهم أول من وضع نحو لغته وصرفها متأثرين بالإغريق ، يقول:لا شك أن أثر المنطق الإغريقي (مقولات أرسطو على وجه التخصيص ظاهر في نحونا وصرفنا).ويضيف أن النحويين العرب وجدوا الأنموذج السرياني أمامهم فترجموا عنهم ما ترجموه هم عن اليونان ويدلل أنيس فريحة على ذلك بما اتسم به كتاب سيبويه من تمام صناعة النحو به ، وكمال المصطلح العلمي[3].

ومن المحدثين من ينكر تأثر النحاة بمنطق اليونان ،فقد ذهب علي النشار إلى أنّ منطق النحاة اليونان يعد تعبيرا عن الروح اليونانية في نظرتها إلى الكون ، وفي محاولتها إقامة مذاهب في الوجود ، وقد رفض الإسلام علوم اليونان الفكرية رفضا قياسيا ، وحاربها أشد محاربة وكانت

1_ البكوش ،نشأة الدرس اللساني العربي الحديث،فاطمة الهاشمي بكوش، ،ص64.

2_المرجع نفسه، ص64.

3_ البكوش ، مرجع سابق ، ص64.

الروح الإسلامية تستمد مقوّماتها من بيئة مخالفة وجنس مخالف وتصور حضاري جديد ، فكان من المحتّم أن يكون لها منهج في البحث مختلف أشد الاختلاف عن منهج اليونان ، يستمد مقوماته من حضارتها العلمية المقدّسة[1].

يذكر الرّماني (ت384هـ) في كتابه " الحدود في النّحو" الأسماء التي يحتاج إليها في النحو وهي القياس والبرهان والبيان والحكم والعلة . ويذكر أبو حيان التوحيدي في كتاب" المقابسات" ما عقده أبو سليمان المنطقي السجستاني من مشابهة بين المنطق والنحو مناسبة غالبة ومشابهة قريبة وعلى ذلك فما الفرق بينهما ؟ وهل يتعاونان؟ وهل يتفاوتان بالقرب منه؟ فقال: النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي ، وجدد نظر المنطقي في المعاني وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض...فالنحو يدخل المنطق ولكن مرتبا له ، والمنطق يدخل النحو ولكن محققا له. وما يستعار للنحو من المنطق حتى يتقوم أكثر مما يستعار من النحو للمنطق حتى يصح ويستحكم[2].

يلحظ متتبع كتاب زعيم النحو البصري أنه(سيبويه) لم يعط أي نوع من التعريف لمصطلح الاسم وإنما أعطى بعض الأمثلة نحو (رجل وفرس وحائط). ومن الحقائق الجلية أن تحليل الأمثلة والإحاطة بأبعادها السياقية له صداه الكبير في تاريخ اللغويات اليونانية واللاتينية ؛ليس فقط لأن النحاة يتجهون_في إعطاء هذه الأمثلة ، إلى أسمائهم الخاصة ، أو أسماء أساتذتهم ، ولكن أيضا، لأن الاستعمال المتواتر للأمثلة نفسها يساعد في تقرير الامتزاجات بين مجموعات النحاة المختلفة[3].

1_ حليمة عمايرة ،الاتجاهات النحوية لدى القدامى ، ص 102_103.

3_ السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، ص58.

1_اكيس قرستيغ ،الفكر اللغوي بين اليونان والعرب،،ترجمة وتعليق محي الدين محسب، المينا ، دار الهدى 2001،ص131

وتذكر كتب اللغة والفلسفة أن مصدر سيبويه لا يمكن أن يكون التراث الأرسطي لأنه عاش قبل دخول المنطق اليوناني إلى العالم العربي ، ولكنّه اعتمد على تراث المدارس كما يمثله كتاب"الصناعة النحوية" لثراكس الذي اعتمد ،بدوره،على الرواقيين[1].

وقد نقل صاحب الاقتراح" قول الأندلسي في"شرح المفصل" ، موضحا الأبعاد الفلسفية عند العرب،قال:" من قال بأن العامل في الصفة مقدر أجاز الوقف على زيد من قولك جاءني زيد العاقل وابتداء العاقل لأن تقديره عنده : جاءني العاقل ، فكان جملة والجملة مستقلة فوجب أن يوقف ويبتدئ بها وهذا فاسد يؤدي إلى التسلسل إذ ا قدر "جاءني العاقل" والصفة لا بد لها من موصوف ، فيكون التقدير :جاءني زيد العاقل ،وهكذا أبدا متى أولي العامل الصفة قدر بينهما موصوف ومتى استقل العامل بموصوف قدر مع الصفة عامل آخر إلى ما لا يتناهى وذلك محال.فالمختار الذي عليه الجماعة والجمهور أنه لا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة[2].

ومن أمثلة التّفكير الفلسفي عند النحاة ، تعليلهم لإعراب الفعل المضارع وذلك لشبهه بالاسم فقد سمّي مضارعا لمضارعته الاسم ، فهو يبنى مع النونين لمعارضتهما سبب إعرابه ، أي شبهه بالاسم ، وهذا ربما يلتقي مع ما تمثلوه من ثقافتهم أن الذات أهم الموجودات ، وأن الأحداث تليها في الأهمية ومن ثم كانت الأسماء ، وهي تدل على ذوات أقوى الكلمات ن ويليها الأفعال في قوتها ، أما الحروف فهي أضعف الثلاثة ، ولما شبهوا الفعل المضارع باسم الفاعل في المعنى والعمل ، فقد اكتسب قوة الاسم ، ولكن عندما لحقت به نون التوكيد ونون الإناث بعد عن هذا

1_ السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، ص59..

2_ السامرائي ، مرجع سابق ،ص 59.

الشبه بالاسم ، ذلك أنهما لا تدخلان على الأسماء ،ولماّ بعد هذا الشبه فقد ميزة الإعراب التي اكتسبها من شبهه.

ويبدو التفكير الفلسفي ، في جدلهم حول أولية المصدر والفعل ؛ فيرى البصريون أن المصدر أصل الفعل ،وهو منطق تقديم سيبويه في تصنيفه للكلام : اسم وفعل وحرف. وهو الاتجاه المعاكس في الفكر الكوفي ؛ إذ يرون أنّ الفعل أصل المصدر.

ويذهب البصريون إلى إثبات رأيهم مذهبا فلسفيا ؛ فهم يرون أنّ الفعل يدل على مصدر وزمان والمصدر يدل على نفسه فقط ، وقد علمنا أن المصدر أحد الشيئين اللذين يدل عليهما الفعل يصاغ منه صيغ تدل على أزمنة مختلفة نحو كتب ، يكتب ، أكتب) ، في حين أن المصدر في جميع ذلك واحد.

ويفترضون أنّ الفعل أثقل من الاسم ، وهو فرع عليه ، والفرع لابد له من أصل يؤخذ منه على أن يكون ذلك الفرع محاكيا للأصل قائما بنفسه ، غير محتاج إلى سواه.ثم إنّهم يستدلون بالمعنى المعجمي ، فيرون أن المصدر هو الأصل وذلك لتسميته مصدرا ، فهو الموضع الذي يصدر عنه ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل(مصدر) ، فلما سمي مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه[1].

وقد أسهمت النزعة الفلسفية في خلق أبواب نحوية جديدة من ذلك باب التنازع[2] الذي عبّر عنه سيبويه بقوله :" هذا باب الفاعلين والمفعولين الذين كل واحد منهما يفعل ما بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو ذلك وهو قولك (ضربت وضربني زيد وضربني وضربت زيدا) تحمل

1_ حليمة عمايرة ،الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، ص 106_107

2_ المرجع نفسه ، ص107.

الاسم على الفعل الذي يليه ،فالعامل في اللفظ أحد الفعلين وأما في المعنى ، فقد يعلم أن الأول قد وقع ، إلاّ أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وأنّ المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد"[1]

ومن الباحثين من يرى أنك إذا درست فلسفة النحو العربي وجدت أنه لا يخرج بجوهره عن فلسفة أرسطو في اللغة ، و نرى أن التأثر والتأثير يعدّان سمة إنسانية في المجلات الحياتية المتنوعة وعلى هذا فمن الطبيعي ، أن ينتفع علماء نذروا أنفسهم ليخدموا لغة عقيدتهم بجميع المعارف والمناهج التي انصهرت في بوتقة المجتمع البصري بوجه خاص إذ كان مزدحما بشتىّ العلوم ولا يخفى من تراث تلك الفترة أنهم أخضعوا بحوثهم للعقل ولاسيما أن فرقا إسلامية جديدة ظهرت كالخوارج والشيعة والمعتزلة ، الذين أطلقوا للعقل العنان في بحث مختلف المسائل .

كما قامت مجادلات حادة بين هذه الفرق وغيرها كالمرجئة ، والدهرية والقدرية ومن ثم فقد كان التفكير المنطقي سمة بارزة ، وبلا شك ظلت تحمل بصمات فكرية خاصة تحفظ لعلماء العربية بشكل عام دورهم في بناء قاعدة المعارف المختلفة[2].والذي يهمنا ، ههنا هو كفاءة النحو العربي لاحتواء المقاربات المتطورة واحتفاظه بالمفهوم النّسقي الأول الذي تكوّن فطريا وبمجرد الولادة والنشأة. وأمر طبيعي أن تتقاطع المعارف والعلوم والرؤى وبخاصة إذا كنت كلها تقوّم فكريا قبل أن تصل مرحلة الاكتساب والتعلم المشروطة بنمو ونضج معيّنين يجعلان الآخر قادرا على استيعاب المعارف المدخلة.

3- قضايا النحو البصري في ضوء إجرائي الوصف والتفسير(نماذج مقترحة)

1_ حليمة عمايرة ، الاتجاهات النحوية لدى القدماء :دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، مرجع سابق ، ص106_107.

2_ عمايرة ، مرجع سابق ،ص 103.

تطرقت مدرسة البصرة لمسائل عدة تخص الخطاب النحوي ووصفه وتفسيره موضحة قضايا الدراسة ومنطق تبويبها وتصنيفها، فضلا عن وظائفها في اللغة واللسان. وفي محاولتها شرح وجهتها وتعليلها جعلت منطق العقل وتأويل النفس الصائب معيارا معتمدا ؛ رأته يستقيم والفصيح من الكلام أو البليغ من الخطاب.

وقد تباينت تلك المسائل التي حصرها سيبويه في قسمي كتابه الكتاب ، نذكر منها على سبيل الحصر:

أ_باب علم ما الكلم من العربية

فالكلم اسم ، وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم (رجل وفرس وحائط). وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع،وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى ف(ذهب وسمع ومكث وحمد) ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا (اذهب واقتل واضرب) ، ومخبرا (يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب). وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت ،فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله ، والأحداث نحو (الضرب والقتل والحمد). وأما ماجاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: (ثمّ ، وسوف، وواو القسم ، ولام الإضافة) ونحو هذا[1]. ويبدو أن نحاة العرب لم يتفقوا على تحديد كل من أقسام الكلم عندهم.ولعل السبب في ذلك صعوبة التوفيق بين أيّ من هذه الأقسام وبين ما شاؤوا أن يضمنوه من ألفاظ ؛ فليس من السهل ،مثلا، أن يوفق إلى تعريف يجمع بين الأسماء العامة (كشجرة وعصفور) ، وبين ما شاؤوا أن يدخلوه حظيرة الأسماء مما دعوه اسم شرط (كإذا وما ، أو اسم موصول كالذي و"التي"). ومن ثم فكثيرا ما لجأ بعضهم إلى الاستعاضة

1_ عبده الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية ،ص 15.

عن تعريف الاسم بذكر علاماته الفارقة وهي(قبوله الجرّ ،والتنوين ، والنداء ، وأل ، والإسناد) في قول ابن مالك:

بالجر والتنوين والنداء وال ومسند للاسم تمييز حصل.

وكذلك عن تعريف الفعل بذكر علاماته الفارقة أيضا ، وهي قبوله لتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ، وياء الفاعلة ن ونون التوكيد:

بتاء فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

وتحدثوا عن الحرف فاكتفى بعضهم بالقول إنه ما سوى ذلك ، ومثل له ، وذلك كما فعل ابن مالك حين قال :

سواهما الحرف كهل وفي لم " [1].

وتعدّ مسألة تقسيم الكلام عند البصريين من المسائل التي علّق عليها الباحثون المحدثون على رأسهم عبد الرحمن أيوب منتقدا ،في تعليقه،اعتماد التقسيم عندهم على الدلالة والأساس المنطقي العقلي متأثرين ،حسب رأيه،بفلسفة أفلاطون. يقول في هذا السياق :"إنه لا بد لنا عند دراسة الكلمات وأنواعها من الاعتماد على شكلها لا على دلالتها"،وهو في ذلك متأثرا برأي المدرسة التحليلية التي ترى أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساسا لتقسيمها،والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها كما يشمل موضعها من سواها من الكلمات[2]. ثم يقترح تقسيما جديدا على أساس انقسام الكلمة في العربية إلى طائفة تنتهي بحروف علة ؛ وهي الحروف الصحيحة. والطائفة الأولى فيها ما تكون حروف العلة بها أصلية ،وما لاتكون كذلك،كالتي تزيد مع النون.

1_ فؤاد حنا طرزي ،في أصول اللغة والنحو ، فؤاد حناّ طرزي ،مكتبة لبنان ،ط1،2005،ص133_134.

1_ البكوش ،،نشأة الدرس اللساني العربي الحديث :دراسة في النشاط اللساني العربي،ص 45.

يقول عبد الرحمن أيوب إن من شأن هذا التقسيم أن يجنب تقسيم الكلام إلى معرب ومبني ، ومن ثم يجنب التعليلات وتقدير الحركات الإعرابية فهو يقوم ،برأيه،على واقعية الألفاظ لا على أمور اعتباطية،ويدعو في مسألة الإعراب إلى التفريق بين أمور أربعة:

أ-الإعراب.

ب_الموقع الإعرابي.

جـ _الحالة الإعرابية.

د_العلامات الإعرابية [1].

ب_باب المسند والمسند إليه

باب المسند والمسند إليه [2] ونذكر أجودها وأرضاها : وهو أن يكون المسند :" الحديث" والمسند إليه " المحدث عنه" وذلك على وجهين : فعل وفاعل ، واسم وخبر . وإنما كان المسند الحديث والمسند إليه : المحدث عنه ، كقولك هذا حديث مسند إلى رسول الله ﷺ. فالحديث هو المسند ، ورسول الله ﷺ هو المسند إليه. ووجه ثان وهو أن يكون التقدير فيه هذا باب المسند إلى الشيء ،والمسند ذلك الشيء وحذف من الأول اكتفاء بالثاني فكل واحد منهما مسند إلى صاحبه لاحتياجه إليه ، إذ لا يتم إلا به.قوله " واعلم أن الاسم أوله الابتداء"

يعني أوله المبتدأ ؛ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العامل المعنوي الذي أثر فيه بالرفع غير أنه اكتفى بالمصدر عن الاسم ، كقولك: أنت رجائي ، أي مرجوي.

1_ المرجع نفسه ،ص 45-46.

1-تنبّه سيبويه في هذا الوقت المبكر إلى القانون اللغوي الذي ينطبق على كل اللغات ؛وهو قانون الاسناد ،إذ لا بد في كل لغة من توافر ركنين أساسيين حتى يكون الكلام كلاما .وصحيح أن مصطلح المسند والمسند إليه انتقل بعد ذلك إلى البلاغة لكنه ظل معيار فهم الجملة عند النحاة.

ويحتمل أن يكون المعنى أوّل أحواله الابتداء ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه.

وقوله :" فإنما يدخل الناصب " يعني إن وأخواتها وظننت وأخواتها. والرفع سوى الابتداء يعني كان وأخواتها وظن وأخواتها.

"الجار " هو الباء في " بحسب زيد " و " ما في الدار من أحد"وفي هذا المجال تتوضح الوظائف وتتمايز المواقع عاملا ظاهرا أو تقديرا. فهذه العوامل تدخل على المبتدأ فيصير الاسم معربا بها دون الابتداء . ووقع في الكتاب :" وإنما تدخل الرافع والناصب سوى الابتداء" والمعنى على التقديم والتأخير وتفسيره كما تقدم. ويحتمل أن يريد أن الابتداء ليكون لكل موضعه دون تقديم ولا تأخير.فإن قيل : أن يكون ناصبا ؟فالجواب : أن ينصب الخبر إذا كان غير الأول كالظرف والحال النائبة مناب الخبر كقولك : زيد خلفك ، وأكلك متكئا ، ونحوه[1].

أنهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه[2] .وهو قولك :عبد الله أخوك ، وهذا أخوك.

ومثل ذلك قولك :يذهب زيد ،فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء[3].ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك :كان عبد الله منطلقا ،وليت زيدا منطلق ؛لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده[4].

2_ انظر أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ،قرأه وضبط نصه ،يحي مراد ط1، بيروت دار الكتب العلمية 2005،ص31.

1- عبده الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية ،ص 32.

3 - المرجع نفسه ،ص32.

4_ المرجع نفسه ،ص 32.

وفي معرض حديث سيبويه عن الجمل العربية وتصنيفها استعمل مصطلحي الاستقامة والإحالة كما أشرنا، وهي لا شك بنية إسنادية مهمة يقول : " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة .فمنه مستقيم حسن ، ومحال ،ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب.فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتك أمس وسآتيك غدا.وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخرة فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه.وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك :قد زيدا رأيت وكي زيدا يأتيك أشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف ماء البحر أمس[1].

وتمتاز منهجية سيبويه،في مجال تصنيف الكلام، بالدقة والشمول عندما استنفذ كل الاحتمالات.وفي تصنيفه ذاك نلاحظ عدم اهماله لفئة الاحتمالات الممكنة ما يختص منها بالجمل.كما أخذ بعين الاعتبار تدرج الكلام بين حدين ؛ هما الكلام المستقيم والكلام المحال.وتجدر الإشارة إلى أن المادة اللغوية التي اعتمدها سيبويه في مجال تحليل اللغة غزيرة ومتنوعة ومتماسكة أيضا قدر الإمكان، من حيث إنها تمثل اللغة الشعرية واللغة العادية.إلا أنه قد ميز ، بصورة أساسية، بين الكلام الشعري وبقية الكلام[2] دون أن يهدف سيبويه في كتابه إلى وضع قواعد اللغة الشعرية ، ولكنه إذ يذكر هنا وهناك المسائل النحوية التي يجوز استعمالها في لغة الشعر فهو يلفت انتباهنا أكثر من مرة ، إلى أن كتابه يتناول دراسة اللغة العادية.وبالتالي هو لا يدخل في دراسته في تفاصيل اللغة الشعرية وفي ما يجوز في الشعر ، في شكل مستقل:يقول

1_ ميشال زكريا ،بحوث ألسنية عربية ، ط1 ، لبنان ،المؤسسة الجامعية للدراسات ،1992 ،ص 14.

2_ زكريا ، مرجع سابق ،ص44_46.

"وليس شيء يضطرون إليه (الشعراء) إلا وهم يحاولون به وجها.وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكر لك لأن هذا موضع جمل"[1].

تتداعى قضية الجملة في قراءات سيبويه ، وواضح أنّه ينظر إلى قواعده بوصفها قواعد جمل أي قواعد تنطلق من تحليل الجمل وعناصرها.فالوحدة الأساسية التي يعتمدها في الكلام هي الجملة وتتحدد في ضوء الطرح الإسنادي السابق الذي هو عماد المقاربة اللغوية لمختلف المستويات في الدرس العربي .وتذكر كتب النحو واللغة أنّ أول من استخدم الجملة مصطلحا هو المبرّد(ت285هـ)[2] ،قال في المقتضب:"إنما كان الفاعل رفعا ،لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها،وتجب بها الفائدة للمخاطب[3]. وقد استخدم مصطلح الجمل المفيدة تلميذه ابن السراج(ت316هـ) فقال:"والجمل المفيدة على ضربين:إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر[4] .

ونستطيع أن نميز عند النحاة المخالفين من بعد اتجاهين في التمييز بين الجملة والكلام أحدهما يرى أن الكلام غير الجملة ، والثاني يراها إياها؛فأما الاتجاه الأول فيمثله ابن جني والرضى على خلاف بينهما ، فابن جني يرى أن الكلام جنس للجمل التوام مفردها ومثناها ومجموعها ، كما أن القيام جنس للمقومات مفردها ومثناها ومجموعها ، فنظير القومة الواحدة من قيام الجملة الواحدة من الكلام. ويقول الرضى(686هـ):"والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ماذكر من

1_ زكريا ، مرجع سابق ،ص 46.

3- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، ص19، وانظر أيضا: فتحي عبد الفتاح الدجيني الجملة النحوية :نشاة وتطورا واعرابا ص7.

1_ المبرد، المقتضب ، 1463/1

2- ابن السراج، الأصول ، 705/1

الجمل...والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا فكل كلام جملة ولا ينعكس.[1] أما التجاه الثاني فيمثله الزمخشري في المفصّل وابن يعيش في شرح المفصل ، فالكلام عندهما جملة ولا فرق، يقول الزمخشري(538هـ):"الكلام هو المركب من اسمين كقولك : زيد أخوك ، وبشر صاحبك أو فعل واسم نحو قولك : ضرب زيد ، وانطلق بكر ، ويسمى جملة. ويقول ابن يعيش(ت643هـ):" اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو : زيد أخوك وقام بكر ، وهذا المعنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى[2].

ترد الجملة بسيطة أو مركبة ،مثبتة أو منفية ، يمكن حصر أنماطها من خلال طبيعة الأسلوب المعتمد على وسائل وأدوات محددة في كتب النحو.

ج _باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك.

وهو قولك(ضربت وضربني زيد) و(ضربني وضربت زيدا) ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه.فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع ، إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ونصب .وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد؛كما كانت(خشنت بصدره وصدر زيد) وجه الكلام، حيث كان الجر في الأول ، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل، ولا ينقض معنى ، سوّوا بينهما في

1_ فتوح خليل، تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري، الاسكندرية ، دار الوفاء ،2000،ص171.

2_المرجع نفسه ، ص172.

الجر كما يستويان في النصب.ومما يقوي ترك نحو هذا العلم المخاطب[1] قوله عز وجل: والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات"[2]،فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه.ومثل ذلك :"ونخلع ونترك من يفجرك...ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت(ضربت وضربوني قومك).وإنما كلامهم (ضربت وضربني قومك).فإذا قلت (ضربني) لم يكن سبيل للأول لأنك لا تقول(ضربني) وأنت تجهل المضمر جميعا[3].ولو اعملت الأول لقلت (مرت ومر بي بزيد) وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى[4].

د_باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب (نفسه) في قولك (أمراءا ونفسه).

وذلك قولك (ما صنعت وأباك) و(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها). إنما أردت (ما صنعت مع أبيك) و(لو تركت الناقة مع فصيلها).فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك؛ والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها. ومثل ذلك (ما زلت وزيدا حتى فعل) ؛أي ما زلت بزيد حتى فعل) فهو مفعول به؛و(مازلت أسير والنيل) أي (مع النيل)؛و(استوى الماء والخشبة)؛أي (بالخشبة)؛(وجاء البرد والطيالسة) ؛ أي (مع الطيالسة).

وقال:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

1_ السيد يعقوب بكر ،نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع ، بيروت ،دار النهضة العربية،1984، ص 21_22.

2_ سورة الأحزاب ، الآية35.

3_ بعقوب بكر ،نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع ،ص 21_25.

4_المرجع نفسه ،ص25.

وقال:

وكان وأياها كحرّان لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا.

ويدلك على أن الاسم ليس من الفعل في (صنعت) أنك لو قلت (اقعد وأخوك) كان قبيحا حتى تقول (أنت)؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر.فإذا قلت (ما صنعت أنت) و(لو تركت هي) فأنت بالخيار، إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول[1].

هـ_باب النّفـي والإثبـات

ترد الجملة منفية في ضوء استعانتها بأدوات وحروف تثبت قضية ضمنية وتنفي أخرى أو لنفي معنى كثير الورود في الكلام ،فهذا الأخير لا يخلو من أن يكون مثبتا أو منفيا. ويعرف النفي في الحالة الأولى بأدوات درسها النحاة في أبواب متفرقة ، ونذكر هنا الجوانب التي تتعلق بالمعنى ذكر سيبويه في كتابه أن النفي قد يكون عاما يراد به نفي الجنس ، فلا يقصد به شيء أو شخص أو شخص بعينه ،قال سيبويه ف(لا)لاتعمل إلا في نكرة كما أن (ربّ) لا تعمل إلا في نكرة.

وكما أنّ (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة ، لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئا بعينه ، كما لا تذكر ذلك بعد (ربّ).

وقال المبرّد إذا قلت : لا رجل في الدار ، لم تقصد إلى رجل بعينه ، وإنما نفيت الدار صغير هذا الجنس وكبيره ، فهذا جواب قولك : هل من رجل في الدار؟ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره .كما أوضح السيرافي معنى العموم في هذا النفي قائلا (لا رجل في الدار ، جواب "هل من

1_ بكر ،مرجع سابق ، ص37_39.

رجل في الدار؟" وذلك أنه إخبار ، وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة ، ولمّا كان لارجل في الدار نفيا عاما كانت المسألة مسألة عامة ، ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال (من) وذلك أنه لو قال في مسألته (هل رجل في الدار) جاز أن يكون سائلا عن رجل واحد كما تقول : :هل عبد الله في الدار؟"،فالذي يوجب عموم المسألة هو دخول (من) لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس[1].

وقد يكون النفي متعلقا بالشيء الواحد أو الشخص الواحد وليس الجنس ، نحو قولنا : ما أتاني رجل ، لذلك يصح أن نقول بل رجلان أو أكثر .قال المبرّد بأنه ولو قلت (ما أتاني رجل) ، و(هل أتاني رجل) جاز أن تعني واحدا والدليل على ذلك وقوع المعرفة في هذا الموقع : نحو(ما أتاني زيد) ، و(هل أتاك زيد).

وقال ابن السراج أنه لو قلت " ما رجل في الدار " لجاز أن يكون فيها رجلان أو أكثر وقولنا "لا رجل في الدار" تكون الدلالة على المعنيين: نفي الجنس ونفي الوحدة[2].

قد يختص النفي بنفي الحدث من المحدوث ، وأكثر أدوات النفي تحمل على ذلك لأنها تنفي الحدث كما تنفي الزمن في الأفعال أو الجمل ، وذلك نحو : لن،ولم ولمّا ، ولا وليس ، وما وإن ، وغيرها من أدوات النفي . يوضح المبرد دلالة عدد منها على النفي "لمط وهي نفي للعمل الماضي ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة ،وعملها الجزم ، ولا جزم إلا لمعرب وذلك قولك قد فعل ، فتقول مكذبا :لم يفعل فإنما نفيت أن يكون فعل فيما مضى... ومن هذه الحروف(لن) وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك : (سيفعل) لأنك إذا قلت (هو يفعل) جاز أن

1_كريم حسين ناصح الخالدي ،نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، ط1،عمان ،دار صفاء ،2006 ،ص 381_382.

2_ الخالدي ، مرجع سابق ،ص 382.

تخبر به عن فعل في الحال ، وعما لم يقع نحو (هو يصلي) ، أي هو في حال صلاة ، وهو يصلي غدا فإذا قلت سيفعل أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع فإذا قلت (لن يفعل) فهو نفي لقوله سيفعل ،كما أن قولك (ما يفعل) نفي لقوله هو يفعل ومنها (لا) ووضعها من الكلام النفي : فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلا وذلك قولك : (لا يقوم زيد) وحق نفيها لما وقع موجبا بالقسم كقولك (ليقومنّ زيد) فتقول لا يقوم يا فتى كأنك قلت : والله ليقومنّ ، فقال المجيب والله لا يقوم[1].

ومن أبرز حالات تأكيد النفي دخول "اللام" من خلال ما صرّح به سيبويه بأن اللام قد تجيئ في موضع لا يجوز فيه الإظهار ، وذلك : ما كان ليفعل فصارت (أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك : إياك وزيدا ، وكأنك إذا مثلت قلت ما كان زيد لأن يفعل ، أي ما كان زيد لهذا الفعل فهذا بمنزلته ،ودخل فيه معنى نفي(كان سيفعل) فإذا قلت هذا : ما كان ليفعل كما كان(لن يفعل) نفيا ل(سيفعل) وصارت بدلا من اللفظ ب(أن). ويرى البصريون في هذا المقام أن المعنى ما كان مريدا للفعل أو قاصدا له ، أو مقدرا له وهذا أبلغ من نفي الفعل نفسه لأن نفي القصد أبلغ من نفي الفعل نفسه[2].

و_ باب النـــّداء

لمبحث النداء أهمية خاصة في النحو العربي لا يكاد يشاركه فيه نحو آخر مردّها ما رأوه فيه من خصوصيات ينفرد بها من حيث البناء والوظيفة ، وما ينجر عن تقاطعه مع أبواب ومقولات لغوية أخرى من نتائج لم نكن نقدر أنها على ما وجدناه فيه من الثراء والتنوع.ولئن حظي النداء في

1_ الخالدي ، مرجع سابق ،ص 383.

2_ الخالدي ، مرجع سابق ، ص 384_385.

المصنفات النحوية بباب مستقل فإن ذلك الاستقلال يجعنا لا ندرك المنزلة التي جعلوها له في بناء النظرية النحوية إلا بتدبر العلاقة التي تربطه بسائر الأبواب التي اعتبرت متصلة به[1].وسيكون حديثنا عن النداء بقدر اتصاله بالقضايا التي لها صلة بنص الخطاب الحسي ومن حيث الخطاب المنطقي في ضوء الحضور الطبيعي الأصل وفي ضوء الموازنة بين المنطقي الشارح والدلالي المفترض؛ أي سنحاوره في ضوء ثلاثة أبعاد هي على الترتيب:

1_بعد اللغة المصطنعة .

2_ بعد اللغة الطبيعية .

3_ بعد اللغة المنطقية .

وانطلاقا من تحديد الأبعاد السابقة نحاول أن نناقش قضية الاحتواء الدلالي المنطقي وموقعه في التوزيع أو التحديد السابق.

ورد النداء بوصفه خاصية أسلوبية إنشائية له أدواته و وسائله ، وهو في كتب النحو واللغة كل اسم مضاف ، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره.والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب[2].

وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو: (يا عبد الله) ، و(يا أخانا) والنكرة حين قالوا (يا رجلا صالحا) ، حين طال الكلام ، كما نصبوا : (هو قبلك) و(هو بعدك) ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبل وبعد) وموضعهما واحد ، وذلك قولك (يا زيد ويا عمرو). وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه من قبل.

2_ محمد الشاوش ،أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية :تأسيس نحو النص ، محمد الشاوش ص669.

2_عبده الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية، ص34

قلت : أرأيت قولهم : (يا زيد الطويل) علام نصبوا الطويل ؟ قال : نصب لأنه صفة لمنصوب وقال : وإن شئت كان نصبا على أعني[1]

فقلت: أرأيت الرفع على أي شيء هو إذ قال : يا زيد الطويل برفع زيد ورفع الطويل.

قال: هو صفة لمرفوع.

قلت :ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب ، فلم لا يكون كقوله لقيته أمس الأحدث؟ بفتح (ثاء) الأحدث.

قال : "من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا ،وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجرورا"[2] .

فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو الفعل فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته[3].

وعليه يكون كل منادى في كلام العرب منصوبا إلا المفرد العلم فإنه تبنيه على الضم في محل نصب ، والمنادى خمسة أنواع : المنادى المفرد العلم ، والمقصود بالمفرد ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف لذلك يشمل المفرد والمثنى والجمع ، وحكمه البناء على الضم ، أو ما ينوب عنه ويكون في محل نصب ، نحو يا خالد اجتهد ، فخالد : منادى مبني على الضم في محل نصب.

1_ االمرجع نفسه ،،ص 34،35.

1 – مجرور هنا؛ أي مبني على الكسر . وهذه الإجابة عن السؤال السابق، فكلمة (أمس المكسورة) وحدها بشروطها المذكورة تبنى على الكسر ، وكلمة أمس ظرف كما قلنا ، وليس كل ظرف مبنيا على الكسر. أما المنادى المفرد فهو مبني على ما يرفع به أبدا .فالبناء مطرد في النداء وغير مطرد في الظروف ، ولذلك جاز اتباع صفة المنادى المبني على اللفظ وعلى المحل، ولم يجز اتباع صفة أمس إلا على المحل.

3_ عبده الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية ،ص35_36

أما النوع الثاني فهو المنادى النكرة المقصودة ، وهي النكرة التي تقصد بالنداء ،ويكون الاتجاه إليها وحدها بالخطاب ، ويؤدي النداء إلى تعريفها نحو يا سائق تمهّل ،فالنداء جعل كلمة سائق محددة بواحد معين. وحكمه البناء على الضم ، أو ما ينوب عنه ويكون في محل نصب ؛فسائق منادى مبني على الضم في محل نصب[1].

ز_باب ما تخبر فيه بالنكرة عن النكرة

قال سيبويه في هذا الباب :" لا يجوز في أحد أن تضعه موضع واجب"

إن قال قائل : كيف جاز أن يقع في النفي ما لا يصح وقوعه في الإيجاب؟

قيل له : النفي قد يصح لأشياء متضادة في حال واحدة لا يصح إيجابها ، تقول ليس زيد بقائم ولا قاعد ، فتنفي قيامه وقعوده معا .

ولا يصح أن تقول : هو قائم قاعد ، وتقول : (ليس هو في الدار ولا في المسجد) ولا يصح أن (تقول هو في الدار والمسجد).

وإذا قلنا : (ما جاءني أحد وما بالدار أحد) ، فقد نفينا أن يكون بها كل من يعقل ،ونفينا أن يكون بها واحد منهم فقط ، وأن تكون بها جماعة دون غيرها ، أو صغير أو كبير ، أو ضعيف أو قوي. ولا يصح إيجاب هذا على طريق نفيه لأننا إذا قلنا (جاءني أحد) وسلكنا به مسلك نفي الجنس فقد أوجبنا مجيء كل من يعقل ومجيء واحد منهم فقط ، ومجيء جماعة دون جماعة ، وهذا محال[2].

قوله :" ولو قلت : "ما كان مثلك أحدا" إلى قوله : " إلا من الناس"

1_ سليمان ياقوت ،مصادر التراث النحوي ، ص 179.

2_ الشنتمري ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ص69.

اعلم أن الفائدة إنما تكون في الخبر دون الاسم ، فإذا قلت : ما كان مثلك أحدا "فمثلك " هو الاسم و"أحد" هو الخبر ، والنفي واقع على أحد ، ومعناه : إنسان . كأنك قلت : ما كان مثلك إنسانا ، فهذا محال إلا أن تريد معنى الوضع منه أو الرفعة له وإن كنت تعتقد أنه إنسان.

قوله :" إلا أن تقول : ما كان زيد أحدا ، أي : من الآحدين"

معناه: من المستقيمي الأحوال

قوله : إذا جعلت فيها مستقرا.

يريد أنك إذا جعلت الظرف والمجرور واقعين موقع الخبر فهما بمعنى : استقر فيسمى كل واحد منهما مستقرا لذلك ، فإن كان من صلة الخبر سمي كل واحد منهما ملغى ، لأنه يستغنى عنه إذا كان الخبر في غيره[1].

ح_باب الاستثناء

الاستثناء هو باب من الأبواب المهمة في النحو، دكر في باب المنصوبات لأن حكم المستثنى أنه إذا كان الكلام مثبتً وتمت أركان الاستثناء يجب نصبه من هنا فقد ذكر في باب المنصوبات.

فهو إخراج شيء أو أمر من شيء آخر هذا الشيء الآخر إما مذكور أو مقدر وبأحد أدوات الاستثناء المعروفة، لما كان داخلا في الحكم السابق عليها ، هذا الإخراج إما أن يكون حقيقيا أو يكون تقديريا، أو هو (إخراج ما بعد إلا أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء ، من حكم ما قبله)[2].ويتجلى أسلوب الاستثناء بحروف هي (إلا ، وغير ، وسوى ، وسوى وسواء ،وحاشا ،وخلا

1_ الشنتمري ، مرجع سابق ،ص 69.

2- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ،.بيروت – لبنان ،دار الفكر 1428هـ-2077 م ، ص437

وعدا وما خلا ، وليس ، ولا يكون ، وإلا أن يكون).فأما (إلا) فما كان قبلها من الكلام موجبا ، كان ما بعدها منصوبا، كقولك:قام القوم إلا زيدا،ومررت بإخوتك إلا عمرا،وسار الناس إلا بكرا[1] .

قال الله عز وجل :"فشربوا منه إلا قليلا منهم[2]".وإذا كان ما قبل (إلاّ) غير موجب ، كان ما بعدها تابعا لما قبلها على البدل،وجاز فيه النصب، إذا تم الكلام دونه.وذلك قولك :ما قام القوم إلا عمرو ،وإلا عمرا؛وما مررت بإخوتك إلا عمرو ،وإلاّ عمرا[3].

قال الله عز وجل:"ما فعلوه إلا قليل منهم"[4] .

نخلص ،مما سبق ذكره ،إلى أن القدماء استعملوا مصطلح النحو مرادفا لعلم العربية الذي كان ذا معنى عام، شمل(الاشتقاق ،النحو المعاني،البيان،العروض،القافية،قرض الشعر،الخط ،إنشاء الخطب،الرسائل والمحاضرات...)أما معناه الخاص فيشمل القواعد الخاصة بالكلمة ؛أي الصرف والقواعد الخاصة بالجملة.ويخصص أكثر من ذلك ، فيطلق على ما يكون قسيما للصرف فحسب فيكون المقصود به القواعد التركيبية في ضوء دراسة العلاقات التي تربط بين الكلمات مكونة الجمل؛لأن مناط الفهم يرجع إلى الجمل لا إلى المفردات[5].

وقد اصطلح القدماء على تعريف النحو على رأسهم ابن جني (ت392هـ) بأنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه ،من إعراب وغيره،كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب

1_ الشنتمري ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ،ص474.

2_ سورة البقرة ، الآية249.

3_نصوص في النحو العربي ،ص474_475.

4_ سورة النساء، الآية66.

3_ نادية رمضان النجار ،اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، مراجعة وتقديم عبده الراجحي، الإسكندرية ،دار الوفاء،ص145.

وغير ذلك،ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ،فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها". وبتأمل النص السابق يتضح عدة أمور

1_إن المنهج الذي اتبع في النحو كان منهجا وصفيا ،ولم يكن معياريا ؛كما يذهب أكثر الباحثين ويظهر ذلك في لفظة (انتحاء كلام العرب) أي اتباع قواعد العرب وأصولهم في الكلام ،وذلك من خلال استقراء كلامهم.

2_إن النحو عندهم يشمل الإعراب وقضايا الصرف من خصائص نحوية والنسب والتصغير والإضافة وقضايا التركيب ،وهذا هو معنى النحو عند المحدثين.

3_إن غاية النحو أن يلحق من ليس من أهل العربية بأهلها فيتعلم الأعجمي قواعد العربية فيصير فصيحا في استعمال اللغة.

أما المتأخرون فقد عرفوا النحو بقولهم:"العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها[1].ويتضح من هذا النص عدة أمور أيضا أهمّها:

1-إن النحو هو العلم الذي يستنبط من خلال استقراء كلام العرب المتصف بالفصاحة مع الالتزام بضوابط السماع من تحديد زماني،وتحديد مكاني وفصاحة راو.

2_ إن غاية القواعد النحوية الوصول إلى الأحكام الجزئية ، كأن يعرف أن (رجل) فاعل في قولهم (جاء الرجل)، وأن (عمرا) مفعول به في قولهم (ضرب زيد عمرا)، وهذا بالطبع يختلف عن معرفة الإنسان للغة ؛ لأن اكتساب ملكة فهم اللغة وإدراكها يختلف عن الإحاطة بأحكام الإعراب ، يقول الزجاج:"والدليل على صحة ما قلنا من معنى اللغة والإعراب والفرق بينهما أنه ليس كل من عرف

1_ النجار ، مرجع سابق ، ص146.

الإعراب وفهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم أحاط علما باللغة كلها ولا فهمها.ولا من فهم من اللغة قطعة ولم يرض نفسه في تعلم الإعراب ما عرف الإعراب ولا درى كيف مجاريه".وبذلك يتأكد أن هناك فرقا بين معرفة القواعد واكتساب الملكة[1] وإذا تأكد هذا الفرق في كثير من المهارات أو الملكات فإنه أكثر وكادة في المهارة أو الملكة اللغوية.

3_الجملة وحدة الدرس النحوي وأن هذه الوحدة بوصفها بؤرة هي موضوع الدرس بكل مكوناتها الفعلية أو الاسمية [2]، وقد اصطلح القدماء على أن الكلام والجملة بمعنى واحد، وتأكد ذلك من قولهم " الكلام عبارة عما اجتمع فيه أمران:اللفظ والإفادة، والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقا أو تقديرا.والمراد بالمفيد : ما دل على معنى يحسن السكوت عليه واقل ما يتألف منه الكلام اسمين:نحو(زيد قائم) ومن فعل واسم نحو (قام زيد) ، ومنه (استقم) فإنه من فعل الأمر المنطوق به ، ومن ضمير المخاطب المقدر بأنت" وعلى هذا يكون الكلام ما حسن السكوت عليه ، فقد يكون اسمان كما في (محمد مجتهد)، أو فعل وفاعل مثل (استقم) وبذلك يكون الكلام إما جملة اسمية أي صدرها اسم ، وإما فعلية أي صدرها فعل.

والمتكلم لا يتكلم إلا بجمل ؛ كون هذه الأخيره هي وحدة الكلام الرئيسية وأنها الحد الأدنى من اللفظ المفيد . والمتعلم يبدأ بتعلم الجمل ؛لأنها تمثل وحدة فكرية لا بد أن تكون هي أساس

2–قضية المعرفة القاعدية واكتساب مهارة القواعد من الإشكالات المطروحة في اللسانيات التطبيقية ؛ حقل التعليمية إذ لا يمكن للمتعلم السوي أن يعتمد معرفة القواعد في قياس المردودية وكفاءة التواصل بل يجب عليه تنميتها بالممارسة التي تتاسس على الفهم في بعديه اللغوي والتبليغي ، وههنا تحضر ثنائية مهمة جدا هي ثناءية التعلم والاكتساب وآليات التمييز بينهما أو اتحدهما للفصل بين عارف ومتعلم في ضوء داع ثنائي آخر تبسطه ثنائية اللغة واللسان في الدرس اللساني الحديث.

1–انظر سيبويه: الكتاب: 23/1، و ابن يعيش شرح المفصل: 88/1 .

الاستعمال اللغوي ، ومن ثم نجد محور الكلام في الجملة (الإنشائية أو الخبرية) الإنشائية إمّا طلبية أو إفصاحية ، والخبرية إما مثبتة أو منفية[1].

وهناك استدراك على مفهوم الجملة عند القدماء ، إذ توجد جمل لا تتكون من عنصرين إلا على تأويلات بعيدة ؛ من ذلك : القسم نحو (والله) ، والنداء نحو (يا زيد)، وبعض صور الدعاء نحو (غفرانك) ومثلها كل مصدر (نصب بواجب الحذف كما يقولون) وبعض أسماء الأفعال والأصوات نحو(صه وأوه)، و ماعدا ذلك من أنماط الجمل فتقوم بنيتها على الركنين وإن استتر أحدهما أو حذف بدليل، والجملة بعد ذلك لا يتضح من تركيبها النحوي إلا أنها اسمية أو فعلية. أما ما وراء ذلك فهو معلق بقرائن مختلفة تتراوح ما بين الأداة والإعراب والربط والرتبة والتضام ثم السياق[2].

4_يتسم التركيب في العربية باعتماده على البعد الذهني أو الرابطة الذهنية التي تجمع المسند بالمسند إليه، فإذا قلنا (الطالب مجتهد) ، أو (محمد مؤدب) ، كان المراد إسناد معنى الخبر إلى المبتدأ إسنادا ذهنيا ،ومن ثم قالوا : إن العنصر الأول (مسند إليه)المبتدأ والثاني المسند (الخبر). وهذا بخلاف كثير من اللغات الهندو أوروبية التي تعتمد فكرة الكينونة في الربط بين المبتدأ والخبر وذلك لتأثر نحو تلك اللغات بالمنطق الأرسطي ولذلك تتكون الجملة من موضوع ومحمول وبينهما رابط. وإن كان هناك بعض المتأخرين يحاولون إثبات ظهور الرابطة في العربية بين المبتدأ والخبر وذلك بدليل الضمة الموجودة في آخر المسند إليه والتي تفيد أن ما بعدها خبر يتمم معناها، وهذا الرأي فيه كثير من التجاوز وعدم التثبت كون الضمة التي يعتمد عليها في ظهور الرابطة بين

1_ النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين ،ص 146_148.

2_ النجار ، مرجع سابق ،ص147_148.

المبتدأ والخبر غير دائمة ؛فهناك كلمات مبنية لا يظهر عليها الإعراب وأخرى تعرب إعرابا تقديريا وثالثة تدخل عليها العوامل الموجبة فتغير علامة الرفع إلى غيرها من علامات النصب والجر [1].

5_ الاختلاف الملحوظ بين المعاني النحوية والمعاني المعجمية ، فالمراد من تركيب الجملة هو المعنى النحوي الذي يبين وظيفة الكلمة في الجملة من حيث الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة ... وأكثر القدامى ذهبوا إلى أن الإعراب هو غاية النحو ومقصده ، ومنهم من رأى أنه حيلة وزينة توشي بها الكلمة ، وفريق ثالث رأى أن الإعراب قرينة تتضافر مع غيرها من العوامل النحوية فتعمل جميعها على إظهار هذه المعاني ، واستدلوا على ذلك بأن هناك مفردات جامدة أو مبنية أو معتلة الآخر فلا تظهر عليها العلامة، وبالرغم من ذلك يتضح معناها.فالسامع والمتكلم يعرفان الفاعل من المفعول في مثل هذه الجمل:(أكل الحلوى عيسى، كلم ليلى مصطفى ،ركبت السيارة سلوى).فالدلالة المعجمية في الجملة الأولى توضح أن الآكل هو (عيسى) والمأكول (الحلوى) والقرينة هنا(السياق الدلالي).أما في الجملة الثانية فيتضح أن الفاعل هو (مصطفى) والمفعول(ليلى) والقرينة هنا عدم عدم إلحاق تاء التأنيث بالفعل فعلمنا أن الفاعل مذكر. أما في الجملة الثالثة فاتصال تاء التأنيث بالفعل(ركب) أفاد أن (سلوى) هي الفاعل، و(السيارة) هي المفعول ، وهكذا اتضح من خلال الرتبة والسياق الدلالي المراد بالرغم من عدم ظهور العلامة الإعرابية ؛ إلا أن هناك مواضع لا يتضح معناها النحوي إلا من خلال العلامة الإعرابية [2]ومن ذلك قوله تعالى:"وإذ ابتلى إبراهيم ربه"[3]، و"إنما يخشى الله من عباده العلماء"[1]

1_ النجار ،مرجع سابق ،ص148_149.

1_ النجار ، المرجع السابق ،ص149.

2_سورة البقرة ، الآية142.

وأدرك البصريون الفرق بين المعنى النحوي و المعنى الذهني عندما قالوا إن الإعراب فرع المعنى وإن كانوا قد خلطوا بين المعنى المعجمي والمعنى الدلالي والمعنى والوظيفي[2]. وهو ما سنوضّحه في ضوء مناقشة الأبنية الجملية المقترحة في ضوء مسائل النظر البصري.

4_النحو العربي الأصيل ونحو المتأخّرين

النحو العربي الأصيل هو النحو الذي طور ونضج على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي مع بعض تلامذته وخاصة سيبويه ،وأكثره ،كما سبقت الإشارة، مبني على مفاهيم منطقية رياضية.أما ما صار إليه بعد القرن الرابع فهو أقل قيمة بكثير مما كان:أولا لأن المنطق اليوناني _منطق أرسطو_كان قد غزا الفكر العربي وكان ابتداء ذلك بالنسبة للنحو في عهد البغداديين(ابن السراج وابن كيسان وغيرهما ممن تأثروا بهذا المنطق،وهذا لم يحصل قط في زمان الخليل وسيبويه خلافا لما يعتقده بعضهم).وقد أولع العرب بمفاهيم أرسطو المنطقية فالتبس على الكثير من الناس المفهوم العربي الأصيل وهو مفهوم القياس بالتصور الخاص بأرسطو.يضاف إلى ذلك التحول الذي أصاب العلوم الإسلامية وخاصة النحو،فقد صار ابتداء من القرن السادس عبارة عن سكولاستيك ؛أي دراسات مدرسانية الغاية منها التعليم مع الجدل العقيم .وكل ما ظهر بعد ذلك فهو تقليد لا للفترة الأولى الخلاقة بل لمؤسسي المدرسة النحوية كابن مالك وشراحه[3].

حاولنا من خلال الباب الأل تعقب صورة النحو بين الشكلنة والتنظير في رؤية عربية قديمة موجزة

1_ سورة فاطر، الآية 28.

2_ النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص150_151.

3_ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج1ص241_242.

نتعقب صيرورتها عند الألسنيين المحدثين المتطلعين إلى تجديد التظام اللغوي باستثمار خصوصيات المنظومات اللسانية العلمية ،في تأكيد على تقاطع تركيب نحوي معتمد في النحو بمفهومه العام والمفهوم الألسني، يقول عبد السلام المسدي[1] " إن اللسانيات لم تكن أسبق المعارف إلى اتخاذ اللغة البشرية موضوعا للبحث و هي بذلك لا تستمد علة وجودها من اكتشاف مادة جديدة في المعرفة الإنسانية، فالنحو – بمفهومه الأعم– أسبق إلى اتخاذ اللغة موضوعا للعلم، و لكن اللسانيات و إن شاركته مادة العلم فإنها قد غيرت أسلوب تناولها و العلوم إذ اختلفت في المنهج تباينت في الهوية، و هذا هو الذي أكسب اللسانيات شرعية العلم المستقل بذاته، و قوام العلوم ليست فحسب مواضيع بحثها وإنما يستقيم العلم بموضوع ومنهج ، فاللسانيات ...لا تنفي علم النحو ولا تنقضه ، بل إن وجودها متوقف قطعا على وجوده إذا لا معنى للبحث اللساني مالم نستنبط نظام اللغة عن طريق استخراج مؤسستها النحوية ، فنسبة مابين النحو واللسانيات كنسبة مابين علم الأخلاق وعلم الاجتماع في شجرة الفلسفة ، النحو قائم على" ما يجب أن يكون" واللسانيات قائمة على "ما هو كائن"

2– إبراهيم طبشي، بين النحو العربي واللسانيات البنوية الغربية: سؤال في المنهج(الاتجاهات الحديثة في دراسة اللغة و الأدب) ،قسم اللغة والأدب العربي . جامعة ورقلة (الجزائر)،2011.

البــاب الثــانــي

قضـــايا النحو البـــصري في ضوء اللسانيات الرياضية

الفصـــــل الأول

الدرس النحوي عن البصريين والرؤى اللسانية الحديثة

1-أهمية النظام النحوي

تدرس اللغة في الدراسات اللسانية الحديثة وفق مناهج مختلفة ومتباينة الإجراءات تسعى إلى المزاوجة بين مبادئ الرؤية ودعائمها وأسس المنهج وتقنياته . والوصفية منهج يدرس اللغة ويعاينها معاينة تنظر إلى التركيب بوصفه بنية علائقية مغلقة؛أي يتداعى النظام بشكل يستبعد في مراحلها الأولى التعليل والتقدير أثناء استقراء الظاهرة .فيكون النحو في هذا المنحى شكلي أو صوري ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنفها على أسس معينة يصف في ضوئها العلاقات النّاشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا [1].

***القراءة الوصفية بين الواقع والانتقاد**

1_ عبد الحميد السيد ،دراسات في اللسانيات العربية :بنية الجملة العربية ،التراكيب النحوية والتداولية ، علم النحو وعلم المعاني ، ط1 الأردن ، 2004 ،ص 64.

جاء تبني هذا المنهج في الدراسات اللغوية نتيجة شعور النحاة العرب المحدثين بحاجة العربية إلى وصف يخلصها من أفكار فلسفية غير مؤسسة والاعتماد على منطق علمي دقيق ؛إذ اعتنوا كثيرا بمبدأ العلة والعامل والتقدير وذلك من خلال ما تبنوا من أنظار غربية حديثة[1]

والإشكال المطروح في الرؤى الوصفية الأولى هو إشكال البنى العينيّة من معانيها في ضوء المفترض المنطقي الذي ينظر إليها نظرة لغوية واقعية تقبل فئة توزيعية تتعالق مع عناصر الفئة الجدولية المفترضة ذهنيا.إننا نهتم ومن دون شك بواقع الصيرورة المنشود ؛أي آليات تحول الثابت في ضوء البيانات المشكلة أو المقترحة وفقا لعلاقات منطقية قد تكون كلّية ، أو جزئيّة ، متّسقة أو مناقضة لغة ولكنها مختصرة جدا ولا تكاد توحي بالتداعي الهائل للبنى اللغوية فعلية أو اسمية .

هكذا تتنامى القراءة الواصفة في فضاء المعطيات المقترحة ، أو الخطابات المشكلة المؤسسة فكان ارتباط اللغة بالمفهوم الوظيفي أبسط صور البحث عن الأغراض أو المنجزات مطوّرة في تعريفها بعد النظام الأحادي إلى _مفهوم النظام الوظائفي [2].

واللغة في تعريفها الأول والأصل تحقق تداع لغوي عربي مع ما تفطّن إليه ابن جني(ت392هـ) حين وصفها بأصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم [3] إحالة تدخل في مقارباته التراثية بشأن التفكير في الحدّ اللغوي والوظيفة الاجتماعية للغة لدى قوله 'كل قوم " في حين كان حدّ الكلام عنده لفظا مستقلا بنفسه مفيدا لمعناه وهو ما يسمّيه النحويون الجمل).

1_ المرجع نفسه، ص 64.

1– النظام الوظائفي نظام لساني براغماتي تبنته مدرسة براغ الوظيفية ، بوصفها من أهم المدارس الأوروبية التي ساهمت في تطور الدرس البنيوي الواصف نحو درس يبحث في العلاقات .

2_بلملياني بن عمر، تراث ابن جني اللغوي والدرس اللساني الحديث ،دي سوسير نموذجا ، ، الجزائر، بن عكنون ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 18.

إن الإحالة اللسانية إلى التصريح السابق تتحدد في الإشكال العالق الذي تبنته ثلاثية(اللسان اللغة ،الكلام) وهي تقترب كثيرا من الصياغة اللسانية التي عدت الألفاظ أشكال قاعدية تنجز قولا يطابق ظرفا ما أو حالا ما ، ويبقى التواضع أو الاصطلاح مشفّرا بحسب المجتمع ، أو ما اتفق عليه مما يتلاءم وذلك المجتمع أو السّياق.

فلا غرو أن تحمّل اللغة العربية بوصفها نظاما أو نسقا علاماتيا بمسلّمات الرؤى اللسانية كونها بنية نحوية ليّنة بحسب الجهات الفاصلة بين منجز لغوي مطابق ،ومنجز غير مطابق تفسّره الدراسات الحديثة وفق مبدأ الانزياح أو العدول. ولا يجد الباحث اللساني إشكالا في الفصل بين واقعين هما :

واقع اللغة ، وواقع استعمال اللغة[1]، إذا افترضنا أن الأسس البنيوية الواصفة قد أدركت قصورها في مشروع براغ الوظيفي الذي ما لبث أن قزّم عند الباحث اللساني الفرنسي أندريه مارتيني(Andrie Martinie)في تمفصلين اثنين كانا مسلمة لا جدال حولها في رسم الارهاصات الأولى التي طرحها تشومسكي(CHOMESKY) في قراءة ناقدة وعميقة تعد أصلا معادلا وفاصلا في واقع الفهم.

إن هذه الإحالات اللسانية هي من باب استباق المناقشة النحوية المتطورة لسانيا في احتواء مصطلح اللغة لمصطلح النحو على أساس أن صميم الدرس هو تحقيق تنامي اصطلاحي متشبع نظريا بالأصول التركيبية القائمة كلّها على فكرة التعالق في التخريج الإسنادي .

1_واقعا اللغة إحالة إلى تخصّصين علميين عرفا بلسانيات الجملة ولسانيات الملفوظ ؛ أين كان الأول يختص بالوصف الأول المحسوس للفئة القاعدة المحملة في مستويات الجملة بداية بالصوت وصولا إلى التركيب.(انظر الرؤية اللسانية لمدرسة جنيف البنيوية)، في حين اختص العلم الثاني بتعقب واقع الاستعمال ومدى تقبل الآخر للأقوال المنجزة (أنظر الرؤية اللسانية للمدرسة براغ الوظيفية).

ولمّا كانت اللّغة هي النحو(القواعد) في اللسانيات فإن موضوع الدرس لا يجد إشكالا في المزاوجة بين الرؤية النحوية عند البصريين وآفاق القراءة الحديثة ،وفي ضوئها لا يمكن للباحث اللساني_يقول مارتان_ ألا يبالي بلا متناهي اللفيظات التي لا تجد طريقة لتفعيل مسار الوصف المقيد إلا باختراق النحو من كل أنواع النزعات المختلفة .

وقبل الحديث عن التنامي الاصطلاحي للنحو لا بدّ من إعطاء لمحة استرجاعية للصورة التي بدا بها حتى نتبين طبيعة البداية وواقعها بين الشكلية والتأويلية مؤرخين في الوقت نفسه للنظرية النحوية. ولا بدّ لنا ونحن بصدد تعقب واقع النظرية النحوية بين تاريخين الإحاطة بالبدايات الأولى التي رسمت النحو في ضوء رسم علم العربية قاصدين من وراء ذلك تعقب مسار التأسيس النحوي وصولا إلى تحديد الوظائف النحوية تحديدا صحيحا يعلل لاحقا في محاولات تفسير الكلام الفصيح وتبويبه وفق أقسام وفصول تقدم القضايا وفق أدلتها وبراهينها المطلوبة.ولا بد لنا من هذه المراحل لنتبين فعالية السيرورة والصيرورة ؛ فضلا عن ضرورة إقامة علم النحو فالتنظير بأصوله وأبوابه والتفصيل في حيثياته حد المثال والمقابلة وصولا إلى القراءات الحديثة التي رأت ضرورة استثمار القراءات الموازية المعتمدة على المناهج اللسانية الحديثة كونها تتفق جميعا على وجود نظام لغوي يحتفظ بتباين نظامي من الصوتي وصولا إلى الدلالي. ومن هذا الحضور التراكمي التمثيلي وجب علينا النظر إلى القضية النحوية بوصفها قضية لغوية تركيبية تتنامى وتتطور وصولا إلى تعقّب صورة النمط متعددة الأبعاد.

ولا غرو أن يشكل الاهتمام بطبيعة اللغة الإنسانية ظاهرة رافقت القرن العشرين بصورة خاصة كونه الشاهد على انبثاق الألسنية بوصفها علما يحتوي مصطلحات ومفاهيم واضحة ودقيقة. كما لم ينحصر الاهتمام اللغوي بالألسنيين فقط ،بل تعداهم ليشمل الفلاسفة وعلماء السيكولوجيا

والسوسيولوجيا والمنطق الرياضي[1]. كما لا خلاف في كون اللسانيات العلم المعاصر الذي يسعى إلى علمنة الرؤى الفكرية وعرضها في شكل بيانات أو معطيات تستقطب الخصوصيات المنظوماتية المختلفة معتمدة إجراءات عدة تتباين تطلعاتها المعرفية بتباين الأنساق التي تحتويها والأمر كله بدأ من تبلور دعائم الدرس البنيوي الأول على يد العلامة السويسري سوسير Ferdinand de Saussure الذي راح يتأمل في التشكيل الصوري للغات ويرسم حدودها الملموسة ، وكأنه بذلك أراد اختيار اللغة باللغة قصد حصر النظام القاعدي ووصفه وفقا للأنساق التي يفرضها كما هي.

وتشهد الرؤية اللغوية تطوّرا منذ النظرية البنيوية رؤية ومنهجا ،إذ تناسلت مصطلحات ، وأقلّ ما يقال عنها إنها بدخولها العربية ترجمة أو تعريبا أصبحت تفرض استقراءها ووصفها بعدّها كلمات مفاتيح تساعدنا على وضع قضية توحيد المصطلحات اللغوية في العربية، وكشف نوعية المسائل اللغوية الحديثة التي تستأثر بعناية اللغويين العرب المحدثين[2] لمّا تعقبوا سيرورة النظرية تعقبا مكّن من تحديد البدايات الفعلية للممارسة اللغوية الواصفة وإنسابها إلى أوّل مدرسة عرفتها اللسانيات وهي المدرسة البنيوية التي راحت توجز إستقراء مفهوم اللغة في النظام العلاماتي المشتغل بالكشف عن طبيعة التضامن التعاصري المصطلح عليه لسانيا بالبعد السنكروني للغة synchronique .وهو التوجه الذي يفند حتمية كون اللغة وسيلة لغايات أخرى غير لغوية نحو : الغاية التعليمية التي كانت سائدة عند القدامى ، أو الغاية التقييمية أو الغاية الجمالية ، بل إنها

1_ ميشال زكريا ،بحوث ألسنية عربية ، ص66.

وانظر أيضا : جان ماري سشايفر ،القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ،ت منذر عياشي،ص 21-26.

1- محمد رشاد الحمزاوي ،المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، محمد رشاد الحمزاوي ، تونس ، الدار التونسية للنشر، 1987، ص11_12.

على العكس تماما حين تتخذ اللغة موضوعا للوصف لرصد خصائص مستوياتها الثلاثة (المستوى الصوتي المستوى الصرفي و المستوى التركيبي) وصفا جعل الباحثين المتخصصين يجمعون يقينا بأن الطبيعة اللغوية في مدرسة جونيف البنيوية هي طبيعة مزدوجة عبّر عنها بالتمثيل " لغوية لغوية"[1] . وتجدر الإشارة إلى أن فرديناند دي سوسير ferdinand de saussure ورغم أنه زعيم تلك المدرسة إلاّ أنه لم يستعمل قط مصطلح بنية (structure)بل استعمل بدلا منها مصطلحي النظام le systéme أوالنسق كانتقاء يجد تعليله في طبيعة النظام أو النسق الاتساقي المتسامي نحو مفهوم القيمة العلاماتية المرتبطة مباشرة بالمفهوم العلائقي؛ فكانت العلاقات شرط النظام وأساسه في حين تتخذ البنية مفهوما فضفاضا في العلوم الإنسانية واللسانية بخاصة فلا تشترط العلاقات ؛إذ يمكن الجمع بين مكونات غير خاضعة لتقنيات التشكيل القاعدي المألوف ولكنها تحتفظ _في الوقت نفسه_بالمفهوم الموقعي الشكلي الوظيفي :

أحضر محمد... ، إلى الجامعة

فاز المجتهدة في المسابقة؟

يسمح التوزيع في المثال الأول بالكشف عن وظائف مجسدة بطريقة غير اتساقية لا تتكيف والنظام القاعدي الأصل،وبخاصة علاقة المسند بالجار والمجرور إذ يكتسب هذا الأخير شحنة سالبة توسم موقعه وتجعله غير مؤتلف نحويا مع مركب الإسناد أو بؤرته الفعلية(أحضر محمد) فهي تفرض مفعولا به يحقق قيمته الإيجابية ويكشف عن توزيع اتساقي ينتهي نحو العلاقات التي تنتهي بدورها نحو مفهوم النظام أو النسق.ويقصد بالتوصيف السابق أنه لا نظام من دون علاقات ولا علاقات من دون اتساق، فإن غابت تلك الشروط كنا بصدد التداعي البنيوي. ويفصح المثال الثاني

2-الطبيعة(لغوية- لغوية) هي المختصرة بمقولة سوسير دراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها بعيدا عن غايات أخرى غير لغوية وفق وصف عرضي مغلق.

عن الطرح النسقي ويميزه عن البنيوي فعدم مطابقة الفعل للفاعل صرفا يؤدي إلى تراجع المفهوم الخطي للدوال النسقية التي تعطي الاستواء للمفهوم الاتساقي بين وحدات قارة هي المسند والمسند إليه ؛ فلا علاقات اتساقية تمضي نحو لا نظام الذي يوصف ههنا بالبنية[1].

هكذا صاغ سوسير النموذج النسقي لمعالجة التحولات الجملية على مستوى الأركان فمنذ أعلن القطيعة مع الدراسات التاريخية وبحوث النحو المقارن بدأت بعض المفاهيم تتعرض للمراجعة وتهتز بفعل النقد العنيف الموجه إليها،ولا سيما أن الفلسفة الماركسية رسخت تصورات إلى درجة القداسة نحو:لا علم إلا بالتاريخ .وعليه كانت البداية تتخبط مقاومة بطيئة في ضوء التقبل النخبوي الخاص وصعوبة تقبل المقولات البنيوية أو هضم مقولة ليفي شتراوس من أن الناس يصنعون تاريخهم وهم يجهلون أنهم يصنعونه[2].

والبنيوية في صورتها العامة منهج بحث مستخدم في عدة مجالات علمية تتجه إلى دراسة علاقات العناصر الجزئية بعضها ببعض وطبيعة نظامها من حيث الاتساق في ظل عمليتين أساسيتين هما: التفكيك والتركيب . وهي الالتفاتة الموضوعية المستجابة لطموح لغوي يحاول الارتقاء بالدرس اللغوي إلى مصاف العلوم الطبيعية التي بات الناس يقبلون عليها أكثر من إقبالهم على العلوم الإنسانية ، ومن هنا تبلور إشكال سوسير حول كيفية جعل الآخر يقبل على العلوم الإنسانية وعلى رأسها اللغوية فاستجابت طموحاته العلمية لأدوات المنهج التجريبي (الملاحظة ، الفرضية والتجربة)، ثم تأمل في اللغة فوجدها عبارة عن تمظهرين ؛ تمظهر شكلي محسوس ، وتمظهر آخر معنوي قابل للاخراج الشكلي، فحدثت قصدية التسامي بالتمظهر الأول نحو الصياغة العلمية

1-كل نظام هو بنية والعكس غير صحيح ، والمفهوم العلاقي لمجموع الوحدات النحوية هو الفاصل في التمييز.

1- أحمد يوسف ، القراءة النسقية :سلطة البنية ووهم المحايثة ، ج1 ،ط1 منشورات الاختلاف ، ط1،الجزائر العاصمة 2003،ص62_63

الواصفة في ضوء مستويات ثلاثة يعتني الباحث في وصفها بالمستوى الصوتي بنسبة كبيرة يليه المستوى الصرفي فالمستوى التركيبي نحو منتج موضوعي اندرج تحت ما يسمى لسانيات التركيب أو الجملة (linguistique de phrase)[1] في ضوء تنام علاماتي أراده سوسير مدخلا مهما لكل النظريات اللاحقة المطورة في وجهة بحثة أقرت ذلك النظام كونه حقيقة منطقية فرضها وجود المرجعية الفكرية بوجود الإنسان السويّ.وقد أكد الوصفيون الأمريكيون على هدا الطرح فالجملة عند بلومفيلد(B LOOMBIELED)وهاريس(Hariss)أكبر وحدة قابلة للوصف النحوي[2] انطلاقا من تنامي لمجموع العناصر المكونة في سلسلة كلامية مقسمة.

ويقصد بالتنامي النسقي التكيّف والمقولات المنطقية التي يتقبلها المرجع ،أو وصف بنى اللغة التركيبية من الدرجة الأولى ؛ فلا لانقع في تناقض البنية مع بنية النظام ،أوالتماثل السياقي المنفتح على الفئة اللانصية.ونحن إذ نتحدث عن التنامي ههنا إنما نقصد من ورائه التشبع الشحني[3] الذي يرتقي بالمعطيات المقدمة إلى مستوى الافتراضات الذهنية المقدرة سابقا والمفترضة من المعطى ومقابله الشكلي لا حقا ذلك من خلال قرائن عقلية منطقية تتأسس على برهان متكيّف والمعطى النحوي.

2-وسماها سوسير أيضا لسانيات التركيب كون أخر مستوى للوصف تحدث عنه مستوى التركيب بوصفه المستوى الثالث والأخير في الوصف البينوي المحسوس.(linguistique de phrase)

2 –بشير ابرير ،من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص ، الجزائر ، الموقع الالكتروني www.mohamedrabeea.com/books/book1_782.docx

2–التشبع الشحني هو السمة الرياضية المختزلة للمفاهيم ، ويقصد به الانتقال من النسق المقيد إلى التماثل السياقي الحر وفق أسس عقلية ومنطقية.

يصرّح دي سوسير بأن اللغة ليست كاملة في عقل واحد،بل يكمل وجودها في مجموع الجمهور[1].ويصف سبيل الدرس اللغوي باختيار المنظومة المتزامنة وهو ضرورة نظرية وتطبيقية،إذ لا يمكن تحقيق إعادة تركيب اللغة التي تتحكم بكلام نمط معين إلا إذا كان النظام الذي يصفه المرء مقيدا تاريخيا ،وفي الوقت نفسه يستطيع أن يقبض على القدرة اللغوية المشتركة بأكملها وليس على استخدام خاص[2] .

لقد تجاوز زعيم اللسانيات العامة الدرس البنيوي الدرس الدايكروني(DIACHRONIQUE)[3] الذي يصور التغيرات التاريخية وأ تطوراتها مؤرخا للغة تأريخا لا نصيا يشكل تأطيرا طوليا لا يمس كنه الظاهرة اللغوية من حيث البنية الداخلية المنسجمة مع خواصها العينية_إلى البعد السنكروني (SYNCHRONIQUE)[4] الذي يقدم المعطى الألسني الجملي في موكب الرؤية الكلية التآلفية للوحدات اللغوية بشكل تمحي بموجبه العناصر التي تخفي هوية الظاهرة في حقل اللسانيات. ويأتي دور الباحث المعتكف على تعقب طبيعة التأليف المحايث وإيضاح المكونات الجزئية للمعطى المقترح منطلقا من أصغر وحدة إلى أكبرها ،أو من أكبرها إلى أصغرها إذا تجاوزنا طرحات الوصفية الأوروبية إلى طروحات المحايثة الأمريكية البلومفيلدية الشهيرة باسم مبدأ الوصف إلى المكونات المباشرة.

3-يوئيل يوسف عزيز ، المعنى الأدبي من الظاهراتية إلى التفكيكية ،ط1، بغداد ،دار المأمون للترجمة والنشر 1987،ص127_128

2_المرجع نفسه ،ص 127.

1-مصطلح الدايكروني ويقابله في اللغة العربية عناصر لغوية شارحة مثل : التعاقبي ، التاريخي ، الزماني.

4-مصطلح السانكروني ويقابله في اللغة العربية عناصر لغوية شارحة مثل:الآني، القار، الثابت، الزمني المحدد.

والثابت حديثا أن العملية في حد ذاتها تخضع لكفاءة لغوية تجسد حيوية التحليل اللساني وموضوعية النظر إلى الأركان بعيدا عن عوامل خارجية أو استبطانات فكرية من شأنها أن تعرقل سيرورة البحث الألسني وغايته المنحصرة في اللغة ذاتها برصد بعض من خصائصها وصفا في الزمن يأخذ بمفهوم الطبيعة الجوارية في استدراك جملة الثنائيات المؤسسة للرؤية المحايثة. ليقودنا الحديث مرة أخرى إلى النظام العلائقي المدرك إدراكا موضوعيا واعيا ؛ فمفهوم العلامة اللغوية وطبيعة العلاقة التي تربط بين مؤلّفيها؛ فهي ليست حتمية طبيعية وإنما استجابة عرفية اصطلاحية لا تمتلك بعدا تطوريا إلا داخل النسق أو النظام الذي كان المفهوم البديل لمصطلح تبلور في ضوء الطرح السوسيري _وبالضرورة_ إنه مصطلح البنية الملخص والمعدل للمفهوم اللغوي في شكل علاماتي مركب من أدوات التعبير.وقد تكرر المصطلح في محاضرات دي سوسير(f.de Saussure)ومثل محورا جوهريا في نظريته،فاللسان في تصوره نسق لا يعرف إلا بطبيعة نظامه الخاص ولا قيمة لأجزائه إلا ضمن الكل.وقد جاراه كثير من البنيويين حتى أطلق فوكو على جيله اسم جيل النسق1 .ويقابل مفهوم البنية مفهوم بديل عند لويس هامسلاف (Louis Hjelmslev) زعيم المدرسة الدانماركية التي مثلت أهم التيارات البنيوية الحديثة في اللسانيات ، إذ عرفت **بنظرية الغلوسيماتيك**[2] **(glossimatique)القائمة على المنهج التحليلي الاستنباطي الذي يدرس اللغة** بوصفها صورة(forme) وليست مادة (substance)، كحالة خاصة من النظام العلاماتي وأرقى رمز دال. كما تقر بجدوى الدراسة النسقية المغلقة التي لا تتجاوز ما هو موجود من الفرضيات وفق مقدمات تحتكم للمنطقية . ومن المصطلحات البديلة التي وظّفت في رؤيته تلك مصطلح المحايثة(immanence)وهو من المصطلحات التي أشاعتها البنيوية في بداية الستينات ليصبح مفهوما مركزيا استنادا إليه يفهم النص وتنجز قراءته.

ويقصد بالتحليل المحايث أن النص لا ينظر إليه إلاّ في ذاته بعيدا عن عوامل خارجية تعرف في اللسانيات بعوامل اللانص.والمحايثة بهذا المعنى هي عزل للنص والتخلص من كل السياقات

1_يوسف عزيز، المرجع السابق ،ص 118_119

2–الغلوسيماتيك أو النظرية الرياضية اللغوية من النظريات التي تحاول جعل اللغة جزء من العلوم ، وذلك من خلال إسقاط مفاهيم رياضية على الوصف التركيبي اللغوي .

المحيطة به[1] ورفض الخطاب بديلا شرعيا للنص كون هذا الأخير ينفتح على الدلالة ويفرض مجموع أسيقتتها وعندما ينفتح النص نحو اللانص نخلص إلى الخطاب ، والعملية المقابلة تمضي من الخطاب نحو النص بتقزيم شروط الدلالة السياقية والاكتفاء بالنسيج اللغوي.

لقد تبنّى هامسليف هذا الاتجاه مؤكدا ضرورة استبعاد الوقائع غير اللسانية من عملية الوصف والنظر إلى موضوع اللسانيات باعتبارها شكلا[2]. وجدير بالذكر أن الدراسات العلاماتية سعت إلى معالجة التجليات الاستدلالية من الداخل، مرتكزة في ذلك على مبدأ المحايثة الذي تخضع فيه الدلالة لقوانين داخلية خاصة مستقلة عن المعطيات الخارجية[3].

ولا شك أن مثل هذه الدراسات قد حققت قفزة لغوية جديرة بالدراسة والبحث سواء تلك التي تبنت المفاهيم بصورة التقليد والمحاكاة المستلبة والتي نأملها محفزا لطرحات ناقدة وشارحة متخصصة في الأبعاد العلمية،أو تلك البحوث الواعية التي تبنت المقولات اللسانية تبنيا منهجيا صحيحا يكون منطلقا يتوافق وحقيقة بنى النص ومحفزا فاعلا لمنطلقات توصيفية خطابية تأخذ بمفهوم العلامة في نظام نسقي محدد يعاين النظرية النحوية عند البصريين معاينة واصفة لمرجعية الوضع وتمظهرات التنظير في ضوء استثمار تقنيات الدرس اللساني الحديث الهادفة إلى صقل شكل اللغة صقلا محددّا،مبدئيا في ما يسمى بنموذج الفئة النظامي[4].

3–المحايثة مصطلح استعمله لويس هامسليف زعيم المدرسة الوصفية الدانماركية التي هي من أهم المدارس الأوروبية المتبنية للمنهج الوصفي واشتهرت بنظرية الغلوسيماتيك الشهيرة ذات البعد الإحيائي. والمحايثة تعني دراسة اللغة بمعزل عن العوامل الخارجية بوصفها عوامل غير لغوية.

2_يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية ، ص40

3_غازي ، مرجع سابق ،ص40.

2–نموذج الفئة النظامي هو النمذج الترتيبي الأفقي المألوف والمعادل لمستوى الجملة الأفقي والذي يشتغل بأصولية الجملة(صحة القواعد). أما النظام النسقي المتطور فهو المتجاوز لأصولية الجملة نحو تقبل الجملة عندما يصل الإشتغال إلى البعد الوظيفي.

وبحسب السيرورة اللغوية المتنامية تطوّر المفهوم التركيبي الجملي إلى مفهوم الملفوظ المنجز،وتنامت الدراسات اللسانية الواصفة في ضوء التشبع الوظيفي الذي احتوى المفهوم العلاماتي للغة في ظل تركيز الدراسة على الوظيفة التواصلية ،ضف إلى ذلك الاهتمام بمختلف الأبعاد البراغماتية التي أريد بها تجاوز النظام النسقي إلى النظام النسقي المتطور.ولأجل ذلك راح الوظيفيون يسمون اللغة بالمنظومة الوظائفية بوصفها مجموعة من الوظائف ، وكل وظيفة فيها هي مجموعة من العلامات . لتكون الرؤية اللّسانية السويسرية المرجعية المباشرة لها و أخرى غير مباشرة وبفعلنا هذا نعزز مبدأ الأولوية اللسانية ومبدأ الوصف نفسه بالنسبة للحضور الرياضي اللغوي المعتمد في طرحات كوبنهاقن وهي تقدم إجراءا جديدا مقتبسا من الرياضيات محاولة منها تكييف الطبيعة المنطقية والنسيج النصي في ضوء المقدمات الرياضية المنطقية والنتائج المنطقية التي تحصر اللغة أكثر مما اتجه إليه سوسير.فالحديث عن اللسانيات حديث عن علم اللغة بوصفه دراسة موضوعية تستهدف رصدا لغويا دقيقا بمعزل عن الرؤى الاعتباطية أو الإنطباعية السابقة التي كثيرا ما أخرجت اللغة من دائرة العلوم إلى دائرة التأملات والانطباعية فهي تبقى في المفهوم اللساني الحديث مأكدة مفهوم النظام العلاماتي المجرّد المجسّد للقواعد وإن كان هناك إشكال مطروح بين التداعي الثنائي لسان / لغة وله مبرراته في الدراسات التي أعقبت الرؤية الوصفية الكلاسيكية مفسرة اللغة في محيط أسمى من المحيط اللغوي يعرف بالمحيط الألسني.

وتعزيزا لمبدأ العلاقة بين النحو واللسانيات يعد التوارد اللغوي الملحوظ في تمثل النحو لمجموع الإجراءات الوصفية ،أو الوظيفية ،أو التحليلية التي تمثلتها اللسانيات ، فنقول اللسانيات الوصفية ونقول أيضا واقعا لغويا يحدده النحو الوصفي الذي يعاين الجملة كما هي من دون تعليل أو تأويل

مقتصرا على رصد خصائص نظامها النحوي وطبيعة العلاقات بين عناصر النظام.كما نعترف بأهمية اللسانيات الوظيفية و بالنحو الوظيفي وبخاصة عندما يمضي نحو تمثل مختلف الوظائف التي يجسدها الملفوظ في أصل بنيته النحوية المجردة ، فيرسم الوظائف النحوية والوظائف الدلالية فضلا عن الوظائف التداولية في ضوء تمثل ما هو جديد على غرار إدراك مجموع الموضوعات ومجموع المحمولات والقرائن المقامية الموحدة والفاصلة .ولا يخفى على المتخصصين من أن البزوغ اللساني العملي الحديث يبدأ مع سنة (1957م) بوابة اللسانيات الحديثة أين خلص إلى الاعتراف بوجود نحو تحويلي يتفرع بدوره إلى قسمين نحو تحويلي أساس ، ونحو توليدي تفريعي يخص البنى السطحية المقترحة للدراسة بالنسبة لمجموع البيانات أو المدخلات كما تسمى في نظرية تشومسكي . فالتسليم بأن اللغة ملكة طبعِية مرقونة خلقة في خلايا عضو من الدماغ البشري تنتقل عبر الأجيال بمورثات عضوية، هو من أجل اتخاذ فرضية العمل هذه أساسا لإقامة نظرية لسانية. وغاية هذا البناء المنطقي تكمن في اقتناص الملكة اللغوية"، وصياغة مثال لها في نسق من المبادئ والقواعد، أو التمثيل لتلك الملكة بواسطة نموذج نحوي. ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن أي نموذج يجب أن يتم بناؤه بالقياس إلى حقل معين من الموضوعات، بحيث يصير ذاك النموذج المقام مشابها لأصله بنية ووظيفة.لكنه يحسن استحضار أن تأسيس النظرية اللسانية على فرضية العمل الطبيعية[1]المذكورة آنفا سيهيئها قطعا لأن يكون مقتنصها كليا، أو تكون حصيلتها نسقا من المبادئ والقواعد الكلية (= النحو الكلي).

1– فرضية العمل الطبعية مفادها وجود معارف أولية منسوجة في بنية الخلية الدماغية؛ تلك الأوليات لا تُتَعَلَّم ولا يفترض خلو الذهن منها، لأنها القاعدة اللازمة والأساس الضروري لكل المعارف المكتسبة. وهذه الفرضية تكاد ترادف فكرة الإلهام والتسخير التي تقابل الوضع والاصطلاح في الفكر اللغوي العربي القديم. للمزيد من التفصيل، انظر : الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

لا يجد الباحث اللساني أي إشكال في تحديد زاوية النظر النحوية من منطلق لساني لأنه وباختصار يسعى إلى إعادة صياغة الرؤية من منظور حديث يرى في اللغة تمظهرين اثنين إجمالا يقودان إلى التمييز بين نحو وصفي بنيوي وآخر نحوي تحويلي له مراحله وإجراءاته وكذا قواعده.

إن ما يتميز به النحو البنيوي يمكن رده إلى عملية رفض التمثيل الشكلي ثلاثي التمفصل والمتعارض والتأكيدات التي بني عليها النحو التقليدي : رفض للإضمار ورفض للنزعة الدلالية ورفض التمييز بين الصرف والنحو.ولا شك أن كتاب ليونارد بلومفيلد(LEONARDBLOOMFIELD) (اللغة) هو النموذج الأول والأوفى للنحو البنيوي وهو ذو تأثير كبير في جيل كامل من الألسنيين الأمريكيين ، كما أنه عبّد الطريق أمام المدرسة البنيوية الأمريكية عبر اتجاهين اثنين ؛ الاتجاه الأول وهو ما يعرف بالمنهج التوزيعي ،والاتجاه الثاني هو المتعلق بمنهج المكونات المباشرة. هذا وإذا ما أردنا أي بحث عن التطور الذي منيت به الألسنية الأمريكية ، قلنا إنه يماشي في نقاط تطور الألسنية الأوروبية .فالألسنية الأمريكية تجمهر تفكيرها نظريا حول لغات قليلة الوصف إن لم تكن مجهولة، في حين التمست الألسنية الأوروبيةالنموذج الهندو_ أوروبي محورا لدراساتها الألسنية جملة وتفصيلا[1] وتعزيزا له تربعت الوظيفية تربعا لسانيا مطوّرا –كما سبقت الإشارة – في الرؤية السوسيرية التي لا ينساق الألسني في مهمته نحو الاهتمام بالعلائق التي تبنى بين عناصر الألسنية وحسب ، بل إلى بيان ، بشكل خاص ، وظيفتها في عملية التواصل .فوظيفة العناصر هي منطلق جوهر التفكير الوظيفي ، كما أن الوظيفة هي سبب وجود البنية . ولهذا كله ، لابد من دراستها من خلال

1- يوسف غازي ، مدخل إلى الألسنية ،ص 214.

البنية ذاتها . ويزيد في هذا الاتجاه من الدراسة أن اللغة إنما تحدد بنيتها ؛ فهناك علاقة جدلية بين مفهومي البنية والوظيفة معا ، إذ أن وجهة نظر بنيوية لا بد من أن تفترض وجهة نظر وظيفية .وإذا كنا حراصا هنا على توكيد هذا الأمر فما ذلك إلا لأنه يسهم في وصف هذه الألسنية بأنها بنيوية وظيفية في وقت[1]. وإن كان سوسير قد لاحظ تراجع الانشغال باللغة في المجتمع بتراجع نفعية منظومة التواصل، مقارنة بنفعية العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة فحاول حصرها في شكل مقيد بثلاثة مستويات لا تتجاوز وصف العلاقة بين الجزئيات وتصنيفها ؛ تصنيفا يقوم على دعامتي الائتلاف والاتساق الفاصلين بين مقاربتين تعرفان ب:بنية النظام ولا نظام البنية[2]. وهو النظام الذي يحتوي العلامات اللغوية محققا توزيعا مصطنعا يحتوي تقسيما ثلاثيا للدلالة اللفظية التي يمكن تمثيلها؛ دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن ، ودلالة الالتزام.

1-القانون اللغوي و موضوعات الوصف اللغوي(منطقية إزدواجية النظام)

القانون اللغوي هو الوضعية الأفقية المقيدة بعلاقات ترتيبية تعتني بالتداعي اللساني الأحادي المحدد بالقيمة الائتلافية المغلقة .و للقانون في المجال الآني مفهوم يختلف عن مفهومه في المجال الزماني، يقول سوسير : « إذا أردنا أن نعرف طبيعة القانون اللغوي فأول ما ينبغي أن نقوم به هو أن نفصل مرة أخرى مجال ما هو آني عن مجال ما هو زماني ، فنحن هنا بإزاء مسألتين لا

1- غازي ، المرجع السابق ،ص 251 -252.

1-نظام البنية هو نظام اللغة نفسها وتقييدها الاتساقي ،فاللغة منظومة لا قيمة لمكوناتها؛ أي لعلاقاتها اللغوية، إلا بالعلاقات القائمة فيما بينها وبالتالي لا يمكن للألسني اعتبار مفردات لغة ما كيانات مستقلة، بل عليه وصف العلاقات التي تربط هذه المفردات.

ينبغي الخلط بينهما،و إن من يتحدث عن القانون اللغوي بصورة عامة مثل من يحاول القبض على الشبح[1] وذلك لأن هذه القوانين تصل بضربين مختلفين اختلافا شديدا من الظواهر اللغوية:

أ- ظواهر تتصل بإدراك المتكلمين لصور التماثل أو اختلاف بين الوحدات اللغوية ووعيهم بمختلف العلاقات القائمة بينها.

ب-ظواهر يلاحظ الدارس وجودها بعد حدوثها، فالقانون الآني يجسّم إدراك جمهور المتكلمين لكون العناصر اللغوية متماثلة (أ = ب) أو مختلفة (أ ± ب) وهو مجرد تعبير عن وجود نظام ماويقتصر على ملاحظة حالة من الحالات في اللغة، وطبيعته كطبيعة ذلك القانون الذي بمقتضاه يلاحظ الملاحظ أن أشجار بستان غرست في شكل مخمسات[2].

أما القانون الزماني فهو يربط الصلة بين العناصر في اتجاه واحد وهو لزومي،حركي وبمقتضاه يزول شيء ليحل محله عنصر آخر، إذ أن وجهة النظر الزمانية تقتضي وجود عامل حركي به يحدث أثرها وينجز عمل ما[3] و الملاحظ أن تمثيل الحضور الآني لا ينسجم و الطبيعة الحركية التي في ضوئها يرصد الباحث التطورات و التغيرات التي تعقب الظاهرة عبد الزمن مما يجعلنا نتبنى تمثيلا عموديا لا أفقيا، فهذا الأخير يتسق و الخصوصية الآنية، وهو ما يجعل الرسم (أ.... ...ب) لا محل له زمانيا ونستبدله بالضرورة بالتمثيل على أساس الخواص المنهجية الفارقة. فالقانون الآني يضبط دراسة في الزمن مكتفية بالوصف السطحي، في حين يمضي القانون الزماني نحو ضبط دراسة في الزمن غير مكثف بالوصف اللغوي المباشر.ولا يغدو أن يكون

2_ فرديناندي سوسير ، دروس في اللسانيات العامة، ص 144.

1_ سوسير ، مرجع سابق، ص 143.

2_ سوسير ، مرجع سابق، ص 142.

المنطق السابق سردا أفقيا لخطّية الدوال التوزيعية التي نادى بها سوسير ،أوتفسر حقيقة ذلك التوزيع ، مادفع بتشومسكي chomesky إلى البحث عما وراء تلك الأنساق ؛أي منطقها غير المؤسس المفتقر لمنطق التخريج المرتبط ولا شكّ، بوصف حسابي أكثر علمية ودقة .

ولمّا كانت اللغة بؤرة الحدث والعامل وأساس وصف المنجز وتوصيفه وجب النظر إليها في عالمها العلمي المتطور الذي يسعى إلى تمثل حقيقي وليست اللغة مجرد وسيلة داخل فضاء الأشكال الرمزية (كاسيرر)[1] ، فهي ترتبط فضلا عن وظائفها المألوفة، بعلاقة متينة مع الوحدة الكامنة للعقل[2] يتم إنجازها في اللغة بشكل تواصلي.وبالإجمال إذا كان تعريف لفظ كلي"ك":

ك =ك1 ^ك2^....ك ن

شكل رقم1:تعريف اللفظ الكلي

حيث الرمز(=) يعني المساواة بالتعريف ، والرمز(^) هو الرابط الدال على العطف.فإننا نقول إن اللفظ (ك) يدل بالمطابقة على المجموعة :{ك1،ك2،...ك ن}

وبالتضمن أو الانتماء على كل عنصر أو مجموعة جزئية منها[3].

أما فيما يخص تعريف دلالة الالتزام ، فإنها بالمفهوم الحصري تؤخذ لدلالة لفظة ما على لازم مفهومها غير المقوم له؛أعني اللازم الذي ينتج منطقيا استنادا إلى قواعد معينة أو إلى مبادئ علم ما. فالقواعد يستعان بها بعد التعريف لمعيرة المحمولات ولذلك تسمى قواعد المحمولات.هكذا مثلا

1- سوسير ، مرجع سابق ،ص111-115

وانظر أيضا : هانس غيورغ غادامير ، ترجمة محمد شوقي الزين، فلسفة التأويل الأصول، المبادئ والأهداف ،الدار العربية للعلوم، ط 2، لبنان، 2006، ص 90

2- المرجع نفسه ، ص90.

3_ عادل فاخوري ،علم الدلالة عند العرب:دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة ، ص 43.

إذا استقام لنا بالتحديد تمييز مفهوم البجع عما سواه بوضعنا أن : بجع= طائر عريض المنقار ذو حوصلة.ولاحظنا بعد ذلك عبر التجربة أن كل البجع هو أبيض، نستطيع إن رأينا أن ذلك من مصلحة علم الحيوان، أن نرفع هذه القضية التجريبية إلى قضية تحليلية بوضعنا القاعدة :

بجع ⇐ أبيض ،فيصبح مفهوم الأبيض لازما للبجع بالمعنى الحصري.كذلك من قواعد المحمولات المتعارفة تلك التي تميز مفهوما عن ضده أمثال:

حرف ⇐ $\overline{\text{فعل}}$

أزرق ⇐ $\overline{\text{أحمر}}$

ذكر ⇐ $\overline{\text{أنثى}}$

شكل رقم2:القضية التجريبية والمنطق

حيث الخط فوق الكلمة يشير إلى النفي .فيكون من سلب الفعل وسلب الأحمر وسلب الأنثى لازما على التوالي للحرف والأزرق والذكر[1].وتتبلور الطرحات السابقة في ضوء الملفوظات المنجزة التي تصف المنطوق أوالجملة المنجزة وصفا يميز في الحقيقة بين لغتها الأفقية المحسوسة (بعد مصطنع وبعد وضعي ولغتها المنطقية التي تصيغ المحتوى الطبيعي للمنجزات اللغوية بوصفها مقدمات يمكن اختزالها منطقيا ؛ إننا نقصد ذلك النموذج اللغوي الذي يحول المحتوى الطبيعي إلى متتاليات منطقية تنتهي نحو استنتاجات منطقية تربطها بالمقدمات علاقات احتواء أو انتماء في شكل جزئي أو كلي ، وقد تربطها بها علاقة انفصال وتضاد ولكن المنطق يجعلها متسقة بنيويا.

1_فاخوري ،مرجع سابق ،ص 43_44.

أما التحليل اللساني فينطلق من الاعتراف بأن اللغة تنظيم قواعد ، وهذا يعني مغايرة المبدأ القائل بأنها لائحة كلمات وبنى نحوية،بالإمكان تعليمها بسهولة، وذلك وفق منهجية تقوم على جعل التلميذ يحفظ هذه اللائحة، في حين أن عملية تعليم اللغة من حيث هي تنظيم قواعد ليست سهلة كما قد يتوهم ، فالطفل يمتلك استراتيجية الإكتساب فيبني لذاته القواعد التي تعمل لتفسير اللغة وإظهار بنيتها وحفظها،ومن خلال عملية تعلم اللغة تنمو استراتيجية التعلم لدى التلميذ، وذلك عبر الممارسة اللغوية المختصة ، وليس من خلال تلقينه قضايا اللغة[i]،وأما اختيار المادة التعليمية فإن أستاذ اللغة لا يستطيع أن يعلم التلميذ بصورة كاملة بل يختار المسائل التي تناسب تلاميذه أي يحتاجها ،ويرتبط اختيار المسائل اللغوية بالهدف الموضوع لمادة اللغة وبمستوى التلاميذ وبالوقت المقرر للمادة كما يستند هذا الاختيار إلى اللسانيات الإحصائية التي تفيد معرفة تواتر المفردات والجمل المهمة،ومما لاشك فيه أن نتائجها تساعد أستاذ اللغة في أن يختار المسائل اللغوية التي يجب انتقاءها لتدريسها، وبعد هذه المرحلة التي تكون فيها المادة جاهزة يضطلع المعلم ببناء خطة من شأنها أن تقدم المادة مرتبة متدرجة للمتعلم إذ بات من الظاهر عدم التمكن من تقديمها بشكلها الكلي ،ويقتضي التدرج في التعليم اعتماد الترتيب الذي يراعي السهولة والانتقال من العام ، ويكون التدرج فيه من السهل إلى الأقل سهولة ويقتضي إقرار هذا اللجوء إلى الدراسات اللسانية العامة إلى الخاص وتواتر المفردات، ويرتبط بمبدأ التدرج مبدأ آخر لايقل عنه أهمية ،وهو مبدأالسهولة واللسانية النفسة واللسانية الاجتماعية [1]، الني توصي بالانتقال من العام إلى الخاص بحيث تدرس القاعدة العامة قبل القاعدة المختصة بمسائل لغوية متفرعة، والقاعدة العامة قبل الشواذ الخاصة

---

1 –الوظائف اللسانية للقرائن، الموقع الإلكتروني

http://ghilous.hooxs.com/t23-topic

والمفردات المحسوسة قبل المفردات غير المحسوسة، والمفردات المفردة قبل مفردات الجمع والتراكيب البسيطة قبل التراكيب المركبة ، وفي مستوى المفردات يتم اختيارها بالنظر إلى نسبة ارتفاع درجة تواترها أي ورودها في مختلف النصوص ،ويقتضي تعليم المفردات التدرج في تلقينها ابتداء من المفردة الأكثر تواتر[1].

2-المنطق الوصفي والاستدلال(النسق الوصفي المتطوّر)

لم يكن مسار البحث في المنطق سهلا ولا هينا لإحداث "قطيعة"مع المنطق الأرسطي الذي هيمن وساد قرونا على التفكير والنظر.لكن الإحساس ثم الاقتناع بأن هذا المنطق ينقصه شيء ما لمواجهة الظواهر المستحدثة كان وراء محاولات رمت تعديله وتحويره والإضافة إليه وإن لم تستطع هدم أسسه.وهي محاولات ساهم فيها عدة علماء مناطقة نذكر من بينهم (بتركه، وديكارت،وبيكون وغاليليو وبيانو...)محاولات قصدت إرساء قواعد منطق مخالف للمنطق الأرسطي بما أن الفكر المجرد غير قادر على اكتشاف الحقائق ، وأن الفكر القائم العيني يشيد على التجربة والاستقراء وعلى العينات الرياضية والتصورات ذات الصلة بالعدد والمقدار أي ما يفضي بنا إلى تحصيل العلم وكشف الحقائق .وبناء منطق، مثل هذا ، كي يصبح وجوبا يقتضي تغير الرؤية للعالم.والذي يهمنا من هذه المحاولات تلك التي سعت إلى تطبيق المنهج الرياضي على المنطق ، أو ما يوصف بترييض المنطق[2]. هكذا لم يكد القرن التاسع عشر يصل إلى منتصفه حتى كانت نظرية المنطق الرياضي قد تأسست على يد أربعة من الرياضيين المناطقة نحتفظ منهم على وجه

2- انظر المرجع نفسه، الموقع نفسه ، وانظر أيضا في هذا السياق: جورج لايكوف اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي،ت عبد القادر قنيني ،أفريقيا الشرق1991،ص9-11.

1_ طالع الحداوي ،سيميائيات التأويل:الإنتاج ومنطق الدلائل،طالع الحداوي،ط1،المغرب ،الدار البيضاء،2006ص 133.

الخصوص بالأسماء الآتية :(جورج بول (Georges boole)،وجون ستوارت ميل(J.s.Mill) وأوغست دي موركان (A.De Morgan)، وش.س.بيرس(C .S.Peirce) الذين بحثوا في هذا التشابه الحاصل بين الرياضيات والمنطق من حيث التجريد والنسب بين الأشياء ، ومن حيث الرمزية والصورية والآلية[1].

والحقيقة أنه عندما يتحدّث اللّساني عن منطق الوصف ؛إنما يعني حجة عقلية موضوعية أو حجج وبراهين علمية يقبلها الفكر وتقوم عليها اللغة في وصف اللسان نفسه . ومنطق الوصف ينطلق من اللغة ذاتها فلا يعقل أن نخاطبها بما هو بعيد عنها وإلاّ تناقضنا ومبدأ الواقعية والصّحة وأن وصف اللغة وفق منطق واستدلال يعني أن نقف عند خواصها التركيبية والتعبيرية والدلالية التي تحيل لا شك على بعدين : بعد سطحي يخصّ وصف النظام القاعدي المحسوس ، وبعد عميق ينتهي نحو وصف النظام البؤرة ، أوالنظام الأصل وصفا ينتهي بالتراكيب نحو صياغة البيان الأول صياغة تستجيب للمعنى وتتكيف والخصوصية اللغوية التي نسعى من خلالها إلى قياس كفاءة اللغة على الوصف والتعبير عن الدلالة التي يرسمها الفكر والتي تشكّل ،لا محالة دلالة النظام البنيوي العميق التي سبق وأشير إليها في مرحلة النظرية النموذجية لصاحبها (نوام تشومسكي) . فمنطق الوصف هو تكيف عقلاني ظاهري ،أو دلالي يجسد موضوعية منطقية تعادل النموذج الذهني المفترض الذي يلزم مقابلا متسقا أو مقابلا مناقضا متسقا اتساقا متناميا في التشاكل الدلالي وما يؤكده من انسجام. لكن يوجد ما هو أكثر من هذا،فكل وصف يخضع لمنطق خاص به افتح أي كتاب نحو، أو أي قاموس تريده تلاحظ أنه يعرض المعطيات بحسب شكل لا يتغير، ففي القواميس اللاتينية، أو اليونانية تعرض مداخل الأفعال مسندة إلى المتكلم في زمن

1_المرجع نفسه ،ص134.

الحاضر الإشاري، وفي القوانين الفرنسية تعرض في صيغة الفعل اللا متصرّف في بعض القواميس يكون تتابع المداخل ألفبائيا، في أخرى ترد، الكلمات المشتقة تحت الكلمات البسيطة،هنا ترد أسماء المشارك الماضي (parlticipe passé) تحت الفعل بانتظام،هناك تحظى، إن كان استعمالها يميل إلى الصفة بمدخل مستقل (مثال ...... fatigrie , ériente, fourbu) و يدل نمط الحروف المطبعي على الطريقة المختارة(مثلا تختار الحروف الغليظة للمداخل(gras) و الحروف المائلة (Itatique للعبارات، أو حروف أصغر حجما للأمثلة ....) كل هذا يكسب المصنّف انتظامية داخلية مرتبطة تأكيد ابوظائفيات الشيء الموصوف، و لكنها راجعة أيضا إلى منطق منظم للوصف ذاته ..ففي مصنف متسم بالاتساع (مثل القاموس التأثيلي للفرنسية(FEW)وقاموس أكسفورد للإنجليزية (OED).، ومكنز اللساني الفرنسي (TLF)..... (1) نلاحظ وجود نحو داخلي بأكمله:فالمعلومات تنتقى بحسب المقاييس، وتعرض بطريقة معينة .

وتتسلسل بحسب نظام محدد ،وتنتظم الإحالات بحسب هذه الطريقة أو تلك وإجمالا فإن المصنفين يتوخون معايير تحريرية بحيث لا يرمي الوصف فحسب إلى الدقة والاستقصاء وعدم تضارب الخصائص والقواعد ، وإنما يهدف أيضا إلى تماسك ما يعتمده من تنظيم خاص به2.

يتنامى المفهوم المنطقي للازدواجية القانونية السابقة بتجاوز المفهوم النسقي الأحادي وامتداه نحو الكليات أو الأصول عندما يكون همنا البحث عن تمفصلات التراكيب أو المنجزات ،ونكون– إذن– بإزاء مسألة الوصف المنطقي المجسّد للمفترض الذهني الذي يعالج البيان معالجة

1- الحداوي ، المرجع السابق ،ص58. وانظر ايضا: جورج لايكوف ، اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي،ص9-11.

2_ روبير مارتان ،مدخل لفهم اللسانيات ،(مرجع سابق) ،ص59 .

دقيقة تسمح بتمثل الحقيقة ، أوالصّحيح الذي يقهر وبصورة منطقية الاقتراحات البيانية المقابلة دليل أهمية اللغة في البحث المنطقي .

لقد أدرك أغلب المناطقة والفلاسفة العرب القدامى أهمية اللغة في البحث المنطقي والفلسفي وبذلك كانت لهم إضافات على التراث اليوناني الذي أخذوا عنه،بل إنهم سبقوا المناطقة والفلاسفة المحدثين والمعاصرين في إدراك ما للبحث اللغوي من قيمة كبرى في البحث الفلسفي.

ويحسن قبل توضيح هذا الموقف أن نميز بين معنيين لعبارة فلسفة اللغة ، فتطلق العبارة اسما لأحد فروع الفلسفة له موضوعاته المتميزة، كما تطلق في القرن الحالي على اسم لاتجاه فلسفي معاصر يتحمس له كثير من الفلاسفة ويقترن هذا الاتجاه بالفيلسوف النمساوي الأصل فتجنشتين وتسمى فلسفته "الفلسفة اللغوية" ،لكن فلسفة اللغة كاتجاه فلسفي معاصر [1]لا تقتصر على موقف فتجنشتين ، وإنما هي اتجاه أعم شارك فيه جورج مور وبرتراند رسل قبل أن يبدأه فتجنشتين وأضاف عليه وطوره فلاسفة آخرون من تلاميذ فتجنشتين أو زملائه مثل جلبرت رايل وأوستن وستروصن وآخرون.ويختلف مفهوم فلسفة اللغة بتعداد هؤلاء الفلاسفة ، فلكل منهم مدلول لفلسفة اللغة كاتجاه[2].

وقد تنبه الألسنيون إلى هذه الفلسفة ،ونذكّر من جديد ههنا،بإسهامات تشومسكي ، من باب التأكيد بوصفها مرجعية مهمة جدا في تنامي الدرس اللساني الحديث ؛إذ يمكن التماس فلسفة اللغة في مجال آخر غير المجال الذي يبحث فيه المناطقة والفلاسفة حين تثيرهم المشكلات التي لها علاقة باللغة_نقصد المجال الذي يبحث فيه علماء اللغة أنفسهم–حين يريدون البحث في طبيعة اللغة

1_ محمود فهمي زيدان ،في فلسفة اللغة ،دار الوفاء،الإسكندرية ،2002،ص153.

2_المرجع نفسه،ص 153.

وكيف يتعلم الطفل اللغة ،وكيف تتطور قدرته اللغوية،وحين يبحثون في تركيبات الجمل وبنائها.ونظرية تشومسكي "النظرية التحويلية في النحو" توافقت مع قول أفلاطون إن العالم الذي نعيش فيه يعبر عن ظاهر لا حقيقة لأن معرفتنا له تعتمد على شهادة الحواس ،وهذه قد تكون خادعة فلا موضوعية فيها،وإذن فليس العالم المحسوس هو العالم الحقيقي، وهذا الأخير هو ما يتحقق فيه الثبات وعدم التغير وما يمكننا إدراكه بالعقل وليس بالحواس.أو نقول مع كانط إن العالم المحسوس عالم ظواهر ندركه بالحواس والعقل والاستدلال العلمي،لكن هذا العالم الظاهري يخفي عالما حقيقيا ،وإننا نجهل هذا العالم الحقيقي ولا تستطيع قدراتنا العقلية المحدودة إدراكه أو معرفة ما هيته، ورأى (كانط) أنه يمكننا في ذلك العالم أن نلتمس الوجود الإلهي ومعاني الخلود والحرية واللانهاية والمطلق.أو قد نقول مع علماء الفيزياء المعاصرين إننا قد حللنا المادة إلى ذرات وفتتنا الذرات إلى جزئيات أخرى كالإلكترونات والبروتونات،وكنا ظننا أن هذه الجزئيات هي حقيقة المادة لكن تبين لهؤلاء العلماء بعد ذلك أننا لم نصل إلى هذه الجزئيات إلا حين نثيرها ونتدخل فيها بجهودنا وآلاتنا ،أما المادة من دون تدخلنا فيها فلا سبيل إلى معرفتها ،وحينئذ توصل العلماء إلى أننا لم نصل بالنظرية الذرية المعاصرة إلى حقيقة المادة وإنما وصلنا فقط إلى ظاهرها أو ما يبدو لنا منها فقط .

لقد حاول التحويليون تطبيق التمييز بين الظاهر والحقيقة على ظاهرة اللغة وطريقة بناء الجمل وتركيباتها اللامتناهية، واكتشفوا ثلاثة مواقف على الأقل يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1_الموقف الأول حين يبدأ الطفل اكتساب بعض مفردات اللغة ويربط الكلمة بمعناها وبما تدل عليه من أشياء من حوله،وحين يبدأ الطفل اكتساب بعض مفردات اللغة ويربط الكلمة بمعناها وبما

1_ محمود فهمي زيدان ،في فلسفة اللغة،(مرجع سابق) ،ص142.

تدل عليه من أشياء حوله،وحين يبدأ تعلم قواعد النحو وكيف يبني أنواعا من الجمل ،نجد الطفل حين تتطور قدراته اللغوية قادرا على تكوين جمل قائمة على القواعد النحوية التي تعلمها ،بل نجده قادرا على تكوين جمل وبناء تراكيب لم يسبق له تعلمها من قبل .وقد أثارت هذه الواقعة دهشة تشومسكي من حيث إنه لا يمكننا تقديم تفسير تجريبي لها وتحتاج هذه الواقعة إلى تفسير [1].

2_الموقف الثاني الذي اعتنقه تشومسكي هو البدء بتفسير الظاهرة السابقة وذلك بتمييز بين ما سماه "القدرة اللغوية" (competence) والأداء اللغوي (performance) لدى الإنسان،فالأداء هو طريقة كتابة جملة بسيطة أو مركّبة على مستوى الحديث الجاري مثل قولنا:"إن الشباك مفتوح أو إن البرتقالة حلوة الطعم ،أو البائع يبيع ما لديه من سلع بأثمان مرتفعة ونحو ذلك.أما المقصود بالقدرة فهو أنه مادام الأداء يتضمن قواعد لم يتلقها الإنسان من قبل ،يمكن افتراض أن الإنسان يمتلك بفطرته عدة قواعد لم يتلقها الإنسان من قبل،يمكن افتراض أن الإنسان يمتلك بفطرته عدة قواعد أولية يثيرها من كمونها ما اكتسبه وتعلمه من قواعد النحو وتركيب الجمل الصحيحة[2]. والطرح السابق إنما يمضي نحو وضع النموذج الصوري القادر على توليد جمل اللغة وإسناد الوصف البنيوي الملائم آليا لهذه الجمل[3].

1_ زيدان ،المرجع السابق، ص 142.

2_ زيدان ،مرجع سابق، ص 142_143.

2–مصطفى غلفان بمشاركة امحمد الملاخ وحافظ اسماعيلي العلوي:اللسانيات التوليدية : من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي:مفاهيم وأمثلة، ط1،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد 2010،ص75.

3_الموقف الثالث فهو الخطوة الأخرى في تفسير تلك المقدرة الفطرية ،وتتلخص في التمييز بين الظاهر والحقيقة لوقائع الحياة اللغوية ؛ الظاهر هو الأداء ،والحقيقة هي تلك المقدرة القبلية ،أو كما يقول أصحاب هذه النظرية،إنه التمييز بين التركيب السطحي للجملة والتركيب العميق.

ويمكن توضيح هذا التمييز الأخير بقولنا إن الأسماء والصفات والأفعال والأحوال والروابط من حروف عطف وجر وظروف وضمائر هي أجزاء الكلام الرئيسة،وأن الجملة البسيطة هي التي تتألف من (فعل وفاعل ومفعول به، أو مفعولين إن كان الفعل متعديا)، وإن الجمل أنواع عدة كالاستفهام والأمر والنهي والتعجب والنداء والجمل الخبرية.لكن لا دقة في هذا التصنيف لقواعد بناء الجمل لأننا قد نأتي بجمل أكثر تعقيدا تزيد عما تقوله تلك القواعد السابقة. وههنا لا بد من الاحتكام إلى التركيب العميق للجملة والذي يهتدي إلى الكشف عن نسق القواعد اللغوية النابعة من ذات المتكلم أو من المقدرة اللغوية الفطرية . كما أنّ الواقعة الهامة في الكلام وتوصيل الأفكار باللغة هي أن الجمل التي نتكلمها ونسمعها كل يوم هي جمل جديدة عما تعلّمناه في الصغر أواكتسبناه من الآخرين، ورغم ذلك نفهم هذه الجمل مباشرة وبسهولة .وهنا يتجلى عنصر الإبداع في مجال اللغة[1].

يقول تشومسكي في التمييز بين التركيب العميق و التركيب السطحي للجملة بأن الأول هو الخفي الذي يحدد التفسير السيمانطيقي للجملة، بينما الثاني هو الترتيب السطحي للوحدات التي تحدد التفسير الصوتي والصورة الفيزيائية للجملة.ولا يظهر التركيب العميق في الجملة التي ننطقها أو

1- محمود فهمي زيدان ، في فلسفة اللغة ، مرجع سابق ، ص143. ونظر أيضا:

N.CHOMESKY THE LogicaL stucture linguistic theory,document mimeographié-2

-Three models for the description of language,1956,trad,franc.trois models de description du langage dans langages9,pp51-76.3

نكتبها ولكنه حاضر في العقل ونحن ننطق الجملة العادية،والمثال الذي يضربه تشومسكي يأخذه من أصحاب منطق بورروبال port Royal في كتابهم "النحو العام المبرهن" Grammaire Generale et raisonné (1660) وهو أن "الله خالق" قضية بسيطة تركيبها سطحي وهو أنها مؤلفة من موضوع ومحمول ،لكن إذا قلنا :"الله الذي لا يمكن إدراكه خلق العالم الذي يمكن إدراكه جملة موضوعها ومحمولها مركبان،يمكن لكل منهما أن يؤلف قضية بسيطة أو مركبة عن هذه الجملة المركبة السابقة إن لها تركيبا عميقا[1].

إن النظر في القضايا الجملية نظرة تقف على وصف سطحي يحدد الوظائف وصفاتها لا يؤسس في الحقيقة لمنطق قبول القضية أو الجملة ، بل لا بد من وصف نظام الجملة ، كون ذلك الوصف هو الفاصل في التحقق من صدق قضية وما تقتضيه من قضايا مقابلة متسقة أو منسجمة ، وههنا يجب التذكير بمسألة مهمة جدا وهي أنه لا يكفي اتساق البنى لتعميم صدقها بل لا بد من تجاوز كما قلنا، بنيتها السطحية إلى وصف نظامها العميق الذي يفرض علينا احتكاما لغويا ؛ أي قياس مدى كفاءة اللغة على تمثل الذهنيات بالنسبة للمقترحات الجملية المقدمة.

<u>*الدرس النحوي بين رؤية القدامـــى والألسنيين المحدثين</u>

إن الحديث عن الدرس النحوي ، بين منطق القدامى والألسنيين العرب المحدثين، هو حديث عن رؤية عربية أولى استقرأت أصول النحو بأبعاده من مادة العرب ، وحاولت إعادة صياغتها ومنطق إحالي مرجعي نعت بمنطق الفلاسفة ،ورؤية العرب المتأملين فضلا عن دراسات عربية حديثة انقسمت جهودها بين جهود تأصيل وجهود تطبيق .

1_ زيدان ،مرجع سابق، ص143_144.

ولا يخفى على أحد في أن القدماء اتبعوا منهجا وصفيا في استنباط القواعد النحوية من خلال استقرائهم لغة العرب من مصادرها الأصلية ، كما اعتمدوا المنهج المعياري في تعليم القواعد وتلقينها ؛ كونهم كانوا معنيين بالصواب والخطأ في اللغة ، حريصين كل الحرص على ما يجب أن يتكلم به وليس ما هو موجود بالفعل من اللغة[1].

تعد الجملة وحدة علم النحو ؛ وذلك لكونها أقل وحدة فكرية يتم التواصل بها ، والجملة مرادفة للكلام عندهم ، والمراد بها كل كلام يفيد معنى تاما حقيقة أو تقديرا. وأقل ما يتكون منه الكلام اسمان أو فعل واسم . وما يعترض به من أنه توجد جمل لا تتكون من كلمتين فمردود عيه وذلك لأنه غالبا ما يكون هناك عنصر محذوف أو مستتر ، وبالرجوع إلى البنية الأصلية يظهر المقدر.

_تختص الجملة في اللغات السامية بوجود علاقة ذهنية غير ظاهرة تربط بين المسند والمسند إليه .أما أكثر اللغات الهندية الأوروبية فتكون فيها رابطة لفظية تربط بين المسند والمسند إليه يعبر عنها بفعل الكينونة.

_ يبحث النحو في المعاني النحوية وليست المعجمية ، فما يهم عالم النحو هو كون الكلمة فاعلا أو مفعولا.

_الحرص على استنباط القواعد النحوية من مصادر اللغة الأصلية منقولة كانت أم معقولة [2].

_تقوم الكتب النحوية بتفسير العلاقات التركيبية بين الجمل وتحليلها اللغوي وإن كانت لا تكسب المتعلم الملكة والمهارة اللغوية.

2– نادية رمضان النجار ،اللغة وأنظمتها بين القدامى والمحدثين ، مراجعة وتقديم عبده الراجحي ، دار الوفاء الإسكندرية ،دت،ص164

2_ النجار ، مرجع سابق ، ص 165_166

_ عرف القدماء أهمية النحو في مجال التطبيق قبل التنظير ، وجمعوا بين العلم بالقواعد وتذوق جمال النصوص وتحليلها .

_شيوع الفهم الخاطئ المعتقد أن النحو هو اللغة ، ويغفل عن أنه مستوى واحد من مستويات اللغة ولذا يرجع إليه كل عيب أو ضعف ، ومن ثم وجدنا أكثرهم يحاولون تبسيطه وتسهيله ونقده دون أن يدركوا أهمية التطبيق والتحليل اللغوي على دراسة القواعد النظرية.

_ تعنت النحاة القدماء في كثرة التأويل والتقدير في النص القرآني ، وذلك بتخيل أو تصور لاحتمالات غير موجودة في سطح الجملة وإنما يقدرونها في الأصل محاولة منهم للتوفيق بين القواعد المحدودة ومخالفة بعض النصوص القرآنية لتلك القواعد فبدلا من توزيع القاعدة يذهبون إلى كثرة التقدير والتأويل ؛ مما يصعب أحيانا كثيرة على الناشئة والمتعلمين .

_كثرة فروع المسائل النحوية ؛ وذلك من خلال تعدد الجوانب المتصلة بالقاعدة الواحدة فلا يكفي مثلا أن نقول :إن الجملة الاسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، ولكن علينا أن نحصي الصور المختلفة للجملة الاسمية كالإفراد وغير الإفراد والتقديم والتأخير وحلات الاكتفاء بأحد الطرفين وحالات الاسم الصريح والمؤول وحالات التعريف والتنكير وأنواع الخبر وحالات الإثبات والتوكيد والاستفهام والنفي وحالات إضافة عناصر أخرى للإفادة كالزمن والتحويل والتمني [1].

_ أدرك القدماء أن العلم بالقواعد النحوية وحده لا يكون بالسليقة أو الملكة اللغوية ، بل يجب على من أراد اكتساب الملكة أن يعلم المفردات علما جيدا ، ثم يقوم بتطبيق قواعد الاختيار الدلالي بينهما،والقواعد النحوية التي تؤلف بينها في جمل مفيدة ذات دلالات معينة مختلفة وبذلك تكتسب الملكة عن طريق التكرار لكل ذلك.

1–النجار، مرجع سابق ،ص 165_166.

_تعدد المصطلحات النحوية عند القدماء ، ومن ذلك الموقعية والحالة والعلامة ،فالفرق بينها لا يدركه إلا المتخصصون. ولما كانت المواقع متعددة ، والحالات محدودة شغل أكثر من موقع حالة إعرابية واحدة ، كشغل المبتدأ والخبر والفاعل لحالة الرفع كذلك اختلفت العلامة باختلاف الحالة ؛ فحالة الرفع علامتها الضمة وما ينوب عنها ، وحالة النصب علامتها الفتحة وما ينوب عنها... إلخ .ومن المؤلفات التي عنيت بتلك المصطلحات(الحدود للرماني،والحدود للفاكهي).ومن هذه المصطلحات ما دخل في علم التفسير ، الفقه،الحديث علم الكلام...إلخ ومن ثم يجب الالتزام بملفوظ ومدلول تلك المصطلحات ؛ لكونها تمثل جزءا من التراث[1].

تأثر المنهج النحوي بالعلوم العقلية من فلسفة ومنطق وفقه،ولا شك أنه اكتسب شيئا من منهج هذه العلوم ولربما يكون هذا هو السبب في وصفه بالغموض والتعقيد في بعض أبوابه.

هكذا تتضح الرؤية النحوية القديمة التي جمعت إجراءات الوصف وإجراء الإحالة العقلية التي تعالق مفهومها بالمنطق الأرسطي ، ليس تحميلا للرؤية من باب التأثير والتأثر ؛ فليس ذاك بشاغل البحث أو همّه ، ولكن من باب تحقيق نوع من الاكتفاء العلمي الذي يقره التاريخ المعرفي ويعترف له بالمردودية المرجعية التي لا شك تجد فروع تشاكلها في رؤى المحدثين القائمة على تراكم معرفي حال دون استيعاب أصول الممارسة وأحوال الظاهرة اللغوية في نصها وتراثها.

2_ تنامي الــدرس النّــحوي عند المحــدثيــن

مما لا شك فيه أنّ النحو يمثل قلب الأنظمة اللغوية ، كونه حلقة الوصل بين مجموع المفردات والكلمات المشكلة للجمل ذات المعنى التام ، ولكون ما هو مستقل من الأصوات أو المفردات لا

1_ النجار ،مرجع سابق ، ص164-167

تفيد معنى تاما. والفرق بين النحو واللغة أن الأول نظام من أنظمة اللغة المتعددة ويعد أهمها ما جعل الكثيرين يعدهما حقل واحد [1].

والنظام النحوي عند الألسنيين المحدثين هو نظام ينظر في الوصف والتوصيف معا مستنبطا واقع الوصف من طبيعة الاتجاهات النحوية الحديثة ؛فهو في ضوء المنهج البنيوي فئة عناصر داخلية وعلاقات خارجية ،أما العناصر الداخلية ،ولها الصدارة،فتتمثل في دراسة نظام اللغة الداخلي ،أما العلاقات الخارجية فتكمل فيما يجمع اللغة بالأبعاد الخارجية المرتبطة بالمجتمع والبيئة والعوامل النفسية والاجتماعية .وقد حرص البنيويون على النظام الداخلي وأولوه عناية وتركيزا كبيرين ليس هدفهما إلغاء الإحالة الخارجية بقدر ما همهم ضبط المفاهيم والخصائص ضبطا علميا دقيقا ينطلق من واقع ملموس قابل للتجريب وفق معطيات وشروط المنهج العلمي وخواصه.

ومن الإجراءات المتبعة في وصفهم للجملة موضوع الدرس تقسيمهم للمعطى الجملي إلى مسند ومسند إليه، وجعلوا الصدارة للمسند إليه ما لم يوجد ما يخالف ذلك[2].

إن اهتمام النّحو البنيوي بالعلاقات الداخلية للجملة ووصفها كما هي بعيدا عن كل العوامل اللانصية المرتبطة بالعالم الخارجي ، كان سببا وجيها لثورة لغوية حوّلت منهج الدرس من تصنيف إحصائي مباشر إلى تحليل عميق غير مباشر هدفه الكليات التي تصلح لأن تحتوي أنظمة لغوية عدة لا شك تتقاطع في كنه الظاهرة اللغوية وأصلها الذي يجعلها قادرة على التبرير والاحتجاج. وتتجلى هذه الإضاءة فيما تقدم به تشومسكي في توصيف النحو والذي أشرنا إلى بعض توجهاته ونحن نناقش الرؤية الوصفية

1_ النجار، مرجع سابق ، ص 168

2_ النجار، مرجع سابق ،ص171 _172

تتميز النظرية التوليدية بميزتين أساسيتين:

1- إنها نظرية تتبنى مفهوما عقلانيا للمعرفة العلمية، نلخصه في ضرورة انتقاد النظريات التي يبنيها العالم في ميدان تخصصه، وذلك بمواجهتها مع التجريب. وهو الطريق الوحيد نحو التقدم العلمي،إذ المطلوب هو إبطال النظريات وليس البرهنة عليها أو إثباتها.

2 – إنها نظرية لا تعتني باللغة، وإنما بالنحو أي بالآلة الصورية التي تمكن من توليد عدد لا محدود من المتواليات التي تنتمي إلى لغة بشرية معينة. فلم تعد مسألة البحث في اللغات مسألة خروج بـ"أفكار" عن طبيعة هذه اللغات، من ذلك الأفكار التي أفرزتها اللسانيات البنيوية كالتمفصل المزدوج واعتباطية الدليل اللغوي.." بل إن مضمون العمل التنظيري أصبح (في هذه النظرية) يقتضي بناء آلات ونماذج صورية تحاكي خصائص اللغات البشرية، وتمثل بنية "العضو الذهني" الذي يتم بواسطته اللغو. وعاد ضمن البحث اللساني، البحث في الخصائص الصورية لهذه الآلات الكافية لوصف اللغات البشرية[1].

يستند المفهوم اللغوي عند تشومسكي إلى مفهوم الإبداعية التي تميز وتميّز الإنسان عن الحيوان وتجعله قادرا على إنتاج وفهم ما لانهاية من الجمل بما في ذلك الجمل التي لم يسمعها من قبل والجمل عند تشومسكي نحوية بغض النظر عن طولها غير المحدود ، وقد أتى بمثال واضح كما هو الشأن في هذه الجملة :"هذا هو الرجل الذي تزوج البنت التي ألفت الكتاب..." وتدل النقاط الثلاث على إمكانية توسيع الجملة إلى الطول المرغوب فيه .ومن الناحية العقلية هناك بعض الحدود التي ينبغي أن تقف عندها الجملة ، وإن كانت غير مضبوطة من قبل النحاة ،ومن جهة أخرى ، فإن هذه الجمل التي تتكون من عناصر محدودة هي في الواقع غير متناهية وتعكس بصورة واضحة الجانب الإبداعي أو الخلاق في اللغة [2] ما يثبت لا نهائية اللغة في معطياتها

1. عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، ص5-6

2_ أحمد مومن ،اللسانيات النشأة والتطور ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2002، ص209

التركيبية المنجزة ؛ فهناك ملايين الجمل القديمة والجديدة تقال في كل ثانية في لغة ما وفق نظام يكشف عن جملة القوانين والأحكام التي ينطوي تحتها كل من المستوى الصوتي ، المستوى الصرفي ، المستوى التركيبي (محل الدرس) ، المستوى الدلالي [1].

هكذا نظرت النظرية التحويلية إلى الجملة على أنها ذات تركيب باطني وتركيب ظاهري،وهناك قوانين تحويلية إجبارية أو اختيارية تقوم بتحويل التركيب الباطني إلى تركيب ظاهري، وعلى سبيل المثال :

1_طور العلماء العرب العلوم.

2_العلوم طورها العلماء العرب.

3_العلماء العرب طوروا العلوم.

4_العلماء العرب هم الذين طوروا العلومّ.

5_إن الذين طوروا العلوم هم العلماء العرب.

6_من طور العلوم؟

7_العلوم طورت من قبل العلماء العرب.

8_طور العلماء العرب العلوم تطويرا[2]

إن نظرة فاحصة لهذه الجمل تبين أنها مشتقة من جملة رئيسية واحدة هي الأولى أو الثالثة.ويمكن للمرء أن يفترض قوانين تحويلية تنظم التحويل من الجملة الأساسية إلى الجمل المشتقة.

ومن الممكن أيضا أن يفكر المرء في قوانين تحويلية تنظم التحويل لكل من الحالات الآتية :

1_ محمد علي الخولي ، مدخل إلى علم اللغة، الأردن ، دار الفلاح ، 2000، ص25.

2_ المرجع نفسه ،ص120.

1_التحويل من الإثبات إلى النفي.

2_التحويل من الإخبار إلى الاستفهام.

3_التحويل من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية.

4_التحويل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول.

5_التحويل من الكلام المباشر إلى الكلام غير المباشر.

6_التحويل من جملة غير مؤكدة إلى جملة مؤكدة[1].

يستند تشومسكي في تعريف اللغة على ثنائية نادى بها وهي القدرة competenceوالأداء performance؛إذ تمثل تتمثل القدرة عنده في المعرفة التي يولد الطفل مزودا بها وأهم مقوماتها هي معرفة الفرد القواعد النحوية التي تربط المفردات بعضها ببعض داخل الجملة،بالإضافة إلى معرفة مجموعة من القواعد التي تخص البناء العميق والمعروفة بالقواعد التحويلية ،وهذه المعرفة هي التي تمكن الفرد من توليد الجمل النحوية وإنتاجها ؛أي الصحيحة نحويا في لغة معينة كما يرى أن هناك جانبين لا مناص من الاهتمام بهما لفهم اللغة الإنسانية وطبيعتها وهما:

أ_جانب الأداء اللغوي الفعلي.

ب_القدرة اللغوية [2]

1_الخولي ، مرجع سابق ،ص120.

2_ حلمي خليل ،مقدمة لدراسة علم اللغة ، الإسكندرية ،دار المعرفة،2005،ص24. وانظر في هذا الصدد أيضا محمود سليمان ياقوت ، منهج البحث اللغوي ، الإسكندرية دار المعرفة ،2003،ص131_140.

لقد حاول تشومسكي قبيل ظهور كتابه "التراكيب النحوية" أن يضع بعض إجراءات التحليل اللغوي وضعا رياضيا دقيقا وذلك في مقال صغير مشهور له بعنوان "نظم التحليل اللغوي" وقد اعتمد في هذا المقال على ما كتبه هاريس Hariss في كتابه مناهج في علم اللغة البنيوي ،ولكن التجربة التي خرج بها من كتابة هذا المقال أقنعته لعد دراسة بعض المقترحات وفحصها والتي طرحت لتطوير النظرية اللغوية،بأن الأعمال العلمية التي تتصدى لمثل هذا الموضوع والتي ينبغي عليها أن تضع بوضوح إجراءات استكشاف النظام النحوي الأمثل لتصل في النهاية إلى وضع إجراءات تقويمية للقواعد النحوية[1] .

ولعل من أعظم الأعمال الأصيلة التي سيظل تشومسكي يذكر بها دائما في ميدان علم اللغة هي الدقة الرياضية والإحكام اللذين صاغ بهما عملية الاختيار بين النظم المختلفة لوصف القواعد النحوية. ولا شك أن من يتصفح كتاب تشومسكي (التراكيب النحوية)[2] سيرى منذ البداية أن تشومسكي يتحدث عن القواعد النحوية على أنها جهاز من نوع ما لإنتاج الجمل في اللغة التي نقوم بدراستها وتحليلها ، وقد أدى استعمال تشومسكي لكلمات مثل جهاز أن ظل كثير من القراء عندما تصوروا أن الرجل يرى قواعد اللغة كأنها آلة إلكترونية أو آلة ميكانيكية تدير المتكلم عندما ينطق بجملة من الجمل في لغة ما.ولا بد من التنويه إلى أن تشومسكي استعمل مثل هذين المصطلحين

1- جون ليونز ،نظرية تشومسكي اللغوية ،ترجمة حلمي خليل،ط1، الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية 1985،ص82.

2–ولد تشومسكي في الولايات المتحدة الأمريكية لأبوين من يهود اليديشية (من أوكرانيا). وكان أبوه لغويا متخصصا في العبرية وله كتاب عن أحد نحاة العبرية في الأندلس، والتي كانت دراستها تدور في إطار الأنساق المنهجية التحليلية عند نحاة العربية. ولهذا، فإن ثمة عناصر من النظرية العربية في التحليل النحوي تَعرَّف عليها تشومسكي في مقتبل حياته الفكرية من خلال أبيه. وكانت رسالة تشومسكي للدكتوراه بعنوان « التحليل التحويلي أو التوليدي » والتي نُشرت فيما بعد في كتابه الأول الأبنية التركيبية (1957). ويُعدُّ هذا مجرد جزء من عمل أشمل وأكثر تفصيلاً هو كتاب البنية المنطقية للنظرية اللغوية1975(انظرنعوم تشومسكي والثورة التوليدية الموقع الالكتروني .(www.elmessiri.com/encyclopedia/.../M0364.HTM

بصورة تجريدية تامة دون الإشارة إلى خصائص طبيعية لأي نموذج آلي حقيقي يمكن أن يتجسد فيه مصطلح مثل كلمة جهاز.ولعله من سوء الحظ أيضا أن استعمل تشومسكي كلمة أخرى هي كلمة "ينتج"بجانب كلمة "جهاز" إذ توحي الكلمة الأولى حتما بأن التركيب النحوي للغة ما ، إنما يدرس ويوصف بناء على تصور المتكلم دون السامع ؛ أي أن القواعد النحوية تصف الطريقة التي ينتج بها الكلام ولا تصف الطريقة التي يستقبل بها. ولذلك فهناك إحساس ما أن القواعد النحوية التي اقترحها تشومسكي وقدمها تقوم فعلا بإنتاج الجمل عن طريق تطبيق سلسلة متعاقبة من القواعد.ولكن تشومسكي يحدرنا دائما من تصور أن إنتاج الجمل تم من خلال القواعد نفسها التي ينتج بها المتكلم الجمل في أي لغة ؛فالقواعد اللغة إنما هي قواعد محايدة بين الإنتاج والاستقبال ،وأنها قد تفسر إلى حد ما،كلا من العمليتين، ولكنها بلا شك تنحاز إلى إحداهما دون الأخرى[1].

وجلي للباحث أنه من الأمور التي اهتم بها علم اللغة الحديث النظرية اللغوية وقد وردت في الفصل السادس من كتاب تشومسكي التراكيب اللغوية وقد أكد فيه على ما في اللغات من مزية الإبداعية أو القدرة غير المحدودة ؛لذلك يجب على النظرية النحوية التي هي جزء من النظرية اللغوية أن تعكس تلك القدرة التي يمتلكها أبناء اللغة على إنتاج عدد غير محدود من الجمل وفهمها،و الاستماع إلى جمل جديدة واستيعابها [2].

ومع ذلك فإن تشومسكي لا يتكلم عادة عن القواعد النحوية على أساس أنها هي التي تنتج الجمل وإنما يستعمل دائما مصطلح يولد الذي يشير عند صاحب النظرية إلى التحديد الصارم للقواعد

1_ ليونز ، مرجع سابق ، ص 47_48.

2_ محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي ،ص141.

النحوية والشروط التي تعمل فيها. وتشرح دلالة مصطلح التوليد في مثال بسيط من الرياضيات كون المصطلح في حد ذاته مأخوذ من الاستعمال الرياضي ،وفق المعادلة الجبرية الآتية:

2س+3ص_ز

شكل رقم3:دلالة التوليد الرياضي

إذ نجد أن المتغيرات :س،ص،ز يمكن تحديد قيمتها من خلال هذه المعادلة وذلك طبقا للعمليات الرياضية العادية بحيث تولد مجموعة من النتائج ذات قيمة غير محدودة ،فمثلا إذا افترضنا أن:

س=3،ص=2،ز=5

فإذا ما عوضنا بهذه القيم في المعادلة السابقة تكون المعادلة كما يلي:

5_2.3+3.2

5_6+6

5_12

النتيجة=7. ولكن إذا افترضنا أن :

س=1،ص=3،ز=21

وبالتعويض بهذه القيم في المعادلة السابقة تكون صورتها كما يلي:

21_3.3+1.2

21_9+2

21_11

النتيجة=_10

هكذا تتغير النتيجة في كل مرة ، وتختلف فيها قيم هذه المتغيرات وبناء على ذلك نستطيع القول بأن النتيجة ((7)،(_10)...إلخ) هي جزء من مجموعة القيم التي يمكن أن تولدها هذه المعادلة فإذا جاء شخص آخر وطبق القواعد الرياضية تطبيقا صحيحا وحصل على نتائج مختلفة فإننا حينئذ نقول إنه لا بد قد ارتكب خطأ ما ، ولكننا لا نقول إن القواعد الرياضية غامضة أو غير محددة وبذلك نترك مجالا للشك في الطريقة التي ينبغي بها تطبيق مثل هذه القواعد النحوية يشبه هذا تماما ،من حيث أنه لا بد أن تكون محددة تحديدا صارما، القواعد الرياضية؛ أي أن تكون منطقية [1].فتكون اللغة في ضوء ما تقدم كينونة فطرية مركبة في العقل الإنساني بوصفها حقيقة إنسانية مشتركة والعقل الإنساني بما ركب فيه بالفطرة قادر على برمجة نظام أية لغة ؛بآية أن الطفل،أي طفل، ينشأ في مجتمع ناطق بلسان بشري ،أي لسان يكون قادرا على اكتساب نظام ذلك اللسان؛ إذ يصبح عند الخامسة أو السادسة قادرا على استقبال كل ما يلقى إليه من جمل لم يسمعها من قبل فيحللها وينشئ بإزائها جملا لعله لم يستعملها أو لم يسمعها من قبل.وإنما يفيء في ذلك إلى ما استدخله من منظومة اللغة في الدماغ بقواعدها المحدودة التي تمكنه من توليد الجمل وتحليلها بلا حدود[2].

3_ النحو والنموذج المعادل

_ تبلور مفهوم النحو في ضوء نضج النظرة التشومسكية

إذا تتبعنا موضوع الدراسة وجدناه يأخذ بعدا وصفيا متلون الهيأة ؛ فهو النظام التعاصري المنطقي عند الألسنيين الأوائل والذي لا يتجاوز في وصفه حدود البنية السطحية (اللسانيات الأوروبية)

1_ ياقوت ،مرجع سابق ،ص84_86.

2- نهاد الموسى ،اللغة العربية في العصر الحديث :قيم الثبوت وقوى التحول ،ط1،دار الشروق،عمان،2007،ص26.

ويحيط بالحدث الكلامي عند السلوكيين (اللسانيات الأمريكية) بوصفه الوجه الملاحظ في عملية التواصل ، ويعتبرون تبعا لذلك أن اكتساب اللغة عملية تتوقف في جانب كبير على التجربة الحسية في المحيط الاجتماعي؛ إذ يتعلم الفرد اللغة عن طريق إعادة ضروب من الكلام يسمعها باستمرار ، لكن هذا الموقف غير قادر _في نظر تشومسكي-على تفسير أهم خاصية تتميز بها الظاهرة اللغوية وهي الإبداع la créativité تلك التي تضمن تحقق عملية التواصل مهما اختلفت الملابسات.وتشبه قدرة الإنسان على التعبير عن جميع أغراضه في كل الحالات قدرة شخص تعلم عملية الضرب في الرياضيات، على إنجاز أي عملية من جنسها بما في ذلك العمليات التي لم ينجزها بنفسه من قبل ولم يشاهد من أنجزها سابقا[1].

يحاول تشومسكي أن يقارن بين الجانبين المتلازمين في الكيان البشري وهما الجانبان الجسماني والجانب الذهني،فيلاحظ أنه بحكم العادة لانكاد نتنبه إلى أنّ الإنسان لا يختار أن تنمو في جسمه يدان عوض أن تنمو له جناحان...فنحن نسلم أنه من طبيعة الأشياء أن تكون البنية الفزيائية للجسم محددة جينيا. وما يحدث في الجانب الذهني مماثل فالإنسان يتعلم اللغة دون أن يعلم سببا مفسرا لذلك ؛ فهو لا يختار أن يتعلم ولا يستطيع أن لا يتعلم في ظروف عادية. وفي غياب معطيات تبرر ضرورة التمييز بين النمو الجسماني والنمو الذهني عند الإنسان يشرع تشومسكي لدراسة اكتساب أبنية العرفانية_كاللغة_كما ندرس تقريبا عضوا فيزيائيا معقدا[2].

ارتبطت اللسانيات العربية ارتباطا وجوديا بالنظرية اللسانية الغربية ، فكان عليها ،من هذا المنطلق،أن تؤدي جملة من الوظائف التي تضمن هذا الارتباط:أن تثبت شرعية وجودها من خلال

1_ رفيق بن حمودة، الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ،ص 105.

2_المرجع نفسه ،ص 105.

نقد النظرية النحوية العربية ،من حيث هي النظام القائم لوصف اللغة العربيةأولا،وأن تقدم تلك النظرية الغربية التي بنت عليها وجودها من خلال الدعوة إلى الوصفية التي هي نتاج محض لهذه النظرية الغربية ثانيا.

ثم نأتي لمحاولة إعادة وصف اللغة العربية بوصفها نتيجة حتمية ومنطقية لما اقترحه اللسانيون العرب من مقدمات نظرية ،وقد ارتبطت هذه النتيجة عند اللسانيين العرب بحاجة اللغة العربية إلى إعادة النظر في منهجها وطريقة تناوله.

لقد وقع اللسانيون العرب في مفارقة كبرى حين تبنوا اللسانيات الغربية بتفكيرها البنيوي الوصفي،وحاولوا في الوقت نفسه،إعادة وصف اللغة العربية القديمة؛فالبنيوية الوصفية ،كما هو معروف،تعنى بدراسة اللغة ووصفها على ماهي عليه؛أي على وضعها الحالي ،وموضوع اللسانيات اليوم هو اللغة الحية أو الواقع اللغوي كما هو .وكان اللسانيون العرب على وعي تام بهذه الحقيقة فقد أنجزوا رسائلهم الجامعية على هذا الأساس فدرسوا اللهجات العربية[1].إلا أننا نجدهم حين يؤلفون في اللسانيات يكتبون مصنفات في نقد النحو وفي إعادة وصف اللغة العربية القديمة ولا يشعرون أنهم معنيون بدراسة اللغة العربية المعاصرة أو بحل مشكلاتها،يقول عبد الرحمن أيوب إنّ تطور اللسانيات يجب أن يعتمد على دراسة لغة الدارسين بدلا من ترجمة النصوص.وهو يرمي إلى القول إنه على اللسانيين العرب أن يطبقوا المناهج الغربية على اللغة العربية(أو لغة الدارسين كما سماها)،بدلا من نقل النصوص وترجمتها،إلا أنه لا يحدد أي لغة يقصد؛أهي اللغة العربية الفصيحة القديمة ، أم هي اللغة العربية المعاصرة[2].

1_ البكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث،ص99_100

2_المرجع نفسه ، ص99_100.

لقد حاول اللسانيون العرب إيجاد هيكل بنيوي لدراسة اللغة العربية يستمد مقولاته من النظرية اللسانية الغربية من دون الاعتماد على نتائج النظرية اللغوية التقليدية،غير أننا نجد أن عملية إعادة وصف اللغة العربية قد خضعت للغة الواصفة metalangage التي قدمتها النظرية النحوية العربية القديمة في شكل بسيط ، فكان اللسانيون العرب يستعملون مفاهيم (الحال)، و(المبتدأ) و(الخبر)، و(الفعل) وسواها مما ينتمي إلى اللغة الواصفة لنظرية النحو العربي[1].

يفهم من صفة التعميم في منهج المدرسة التوليدية أنّها لا تقصر الوصف والتفسير اللسانيين على لغة خاصّة، بل تجعل النظرية الواصفة المفسّرة معممة على الظّاهرة اللغويّة البشريّة في كافّة اللغات ،وتدعى النظرية اللسانية الواصفة للغة البشرية قاطبة، بنظرية النحو الكلّيّ Universal Grammar والقول بقواعد النحو الكلي هو قول بظاهرة التعميم أي تعميم مجموعة من المبادئ العامّة على سائر الأنحاء الخاصة، وهو قول بأن اللغات الخاصة التي توصف بتلك الأنحاء الخاصة،تحكمها قواعد عامة كليّة، هي قواعد النحو الكليّ، ولا بدّ من ظاهرة التّعميم Generalization في جسم النظرية حتى يصحّ نعتُها بأنها نظرية لسانسة عامّة أو كلّيّة تقوم على وجود ثوابت عميقة تحكم الظواهر اللغوية أصواتها، وتراكيبها ، ومعجمها ، وصرفها ودلالاتها بوصف ذلك كما يأتي :

– قواعد لغوية ترتد إليها الأجزاء والآحاد ،و لا بدّ لكي تتحقق صفة التعميم والكلّيّة في النظريّة من إطراح عوامل الاختلاف والتنوع في اللغات، التي هي عناصر محلية لا انتساب لها إلى المبادئ والقواعد الكلية ،وإنما هي محكومة بقواعد أخرى تؤول المختلفات وتفسرها بمتغيرات القاعدة

1_ البكوش ، مرجع سابق،ص100.

الكلية الواحدة وتنوع أوجهها، وتسمى هذه المتغيّرات التي تفسر الخصوصيات بالوسائط أو البارامیترات (Parameters).

-قواعد النحو التحويلي قواعد كلية مستقرة في مخزون المتكلمين قاطبة ،الذين لا يفزعون إلى هذه القواعد إلا لانتقاء ما يناسب لغاتهم ، ويوسّطون في الانتقاء وسائط لتثبيت القيم المناسبة تنتهي بالمستعمل اللغوي إلى تنزيل مبادئ النحو الكلي ومقاييسه على لغته الخاصة، فيتم الانتقال من الكليات إلى الجزئيات والأنواع[1].

لقد كان تشومسكي حريصا على بلوغ الهدف الشكلي المختصر رياضيا معتمدا الأسس الرياضية الذهنية حتى تكون نتائج أبحاثه أكثر دقة وعلمية ،لاتشوبها الاحتمالات ، وبذلك يتسنى للنظرية اللسانية تفسير جل العلاقات المعقدة وتحليلها والتي تحكم اللغات البشرية المتنوعة[2] يقول تشومسكي مؤكدا هذه الحقيقة :"فمقصودنا في الأخير هو أن تحلل هذه الظواهر في خواصها الجوهرية بلغة الرياضيات ؛أي في أطر وأنظمة رياضية دقيقة ، وكل عالم يحاول أن تكون نظريته دقيقة ، وكلما كانت النظرية أدق أمكن حينئذ اللجوء إلى المثل الرياضية التي تحتوي على بعض ما تتصف به هذه النظريات من خواص"[3] ولما كانت اللغة عنده ،كما يريد دائما، تنظيما بالغ التعقيد اقترح نماذج صورية يستطيع الواحد منها دراسة أكثر من موضوع شريطة أن تؤدي هذه الموضوعات وظيفة

1- حسام البهنساوي ،نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية دراسات تطبيقية، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدّينية، 1998

2-شفيقة العلوي ،محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ،أبحاث للترجمة والنشر ، بيروت،ط1،2004،ص60.

3-المرجع نفسه ،ص 61.

متشابهة ، بعبارة أخرى أن تشترك في طرق تأدية وظيفتها .وقد برهن تشومسكي على أن عددا كبيرا من قواعد التوليد التي وضعت من قبل يمكن تصورها كنماذج محدودة الحالات[1].

شرح جون ليونز مصطلح التوليد عند تشومسكي وفقا للمعادلة الرياضية المشار إليها سابقا.

ويبدو تشومسكي مصيبا في هذا المنهج ،إذ أن العلاقات بين بعض الجمل ملتبسة المعنى بسبب ظاهرة الغموض ولن تكون واضحة وبسيطة إلا بفضل الرموز التجريدية ، ويدعم هذا الرأي الرقي العلمي للعقل البشري ؛ فإنه كلما تسامى مال إلى التجريد والتمثيل الذهنيين الذين يجنبانه اللجوء إلى فقرات قد تطول وتمتلئ بزخارف لفظية تعسّر الفهم وتثقله.فالنحو التحويلي نحو مبني على شكل قواعد شبه رياضية تسمح بتحليل الجملة تحليلا بنيويا عبر مراحل العملية الاشتقاقية متبعا تسلسلا منطقيا تحده قوانين دقيقة وقواعد شكلية[2] .

ب_نظرية القوالب في المدرسة التوليدية التحويلية

القولبة أو القالبية نظرية يفهم منها معنى التعدّد؛ ينصرف مفهوم القالبيّة أو القولبة إلى إفادة معنى التّعدّد في جسم النظريّة اللغوية، وقد جاءت المدرسة التوليدية التحويليّة بتصور جديد هو تصور التعدّد أو القولبة، فخالفت بهذا التّصوّر مبادئَ اللسانيات السابقة كالمدرسة البنيوية التي كانت تقوم على فكرة الثنائيات وليس التعدّد؛ كالثنائية بين الدّالّ والمدلول، والسمعي والذّهني، والمتكلّم والمستمع.

والقولبة مفهوم يتعلق بتعدد القوالب ؛ أي إن النظرية اللغوية التي تُعنى بوصف البنيات اللغوية وتفسيرها تقوم على تعدد الأنسقة أو تعدّد الأنظمة التي تنضوي تحت النظرية العامة. وهذا أمر

1- ميشال زكريا ، اللسانيات التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (نظرية الألسنية)،ص117.

1-شفيقة العلوي ، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ،ص60. و انظر ايضا :الموقع الالكتروني http://www.boudraa.com/?p=67

جديد في التصوّر اللّساني . ويذهب النحو التوليدي إلى أن النظرية اللسانية العامة تخصص مجموعة من الأنحاء الممكنة لوصف اللغة، وهذه الأنحاء عبارة عن عدد من الأنساق الفرعية التي تتفاعل فيما بينها، فأما المكونات الفرعية للنحو فهي:

1- المعجم (lexicon)

2- التّركيب (Syntax)

3- المكوّن الصّوتي (Phonological Component)

4- المكوّن الدّلالي/المنطقي (Logical form)

وأما الأنساق الفرعية أو القوالب (Moduls) فهي:

1- نظرية العامل (Government theory)

2- نظرية الحالات الإعرابية (theory Case)

3- نظريّة العُقَد الفاصلة (theory bounding)

4- نظرية الربط الإحالي (theory binding)

5- نظرية المراقبة (theory Control)

فوصف ظاهرة لغوية ما يقتضي اللجوء إلى أنساق مختلفة من القواعد تضبطها مبادئ مختلفة وبسيطة، ولكنّ الواصف يحتاج إليها مجتمعة. وقد دُعِيَ هذا الاتّجاه في تصوّر العلاقة بين مكوّنات النّظريّة اللغوية والطّريقة التي تعمل بها، بالقولبَة (Modularity)

ويمكن إضافة إلى مفهوم التعدّد ، التّعدّد في الملَكَة اللغوية، أي علاقة المَلَكة اللغوية ببقية الملكات الذهنية المتعدّدة، فالذهن مكون من مجموعة قوالب متفاعلة أثناء الإنجاز اللغوي ومن بينها:

- قالب النحو، وهو الجهاز الذي يصدر الجمل ويولّدها.

- قالب التصورات والمفاهيم والاعتقادات التي يحملها الإنسان عن العالم .

- القالب التداول الذي يضع الخطاب اللغوي في سياق المتكلم والمخاطب [1] .

*تجليات التفكير العلمي عند اللغويين العرب القدامى والمحدثين

إن الحديث عن تجليات التفكير العلمي عند نحاة العرب الأوائل يفيد حتما في تعقب طبيعة الرؤى ومدى منطقيتها ؛ إذ يتخذ التفكير الرياضي بوصفه تفكيرا علميا مبرهنا ،من النظر المتسلسل الخطوات في مسألة ما وسيلة إلى اكتشاف المجهول ، أو إثبات صحة المعلوم وهو بهذا منهج في التفكير البشري ينظر في علاقات الترابط أو التلازم بين أجزاء المسألة المعرفية الواحدة ،ليجعل منها سلسلة مترابطة قابلة للبرهنة والتجريد،وقد يحول التفكير الرياضي المدرك بالحس،أو الإحصاء إلى مدرك بالعقل ،وهو بهذا يجعل المعرفة عقلية وإن كانت في أصلها منقولة أو حسية لأنه تجريد رمزي للمعرفة والتجريد يتجاوز الحس والزمان والمكان غالبا[2].

لعل البداية الحقيقية للانتقال بالنحو العربي من مرحلة الملحوظات الأولية البسيطة التي تعتمد الإشارات النحوية شبه الكلية لبعض قواعد النظام النحوي ،كالإشارة إلى إن وأخواتها، على مرحلة العلم المضبوط بقواعد وأصول تعود إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ/735م) الذي دعا إلى مبدأ تعميم القاعدة النحوية وطردها،فعندما سأله تلميذه يونس بن حبيب (ت183هـ/799م) عن قول العرب في كلمة سويق "صويق"،قال له عليك بباب من النحو ينقاس

1-انظر في هذا المعنى:

N.CHOMSKY, Lectures On government and Binding, Dordrecht وانظر

عبد القادر الفاسي الفهري ،اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، ج1 ط1،دار توبقال للنشر، البيضاء 1985 وانظر أيضا عبد الرحمن بودرع، نظرية القوالب

http://www.boudraa.com/?p=67 في المدرسة التوليدية التحويلية الموقع الالكتروني :

2

ويطرد،ثم صرح بعده عيسى بن عمر (ت149هـ/766م)،وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ/770م) أن تعميم القاعدة ،وطرد القياس عليها إنما يكون بعد بنائها على الأكثر.فكأن هؤلاء النحاة المفكرين نظروا في عينة من كلمات العربية وتراكيبها،واستخلصوا منها معايير وقواعد يمكن القياس عليها وهي معايير مقبولة عقليا لأن استقراء كلام العرب الفصيح المحتج به كاملا كالمحال ،إن لم يكن محالا، ومن صفات الجزء أنه يحمل خصائص الكل غالبا،ويصاغ رياضيا كما يلي:

إذا كانت (س) عينة من نظام لغوي (ع) ،له مجموعة القواعد(ج)،وهي (ل،م،ن...) فإن(س) تمثل هذه القواعد ،ومجموعة قواعد العينة (س) وهي (م،ن،ك...) جزء من مجوعة القواعد (ج) أو هي كلها .

وإذا كانت القاعدة(ص) مميتة للقاعدة (خ) في مجموعة القواعد (ج)،فإن إحداهما خارج نظام القواعد (ج)؛لأن مجموع القواعد (ج) يساوي نظام اللغة الذي من شروطه عدم التناقض[1].

_ المدرسة الخليلة الحديثة

كانت النظرية اللغوية العربية أساسا لأغلب ما يقوله سيبويه وشيوخه ولا سيما الخليل والتي رسمت في قالب جديد فرضه تطور العلوم والبحوث في الوقت الراهن. وتأصيلا لأبعاد الطرح الرياضي لا بد من البدء بوصف المبادئ المنهجية التي بنيت عليها هذه النظرية وذلك بالمقارنة بين المبادئ المنهجية التي بنيت عليها هذه النظرية و المبادئ التي تأسست عليها اللسانيات الحديثة وخاصة البنيوية والنحو التوليدي التحويلي. وبذلك تظهر في نظرنا الفوارق الأساسية التي تمتاز بها كل نزعة منها بما فيها النظرية العربية القديمة. فالبنيوية كما أشرنا سابقا، تكتفي بالكشف عن عناصر اللغة وتحديد هويتها بصفاتها المميزة لها عن جميع العناصر الأخرى و الإطار

1_ الملخ ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، ص 15.

المنطقي الأساسي هو التحديد بالجنس والفصل وما ينجر عن ذلك ويترتب. وهذا لا يكتفي به النحاة العرب لأنهم يحملون الشيء بجامع بينهما فيستنبطون البنية التي يشترك فيها عدد من الوحدات (كبناء أو مثال الكلمة) ومثل البنية التركيبية:عامل+معمول أول=معمول ثان=مخصص فهي ناتجة عن حمل الأجناس المختلفة بعضها على بعض وكلها تجيء على هذه البنية العامة (وهي أعم وأكثرها تجريدا من فعل+فاعل أو مبتدأ+خبر)[1].

لقد اشتهر العالم اللغوي الكبير الخليل بن أحمد الفر اهدي عند عامة الناس باختراعه للعروض وكثيرا ما يذكر في الكتب القديمة والحديثة بلقب "صاحب العروض"وهذا وإن كان اعترافا له بهذا الفضل إلا أنه ظلم من بعض الجوانب إذ يعرف الرجل المثقف أن الخليل قد أبدع في جميع ميادين اللغة والدراسات اللغوية العربية خاصة. فنحن مدينون له بجزء كبير مما أثبته العلماء المسلمون في علم الأصوات والنظام الصوتي العربي، وكذلك الفكرة البديعة التي بني عليها أول معجم أخرج للناس وهي فكرة رياضية محضة سابقة لأوانها (وما يترتب عليها من المفاهيم الرياضية كمفهوم العالمي (factorielle) وقسمة التركيب (combinatoire)ومفهوم الزمرة الدائرية وغير ذلك. كما ندين له بالكثير من التفاسير والتعليلات العلمية العجيبة للظواهر اللغوية العربية. ولا ننس أيضا اختراعه للشكل وهو لا يزال مستعملا إلى يومنا هذا في الكتابة العربية[2].

هذا ومن الغريب جدا أن تكون هذه الأعمال التي لا تقل أهمية عن أعمال أكبر العلماء المحدثين في العلوم الأخرى،مجهولة تماما عند أكثر الناس بل ومجهولة في كنهها وجوهرها عند الكثير من

1-عبد الرحمن الحاج صالح،بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج1،ص207(البحثان المرتبطان بالعلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية ، وتقرير حول بناء قاعدة المعطيات)

2-المرجع نفسه ،ص208.

الاختصاصيين المعاصرين. هذا وقد تمت محاولة تحليل ما وصل من تراث فيما يخص ميدان اللغة وبخاصة ما تركه لنا سيبويه وأتباعه ممن ينتمي إلى المدرسة الخليلية.وكل ذلك بالنظر في الوقت نفسه فيما توصلت إليه اللسانيات الغربية.وكانت النتيجة أن تكون مع مرور الزمان فريق من الباحثين المختصين في علوم اللسان بمعناها الحديث يريد أن يواصل ما ابتدأه الخليل وسيبويه ومن تابعهما ولكن بعد التمحيص لما تركوه من الأقوال والتحليلات ؛أي بعد التحليل النقدي الموضوعي لها. وبعد أن تبين لهم الأهمية العظمى التي تكتسيها هذه الأشياء لاسيما في أيامنا هذه حيث ظهرت النظريات الكثيرة والمناهج العلمية الهامة لدراسة الظواهر اللغوية وقد بدأت اللسانيات الغربية تنتشر دراساتها شيئا فشيئا في البلدان العربية ، لتكون الغاية من هذا البحث هو قبل كل شيء التعريف بهذه النزعة التي تصف نفسها بأنها امتداد منتقى للآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون وخاصة الخليل بن أحمد ، وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صورة وخاصة البحث المتعلق بتكنولوجيا اللغة [1].

لقد سبق أن قلنا بأن نظريات النحاة العرب الأولين تكتسي أهمية كبيرة جدا وهذا لا من حيث إنها ما تزال ذات قمة كبيرة من الناحية العلمية ، بل من حيث إمكانية استغلال مفاهيمها في الميدان التطبيقي كالعلاج الآلي للنصوص وتركيب الكلام الاصطناعي وعلاج المصابين بالحسنة وغير ذلك، وقد يبدو هذا الكلام غريبا خصوصا لمن اقتنع بما ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي أوكست كون (Auguste comte) من أن عقل الإنسان وبالتالي التقدم العلمي والتقني للأمم إنما مر على أطوار ثلاثة: ديني، ثم ميتافيزيقي ثم ايجابي أي علمي تجربي ،والعهد الذي عاشه هذا الفيلسوف هو: "العهد الإيجابي" وعلى هذا الأساس كل من جاء قبله لا يمكن أن يكون علميا، وهيهات أن

1- الحاج صالح ،المرجع السابق ،ج1 ،ص 209-210.

يكون الأمر على هذه البساطة فقد دل التقييم التاريخي والنظر الدقيق في أحداث الماضي أن الأمم قد تمر على طور كله اختراع واجتهاد خلاق ثم يستقر نشاطها الخلاق بل يتوقف لعدة قرون ويتقهقر،وقد يكتشف العالم في وقت ما أشياء ثم يختفي فيعود شعب آخر ويقوم علماؤه من جديد بنفس الاكتشاف وذلك كدوران الأرض على الشمس وكالدورة الدموية وكالكثير من المفاهيم الرياضية التي وجدت عند بعض الأمم قبل أن يثبتها من جديد العلماء الغربيون وفي هذا السياق ما كتبه رشدي راشد عن الرياضيات عند العرب. أما العلوم الإنسانية والاجتماعية فلا بد أن نقر أن هذه العلوم لم تبلغ عند الغربيين ما بلغته العلوم الدقيقة وخصوصا التكنولوجيا تستطيع فمثلا إن بعض نظرياتها كالمنوية مثلا هي في الحقيقة كما بيناه في مكان آخر تنزع منزع الفلسفة الأرسطوطالسية دون ما شعور من أصحابها وخاصة في التحليل الفونولوجي فإن جوهر هذا المذهب هو مبدأ الهوية الذي يكتفي أساسا بتشخيص العناصر والوحدات بانيا كل ذلك على مبدأ التقابل بين العناصر الصوتية،وهو أساس النظرة التشخيصية (rèifiante) التي ينظر أصحابها دائما إلى الأشياء ،كأشياء وذوات حتى ولو كانت أحداثا، نظرة تأملية محضة بنيت من الناحية المنطقية على مفهوم الاشتمال (أو الاندراج أو التضمن Inclusion) ولم تراع العلاقات الأخرى ونمثل لذلك بما اشتهر عنده من التحليل التقطيعي للكلام إلى وحدات يسمونها بالفونيمات فهم يكتفون بتقطيع مدرج الكلام إلى أدنى القطع الصوتية،وتتحد كل واحدة منها بقابليتها للاستبدال بقطعة أو أكثر من قطعة تقوم مقامها مع بقاء الكلام كلاما مفهوما وعند ذلك ينظرون هل يتغير المعنى (وهذا في مذهب الوظيفيين)[1]فإذا تغير المعنى حكموا على القطعة بأنها تحصيل (actualisation) لفونيم معين يدخل في النظام الفونولوجي للغة المعنية، وإلا فهو مجرد وجه

1_ عبد الرحمن الحاج صالح ،المرجع السابق ،ص 210

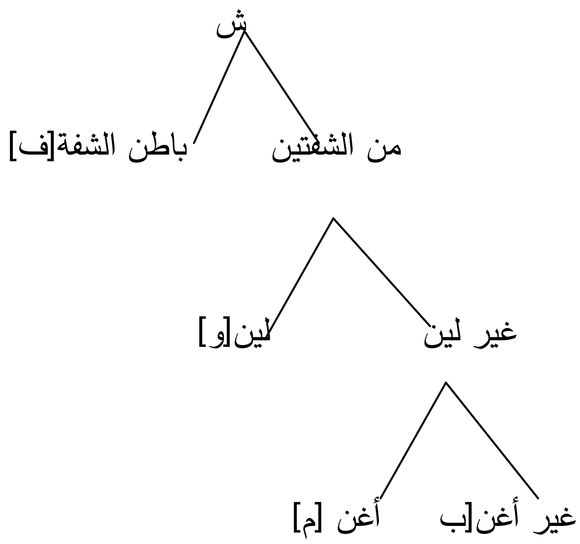
من وجوه الأداء(variante) وبهذا تظهر ميزة هذا المذهب الذي يكتفي باستخراج الوحدات وإدراجها في النظام التقابلي ليس غير، ويزعمون أن هذا السكوني من المقابلات هو بنية (في المثال السابق: في مستوى الأصوات) وقد حاول غير الوظيفيين أن يستغنوا عن مقياس المعنى بحصر كل السياقات الممكنة للقطع الصوتية (مذهب الاستغراق الأمريكي) وبذلك كان اهتمامهم موجها أكثر إلى القرائن اللفظية (ما يجري في المدرج الكلام أي المحور التركيزي axe (syntagmatique) فهذا وإن كان قريب من التصور العربي الذي بني على ما كانوا يسمونه "بقسمة التركيب combinatoire) أو قسمة المواقع (الرماني،شرح الكتاب) فإنه لم يخرجهم أبدا من النزعة الشخصية الساذجة فهم لم يهتموا بالنظر في العلاقات المباشرة (غير المتداخلة) التي ترتبط بها العناصر ومثل هذا العمل التحليل الشخصي يجرونه على مستوى الدول (الوحدات يقطعون الكلام إلى أصغر أجزائه الدالة آو المورفيمات)، فهاهنا أيضا يقطعون الكلام إلى أصغر الأجزاء مما يدل على معنى بنفس الطريقة . وقد حاول الوظيفيون تصنيف المورفيمات أي الدوال إلى أصناف ثم بحثوا عن كيفية تركيب كل صنف منها وكذلك فعل الإستغراقيون . فكل هذا صادر عن النظرة المشار إليها التي لا تعرف بأنواع العلاقات إلا النوع الإندراجي (الإشتمالي)، وهي نظرة قصيرة لأنها لا تعرف إلا التحديد بالجنس والفصل (أرسطو) وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلا اندراج الشيء في الشيء[1].

وقد وفق اللغوي الأمريكي نوام تشومسكي عند نقده للبنيوية بأنها نزعة تصنيفية أكثر منها تفسيرية إلا أنه لم ينتبه إلى العلاقة التي تربط هذه النظرة بالفكر الفلسفي اليوناني وأحسن دليل على ما نقول هو أن اللغوي الفرنسي جان كنتينو (j.cantineeau)استطاع أن يحصر العلاقات التي

1- الحاج صالح ،المرجع السابق ،ص211

بنيت عليها الفونولوجية في الاندراج أو الاشتمال(inclusion) ثم للتقاطع (intersection) ثم التباين (exclusion) فالشيء حسب هذه النظرة إما داخل في جنس وإما مشترك بين جنسين أو أكثر وإما خارج عنه،فهذا دليل واضح على أن التحليل البنيوي إذا صيغ صياغة رياضية فإنه لا يتعدى التحليل التصنيفي ، ومثال ذلك في الفونولوجية :

جنس الحروف الشفوية العربية:[(ب/م) / و]/ ف وبالتمثيل الشجري:

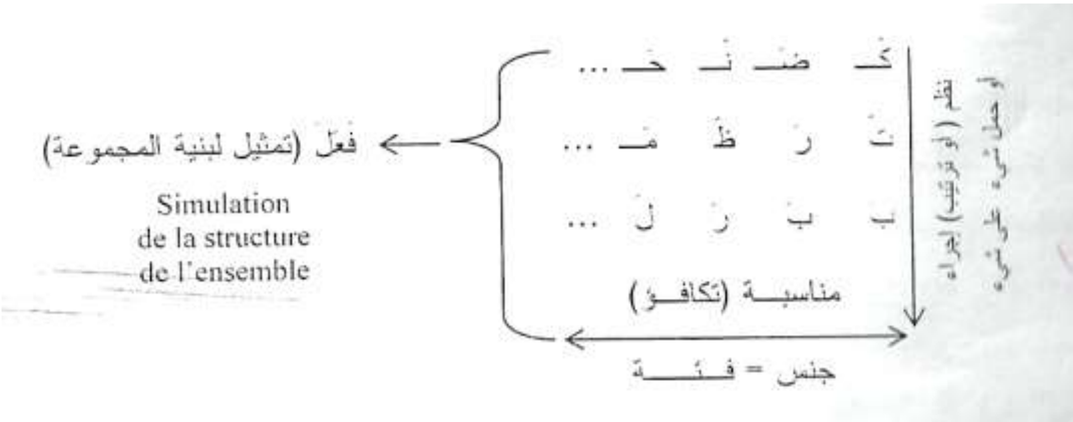


شكل رقم4:التحليل البنيوي رياضيا

أما في مستوى تراكيب الكلام فقط صاغ تشومسكي التحليلات التقطيعية صياغة رياضية وتظهر على صورة شجرة أيضا تمثل فروعها انتماء الجزء(=اندراجه بالتالي) إلى ما فوقه ولم يرد بذلك أن يبين أن البنيوية اندراجية في جوهرها، بل الذي أراده هو أن يبين فقط أن هذا التناول أو المنحى غير كاف لتفسير بعض الظواهر اللغوية التي يمكن أن تلتبس في ظاهر اللفظ (وذلك كالتراكيب التي تحتمل أكثر من معنى). وكان فضل المدرسة التوليدية التحويلية أن أدخلت في التحليل مفهوم

التحويل وبذلك وسعت النظرة الأولى بأن جعلت بين كل شجرة علاقة غير اندراجية بل مباشرة، إلا أنها لم تهتم إلا بنوع واحد من التحويلات التقديرية كما سنراه[1].

أما النحو العربي الخليلي فهو لا يقصر على التحديد بالجنس (أي باكتشاف الصفات المميزة) وبالتالي لا يكتفي بعملية الاشتمال،بل يتجاوزها بإجراء الشيء أو حمل العنصر على الآخر: فهو لا يكتفي بالجنس الذي ليس إلا مجرد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حد تعبير النحاة ؛أي بجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقل الاستنباط البنية التي تجمعها جميعا. وأبسط مثال ذلك هو إثباتهم لصيغة الكلمة[2].



مناسبة (تكافؤ)

شكل رقم 05:الوحدات والبنية

فالجامع بين كل هذه الوحدات ليس فقط جنسها (بل وقد لا تهتم بالجنس) بل البنية التي تجمعها. ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض، بل بحمل كل جزء في موضعه. فالتحديد عند

1- الحاج صالح ،المرجع السابق ،ص211

2- الحاج صالح ،المرجع السابق ،ص212.

النحاة أكثره من هذا القبيل وهو يهتم في نفس الوقت بالمحورين الاستبدالي والتركيبي بين التكافؤ (الانتماء) والنظم. فالفئة (=La classe)عندهم ليست أبدا بسيطة أي مبنية على الكيف (qualitatif)= تحددها صفة مميزة فقط بل في الوقت نفسه على الكيف والكم، والكم هنا هو العدة مع الترتيب بمراعاة كل شيء في موضعه . وما دمنا بصدد الكلام عن صيغ الكلم فإننا نعتقد أن النزعة التقطيعية الساذجة لا يمكنها أبدا أن تحلل بكيفية مرضية وعلمية الكلم العربية،بل والكثير من الدوال في عدد كبير من اللغات الإنجليزية والألمانية،إذ ليست كل اللغات بنيت دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى. فهناك من الوحدات الدالة ما ليس من قبيل القطع إطلاقا. وإذا حاول البنيوي أن يسلط تحليله التقطيعي على كلمة مثل (أصحاب) فّإنه سيتعسف عندما يحاول إيجاد أي قطعة فيها تدل على الجمع لأن مفهوم المجموعة[5] ذات الترتيب تنقصهم وكذا مفهوم الموضع كما يتصوره العلماء العرب.

وخلاصة القول ههنا أن النحو العربي قد وضع على أسس ابستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنيوية، وخصوصا في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته. هذا وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب فقط بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث باللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل .

أما البحث اللغوي فينبغي ،أن لا يتصف بالمعيارية ،أي أن لا يفصل اللغوي لهجة على أخرى أو كيفية في الأداء على أخرى لسبب من الأسباب (غير العلمية)، بل يجب أن يكتفي بالوصف الموضوعي لكل ما ورد في مدونته وإلا فإنه سيهدر الكثير مما هو موجود ويفرض ما يستحسنه،فيكون له بذلك موقف ذاتي بعيد عن العلم. فهذا ظاهرة صواب، إلا أنه لا يراعي أصحابه الكثير مما تتصف به اللغات البشرية. فالنحاة العرب الأولون اعتمدوا السماع ودونوا كلام العرب

وربما يقول قائل إنهم قد حصروا اللغة في هذا المعيار الذي سموه بالفصحى وتركوا غيره.لأسباب دينية–اجتماعية وهو الاعتناء بلغة القرآن. أما أن يقال بأنهم وقفوا من اللغة موقفا غير علمي فهذا غير صحيح، لأن العلم لا يتحدد بالغاية التي يرمي إليها أصحاب انتفاعية كانت أم غير انتفاعية[6] بل بمقياسين اثنين وهما :المشاهدة و الاستقرار والصياغة وأفادت معلومات جديدة وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث. زد على ذلك أن للغة كيانا يتمثل في نظام صوتي خاص ومفردات وتراكيب ذات أبنية خاصة، فإذا تغيرت ووزعت في هياكل صارت لغة أخرى .

وإذا عمد اللغوي إلى وصف لغة من اللغات فلا يصح أن يصف هذا الكلام أو ذاك بأنه ينتمي إلى العربية أوالإنجليزية ، إلا إذا خضع المأخوذ عنه لقوانينها الأساسية وأصول تأديتها ، أي لمواضعات أصحابها.

أما فيها يخص نظرية تشومسكي ، فلا بد من التعرف إلى هذا الرجل العبقري صاحب الفضل الكبير على اللسانيات، كما لابد أن نلفت نظر الإخوان اللسانيين إلى أنه قد عرف الشيء الكبير من النظريات والتصورات اللغوية من خلال دراسته للنحو العبري الذي وضعه أخبار اليهود في القرون الوسطى وأيضا من خلال دراسته للأجرومية على أستاذه روزانتال إذ التفت إلى مفهوم القاعدة النحوية وتفطن إلى أهميتها لا كمجرد قاعدة تفرض معيارا من المعايير، بل كنمط يكتسبه الطفل بإنشائه شيئا من استماعه لكلام محيطه ، وهو نوع من الاستنباط الإنشائي (constructif) وليس مجرد تدخل الذاكرة ثم أرجع لمفهوم التحويل (transformation) قيمته ودوره . وقد نفته اللسانيات التاريخية ثم البنيوية من البحث اللغوي إلا أن النظرية التوليدية التحويلية في الوضع الذي كانت عليه في بداية السبعينيات تختلف في أشياء كثيرة عن النظرية العربية (الأصيلة فقط). و فيما يخص مفهوم التحويل فالمدرسة التوليدية في النظرية « standard » لا

تعرف إلا نوعا واحدا من التحويل الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والبنية السطحية ونظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري[1]. فكل كلام يحتمل أكثر من معنى ،في أصل الوضع فإن النحاة يقدرون لكل معنى لفظا، وهذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع أي بناء نظائرها (انظر كتاب سيبويه؛ مثلا أبواب الاتساع والإيجاز والاختصار والإضمار في مستوى الكلم).وهو لا يغير المعنى لأنه مجرد تمثيل (simulation) لما يترتب من التغيير اللفظي إذا حمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس (أي الباب الذي ينتمي إليه هذا اللفظ). ويبقى التغيير عبارة عن مجموع من العمليات ترتب ترتيبا منطقيا لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ. ولا بد في حالة تطرحمن تقدير الأصل إذا لم يوجد، كما لا بد من تقدير عدد العمليات ونوعها وترتيبها بالدقة المتناهية وهذا النوع من التحويل كان يسميه النحاة الأولون بالتصريف. وقد بنوا على ذلك ما سموه بمسائل التصريف (في مستوى الكلام) وهو عبارة عن نظام أكسيوماتيكي لصياغة العمليات التحويلية المذكورة. وهناك فرق جدير بالذكر: فقد التزم النحاة برفض التقدير؛ إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه أي على أصله فكلما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه وهذا بخلاف ما يزعمه أتباع تشومسكي حين عمموا (في نهاية الستينات) مفهوم التحويل التقديري وجعلوا لكل لفظ ظاهر بنية عميقة ذات دلالة. ومن ثم نشأت نزعة مخالفة لتشومسكي كانت تلقب بمدرسة علم

1- الحاج صالح ،مرجع سابق ،ص215 . ومثل نظرية تشومسكي كل النظريات التي جاءت كرد فعل أو مغايرة تماما للبنيوية كنظرية شوميان في الاتحاد السوفياتي، وكل المدارس التي وسعت مجال البحث اللساني فاهتمت ايضا بنظرية الخطاب وأحوال الحديث وتجاوزت كذلك الوصف السادج للنظام التقابلي للغة.

الدلالة التوليدي (Generative Semantics)[1].إلا أن النحاة العرب لم يكتفوا بالتحويل التقديري بل عمموا التحويل غير التقديري وأجروه على التحويل بأجمعه ؛ أي جعلوا النظام اللغوي كله أصولا وفروعا.وههنا يكمن الفرق الأساسي بين النحو التوليدي النمطي (théorie standard) والنحو العربي ،فالتحويل عند النحاة هو شبيه بالتحويل الذي أشار إليه تشومسكي في كتابة " البني التركيبية" (syntactic structures) ؛ أي تفريغ بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها وبالتالي أصولا لها كالجملة المبنية للفاعل فهي أصل للمبنية للمفعول وتعتبر نواة (kernel) أي منطلقا للتفريغ . فكل هدا اختفي في النظرية النمطية . والأصل عند العرب هوما يبني عليه ولم يبين على غيره ، وهو أيضا ما يستقل بنفسه – أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه (فله العلامة العدمية marque zéro على حد تعبير اللسانيات الحديثة) . والفرع هو الأصل مع زيادة أي شيء من التحويل . فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد ولابد من التنبيه إلى أن التفريغ له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريغ وهو عند النحاة :رد الشيء إلى أصله ؛ فالتحويل على هذا تناظري وهو تطبيق أو مقابلة بالنظير (bijection) لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى في إصلاح الرياضيات. بمعنى إجراء أو حمل الشيء على شيء الذي سبق أن ذكرناه. وسنرى أن مجموع العمليات التحويلية التي تؤدي إلى نتيجة معينة تكوّن دائما ما يسمى عند الرياضيين المحدثين بالزمرة (Groupe)[2].

2– الحاج صالح ،مرجع سابق ، ص216. وانظر ايضا ابن جني في الخصائص ص(3–5)، وقد يخلط بعض المحدثين فيعتقدون أن النحاة العرب قد حاولوا تفسير هده الظواهر من الناحية التاريخية عند حكمهم على الاسم مثلا بأنه أصل والفعل فرع فقد نبهوا هم أنفسهم على أن ذلك ليس غرضهم .انظر ما قاله ابن جني في الخصائص ج256/1 باب في مراتب الأشياء وتنزيلها.

1– درس الزمر في فرع من الرياضيات يدعى نظرية الزمر وقد نشأت نظرية الزمر على يد إيفاريست جالوا في عام 1830 ، و هي تهتم أساسا بمشكلة إيجاد متى يكون كثير حدود أو معادلة جبرية قابلا للحل soluble أي له حلولا أو جذورا . قبل هذه النظرية كانت الزمر تدرس أساسا ضمن إطار دراسة طرق الترتيب. Permutation

ب-النظرية الخليلية : مفاهيمها الأساسية وكيفية استغلالها

اعتمد العلماء العرب – وزعيمهم في ذلك الخلل – على عدد من المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة وأهمها هي :

– مفهوم الاستقامة وما إليها وما يترتب على ذلك من التفريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو خاص بالمعنى .

– مفهوم الإنفراد في التحليل وما يتفرع من هذا المفهوم.

– مفهوما الموضع والعلامة العدمية.

زمرة Group أو المجموعة الوظيفية هي عبارة عن مجموعة G مزودة بعملية ثنائية يرمز لها بـ $\bullet$ بحيث يربط كل ثنائية مرتبة (a, b) من عناصر G عنصر $(a \bullet b)$ من G بحيث يحقق البديهيات Axioms الآتية:

=الإغلاق

$$\forall a, b \in G : a \bullet b \in G$$

=التجميع

$$a \bullet (b \bullet c) = (a \bullet b) \bullet c \ \forall a, b, c \in G$$

العنصر الحيادي(identity)

$$\exists\ e \in G : a \bullet e = e \bullet a = a \ \forall a \in G$$

العنصر المتمم(inverse)

$$\forall a \in G, \exists\ \acute{a} \in G : a \bullet \acute{a} = \acute{a} \bullet a = e$$

ندعو الزمرة بالابيلية (abelian group) نسبة للرياضي ايبل إن حققت الشرط الإضافي التالي

التبديل

$$a \bullet b = b \bullet a \ \forall a, b \in G$$

=في حال كانت المجموعة منتهية (عدد نهائي من العناصر) يطلق على الزمرة اسم الزمرة المنتهية (finite group)

و إلا تدعى بالزمرة اللامنتهية (infinite group) و يكون ترتيب الزمرة (order) مساو لعدد عناصر

مجموعة الأعداد الطبيعية المزودة بعملية الجمع أو الضرب تعتبر زمرة بينما مجموعة الاعداد الطبيعية المزودة بعملية القسمة لا تعتبر زمرة لأنها لا تحقق شرط الإغلاق

- مفهوما اللفظة والعامل.

1- الاستقامة و ما إليها [1]:

يقول سيبويه ، كما سبق وأشرنا في الباب الأول ،في أول كتابه : « فمنه[أي الكلام] مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب »(الكتاب 2،1). ويقول أيضا «وأما المحال فهو أن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غدا ....وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك ك قد زيدا رأيت .....» (نفس المصدر)

فسيبويه على إثر الخليل هو أول من ميّز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ (المستقيم الحسن القبيح) والسلامة الخاصة بالمعني : المستقيم / المحال . ثم ميّز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس(أي النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم): مستقيم / حسن .فعلى هذا يكون التمييز بهذه الكيفية[2]:

- مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال.

- مستقيم قبيح = غير لحن ولكنه خارج عن القياس وقليل .

- محال = قد يكون سليما في القياس والاستعمال ولكنه غير سليم من حيث المعنى [12] ومن ثم جاء التمييز المطلق بين اللفظ والمعنى ؛أي أن اللفظ إذا حدد أو فسّر باللجوء إلى اعتبارات تخص المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي (sémantique) لا غير. أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي (semiologico-grammatical). والتخليط بين هذين

1-المرجع السابق ، عبد الرحمن الحاج صالح ،بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج1 ،ص217.

2- عبد الرحمن الحاج صالح ،بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج1 ،ص218.

الاعتبارين يعتبر خطأ وتقصيرا .وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنه "ما دل على حدث وزمان" فهذا تحديد على المعنى فهو جيد ولكنه من وجهه المعنى .أما التحديد على اللفظ فهو «ما تدخل عليه من زوائد معينة (قد والسين) ويتصل به الضمير في بعض صيغته» وقد بنى على ذلك النحاة أن اللفظ هو الأول لأنه هو المتبادر إلى الذهن أولا ،ثم يفهم منه المعنى ويترتب على ذلك أن الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله وهو الأصل (الذي ليس فيه زيادة ولا علامة له بالنسبة إلى ما يبني عليه).

2- الإنفراد وحد اللفظة

يقول الخليل بلسان تلميذه "إنه لا يكون اسم مظهر على الحرف أبدا لأن المظهر يسكت عنده وليس قلبه شيء ولا يلحق به شيء " (الكتاب 2،304) .الذي يسكت عنده وليس قبله شيء هو الاسم الذي ينفصل ويبتدئ (نفس المصدر 1،96) .وبالفعل كان المنطلق عندهم كل ما ينفصل ويبتدئ وهي صفة الإنفراد ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه. ولهدا فيجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به مما ينفصل ويبتدئ (=ينفرد) وهو الاسم المظهر بالعربية .وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته ، ولهذا سمى النحاة الأولون هذه النواة بالاسم المفرد و« ما بمنزلة الاسم المفرد» وأطلق عليها ابن يعيش والرضى اسم «لفظة » وترجمناها بـ: loxie) فالانفصال والابتداء يمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أولا ولا يحتاج الى أن يفترض أي افتراض كما يفعله التوليديون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها ولا بد من الملاحظة أن هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية (unité sémiologique) لا يحددها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ ، وهو الانفصال والابتداء ووحدة إفادة (unité communicationnelle) لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة (فقد اكتشف في الكلام الحقيقي) وعلى هذا فهي تحتل مكانا يتقاطع فيه اللفظ

مع المعنى أو البنية بالإفادة[1] . أما كيفية التفريغ من هذه النواة (وفي هذا المستوى المركزي المنطلق منه) فقد لاحظ النحاة بحملهم النواة على غيرها مما هو أوسع أن بعض هذه النوى تقبل الزيادة يمينا ويسارا دون أن تفقد وحدتها أو دون أن تخرج عن كونها "لفظة ".وهي القطعة التي لا يمكن أن تنفرد فيها أجزائها و سموا هذه القابلية (للزيادة) " بالتمكن " . ولاحظوا أيضا أن لهذا التمكن درجات ، فهناك اسم الجنس المتصرف و هو المتمكن الأمكن ، ثم الممنوع من الصرف فهو المتمكن غير الأمكن ولا أمكن ، وهكذا يمكننا نحن أن نبني انطلاقا من هذه المفاهيم و هذا التصور المثال و الحد (modele) الذي يتحدد به الاسم لفظيا ليس إلا [2] و يلاحظ في هذا المثال المحدد للاسم (أو المولد) أن كل الوحدات المحمولة بعضها على بعض هي نظائر للنواة من حيث أنها وحدات تنفرد أولا ومتفرعة عليها بالزيادة ثانيا:



شكل رقم 06:الانفراد وحد اللفظة النواة

فأما التساوي فهو ذلك التكافؤ الذي يحصل بإجراء الشيء على الشيء . و أما التفريغ فهو نفس

1- الحاج صالح ،المرجع السابق ،ص218

2- الحاج صالح ،المرجع السابق ،ص220

التحويل الذي تكلمنا عنه قبل . والفرق بين هذا التحويل و غيره مما يوجد عند البنيويين هو أن الوحدات الداخلة في اللفظة (الكلم) تتحدد بهذا التفريغ (التحويل بزيادة ما يمكن زيادة ما يمكن زيادته دون أن تتجاوز حد اللفظة) فالتحويل هو الذي يحدد الوحدات في النظرية الخليلية و لا تحتاج إلى التحليل إلى " المكونات القريبة" الذي صاغه تشو مسكي على شكل شجرة . ثم إن هذه النظرية لا تفصل بين المحور التركيبي (Axe syntagmatique) و محور الاستبدالات و لا تنظر إلى كل واحد منها على حدة ، بل تجعل كل واحد منها تابعا للآخر ، بحيث تنظر إليهما معا أي في الأعمدة الاستبدالية في مجموعها مراعيا الترتيب التركيبي في الحركة التفريعية التي تنقلها من الأصل إلى الفروع و العكس . فكل هذا يكون مجموعة ذات بنية تسمى بالاصطلاح الرياضي بالزمرة (structure de groupe)و هو أمر خطير جدا إذ يمكن أن يصاغ الصياغة الرياضية التي تستلزمها في المستقبل الحاسبات الإلكترونية في علاج النصوص[1] .

كما أن الكلمة تحدد بالموضع الذي تظهر فيه داخل المثال ، وهي عند النحاة الأولين في هذا المستوى أدنى عنصر تتركب منه "اللفظة" وعلى هذا فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائما مورفيما أي أقل ما ينطق به مما يدل على معنى لأن لا بد من التمييز بين العنصر الدال؛ أي يمكن أن يحذف دون أي ضرر أو تغيير للعبارة ؛ كالحذف لحرف الجر فخروجه لا يسبب تلاشي الاسم و بين العنصر الدال الذي إذا حذف أو استبدل بشيء آخر تلاشت العبارة التي يدخل فيها و ذالك كالتاء في "افتعل "و حروف المضارعة فهذه مورفيمات و لكنها ليست كلمات لأنها عناصر داخلة في صيغ الكلم فهي من مكونات الكلمة و ليست من مكونات اللفظة و ليس لها الاستقلال النوعي الذي يتكلم.

1- الحاج صالح ، المرجع السابق ،ص221.

لقد احتوى الدرس اللغوي عند العرب الأبعاد التركيبية العربية وحاول الوقوف على طبيعة الوصف والتوصيف معا من خلال إعادة طرح قضايا النحو وفلسفته في شكل أكثر منطقية ودقة نذكر منها:

***الموضع و العلامة العدمية و مفهوم اللفظة**

المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدد بالتحويلات التفريعية ؛أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية ، وهذه الزيادة هي نفس التحويل (في هذا المستوى) وإذا أردنا أن نعبر عن هذا باصطلاح الرياضيات فيمكن أن نقول بأن ما يظهر بالتفريغ في داخل المثال المولد للفظة هي عبارات حتى ولو كانت بعضها أطول بكثير من البعض الآخر و ذلك لا يخرجها عن كونها لفظة. و قد تحصل اللغوي على المثال المولد للفظة بإثبات التناسب أو التناظر (المقابلة بالنظير= Bjection=Mise En Correspondance Biunivoque) بين هذه الوحدات (أو حمل أو إجراء كل منها على الآخر) . و يتم هذا الإجراء بالتحويل الذي هو هنا الزيادة . و لهذه العملية عكسها و هو" رد الشيء إلى أصله "على حد تعبير النحاة . و بهذه العمليات يتحدد موضع كل عنصر في داخل المثال. ولا بد من الإشارة إلى أن المواضع التي هي حول النواة قد تكون فارغة ؛ فالموضع شيء و ما يحتوي عليه شيء آخر(و هذه مفاهيم رياضية محضة و هي أهم صفة يتصف بها التحويل الخليلي) . و يعبر عن هذا النحاة بأن هذه الزوائد "تدخل و تخرج" و هوما يتصف به الإدراج الذي يتم " بالوصل "(SIMPLE CONCATENATION) وليس لاكالإدراج الذي يحصل" بالبناء(INTEGRATION STRUCTURANTE) فالوصل يحصل في داخل اللفظة ،أمّا البناء فيحدث في داخل الكلمة

و كذلك في داخل النواة التركيبية كما سنراه)[1] . ثم إن خلو الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو " الخلو من العلامة " أو "تركها" (الكتاب 7/1 و 340) ما نسميه نحن بالعلامة العدمية (EXPRESSION ZERO) التي تختفي في موضع لمقابلتها علامة ظاهرة في موضع آخر كجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها، وكذلك هو الأمر بالنسبة للعامل فان العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو بل هو الابتداء . وهذا المفهوم و إن كان موجودا في اللسانيات الحديثة إلا أنه لم يستغل الاستغلال الكافي و المناسب ؛ إذ يجب أن يكون مرتبطا بالموضع في داخل بنية معينة ذات عرض و طول؛ أي في البنية التي سميت بالمثال (SCHEME GENERATEUR).

*** –العامل[2]**

ليست" اللفظة" الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التراكيب(NIVEAU SYNTAXIQUE) لأن لهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تدريجا. و هاهنا أيضا ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية : يحملون مثلا أقل الكلام مما هو أكثر من اللفظة باتخاذ أبسطه و تحويله بالزيادة ،كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه) فلاحظوا أن الزوائد على اليمين تغير اللفظ و المعنى بل تؤثر و تتحكم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب) . فتحصلوا بذلك على مثال تحويلي يتكون أيضا من أعمدة و سطور (مثل المصفوفة اللفظية)وذلك مثل:التركيب ،وأن المعمول الثاني في هده الحالة هو المفعول

1- الحاج صالح ، المرجع السابق ،212-222.

2- الحاج صالح ،المرجع السابق ،ص223.

به ، وأثبتوا أيضا أن موضع ($م_1$ و $م_2$) يمكن أيضا أن تحتلهما كلمة واحدة أو لفظة بل وتركيب[1].

5-إحلال المدرسة الخليلية الحديثة محلها من النزعات الحديثة في العالم العربي

إن استغلال النظرية أو بالأصح إمكانية استغلالها الآن فحاصل بالفعل ، أولا لأننا نعتقد أنه لا توجد لغاية الآن نظرية أخرى استخرجت من النظر في اللغة العربية أو على الأقل اعتدت اعتدادا كبيرا بها وبأخواتها اللهم إلا النظرية التوليدية التحويلية التي تجاوز فيها صاحبها التقطيعية و التصنيف الساذج . وقد استفاد أيما استفادة في ذلك من النظر في اللغة العبرية على المنوال الذي تناولت به في القرون الوسطى، والسبب الثاني هو اختبارنا لها عند صياغتنا لها الصياغة الرياضية وهي أطوع نظرية، في اعتقادنا، لهذا النوع من الصياغة ومن ثم تشكيلها بالشكل الخوارزمي (algorithmique) حتى يمكن استعمالها على الرتاب (الحاسب الالكتروني) . ومن جهة أخرى استغلالها في الاكتشاف الآلي لصيغ العربية الإفرادية و التركيبية . وقد قدمت في هذا المجال بالذات رسائل ماجستير في معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر. كما أن هناك فريق من المهندسين في الإعلاميات يتعاونون مع اللسانيين لانجاز عدد من المشاريع من هذا القبيل . وهذا الاستغلال جاء أيضا فيما يخص الصوتيات التطبيقية وخاصة الصوتيات الرتابية (المستعينة بالحاسب) فهناك مهندسون في الإلكترونيك يحاولون استغلال المفاهيم العربية للوصول إلى استكشاف آلي أكثر نجاعة مما قد ظهر في البلدان الغربية .

فهذا جزء من الأعمال التي يقوم بها الآن الباحثون الذين ينتمون إلى المدرسة التي شرّفها بعضهم بأن سمّاها بالخليلة الحديثة. ولابدّ ههنا من التنبيه إلى أن هؤلاء الباحثين ليسوا من الأتباع المقلدين

1- الحاج صالح ، المرجع السابق ،ص 224.

للعلماء القدامى ، بل قد يكون منهم من يعتمد في بحوثه على أفكار و مفاهيم و مناهج غير تلك وصفناها ، إلا أنهم لا يتجاهلونها على الإطلاق بل يعتدون ببعضها إن لم يكن بجميعها ، فنظرتنا إلى هؤلاء العلماء القدامى هي نظرة المطّلع الذي لا يريد أن يفلت منه أي اتجاه و أي نظرة و أي نوع من التحليل، بل ولا يحكم على أي منها إلا بعد النظر الممعن والتحميص المتواصل. ثم إن الذي جعل الناس لا ينتبهون إلى ما في بطون الكتب القديمة التي تنتمي إلى المبدعين من علمائنا فقط هو استغلاق محتواها عليهم ، إذ يسقطون أولا عليها المفاهيم و التصورات التي تبلورت (وجمدت) في عهد الانحطاط الفكري العربي الإسلامي و سهل ذلك أن عددا كبيرا من الألفاظ التي استعملها الخليل وأصحابه بمعنى هي نفس الألفاظ التي استعملها المتأخرون ولكن بتصور آخر. وذلك مثل" الكلمة" كما تصورها سيبويه وما يقصده ابن مالك منها . وكثيرا ما رأينا المحدثين يخلطون ، زيادة على: ذلك، بين المصطلحات القديمة و المصطلحات المحدثة في عهد الجمود وذلك مثل " الفعل المبني لما لم يسمّ فاعله " و " المبني للمجهول " فكل مصطلح تصوّر خاص .

وأما مكانة هذه النزعة من النزعات الأخرى في العالم العربي فهي تتوسط في اعتقادنا بين اتجاهين: اتجاه يتجاهل تماما أو إلى حد بعيد اللسانيات الحديثة و يعتمد أساسا على المفاهيم اللغوية التي تبلورت كما قلنا عند المتأخرين ويخلط أصحابه بين المفاهيم العربية الأصلية و مفاهيم هؤلاء المتأخرين ، واتجاه آخر يتجاهل تماما وإلى حدّ ما التراث العربي أو يجعل ، مثل الاتجاه الأول ، كل التراث واحدا ، وبعض أصحابه على الرغم من معرفتهم لهذا التراث فإنهم مقتنعون اقتناعا تاما أنه قد تجاوزه الزمان أو هو جهة نظر لا يمكن أن تساوى وجهات نظر اللسانيات الغربية .

ومع ذلك فهذا لا يمنع من أن يكون من بعض ذوي هذا الاتجاه أو ذاك علماء كبار تفتخر بهم الأمة العربية .أما الاتجاه الأول فقد برز الكثير ممن أدرك أغراض العلماء المبدعين (مع شيء من التعلق بمفاهيم المتأخرين) ويدلّ على ذلك تحقيقهم المتقن للمخطوطات وتعليقاتهم عليها ونذكر منهم جماعة المحققين لكتاب سيبويه (طبعة بولاق) .

وقد ظهر في عهدهم (نهاية القرن الماضي)علماء في اللغة ساهموا في إحياء التراث أيّما مساهمة و لا يفوتنا أن ننوّه بالأعمال الجليلة التي قامت بها المجامع اللغوية العربية .

وما يقال عن الاتجاه الأول يمكن أن يقال عن الثاني فقد برز فيه أيضا باحثون جدّ ممتازين ومنهم من برع براعة في فهم المدارس الحديثة في اللسانيات ، وربما استطاع البعض منهم تجاوز مرحلة الاقتباس السلبي ولم يقع كلهم في حضيض التقليد، بل اجتهدوا وفضلهم كبير في تعريف اللسانيات لجمهور المثقفين. أما نزعاتهم و مشاربهم فهي في الغالب تابعة للمنافع العلمية التي استقوا منها معلوماتهم ومشايخ اللسانيات الذين تتلمذوا خارج العالم العربي ، فقد كانت أقدم مدرسة انتهل منها المحدثون هي مدرسة فرث الانكليزية بالأربعينيات والخمسينيات وكانت نزعة وصفية في الغالب وتندرج مع النزعة الأخرى (المعاصرة لها) في تلك الحركة الواسعة التي أثارها سوسور و الأمير تروباتسكوي الروسي، وفي المدرسة النبوية (بشيء كبير من التكيّف هنا وهناك). ولابد من الملاحظة أن عدد اللسانيين العرب في ذلك الوقت كان قليلا جدا (و لا يزال قليلا إلى يومنا هذا).

هذا وقد وجد ، بعد ذلك ، جيل من أهل المغرب تبنى أيضا مبادئ البنيوية عن طريق مدرسة أندري مارتيني التي تمثل النزعة الفرنسية للبنيوية . ثم ظهرت المدرسة التوليدية الأمريكية ، وانتبه إلى أهميتها أكثر من واحد من المثقفين العرب واتخذها بعضهم وخاصة في المغرب العربي قاعدة لبحوثهم .كما تكاثر اللسانيون – على قلتهم – وتشعبت المدارس الغربية ، وظهرت نظرية الحديث

أوالخطاب في شتى العواصم الأوروبية ، وتتلمذ بعض الباحثين العرب على أساتذتها . يضاف إلى ذلك ظهور اللسانيات التطبيقية ، فقد كان العالم الثالث أحوج مايكون إلى هذه اللسانيات نظرا إلى المشاكل الإنمائية العويصة التي يعانونها. وكانت المدرسة الخليلة أكثر النزعات اهتماما بها خصوصا بما ظهر في أيام استعمال التكنولوجيا في البحوث اللغوية، ولاسيما التطبيقية منها إذ هناك أعمال كبيرة تنجز الآن في البلدان العربية في هذا الميدان التطبيقي، كمعهد العلوم اللسانية بالجزائر.هذا بصرف النظر عن الدراسات و المقالات العلمية القيّمة التي تصدر في كل البلدان العربية. ورغم ذلك كله نجد من يميل إلى التقليد الغربي ، ولاسيما أولئك الذين يتعصبون لمدرسة واحدة ،فقد يتهجم بعضهم على النحاة العرب فيقارنون بين مفاهيمهم دون أن يفهموها وبين تصورات اللسانيات. وهنا أرى بكل موضوعية أن الدراسات اللغوية القديمة ثرية جدا بمفاهيم وقضايا وإجراءات تخص الرؤية اللغوية ومنهجها، وكان الأجدر العودة إليها لأنها كانت سباقة إلى كثير من المفاهيم ، ثم محاولة تكييف المناهج اللسانية الحديثة بما يخدمها ويتلاءم وخصوصية نظامها بعيدا عن الإسقاطات الآلية التي عادة ما تخفق لأنها وليدة النص الغربي لا النص العربي.

الفصل الثانـــي

مدخل إلى اللسانيـــــات الرياضية

1- ماهية اللسانيات الرياضـية

-المرجعية والتأسيس

اللسانيات linguistique هي الدراسة العلمية للغة ، ونعني بالدراسة العلمية البحث الذي يستخدم الأسلوب العلمي المعتمد على المقاييس الآتية :

-ملاحظة الظواهر اللغوية ووصفها انطلاقا من فكرة النظام (التجريب والاستقراء المستمر).

-بناء نظريات لسانية عامة وكلية من خلال وضع نماذج لسانية قابلة للتطوير صالحة لأن تطبق على كل اللغات .

-استعمال النماذج والعلائق الرياضية الحديثة (التحليل الرياضي الحديث للغة – الموضوعية).

وفيما يبدوا أنه – وحسب هذه المقاييس العلمية التي تقوم عليها الدراسة اللغوية الحديثة – يمكن افتراض بكل منطقية تشابهية بأن اللسانيات بالنسبة للعلوم الإنسانية كالرياضيات بالنسبة للعلوم الطبيعيةالدقيقة؛ فاللغة بالنسبة لمناهجها وعلومها كالرياضيات بالنسبة للعلوم الطبيعية والتكنولوجية[1]. ولعل الاهتمام بالمنظومة اللسانية الحديثة هو مبتغى هذا الطرح انطلاقا من طرح

1- مازن الوعر ،" دراسات لسانية تطبيقية"، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط1 ، سوريا ، 1989 ص22.

معادل حديث تبنته نظرية لسانية رياضية قام بإنشائها اللساني الدانماركي ل.هيمسليف، إذ تقدم نفسها بوصفها توضيحا للحدس العميق عند سوسير .كما جعلها هذا الإخلاص الأساسي تتخلى من جهة ،عن بعض أطروحات سوسير لأنها سطحية ،ومن جهة أخرى عن التأويل الوظيفي.

أخذ لويس هامسليف من الدروس أمرين أكيدين قبل كل شيء:

1-اللغة ليست جوهرا ولكنها شكل.

2_تختلف كل لغة عن لغة أخرى ليس على مستوى التعبير فقط،ولكن على مستوى المضمون أيضا.

وقد توحدت هاتان الأطروحتان،بالنسبة إلى سوسير ،في نظرية العلاقة.فإذا كان يجب على اللغة أن تتميز على مستوى التعبير وعلى مستوى المضمون،فإنما ذلك يكون لأنها مجموعة من العلامات والذوات التي لها وجهان[1].وتعطي اللسانيات الرياضية أهمية كبيرة للشكل المصفى من كل واقع دلالي أو صوتي ، كما يأتي البعد الوظيفي في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام،وكذلك بالنسبة إلى دور اللغة في الاتصال كون هذا الدور مرتبط بالجوهر.ولكن هذا التجريد يسمح في الآن نفسه للغات الطبيعية الكثيرة أن تتقارب مع ألسنة أخرى تختلف عنها وظيفيا وماديا.فإذا كانت دراسة اللغات الطبيعية ماسة بشكل كاف من التجريد فإنها ستفضي كما يريد سوسير ذلك،إلى دراسة عامة للألسنة .وهو نموذج مؤسس على الخصوصيات الشكلية للألسنة فقط .فإذا حددنا لسانا من الألسنة بوجود مستويين ،فإننا سنتكلم عن اللغة المطابقة عندما يكون للمستويين التنظيم الشكلي نفسه،ولا يختلفان إلا في الجوهر.وينطبق هذا على الأنساق الشكلية للرياضيين في الصورة التي يصطنعها هيمسليف عنهم ، والعناصر والعلاقات بالنسبة إلى هؤلاء تتطابق في التقابل النظري مع

1_ انظر أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايف، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ،ت منذر عياشي ص43.

تأويلاتها الدلالية. ومن بين اللغات غير المتطابقة نتحدث عن اللغة التعيينية عندما لا يكون أي واحد من المستويين هو نفسه لغة مثل اللغات الطبيعية في استخدامها الاعتيادي.ولكن عندما يكون مستوى المضمون هو ذاته لغة،فسنكون بإزاء لغة واصفة معادلة مثل اللغة التقنية المستعملة لوصف اللغات الطبيعية.وأخيرا إذا كان مستوى التعبير هو الذي يشكل اللسان فالمقصود هنا هو لغة تضمينية، فبالنسبة إلى هامسليف يوجد تضمين فعلا عندما يكون العنصر الدال هو الناتج نفسه لاستعمال هذه اللغة أو تلك.فعندما يستعمل ستندال كلمة إيطالية ،فإن الدال ليس هو فقط الكلمة المستعملة ولكنه يتمثل في أن المؤلف كي يعبر عن فكرة معينة قرر أن يلجأ إلى اللغة الإيطالية.ويتمثل مدلول هذا اللجوء بفكرة معينة عن الشغف، وعن الحرية[1].

وقد لا حظ كثير من المهتمين بالرياضيات والتحليل اللساني للغة أن ثمة أوجه تشابه عديدة بين الأنساق الاستنباطية في المنطق والرياضيات ، والنسق اللغوي ، لذلك فإن النماذج اللسانية المقترحة في النصف الأول من القرن العشرين في الولايات المتحدة ، وخاصة تلك التي تدرج عادة تحت اسم النموذج المركبي، كانت تستند إلى أرضية ومبادئ رياضية عامة .فالنحو ذو الحالات المنتهية يعتمد رياضيا العلائق،بينما يعتمد التحليل إلى المكونات المباشرة نظرية العلائق والأصناف.و لجأ النحو التوليدي وغيره من النظريات اللسانية إلى استغلال مبادئ نسق المنطق الصوري في البحث اللساني[2].

1_ ديكرو ماري سشايف، المرجع السابق، ص 47_48.

2-مصطفى غلفان، بمشاركة الملاخ وحافظ علوي ،اللسانيات التوليدية، ص51 .

إن العلاقة بين الرياضيات واللسانيات وليدة فترة بداية الأربعينيات من القرن العشرين، فكلمة توليد المستعملة في عبارة النحو التوليدي مأخوذة عن الرياضيات.كما أن مفهوم النحو يأخذ الشيء الكثير عن الرياضيين وتصورهم للغة[1].

واللسانيات الرياضية ، انطلاقا من الطرح السابق والأبعاد الحداثية المتبلورة رؤية ومنهجا Linguistique mathématiqueأو كما تسمى بعلم اللغة الرياضي، هي من الفروع اللسانية الحديثة التي تنظر في اللغة بوصفها ظاهرة حسابية منسوجة صوتا وتركيبا ودلالة، ومنظمة على نحو متشابك يتوخى تطويعها ووضعها في أطر وصيغ رياضية بقصد معرفتها معرفة دقيقة لإثبات الفرضية التي وضعها تشومسكي من أن اللغة عبارة عن آلة مولدة ذات أدوات محددة قادرة على توليد ما لا نهاية له من الرموز اللغوية من خلال طرق محددة. وفي وقفتنا الحداثية الأولى أشرنا إلى أن اللسانيات هي الدراسة العلمية للغات البشرية كافة من خلال الألسن الخاصة بكل قوم من الأقوام. وأن هذه الدراسة تشمل: الأصوات اللغوية والتراكيب النحوية ، والمعاني اللغوية والدلالات ، وعلاقة اللغات البشرية بالعالم الفيزيائي الذي يحيط بالإنسان؛ فصياغة جميع اللغات البشرية ،ومنها اللغة العربية، صياغة رياضية صوتيا وتركيبيا ودلاليا يقتضي استثمار المنطق الرياضي لبلورة نظرية دقيقة تفسر طبيعة تشاكل أصوات اللغة وأساليب تركيبها وتأليفها على نحو يثبت رياضيتها وخضوعها لقانون المنطق الرياضي، ومن ثم القدرة على معالجتها في الحواسيب الإلكترونية.وفي تعقب واقع التدريج الرياضي لغة نجده يبدأ من فكرة المنطقية وعدم التناقض بين المعطى المقدم والنتيجة المتوصل إليها من خلال علاقات استنتاجية مقبولة[2] .ومن باب أن اللغة

1- غلفان ،مرجع سابق، الصفحة السابقة.

2-علم اللغة الرياضي ، شبكة مجموعة اللسان العربي / الموقع الإلكتروني http://www.lisanarabi.com/vb/showthread.php?t=1172

قول ومقول،لفظ ومعنى، كان لزاما البحث عن مقومات نظرية القول هذه، التي من شأنها تقييس المعرفة وخصوصياتها انطلاقا من عملية التبادل الحاصلة بين طرفين اثنين؛ إذ لا يتم انتقال المعلومة أو القول بشكل سلس وواضح بين الطرفين إلا إذا احتيج إلى عناصر خمسة لا سادس لها وهي :المتكلم (ناقل المعلومة وصاحبها) والموضوع (أو المعلومة ذاتها) والمستقبل أو مستقَر المعلومة) ثم المكان (أو شكل المعلومة ووضعيتها) فالزمان (أو صفة المعلومة وملامحها). وهذه العناصر الخمسة هي التي تضمن تطور مبدأ التواصل والاتصال اللغويين.ومن المهم التأكيد ،في هذا الباب ، على أن اللغة منفصلة تماما عن الكلام، وما التعابير الصوتية إلا وسيلة وأداة تعبير عن اللغة مثلها في ذلك مثل الكتابة، فالأصم يعبر بالإشارة والنحل يعبر بالرقص وهكذا تختلف وسائل التعبير واللغة واحدة[1].

وعلى اعتبار أن وجود عنصر أو غيابه من عناصر العملية التواصلية يستلزم احتمالين اثنين هما: الوجود (1) أوالغياب (0)، فإن ذلك معناه، أن لكل حرف صيغة رقمية مكونة من خمسة أرقام تنحصر بين(11111 و 00000)وهو عدد أركان العملية التواصلية في ذاتها. أي أن لكل صيغة رقمية أو حرف معنى ودلالة خاصة به لا يشاركه فيه أي حرف آخر ، وهذه الدلالة ناتجة عن حالات وجود أو غياب المتكلم والموضوع والمستمع وعن حالات المكان والزمان. وبتركيب الأحرف مع بعضها نحصل على معاني أكثر تعقيداً تمثل المعاني التجريدية لمفردات اللغة. وهكذا نكون قد حصلنا على نظرية قادرة على تحليل مفردات اللغة العربية وإيجاد معانيها الحقيقية لأن اللغة العربية لغة معاني وليست لغة مباني فجميع مفرداتها (على الأقل التي لم تتعرض للتشويه) تحمل معاني محددة ودقيقة وليست مجرد تراكيب صوتية لها معادلها الرياضي المطلق.

1-المرجع السابق ، الموقع السابق.

وعلى منوال العد العشري الذي اختصر نظام الحساب في عشرة أرقام (من 0 إلى 9) يسري البحث في حروف العربية التي اختزل التأليف بينها الملايين من الكلمات .

وتمكننا النظرية اللسانية الحديثة من اكتشاف ووضع مصطلحات جديدة بدون تشويه اللغة عبر استيراد الكلمات الأجنبية أو استخدام النحوت اللغوية الفاشلة، فاللغة (وهذا مبرهن عليه رياضيا) هي مجموعة غير منتهية من الصيغ أو المفردات ، وبالتالي نستطيع أن نوجد المفردة المناسبة لكل شيء في الكون .فهي الوجه الآخر للإرادة الإلهية التي تسير وفقها أحداث الكون[1] يقول عز وجل في كتابه العزيز : (قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) : [2].

*أهداف اللسانيات الرياضية

اللسانيات الرياضية هب التي نتظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة حسابية مركَّبة صوتاً وتركيباً ودلالة، ومنظمة على نحو متشابك من أجل تكببفها وأطر رياضية.

-تهدف اللسانيات الرياضية إلى تحليل الظاهرة اللغوية باستخدام آليات وتقنيات الرياضيات الحديثة **كالإحصاء و التحليل، والحساب والمنطق الرياضي**، وقد طبق هذا العلم على علم العروض بجدارة واستحقاق مصطفى حركات في كتابه " اللسانيات الرياضية و العروض" ،وكشف عن طرائق جديدة في دراسة العروض العربي دراسة رياضية حديثة بعيدة كل البعد عن الذوق المعياري التراثي[3].

1- الموجع السابق، الموقع السابق.

1-سورة الكهف ، الآية109.

وانظر أيضا: http://www.lisanarabi.com/vb/showthread.php?t=1172‏2- علم اللغة الرياضي ، شبكة مجموعة اللسان العربي / الموقع الإلكتروني

روبير مارتان ،مدخل لفهم اللسانيات ،ص113-192

2-النموذج في الدراسة اللسانية الصورية

النموذج هو مفهوم أساسي في الدرس اللساني الرياضي المعاصر خاصة ذاك الذي يفضل وصف الأشكال الكلامية وتجريد السيرورات اللغوية. إنه يشكل وسيلة لتمثيل المعارف اللسانية وتفسير النشاط اللغوي عند الإنسان.يتزايد اهتمام الدرس اللساني المعاصر بضرورة توفير مناهج ومفاهيم جديدة تساير التطور المعرفي والتكنولوجي، بوصف ذلك جهدا ينصب على وصف اللسان وتفسير وقائعه المختلفة لاستنباط نماذج تكون لبنة للبرمجة الآلية .وقد تولَّى الاتجاه الصوري أو الشكلي مسؤولية إنشاء نماذج لسانية صورية تلبي ذلك الغرض باستعماله لغات صورية تعمل على ترميز القواعد وتمثيل العبارات اللسانية عبر الصياغة الصورية التي تعد تمثيلا للنظريات العلمية خاصة الرياضية في إطار نظام صوري يسمح بتحديد العبارات اللغوية وقواعد البرهان بلا غموض. فلا تقتصر أهميتها على مجرد صياغة مرمَّزات رياضية ؛أي متتالية لرموز حساب صوري ؛ فقد قادت صياغة النظريات الرياضية الأساسية خلال القرن العشرين إلى تطور منطق رياضي ذي مشاكل ومفاهيم خاصة به.في حين تتضمن الصياغة الصورية في الدراسات اللسانية وصفا يتحقق بواسطة قواعد صورية صارمة مؤلفة من نماذج رياضية أو منطقية و.يتجلى الاتجاه الصوري في فروع اللسانيات الحديثة كالصوتيات الوظيفية التي أسسها ر. جاكبسون Jakobson . ون.س. تروبتسكوي(N.S. Troubetskoï) والتي تعكس التصور الجديد نحو المعرفة الصورية. من هنا أمكن معرفة النظام الصوتي للسانٍ ما بأنه نظام التقابلات بين الفونيمات، وتعريف الفونيم بأنه نظام السمات أو الملامح التمييزية. وسعت أعمال تشومسكي(Chomsky) في دائرة الإجراءات الجبرية الخاصة بدراسة البنى التركيبية في اللغات الطبيعية، وكذا رياضيون من أمثال

وانظر أيضا : علاقة اللسانيات بالعلوم الأخرى http://www.lahajat.7anan.net/

ريني توم(René Thom)الذين حاولوا وضع لسانيات صورية في إطار النظرية العامة لـ"الأنساق وشروط اتزانها".

لقد أدى ذلك كله إلى إعادة ظهور مشاكل فلسفية كان قد أثارها من قبل أمثال ليبنيز (Leibniz وكانط(Kant) حول النحو العام ؛ إذ يتعلق الأمر بالبحث عن العناصر أو النواحي الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية التي يمكن أن تكون شِركة بين جميع اللغات الإنسانية، وكذا بخصوص مقولات العقل أي تلك الصور العامة للعلاقات المتنوعة القائمة بين المواضيع وبين أفكارنا، والتي يكون تصنيفها حسب القوانين العامة للعقل مثل "الكم "و"الكيف" و"العلاقة[1].

3-تحديد الدراسة الصورية

إن الدراسة الصورية ، وانطلاقا مما سبق ،هي الدراسة التي تقوم بوصف العلاقات بين وحدات لسان معطى، وتبعد عن تأويلها وعن المادة التي تتحقق فيها عناصر لسانية معينة. هذه العلاقات يمكن أن تخص وحدات في مستويات عدة: الملامح التمييزية، الفونيمات، المورفيمات، اللفظات والجمل وهذه الأخيرة هي محو الوصف والتحليل. و لا شك أن الغرض من البعد عن تأويلها وتحّققها في مادة معينة، بالنسبة لنحو صوري، هو الامتناع عن الوصف النطقي لجملة ما، كما هو الامتناع عن وصف محتواها الدلالي ،لذا فإن الوصف الصوري لا يزود بمعلومات حول المحتوى الدلالي لمقولة نحوية تعني صنف الوحدات اللسانية التي قد تتحمل الوظائف نفسها مثل: المذكر في مقابل المؤنث – ولا حول المحتوى الدلالي لوظيفة تعنى بالدور الذي يمكن أن يقوم به عنصر يؤدي إلى إقامة علاقات متعددة داخل البنية اللسانية مثل: (ركن مسندي) وأيضا لا يزود بمعلومات حول الجانب الصوتي المادي؛ إنما يزود النحو الصوري بفرضيات حول مجموعة

1- المرجع السابق ، الموقع السابق.

الشروط التي تتوفر في الجملة حتى تتلقى تأويلا صوتيا ودلاليا، هذه المجموعة تدعى بالوصف البنائي[1].

وعند تمثيل الجملة مثلا بالرمز (Σ)، وكانت تلك الجملة تخضع لقاعدة إعادة الكتابة، فإن مجموعة من القوانين تمكِّن الباحث من أن يفرِّع مختلف العناصر في مختلف المستويات انطلاقا من رمز أولي حتى تتولد الجملة، يعبَّر عنه كما يلي:

$\Sigma \rightarrow$ Mod + P

شكل رقم 07:إعادة كتابة الجملة

فمثلا الرمز (Mod)يحيل على حكم الكلام (خبر، أمر، استفهام) بينما تمثل النواة بالرمز (P). في المسلمة الأولى الخاصة بالنحو التوليدي التحويلي، يدل السهم على إعادة الكتابة(Σ) بواسطة Mod + P) مع المحافظة على اتجاه السهم، الرمز + يدل على صلة الرمز ModبـP عبر عملية السلسلة أو وصل العناصر بقاعدة إعادة الكتابة المقترحة مثالا متبوعة بعدة قواعد أخرى تُجرى دائما بواسطة رموز مجردة(Dubois, J. et al. 1973 : 77, 216, 220)

في أول مشروع قام به تشومسكي Chomsky لصياغة النحو صوريا، اعتبرت مركزية علم التركيب مسلمة أساسية وفق مؤلفة أساسية[2].

2- رضا بابا أحمد، مفهوم النموذج في الدراسات اللسانية الصورية ،مجلة قراءات، العدد 02، السنة 2011 ص223-234، منشورات كلية الآداب واللغات، جامعة معسكر – الجزائر ، الموقع http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=2125

1- المؤلفة المركزية للنحو هي علم التركيب الصوري كله، وظيفتها تكمن في الوصف البنائي، المؤلفة الصوتية تمثل الوصف البنائي لسلسلة الدوال الصوتية، المؤلفة الدلالية تشارك في الوصف البنائي للمحتوى الدلالي.

يمكن للشكل التالي أن يعرض هذا التصور:

المؤلفة التركيبية

القاعدة |البنى العميقة |التحويلات |البنى السطحية

المؤلفة الدلالية المؤلفة الصوتية

الشكل: مؤلفات النحو الصوري

إن القاعدة هي جزء من المؤلفة التركيبية تسمح بتوليد مجموعة محصورة جدا تضم البنى الأساسية (البنى العميقة)، أما التحويلات فتسمح بتوليد البنى السطحية انطلاقا من البنى العميقة، وقد أدخل بعض اللسانيين المؤلفة الدلالية أو جزءا منها في عملية الصياغة الصورية غير محافظين على مركزية علم التركيب.

من هنا تجب الإشارة إلى أن تحقق الصرامة الصورية في الدراسة اللسانية لا يتوقف بالضرورة على إيجاد إجراءات جديدة في المعالجة التجريبية للمعطيات اللغوية، بل المطلوب هو جعل الإجراءات السابقة، التي استعملت بطريقة غير صورية وغير واضحة ، أكثر صرامة وتفسيرا . واعتمادا على هذا التصور، يطمح يلمسلاف(**Hjelmslev**) إلى أن تكون الغللوسماتية علما للغة شكليا خالصا لا يختلف في منهجه ونتائجه عن الرياضيات أو المنطق الشكلي. لكنه ورغم وجود علاقة بين هذه العلوم العقلية وتلك المعطيات العينية من ناحية وبين علوم الواقع والمفاهيم المجردة من ناحية أخرى، ليس بالوسع أن تطوَّع اللسانيات إلى درجة احتوائها داخل الرياضيات و يرجع السبب في ذلك إلى فرضية الاسترسال التي تعتبر الجانبين الذهني والعيني، أي المجرد والتجريبي، متلازمين متناسبين عكسيا في مختلف العلوم وفي النماذج المتعددة للعلم الواحد ؛ فإذا قارنا نماذج الرياضيات الحديثة بنماذج اللسانيات التنظيرية (التي تعتمد على المنهج الذهني الاستدلالي لا المنهج

التجريبي) عند يلمسلاف(Hjelmslev) وتشومسكي (Chomsky)وملنار (Milner)، ألفينا النماذج الرياضية تعطي أهمية بالغة للجهاز النظري، فتولد من داخله المعطيات التي تشتغل عليها وتعرض عن جانب العينات ما يرسخ الاعتقاد بأن دراسة اللغة في جانب هام منها هي اشتغال بالظواهر التجريبية وما يصحبها من متغيرات، لذا يصعب وضع قواعد صورية نهائية تلك القواعد الصورية المبنية التي تتميز بأنها أوصاف للوقائع اللغوية الطبيعية على شكل مجموعات من سلسلات الرموز والعمليات التي تتصف بالوضوح والبساطة في بنيتها المنطقية، وتيسِّر دراسة خصائصها بواسطة المناهج الاستنباطية، وغالبا ما تستعمل الحواسب نتائجها العملية[1].

لقد أسهمت الدراسات الوصفية الصورية في إثراء التمثيل النحوي عن طريق الرموز والمعادلات والأشكال لإعادة الكتابة الخاصة بمختلف التعابير من نواحيها الصورية، والتي تدور حول قواعد متنوعة نحو : القواعد ذات البنود المحددة ؛ إذ تصنف ضمن القواعد التي يشكل المنطق عاملا هاما في إنشائها، وتستمد هذه القواعد أدواتها من المنطق والذكاء الاصطناعي، والمعالجة الآلية للغة والبرمجة لوضع لغات التجميع التي تسمح بكتابة البرامج على مستوى الآلة. وكذلك القواعد الوصفية الوظيفية الموحدة ، كما تثري القواعد الصورية كونها تسهم في إنتاج اللغات المنطقية واللغات الحاسوبية الخاصة بالدراسات اللسانية الوصفية . لكن الدراسة العلمية لا تكون صورية ما لم تقم على وصف العلاقات الكامنة بين رموز اللغة المدروسة وتجريد ما تقترحه من تأويلات لتمثيل النظريات العلمية المختلفة ووصف القواعد اللغوية وقواعد الاستدلال بعيدا عن الغموض.كما

1_المرجع السابق ، الموقع السابق.(رضا بابا أحمد، مفهوم النموذج في الدراسات اللسانية الصورية ،مجلة قراءات العدد 02، السنة 2011 ص223-234، منشورات كلية الآداب واللغات، جامعة معسكر – الجزائر ، الموقع http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=2125)

وانظر أيضا في هذا السياق كتاب : مصطفى غلفان ، بمشاركة الملخ وحافظ علوي ، اللسانيات التوليدية ، ص 51-85.

تسمح بتفسير الخصائص الصورية المميزة لأنحاء اللغات المختلفة وصياغتها رياضيا. غير أن تلك الدراسة لا يمكن أن تكون صورية مائة بالمائة(100%)، إذ غالبا ما تظهر الملامح الدلالية في الدراسة حتى عند أكثر اللسانيين صرامة في الأخذ بالخصائص الصورية للغات ، ورغم ذلك، تعد الصياغة الرياضية من أساسيات إخضاع قواعد اللغة بهدف برمجتها كليا بواسطة الرموز الرياضية، فهي عبارة عن مجموعة من الضوابط والقوانين لبنية اللغة الداخلية والخارجية وتتعرض بالترميز الرياضي لكل الوظائف والوحدات اللسانية داخل التراكيب الأساسية والتراكيب المحولة عنها[1].

4-بين المنطق والتحليل الرياضي

من المعروف أن علم المنطق من بين العلوم المضبوطة والدقيقة فهو يشبه الى حد بعيد علم الرياضيات ليصل الى حدود التطابق في الطريقة والبناء كما أن صلته من ناحية أخرى بالرياضيات والعلوم جميعا صلة وثيقة وذلك لافتقار العلوم الى قوانين وقواعد المنطق.

والتفكير المنطقي هو التزام الفرد بالدقة في التعبير والصياغة بحيث يصل من وراء ذلك الى طرح المسائل بصورة واضحة لا لبس فيها والتخلص من الفروض مع الإقناع .

ويؤرخ له في الحضارة العربية بانتقال العلوم اليونانية إلى اللغة العربية بفضل ترجمة أمهات الكتب اليونانية ؛ إذ كانت مؤلفات أرسطو المنطقية من المؤلفات والكتب التي ترجمت إلى اللغة العربية فكتب الفلاسفة العرب في المنطق وأضافوا إليه ، نلمس ذلك في الكثير من الكتب والمؤلفات التي خلفها العلماء والفلاسفة العرب في المنطق والتي تميزت بعدة إتجاهات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا : الاتجاه الذي سار على منوال منطق أرسطو ويمثل خطه الفكري في (نظرية المعنى) و (فلسفة المنطق) وبصورة عامة واتباع بعضهم للطريقة الارتباطية في المنطق حيث يقوم المرء

1-روبير مارتان ،مدخل لفهم اللسانيات،ص27.

بعرض جميع الاحتمالات الممكنـــة (الصـادقة والكاذبة) لترابط جميع العناصر المنطقية ثم يتم التمييز بين تلك التي تتوفر فيها المنطقية وبين تلك التي لا تتوفر فيها المنطقية .

ثانيا : الاتجاه الذي إقترن بالعلم الرياضي والذي يتمثل بصورة واضحة في كتاب محمد بن موسى الخوارزمي (ت 850 م) وكتابه المعروف (الجبر والمقابلة) وما احتواه من عناصر منطقية مهمة.

ثالثـا: الاتجاه الذي إقترن بالعلوم الطبيعية خاصـــــة (علم المناظر)(علم البصريات) وعلمي الأثقال والموازين حيث إستطاع العلماء العرب تطوير الطريقة الاستقرائية القائمة على التجربة والاختبار. ومن أجل الوصول الى صياغة الأقوال العامة (القوانين) وامتحان الفروض لمعرفة الصـادق منهـا والكـاذب . وكـان مـن أبـرز العلمـاء العـرب فـي ميـدان الطريقـة التجريبيـة والاستقراء(الحسن بن الهيثم) .

رابعـا: الاتجاه الذي إقترن بأساليب حل المسائل الهندسية والعددية وطرق الوصول إلى النتائج بالحل والبرهان باستخدام معطيات المسألة المطروحة .

وقد برز في هذا الاتجاه الفيلسوف والعالم العربي (إبراهيم بن سنان الحراني)في كتابه المعروف (مقالة في الطريقة والتحليل) طرح فيه جملة من القواعد التي يستند عليها المتعلم والباحث من أجل اكتشاف الحل للمسائل المطروحة .

وبذلك يُعد (الحراني)أول مؤسس لفن حل المشكلات المنطقية واكتشافه للحلول الرياضية .

-اتجاهات المنطق الجديد

بدأت دراسات منطقية جديدة تقوم على تحليل المفاهيم والقوانين الرياضية وطرق الاستنتاج . إذ أدرك علماء الرياضيات أن أدوات التحليل للمنطق القديم (منطق ارسطو) لم تعد قادرة على توفير أسس منطقية للرياضيات المتطورة .

الاتجاه الأول

ظهر منطق جديد يوفر مستلزمات جديدة لتحليل المفاهيم والبراهين والاستنتاجات وكان من أبرز العلماء في هذا الاتجاه :

(جوتلب فيرجة)(1848-1925م) الذي تناول بالكشف على الاساس المنطقي (لعلم الحساب)

كمابرز برتراند رسل (1872-1970م) و(الفريد نورث وتهيند) (1861-1947م) في كتابهما المشترك الذي يقع في ثلاثة أجزاء:
(الأصول الرياضية) أو (أصل الرياضيات) حيث تم لهما البرهان على أن الرياضيات هي منطق متطور .ثم تتابعت الأبحاث وتعددت الاتجاهات الفكرية والفلسفية وظهرت مدارس في الفلسة الرياضية أهمها:

1. المدرسة الصورية بزعامة دافيد هلبرت (1861-1947م)
2. المدرسة الحرانية بزعامة برور (1881-1966م)
3. المدرسة المنطقية بزعامة (برتر أندرسل)[1].

الاتجاه الثاني

وتمثل باقتران المنطق بالعلوم التجريبية وتطور العلوم الطبيعية خاصة إذ كانت المحاولات متجهة إلى تحليل الطريقة التي يتبعها عالم الطبيعة في :

1. صياغة القوانين الطبيعية وامتحان الفروض.
2. إيجاد التعليلات القويمة للظواهر الطبيعية والمختبرية وقد برز في هذا الفرع من المنطق(فرنسيس بيكن)صاحب كتاب (الاتجاه الاستقرائي التجريبي) والذي تناول الطريقة الاستقرائية ثم اعقبه (جون ستيوارت مل) بكتابه (نظام المنطق)الذي طرح فيه مشكلة (الاستقراء والسببية) في بساط البحث وطبيعة القضايا الرياضية والطبيعيات وكل ما يتعلق بالتجارب والفروض والقوانين .
3. تناول الباحثون حديثا مشكلة (الاستقراء والاحتمال) كما ظهرت دراسات على مستوى عال ومتطور متاثرة بالتطورات العلمية للقرن العشرين وكان من أبرزها كتاب (كارل بوبر) (المنطق في البحث العلمي) أو (منطق الكشف العلمي) .

الاتجاه الثالث

تمثل هذا الاتجاه باقتران المنطق بالمشكلات الرياضية وأبرز من مثله (رينيه ديكارت) صاحب كتاب (مقالة في الطريقة)الذي شرح فيه أربع قواعد فلسفية مهمة.
القاعدة الأولى: هي القاعدة البديهية
القاعدة الثانية: قاعدة التركيب .

1- فراس الفتلاوي ، مقدمة في علم المنطق، الموقع الالكتروني http://ferasabbas.arabblogs.com/archive/2009/3/826787.html

القاعدة الثالثة : قاعدة التحليل .

القاعدة الرابعة: قاعدة الاحصاء التام .

الاتجاه الرابع

قد خصص (بولتز انو)(1781-1848) جزء من كتابه الكبير فن(كيفية)حل المشكلات إذ تناول في الجزء الثالث من كتابه المذكور (قواعد البحث وطرقه)[1]

4_المنهجية العامة للمنطق والنظرية الرياضية والاحتمالات

يهدف جورج بول من وراء طرحاته دراسة القوانين الأساسية لعمليات الذهن التي بموجبها يعمل الاستدلال، وذلك بالتعبير عنها بلغة حساب رمزية. وعلى هذا الأساس يشيّد علم المنطق وتتكون منهجيته التي تتحول إلى منهجية عامة يمكن أن تطبق على النظرية الرياضية للاحتمالات. ومن هذه الزاوية سوف لا ينحصر موضوع المنطق في كونه يعلمنا كيف نجري استدلالات صحيحة وسليمة انطلاقا من مقدمات ، كما أن نظرية الاحتمالات سوف لا يكون هدفها محددا فقط في تعليمنا إقامة مسائل التأمين على أسس صلبة أو في استخراج ما هو جدير بالاعتبار في الملاحظات التي لا تحصى ولا تعد والمسجلة ،مثلا،في الفيزياء الملكية. ولكن هذين العلمين هما أكثر منفعة من كل هذا ، إذ تظهر من ورائهما فائدة أخرى تتجلى في تسليط الضوء على ملكتنا العقلية[2]. ويستدرك جورج بول نمطين من العلاقات يهتم بهما المنطق هما :

أ_نمط العلاقات بين الأشياء.

ب_نمط العلاقات بين الوقائع.

2- فراس الفتلاوي ، مقدمة في علم المنطق، الموقع الالكتروني http://ferasabbas.arabblogs.com/archive/2009/3/826787.html

1-المرجع السابق ،ص 136.

وبما أن الوقائع يعبر عنها في القضايا، فالنمط الثاني من العلاقات يمكن إرجاعه،على الأقل فيما يتعلق بأهداف المنطق ،إلى علاقة بين قضايا.وعندئذ بدل القول إن المنطق يهتم بالعلاقات بين الأشياء ، والعلاقات بين الوقائع؛يمكن القول إنه يهتم بالعلاقات بين الأشياء ، والعلاقات بين القضايا.وكمثال عن النمط الأول من العلاقات القضية التي تقول "كل إنسان فان"؛وعن النمط الثاني القضية التي تقرر:"إن عرفت الشمس كسوفا كليا فالكواكب ستكون مبصرة".فالقضية الأولى تعبر عن علاقة بين "إنسان" و"فان"؛ والقضية الثانية تعبر عن علاقة بين القضايا الأولية "تعرف الشمس كسوفا كليا"و "الكواكب ستكون مبصرة "، ويفترض جورج من بين هذه العلاقات تلك التي تتضمن إثبات أو نفي الوجود بالنسبة للأشياء، وإثبات أو نفي الحقائق بالنسبة للقضايا ويسميها عناصر القضايا المعبّرعنها[1].

تقيّم أي نظرية قبل كل شيء بمقياس التناسق، فإذا كان من العسير التدليل على عدم التناقض فإن التناقض المعترف به غير مقبول بداهة ، يضاف إلى ذلك أنه يجب أن تكون النظريات باعتبارها كلا جزئية[2]متلائمة مع الأجزاء[3]التي نبنيها من ناحية أخرى[4] . كما لا تكتفي النظرية بالتناسق بوصفه بعدا كليا ،بل تتجه نحو احتواء المضمون نفسه وفقا للأسس الانسجامية التي تجعلها مقبولة ومتقبّلة لدى القارئ – الباحث، أولدى المتكلم المستمع المثالي، فلا يجد هذا الأخير حرجا في

1_ المرجع السابق،ص 136_137

2- روبير مارتان ، مدخل لفهم اللسانيات ، ص79.

3- التلاؤم مع الأجزاء تعزيز مباشر للمفهوم النسقي المقترن بالتمظهر الشكلي وهو لا يفي اعتماده كبؤرة وبخاصة في الدراسة ميثا لغوية، كون هذه الأخيرة دراسة لمنطق اللغة احتكاما للمفترض الذهني الحقيقي الذي يفرضه العقل ويجعلنا نميز بين الصحيح الموازي و الخاطئ المستبعد.

4-روبير مارتان ،مدخل لفم اللسانيات ، ص79.

استبعاد البيانات أوالمدخلات الفردية غير اللائقة وسياق المنطق أو غير المتكيفة وفكر الباحث. ولاشك أن لقب " الإنسان العاقل" يعني أن الإنسان يمتاز بين مجموعة الحيوانات، بالعقل و التبصر ،ملكة التفكر و التجريد،لكن ذلك العقل الإنساني، رغم تشبعه، لا يبد في نظر السيكولوجية الحيوانية إلا مجرّد نضوج تطوري للنواة الأصلية الموجودة عند الأجناس السفلى[1] التي تخص السياق خارج اللغة و تأتي الوظيفة الاتصالية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقنال. أمّا الوظيفة الواصفة المعادلة ،والتي تهمنا بدررجة أكبر، فتختص بالرامزة[2] .و تهدف هذه الوظيفة الأخيرة إلى التحقّق من استخدام المتخاطبين اللغة نفسها،أو استعمالهم بعضا من العبارات بالطريقة ذاتها والفروق الموجودة من خلال الوقوف على الفروق المعادلة. وهذا التحقق لا يقدر له أن يتم إلا من خلال تعريف يهدف إلى شرح معنى و دلالة علامات يعزز فهمهما على المستقبل. ولا ريب أنها الوظيفة – التي كثيرا ما تتخذ عبارات مثل " بمعنى"، أي " أعني ". وفي السياق المألوف العام فعندما نستخدم لفظا ذا معنى مشترك فإننا نضيف ، زيادة في التوضيح،معلومات تفسر هذا اللفظ: (الخال بمعنى الشامة) "أتفهمون ماذا أقصد بذلك ؟ "، "الديباجتان أي الخدان" وقد يحيل إلينا أن هذه الوظيفة إنما هي شرح لبعض عناصر المعنى ذاته بلا زيادة أو نقصان[3] . ولكن أي شرح نقصد؟ لا شك أنه الشرح المنظوماتي العلمي المختصر الذي يعتمد المحتوى اعتمادا نمطيا عميقا هو بيت

1- بول شوشار ،ماذا أعرف؟ اللغة و الفكر، بول شوشار ، ت متري شماس، المنشورات العربية، المقدمة رقم (12).

2- يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية ، ص 52-55.

3 - غازي ، المرجع السابق ،ص 54-55.

القصيد بفضل إجراء استدلالي (لم تقطف زهورا،إذن لم تقطف وردا) يمكن من رصد عدد كبير من الظواهر ومن ثم وصفها، فعلاقة الاحتواء[1] هي هنا:

(الزهرة تحوي الوردة) [احتواء الجنس القريب] فالوردة زهرة،و صنف الورد متضمن في صنف الزهور[2]والاستدلال السابق استدلال منطقي يقبله ممثل للمنطقية لارتباطه بالبعد النحوي (القاعدي)،و اللغة في الدرس اللساني تقابل النحو وتطابقه عند الوصفيين،لأجل ذلك صح تعريفها بالنظام النحوي المجرد .

– مقاربة إعادة صياغة الوقائع اللغوية وفق نسق منطقي محدد، أو نظرية رياضية وهناك من يذهب إلى أن نحو بور رويال (royal part) و الأنحاء العامة للقرن (18م) تندرج في هذا الإطار أي ضمن هذه المقاربة التي تدعى بالمقاربة الاختزالية[3] .

يمكننا أن نوجز معنى المقاربة السّابقة في البناء الوصفي الموازي باللغة الوجزة المعادلة أو بالرموز الرياضية المعبّرة ،و التي تتسق مع البنية المنطقية المثبتة و تختصرها اختصارا يغنينا عن قراءة المعطى وفق النمط التقليدي المحسوس بقراءة منطقية وبمنظومة مغايرة شكلا،كان قد تبناها لويس هاسليف وهو يصف النص بالمقدمات المنطقية و النتائج المنطقية. ونمثل لذلك :

"هو يحب الأحمر" (A) بيان A .[4]

1–الاحتواء كعلاقة رياضية ويرمز بها بالرمز الرياضي(U).

2– غازي ، المرجع السابق ،ص 51–52.

3–من المنطق إلى الحجاج حوار مع الأستاذ أبو بكر العزاوي، حاوره حفيظ إسماعيل علوي(المقال منشور إلكترونيا حوار مع الأستاذ أبو بكر العزاوي ،حاوره حفيظ ، إسماعيل علوي) انظر الرابط www.aljabriabed.net/n61_03azzawi.htm

4– بيان رامزة مختصرة تعوض البيان اللغوي المقترح / الخط المائل يجسد البيان المؤتلف أو المختلف وفقا للبنية المنطقية المقترحة.

"هو يحب الأحمر" . بالنسبة للمتكلم هي منطقية صادقة وتمثيلها المنطقي الواصف(هو لا يحب غير الأحمر) وتحافظ على نفس الكم التمثلي أي المعطى اللغوي المختزل لمجوع الإمكانات اللغوية التي تحتويها اللغة وتكون مكافئة لبنيتها التحتية الأصل الذي لا يعني التوزيع المألوف على نحو (يحب هو اللون الأحمر) ؛ بل القصد ما يثير اهتماما ومنطقا في ملئ الفجوات أو شغل منطق الترتيب وأولوية عناصره ؛ أي الأقول الجزئية المتعينة في : (هو لا يحب الأزرق) ، (هو لا يحب الأخضر) تخضع لنمط منطقي ، والنمط الأصل وإن كان النسق المتسق مغايرا ؛ فالأول مثبت والثاني منفي ، وههنا نتبين حقيقة اللغة الواصفة منطقيا والتي تمضيى نحو احتواء المفهوم الطبيعي بشكل يتسق وينسجم والدلالة العميقة وكذا منطق البناء ؛بمعنى آخر إننا نحاول رسم دلالة المقدمة في بعدها الإحالي الخارجي وهو يجسد اللغة الطبيعية .ونرى بعد ذلك إمكانات خضوعها للتقيد البنيوي . ولا نقصد من وراء المنتج أو نتيجة المقدمة بيانا جمليا حسيا بل نقصد بيانا لغويا عميقا أصلا ببعض ملامح البنية العميقة في مرجعيتها الفكرية المنفتحة وإن كانت نوعا ما مختصرة فالذي يهم هو مخالفتها للبنية النحوية المألوفة التي تمضي نحو الممارسة والتمرين الأكاديميين. والأمر كله منوط بالمقدمة التي تعيّن معمول الفاعل أو أثره .

لست أنا من يحب الأحمر/ قد أكون أنا أحب الأحمر .ولا إفادة ههنا وتوقع البيان المقابل لا قيمة له كون المحيط يستند إلى مبهم غائب وحتى لو حللنا القضية.

ينتمي هذا التركيب المنجز إلى الأقوال التقديرية بوصفها نوعا من أنواع الأقوال التي تبرّر قيمة عدم الانتماء إلى المحيط الفعلي.ونقصد بهذا الأخير ما يتعلق بمزايا لا جدال فيها للنظرية الدلالية؛فالحقيقة تكتسب قيمة جديدة تتمثل في الانتماء،أو عدم الانتماء،إلى محيط معيّن. إن قولا

ما يمكن أن ينتمي إلى محيط بوصفه قولا حقا أو قولا باطلا مدى منطقيته أو قولا أكثر أو أقل حقا أو قولا بإمكانه أن يكون حقا،وفي الأخير همنا هو إمكانات اللغة الشكلية في احتواء هذا التصور بلغة الأرقام والرموز.كما يمكن أن لا ينتمي إليه بأي شكل من الأشكال.ربما لم تتساءلوا قطّ عما إذا كان يوم 14تموز/يوليو2050 يوم ثلاثاء أو أربعاء أو يوما آخر كذلك.في هذه الحالة(والحظوظ وافرة في أن يكون الأمر كذلك) لا ينتمي هذا القول ج (على الأقل قبل أن تثار هذه المسألة المهمة)إلى محيطكم المعتقدي): هو يحب الأحمر (A).

هو يحب اللون الأحمر ← (A)

هو يحب القميص الأحمر A صورة جزئية منتمية € (A) A)...صورة تقدير

هو يحب الورد الأحمر A صورة جزئية منتمية € (A) A)..صورة تقدير

هو يحب القلم الأحمر A صورة جزئية منتمية € (A) A)...صورة تقدير

هو يحب الحذاء الأحمر، (A)صورة جزئية منتمية €[1] (A) A)...صورة تقدير وكلها تحافظ على نمط توزيعي واحد .

شكل رقم 08: المنطق والمحيط اللغوي المعتقدي

1ـ(€) علاقة الانتماء التي تنطلق من مختلف الجمل بمحدداتها اللغوية التي يرمز اليها رياضيا بالرمز(#)

والمفعول به ههنا منسوب إلى مجهول ،ترجح الافتراضات السابقة أنه من جنس ذكري،عاقل ينتمي إلى محيط معتقدي ، كما أشرنا سابقا ؛لأننا نستطيع أن نعدد ظروفه ونحدد الاحتمالات المتسقة فالصور التقديرية الجزئية تزيح تقديرات المسند إليه كون هذا الأخير غير متعين في حين أثره جلي يقبل فئة الإسقاط الاختيارية.والأصل أن الفعل رياضيا هنا خالي المعمولية(Ø) ، وهذه العلامة في الرياضيات الحديثة هي علامة الخلو كما هو معروف.وهو هنا خلو الموضع الذي يدخل فيه الفعل من اللفظ ويسمى ابتداء.وقد تقوم عناصر كثيرة مقام الفعل والابتداء والجامع بينها هو كونها تعمل في معمولين لفظا ومعنى ويكون العامل بذلك كالعنصر المتحكم في الجملة ،بل ومحور الجملة وذلك مثل:

إن	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبت	زيدا	منطلقا
أعلمت عمرا	زيدا	منطلقا
العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني

شكل رقم 09:العامل ومنطق التوزيع

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة المتأخرين قد تناسوا أن العامل ليس فقط ما يعمل الرفع والنصب والجر فلاحظ الخليل وسيبويه[1]:

1_ أن العامل والمعمول الأول هما أقل ما تكون عليه الجملة العربية غير المحذوف منها شيئ.وهما في هذه الحالة فعل وفاعل. أما المعمول الثاني فهو لازم في الجملة الاسمية.

1_ عبد الرحمان الحاج صالح ،بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج2 ،ص 74_75.

2_إن المعمول الأول لا يمكن بحال من الأحوال أن يقدم على عامله فهما يكونان زوجا مرتبا في اصطلاح الرياضيات.

3_أن موضع العامل قد يحتوي على كلمة مفردة غير اسم محض مثل (إن) و (كان) (والفعل غير الناسخ) ، أو على عامل +معمول(مثل : حسبت ، وظن عمرو) ، أو على عامل أول وثان مثل : أعلمت عمرو).

4_ أن موضع المعمول هو للفظة الاسمية في الأصل (الاسم ما يدخل عليه من الزوائد). وقد يدخل الفعل في موضع المعمول وذلك في ستة مواضع ذكرها سيبويه(الكتاب،409/1)[1].

ومجموعة العامل ومعموليه تكون النواة الأساسية لكل جملة من حيث البناء النحوي الإعرابي.أما من حيث الإفادة والدلالة فقد صرح سيبويه أن الكلام المستغني يتكون من مسند ومسند إليه .وفي هذا المستوى التركيبي توجد أيضا زوائد(مثل الزوائد في وزن الكلمة) وهي جميع المفاعيل إلا المفعول به(فهو فضلة في الإفادة لكنه عنصر نووي في البنية اللفظية لأنه بمنزلة الخبر من حيث الموضع) وكذا التمييز والحال والمستثنى المنصوب بالاستثناء.ويمكن أن نمثل هذه الأصول بهذه الصيغة[2]:

[(ع ←── م1)±م2] ±خ

ع= العامل،وم1=المعمول الأول،وم2=المعمول الثاني ، وخ=المخصص غير النووي،وما بين القوسين زوج مرتب: ع ←── م1 ، وبين المزدوجتين النواة.

1- الحاج صالح ،المرجع السابق ، ص75.

2_ الحاج صالح ،المرجع السابق ،ص 74- 75.

ويمكن أن نستخلص من هذه الاعتبارات أن الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه هما أول من اعتمد اعتمادا كليا مفاهيم منطقية رياضية في منهجيتهما لأنهما أرادا الوصول إلى بنى اللغة بالتمييز بين الخطاب من حيث الدلالة والإفادة ،والخطاب كبنية لفظية .ولكل منهما قوانينه (وهو الفرق بين الوضع والاستعمال).وأكبر مثال في ذلك هما مفهوما المستعمل والمهمل ؛ فالمهمل هو ما يقتضيه العقل والقياس خاصة ولم يأت في الاستعمال ،وهذا لا يمكن أن يحصل إلا في أعلى مستوى من التجريد العلمي[1].

فثبوت البنية المنطقية الخبرية يستدعي استبعاد البنية المنطقية المتفرعة المقابلة، وهو ثبوت يؤكد أصلية البنية الخبرية في حال تبنيها النحو افتراضي المنطقي الذي يشرح في الشكل:

(A) U (A، A، A، A ....) ⟷ (A)

A (A، A، A، A ....) (B)

هو لا يحب القميص الأحمر (مقهورة خلف البنية المنطقية الأولى)

ب–المقاربة الثانية و هي نوع من المقاربات التي تهتم بملاحظة الظواهر اللغوية أو البيانات المقترحة بوصفها مدخلات ثمّ إعادة برمجتها وفقا للمنظومة الرياضية أو المنظمة التي تكون أكثر ملائمة. وكأن المدخلات لا تتأسس على وصف تام، فهي ناقصة تحتاج لمن يصفها أو يعيد نسجها منطقيا.

وهذا الأمر يتعلق بمشروع واعد مهم،و لكن من الصعب جدا تحقيقه لأنه لا يعتمد على أي منطق موضوع من قبل[2]

1_ الحاج صالح ،المرجع السابق، ص 75_76

2– انظر حوار مع الأستاذ أبو بكر العزاوي ، من المنطق إلى الحجاج، حاوره حفيظ اسمتعيل العلوي www.aljabriabed.net/n61_03azzawi.htm

ج- المقاربة الثالثة و هي نوع من التأليف بين المقاربين السابقتين

وتتمثل في الانطلاق من نسق منطقي ما ، أو من نظرية رياضية محددة،و لكن بدل اختزال اللغة إلى هذه النظرية أو هذا النسق المنطقي، فإننا نقوم بمجموعة من المقارنات و المقابلات بين هذه الأنساق الرياضية المنطقية و المعطيات اللغوية. وهذه المقارنة و المقاربة ستساعدنا كثيرا على اكتشاف منطق اللغة كأحد الاجتهادات الأصلية في العمل اللغوي الفرنسي أزفالد ديكرو[1] . ونجده بشكل خاص في كتابة الدليل والمقول la preuve et le dire المنشور سنة 1973م وفي أبحاث لاحقة ،والمقابلة بين اللغة من جهة ،و المنطق أو الرياضيات من جهة أخرى لها قيمة استكشافية مهمة ولها فوائد بيداغوجية عديدة [2].

لقد عرف اللغويون العرب آليات التحليل الرياضي ومنهجه في تصنيف كتبهم أو معالجتهم لقضايا اللغة والنحو بما يستقيم وخصوصيتها في ضوء نظريات عدة نلخصها على النحو الآتي:

2_ التحليل الرياضي عند اللغويين العرب

* التفكيـــر الرياضي عند نحـــاة العربيّـــة في ضوء نظرية التباديل الرياضية:

التفكير الرياضي تفكير علمي مبرهن يتخذ من النظر المتسلسل الخطوات في مسألة ما وسيلة إلى اكتشاف المجهول ، أو إثبات صحة المعلومات، وهو بهذا منهج في التفكير البشري ينظر في علاقات الترابط أو التلازم بين أجزاء المسألة المعرفية أو النحوية الواحدة أو المتعددة، ليجعل منها سلسلة مترابطة قابلة للبرهنة والتجريد،وقد يحول التفكير الرياضي المدرك بالحس، أو الإحصاء إلى

1- المرجع السابق ، الرابط السابق(حوار مع الأستاذ أبو بكر العزاوي ، من المنطق إلى الحجاج، حاوره حفيظ اسمتعيل العلويwww.aljabriabed.net/n61_03azzawi.htm).

2 – المرجع السابق، الرابط السابق(حوار مع الأستاذ أبو بكر العزاوي ، من المنطق إلى الحجاج، حاوره حفيظ اسمتعيل العلويwww.aljabriabed.net/n61_03azzawi.htm) .

مدرك بالعقل، وهو بهذا يجعل المعرفة عقلية، وإن كانت في أصلها منقولة أو حسية،لأنه تجريد رمزي للمعرفة والتجريد يتجاوز الحس والزمان والمكان غالبا.

لعل البداية الحقيقية للانتقال بالنحو العربي من مرحلة الملحوظات الأولية البسيطة التي تعتمد الإشارات النحوية شبه الكلية لبعض قواعد النظام النحوي، كالإشارة إلى "إن و أخواتها"، إلى مرحلة العلم المضبوط بقواعد وأصول تعود إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ/735م) الذي دعا إلى مبدأ تعميم القاعدة النحوية وطردها، فعندما سأله تلميذه يونس بن حبيب (ت138هـ/799م) عن قول العرب في كلمة "سويق" ،"صويق" قال له: عليك بباب من النحو ينقاس ويطرد ثم صرح بعده عيسى بن عمر (ت149هـ/766م)، و أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ/770م) أن تعميم القاعدة، وطرد القياس عليها إنما يكون بعد بنائها على الأكثر[1].

فكأن هؤلاء النحاة المفكرين نظروا في عينة من كلمات العربية وتراكيبها، واستخلصوا منها معايير وقواعد يمكن القياس عليها، وهي معايير مقبولة عقليا، لأن استقرار كلام العرب الفصيح المحتج به كاملا كالمحال، إن لم يكن محالا، ومن صفات الجزء أنه يحمل خصائص الكل غالبا ويصاغ رياضيا كما يلي:

إذا كانت (س)عينة من نظام لغوي (ع)، له مجموعة القواعد (ج)، وهي(ل، م، ن...) فإن (س) تمثل هذه القواعد، ومجموعة قواعد العينة (س) وهي(م، ن، ك...) جزء من مجموعة القواعد (ج) أو هي كلها[2].

1- حسن خميس الملخ ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ،الشروق2007 ،ص15

2-المرجع نفسه ،ص15-16.

وإذا كانت القاعدة (ص) مميتة [4] للقاعدة (خ) في مجموعة القواعد (ج)، فإن إحداهما خارج نظام القواعد (ج)، لأن مجموع القواعد (ج) يساوي نظام اللغة الذي من شروطه عدم التناقض.

فتطبيق هذه القاعدة الرياضية أفرز مبدأ طرد القاعدة، ومبدأ حفظ الشاذ الذي تكون قاعدته مميتة لقاعدة عامة مطردة غالبا.

ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ/191م) الذي حباه الله سبحانه وتعالى عقلا رياضيا صرفا فورث هذه الأنظار، وتوسع فيها ، وطفق يبحث عن إجابة مقنعة للسؤال الأساس في البحث اللغوي آنذاك، كيف يمكن ضبط هذه اللغة المتشعبة الأنحاء دلالة وعروضا وصرفا وصوتا ونحوا في مجموعة شاملة بسيطة مجردة من القواعد والأصول؟[1].

ففي الدلالة اللغوية المعجمية اكتشف الخليل- رحمه الله- طريقة رياضية بسيطة يستطيع بها حصر كلمات العربية رياضيا، ثم تصنيفها إلى: محتمل ممكن مستعمل، ومحتمل مهمل ومستحيل غير ممكن، باستعمال نظرية البدائل أو التبادل الرياضية، التي تعني أن مضروب عناصر المجموعة (س) في بعضها يساوي احتمالات أشكالها المختلفة، فمثلا لدينا المجموعة (س) المكونة من ثلاثة عناصر هي (ب،ر،ق)، (ق،ر،ب)، (ر،ب،ق)، (ق،ر،ب)، (ب،ق،ر) (ر،ق،ب).

وقد روي أن الخليل حسب كلمات العربية فكانت قريبا من (12.5 مليون) كلمة في الجذر الممكن منها (6.5 مليون) كلمة، والمستحيل (6مليون) والمستعمل نصف مليون.

وقد كانت نظرية التبادل الرياضية منطق الخليل في بناء معجمه معجم العين- أوّل المعجمات العربيّة الجامعة –فقال :"اعلم أنّ الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو:قد ودق، وشد، ودش.

1-الملخ ، مرجع سابق ،ص16.

والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة، وهي نحو[1]: ضرب، وضبر، وبرض وبضر، ورضب. والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها، وذلك أنّ حروفها، وهي أربعة أحرف، تضرب في وجوه الثلاثيّ الصحيح وهي ستة أوجه، فتصير أربعة وعشرين وجها والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجها، وذلك أنّ حروفها، وهي خمسة، تضرب في وجوه الرباعيّ، وهي أربعة وعشرون وجها، فتصير مائة وعشرين وجها، يستعمل أقلّه أكثره".

فتقاليب المجموعة المعجمية (ض،ر،ب) هي احتمالاتها التبديليّة، وهذه الاحتمالات ستة، هي: ضرب ، برض، رضب، بضر، ربض، ضبر. وهذه الاحتمالات مشتركة في المدخلات أو المعطيات الأوليّة وليست مشتركة،ضرورة ،في الدّلالة اللغويّة،لأنّها في الحقيقة ثلاثة أشكال معكوسة ،وهي : ضرب ←وعكسها ← برض.

رضب←وعكسها←بضر.

ربض←وعكسها←ضبر.

شكل رقم 10:الاحتمالات التبديلية عند الخليل

أي أنّها ثلاث صور متناظرة ،كما تناظر الصور(س) نفسها في المرآة، وهذا التناظر يعني رياضيّا أنّ دلالة أيّ كلمة ليست هي دلالة صوتها المناظرة لها ،فلا يمكن أن تشترك دلالة الكلمة "الصورة"،وصورتها المناظرة لها باطّراد إلاّ إذا تساوى الطرفان نحو:سلس،وسلس ، فهي ومقلوبها المناظر لها شكل واحد ودلالة واحدة.

ولعل هذا التفكير الرياضي هو الذي جعل الخليل ينأى عن القول بما سماه فيما بعد – ابن جني (ت392هـ/1001م) ب"الاشتقاق الأكبر"[(11)]، لأنه لا يمكن أن يشكل قاعدة عامّة مطّردة ،كما أنّه

1- الملخ ، مرجع سابق ،ص16.

يتعارض مع دلالة الاحتمالات ،فالمادّة(سند) لا يمكن أن تشترك مع مناظرتها (دنس) إلاّ في المعطيات الأوّليّة (س،ن،د)،على حين قد تشترك –إلى حدّ ما –المادةّ(رحب) مع المادّة (بحر) في الدلالة مع أنهّما من المعطيات (ر،ح،ب)، والقاعدة الرياضيّة– أو أي قاعدة علميّة –لا تقبل هذه الازدواجيّة ، فالاطّراد شرط في القاعدة[1].

وانتقال الخليل من احتمالات الثنائي إلى الخماسيّ بالتدريج يشير إلى تمثّله فكرة "العبارة المسوّرة كلّياً أو جزئيّا"،فكل مجموعة تشكّل عبارات ،أي كلمات،مسوّرة كلّياً في ذاتها وجزئيا بالإضافة المتقاطعة إلى المجموعة الأكبر منها ،فالجذور الثلاثيّة في ذاتها ستة أوجه ،كل وجه يتضمن عناصر مجموعة الجذور الرّباعية تشكّل في ذاتها أربعة وعشرين وجها ،منها ستة ثلاثيّة تتقاطع في ثلاث عناصر من أربع مع الجذور الربّاعية ،وهذا يعني أنّ كلّ جذر صغير عبارة مسوّرة تسويرا جزئيا مع الجدر الأكبر منه المتقاطع معه ثلاثيّا ،ولمح هذه العلاقة الرياضية يشير إلى إحساس الخليل بوجود علاقة لغويّة مابين هذه الاحتمالات المتقاطعة جزئيّا ،لم يصرح بها ،لكنها قد تكون في التطوّر التاريخيّ أو الأصل السّاميّ عند الذين يردّون الجذر الرباعي والخماسيّ إلى الجذر الثلاثيّ بوجه من الوجوه.

ولم تكن نظريّة التبادل غائبة عن ذهن الخليل –رحمه الله –عندما اكتشف بحور الشّعر العربيّ وصاغها في دوائر عروضيّة ،فدائر عروضية ،فدائرة عروضيّة، فدائرة المشتبه (12) مثلا تتكون من ستّ تفعيلات رئيسة، هي :(مستفعلن، فاعلاتن ، مفاعلين ، مستفع لن، فاع لاتن مفعولات) تتألف هذه التفعيلات في ثلاثة أزواج ثنائيّة تتحول إلى ثلاثيّة بتكرار التفعيلة الأولى ،كما يلي :

فاعلاتن مستفع لن ←فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن .

1- الملخ ، مرجع سابق، ص 15-17.

مفاعلين فاع لاتن←مفاعلين مفاعلين فاعل لاتن.

مستفعلن مفعولات ←مستفعلن مستفعلن مفعولات .

وكل ثلاث تفعيلات تتصرّف على ستّة أوجه،فتكوّن مسدوسة، فمثلا: فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن تحتمل الصور التالية[1]:

1- فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن =أ، ب،ج.

2- فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن = ب،أ،ج.

3- فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن =أ،ج، ب.

4- فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن =ب،ج، أ

5- مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن =ج، أ، ب.

6- مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن =ج، ب، أ.

تساوي إيقاعيا الاحتمال الأول والثاني لتماثل التفعيلتين الأوليين ، فنفى أحدهما الأخر وكذا الاحتمال الثالث والرابع، والاحتمال الخامس والسادس ، فتحولت المسدوسة إلى مثلّثة، ورياضيّا يقسّم مضروب المجموعة (س) على عدد العناصر المتماثلة فيها لمعرفة الاحتمالات المتباينة الممكنة منها ، فإذا كان (أ،ب) متماثلين في المجموعة س(أ،ب،ج) فإنّ قيمة التباديل هي:

$\frac{1x2x3}{2} = \frac{6}{2} = 3$.

شكل رقم 11:القيمة الرياضية للتباديل

1- الملخ ، مرجع سابق ،ص 18-19.

وقد شكلت هذه المثلّثة أبحر المتئد، والخفيف، والمجتثّ، وهذه الأبحر ، منها اثنان مستعملان هما: الخفيف والمجتثّ، وثالث مهمل تقريبا ، لكنه موجود نظرّيا في الدائرة وهو المتئد ،لأنّ التبديل الرياضيّ يقتضيه[1].

وبما أنّ الدائرة العروضية تصوّر نظريّ رياضيّ فإنّه لا يشترط فيها الانطباق المطلق على الاستعمال الشعريّ، فالبحر المجتثّ لا يرد إلاّ مجزوءا على صورة (مستفع لن فاعلاتن).

فإذا كانت نظريّة التباديل الرياضيّة حاضرة في بناء الخليل لموادّ معجم العين ، وتفاعيل بحور الشعر العربيّ، فليس ببعيد أن تكون واحدة من منطلقات تفكير الخليل وأصحابه وتلاميذه في بناء نظريّة النّحو العربيّ،وحصر الأوجه الممكنة للقاعدة النحويّة من حيث التقديم والتأخر ،أي التغيير الموقعيّ.

ففي كتاب سيبويه – وفيه من علم الخليل الكثير:

"أن المفعول به عنصر حر في التقديم والتأخير إلا في مواضع محددة، نص عليها النحاة، يجوز أن يتقدم على الفعل أو الفاعل أو الاثنين معا بشرط أن تريد به مقدما ما تريد به مؤخّرا ؛ أي أن تضبط الاحتمالات بصورة أصل ترد إليه الصور الفرعيّة. وقد استغنى سيبويه بهذا التوضيح لحركة المفعول به في الجملة عن توضيح حركة "خبر كان" لأنّه كالمفعول ولم يفت سيبويه أن يلحظ البعد المعنويّ لظاهرة التقدم والتأخر ،فقال قولته المشهورة "كأنهم –العرب–إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ وهم ببيانه أعنى ".

ومنطلق احتمالات التقديم والتأخير في الكتاب الحركة الإعرابية الدالّة على الوظيفة النحويّة غالبا لأن "الحركة آلة الإعراب "، والإعراب أمارة على الوظيفة النحويّة غالبا، ففي مدارسة سيبويه لجملة

1- الملخ ، مرجع سابق ،ص 18-19.

"هذا رجل عاقل لبيب"أنّ الصفة (النعت) صفة ثابتة موقعيّا تتبع موصوفها في الحكم الإعرابيّ وتوضيحه ،أو تخصيصه ولهذه لا تتقدم عليه ،أمّا الحال فإنه يتقدم ويتأخرّ – إذا لم يمنع مانع. لهذا لو نصبت الصفة لجاز التقديم والتأخير فالحال صفة مؤقّتة مستقلة في الحكم النحويّ عن صاحبها لهذا ذيّل سيبويه مدارسته لهذه الجملة بقوله : "فأما القلب فباطل .....لأنّ القلب لا يصلح – في الصفة (النعت) ، وقال عن احتمالات التقديم والتأخير في الحال إنّه "جائز"·

ولعل حضور هذه النظريّة الرياضية المنهجيّة في الكتاب سرّ من أسرار تميّزه باستيعاب أصول النحو العربيّ وفروعه ، فدراسة عيّنة من كلام العرب الفصحاء تنتج صورا مختلفة من المعايير المجرّدة،فرزها النحاة الأوائل – حتى زمن سيبويه على الأقل – في مستويين؛ القواعد أو معايير العامّة ،والقواعد أو معايير التفصيليّة الخاصّة ،ويبدو أنّ النحاة درسوا القاعدة العامّة رياضيّا،فالقاعدة العامة لترتيب الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد هي :

فعل متعدّ + فاعل + مفعول به.

وهي تتكون من ثلاثة عناصر ، يمكنها أن تشكل ست صور ، أو مسدوسة – بتعبير الخليل هي:

1- فعل متعد + فاعل + مفعول به.
2- فعل متعدّ + مفعول به + فاعل .
3- فاعل + فعل متعدّ + مفعول به .
4- فاعل + مفعول به + فعل متعدّ.
5- مفعول به + فاعل + فعل متعدّ.
6- مفعول به + فعل متعدّ + فاعل[1].

1- مصطفى غلفان بمشاركة الملخ وحافظ علوي ، اللسانيات التوليدية ،ص 279-281.

وهنا انقسم اللسانيون التوليديون العرب إلى مجموعتين :

-مجموعة ترى أن البنية الأساس للجملة العربية من نمط:فعل -فاعل-مفعول به ، ومن هؤلاء الفاسي الفهري،وخليل عمايرة ، ومحمد الخولي ، وميشال زكريا ،ومازن الوعر.

-مجموعة ترى أن البنية الأساس للجملة العربية هي من نمط:فاعل-فعل-مفعول. وهو الرأي الذي نجده عند داود عبده وحلمي خليل والرشيد أبو بكر[1]. وقد أشار الفهري إلى هذه القضية ووضح مسألة الرتبة العميقة في اللغة العربية وحددها في : ف-فا-مف وهي السائدة، بينما تكون رتب أخرى مثل: فا-ف-مف مفرغة عنها .يقول الفاسي الفهري:"اعتبر كرينبرك J.Greenbergأن اللغة العربية من نمط:ف-فا-مف، واعتبرت هذا أصل الرتبة كذلك في إطار التحليل التوليدي التحويلي الذي قدمته لهذه اللغة .إلا أن تسومسكي يتكر وجود لغات من هذا النمط[2]. في حين يرى داود عبده أن توزيع عناصر التركيب الفعلي هو من نمط :فا-ف-مف، ويتم الحصول على الجملة من النمط المألوف :ف-فا-مف بموجب مجموعة من القواعد التحويلية[3]. والحقيقة أنه إذا تتبعنا الصورتين؛الثالثة والرابعة نجدهما ممتنعتين لتلبس الفاعل لا بوظيفة المبتدأ وموقعة والصورة الخامسة ممتنعة لتقدم الفاعل على الفعل ،فتبقى ثلاث صور محتملة رياضيّا ،وهي الصور التي لا يبعد أنّ النحاة كانوا يبحثون

1- المرجع السابق ، ص278.

2-عبد القادر الفاسي الفهري،اللسانيات واللغة العربية،ج1،دار توبقال، الدار البيضاء 1985،ص104-110.

3-مصطفى غلفان بمشاركة الملخ وحافظ علوي،اللسانيات التوليدية، ص 280 . وانظر في هذا السياق للاثراء والتعمق : داود عبده، البنية الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية ،مجلة أبحاث،الجامعة اللبنانية،بيروت 1983.

عن شواهد تؤيدها من الكلام العربيّ المحتجّ به . وكذلك الأمر في سائر الأسماء المعربة، ما يجعل البحث يذهب إلى أنّ الدرس النحويّ الأوّل مرّ – فيما يبدو – بمراحل ثلاث ،هي :

أ- جمع عينة من كلام العربيّ المحتجّ به، واستخراج القواعد العمّة منها .

ب- حصر الاحتمالات الممكنة رياضيا للقاعدة العامّة في الأسماء المعربة تقديما وتأخيرا،لأنّ "نحو اللغة يتكوّن من تحديد رياضيّ"[1].

ج- البحث عن شواهد تؤدي هذه الاحتمالات الرياضيّة ،ولّدها الاحتمال الرياضيّ ولم ترد في العيّنة الأولى،فمنهج البحث النحويّ تجربة وبرهان ،التجربة تمثلت في جمع العينة اللغويّة ،وتجريد خصائصها ،وبناء الفرضيّات .والبرهان تمثّل في إلحاق الكلام العربيّ الفصيح بالقاعدة النحويّة شاهدا على صحّتها ،وبهذا المنهج يكون النّحاة قد صدروا عن منهج علميّ سليم في البحث النحويّ لأنّ "اللسانيّ يطرح فرضيات – بعد دراسة العينة اللغويّة – تخصّ قواعد التركيب "النحو"،ثم يتثبت من صحّة فرضياته بإطلاق أحكام حدسيّة في قبولية ما يبنيه" إلى قواعد ومعايير إن أيّدتها الشواهد اللغويّة[2] .وهذا المنهج حقق للنحو والنحاة فوائد عدة، منها :

– اختصار الزمن اللازم لتقعيد الظاهرة النحويّة ،فالنحو العربيّ من أقدام العلوم التي قعّدت وقنّنت في تاريخ علوم الحضارة العربيّة الإسلاميّة ، إذ نفاجأ قبل أفول القرن الثاني الهجريّ بكتاب ضخم في النحو والصرف لم يكد يغادر كبيرة ولا صغيرة من قواعد العربية إلاّ أحصاها ،وكل ما يذكر من محاولات في التأليف النحويّ قبل سيبويه محاولات جزئيّة ،عيبها ،أو من عيوبها ،المنهج غير الرياضيّ الذي اتبعته.ومنها حصر الأوجه التي تتصرّف عليها العربيّة في أساليب جملتها ، ممّا

4- حسن خميس الملخ ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ،ص 19-20

2-الملخ ، مرجع سابق، ص20.

يجعل القواعد المعيارية ممثّلة لنظام العربيّة النحويّ كاملا ، وأداة لتوليد الجمل والتركيب توليدا صحيحا يتساوق مع سنن العرب في كلامها – ومنها سلخ القاعدة النحويّة عن الزمان والمكان ،ممّا جعل ثابتة– نسبيّا غير قابلة للتطوّر السريع ،لأنها عقلية مبرهنة بالعقل والنقل ، وهذا ينسجم انسجاما تامّا مع فكرة الحفاظ على نصّ القرآن الكريم كاملا من غير أن يتعرّض لاحتمال التطوّر في ألفاظه وجمله.

– ومنها تحقيق صفة الشمول والاطّراد وعدم التناقض في القواعد النحويّة ، مما يؤدّي إلى جعل نظام القواعد النحويّة نظاما مغلقا ،لا يقبل خروج قاعدة منه غالبا ، ولا دخول قاعدة جديدة إليه ولا يمكن اختراقه إلا بإلغاء منطلقات النظرية ، وهذا أمر صعب النحو العربي في وجه محاولات التغيير و التجديد قديما و حديثا . ومنها توحيد اللهجات العربية في نظام لغوي بصناعة نموذج مثالي للغة له شواهد من اللهجات تؤيده ، وإن شدت عنه ، كانت من الشاذ الذي يؤول ، أو يحفظ.

–و يبدو أن دراسة الخصائص النحوية الرياضية المنتظمة ضرورة علمية ، تفرض نفسها اليوم لأسباب مختلفة متعددة من منها : إن النظريات التحويلية يسمح به إطار المناهج القديمة . منها أن المراجعة المنهجية للنظرية النحوية تخلصها مما علق بها من غبار الزمن ،وتكشف عما قامت عليه من أنظار صالحة لمواكبة هذا العصر ، وتطوراته المختلفة . ومنها أن الدراسة الرياضية للنحو و نظريته مدخل أساس إلى عالم الحاسوب الذي يحمل وعدا بنتائج طيبة ، إن تمكن الباحثون من وصف العربية وصفا رياضيا يتجاوز البحث في بيت شاد ، أو قاعدة يتيمة ، لها

شاهد أو اثنين فقط ،إلى آفاق الكليات و العموميات النحوية المطردة ذات الصور الرياضية البسيطة المبرهنة ، لأن العموميات اللغوية أداة التفسير ، و أساس النظير ، و منطلق التحليل[1].

-العنصر في الجملة النحوية

العنصر النحوي هو الوحدة التي لا تتجزأ عندما تتحرك في الجملة ، فالجملة : (قرأ زيد الكتاب) تتكون من ثلاثة عناصر، فالعنصر "قرأ" لا يتجزأ ، ولا يمكن أن يتحرك إلا وحدة ،وكذا العنصر "زيد" ، والعنصر"الكتاب " فلايمكن فصل التعريف عن المفعول به "الكتاب" ، وإقحام عنصر ما بينهما ، ولهذا يتحرك وحده ويعد عنصرا نحويا واحدا مهما تعددت كلماته المعجمية فجملة (مالي إلا احمد شيعة) في قول الكمّيت: **ومالي إلا احمد شيعة ... ومالي إلا مذهب الحق مذهب.**

يمتنع فيها فصل حرف الاستثناء عن المستثنى مع بقاء الوظيفة الإعرابية له ، ولهذا يعدان عنصرا نحويا واحدا ، يتحركان معا تقديما و تأخيرا ، ويمكن اختبار صحة هذا القول بترتيب عناصر الجملة وفق الاحتمالات المقبولة نحويا ، إذ سنجد أن جميع الاحتمالات تحافظ على وحدة حرف الاستثناء مع المستثنى في وظيفته الإعرابية ،و هذا يجعل العنصر النحوي على شكلين :

أ- العنصر المركب، و هو الذي يتكون من كلمة واحدة مثل المفعول المطلق.

---

[1]- الملخ ، المرجع السابق ، ص21

ب–العنصر المركب، وهو الذي يتكون من كلمتين متلازمتين أو أكثر ، نحو : أداة النداء والمنادى و المفعول معه ، حرف الاستثناء و المستثنى المنصوب ، أو الحال. ويحسن الإلماح إلى أن العنصر النحوي يحتاج علامة الإعراب الظاهرة غالبا أمارة على وظيفته النحوية عند انتقاله من موقعه الأصل إلى موقع آخر تقديما أو تأخيرا فجملة : (رأى موسى عيسى) لا يقبل فاعلها، و لا مفعولها التقديم و التأخير لعدم تمتعها بعلامة الإعراب الظاهرة .ويمكن صوغ معادلة تبديليه لعناصر الجملة (ج) ، هي :

ج= مضروب عناصر ، إذا كانت العناصر قابلة للتحرك الموقعي الأفقي في العربية[1] .

والحقيقة أن الجملة النحوية و عناصرها مفهومان أساسان في دراسة التباديل الموقفية المحتملة للأسماء المعربة في الجملة العربية ، فلو كانت لدينا مجموعة العناصر (س) المكونة من (أ ،ب ج د) فهدا يعني أن الجملة هي الاحتمالات المقبولة نحويا لترتيب العناصر و تبديلها .

تتكون الجملة في العربية من عنصرين أساسيين ، هما المسند (م) ، و المسند إليه(م إ)، و يسميان العمدة ، و عنصر ثالث ثانوي يطلق عليه النحاة اسم الفضلة (ف) ، انطلاقا من تصور نظري مؤداه أن ما تطلبه بمعناها ، فهو فضلة ، كما يقول ابن أبي الربيع (ت 688هـ / 1289م)[2].

وبنية الجملة اصغر وحدة تركيبية حاملة للمعني ، أي أنها الفكرة النواة ، أو الجملة الصغرى، كما يسميها ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ/ 1359 م) و تتشكل من (م، م أ) متبادلين موقعيا في

1– الملخ ،المرجع السابق ،ص 24.

1–الفضلة وتسمى أبضا في نظام البحث اللساني الحديث العوامل الإدماجية التي يجوز إسقاطها وتقابل رياضيا الرقم (0)

شكل تركيب فعلي أو اسمي ، ولا يمكن آن تتم اصغر فكرة إلا بهما حقيقة أو تقديرا فهما أصل "استقلال الكلام ".

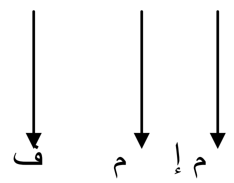
أما المعني فهو عنصر تكميلي يضيف إلى الفكرة النواة بعدا معنويا جديدا ، فالظرف يضيف الزمان أو المكان ، و المفعول معه يضيف المصاحبة ، و الحال يضيف الهيئة و التمييز يزيل الإبهام ، و المفعول له يوضح السبب و العلة ، و ...الخ [1].

و بنظام العد الثنائي العمدة يعادل الرقم (1) ، و الفضلة يعادل (الصفر) ، فتكون الجملة رياضيا كل تركيب يتكون من (م+م إ) تبدلان موقعي وما زاد عليها من الفضلة فهو (صفر) في قيمته التركيبية لا المعنوية ، وهذا يجعل الجملة العربية ترتد إلى إحدى صورتين :

أ- صورة الإتحاد مع البنية الأصل ، نحو(زيد رجل = م+م إ)، فالجملتان تعادلان البنيةالأصل فتتحدان معها من غير تعديل أو تقدير .

ب-صورة الفناء في البنية ، وتعني أن كل تركيب يمكن أن يرد بالإفناء إلى البنية الأصل فهو جملة واحدة ،مهما كان طوله ومهما تعد (م أو م إ) فيه ،مثل :

1- زيد رجل محبوب



م إ + م = 1 وهو البنية الأصل

ف= صفر وهو من الفضلة

1+ صفر = 1

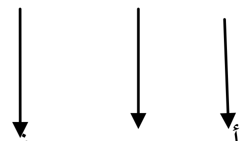
1- حسن خميس الملخ ،رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، ص22.

شكل رقم 12:صورة البنية

بنية الجملة هي (زيد رجل= م ا+م) ، و(حضر زيد =م+م ا) فالجملتان تعادلان البنية الأصل فتتحدان معها من غير تعديل أو تقدير .

–صورة الفناء في البنية ، و تعني أن كل تركيب يمكن أن يرد بالإفناء إلى البنية الأصل ، فهو جملة واحدة ، مهما كان طوله ، و مهما تعدد (ما أ و م أ) فيه مثل :

1– زيد رجل محبوب



م أ م ف

م أ + م = 1 و هو البنية الأصل

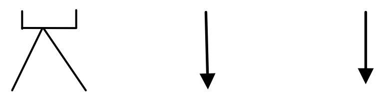
ف = صفر و هو من الفضلة

1+صفر = 1

شكل 13:صورة البنية

فبنية الجملة هي (زيد) و (ف) أفنيت في البنية .

2– جاء زيد يبتسم



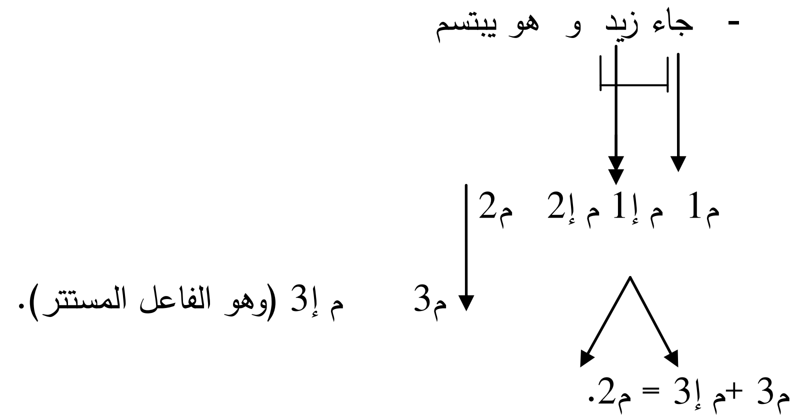
م1 م إ1 م2 م أ2 (الفاعل المستتر)

م2 + م أ 2 = ف (لأنه في محل نصب حال)

ف = صفر[1].

1– الملخ ، مرجع سابق ،ص22.

(م2 +م ا)2 زائدة على بنية الجملة الأصل ، و هي جاء (زيد)



شكل رقم14:بنية الجملة ومبدأ الإفناء

(م2) له شكل آخر مفرد وهو" مبتسم " يكمل البنية الأصل لـ م إ2 .

م ا2 + م2 = ف (لأنه في محل نصب حال)

ف= صفر.

فبنية الجملة هي من نوع (جاء زيد).

و يمكن صياغة معادلة لطول الجملة كما يلي :

الجملة(ج) = (م1+م 1أ) أو (م ا1+م1) + س حيث (س) عدد الجمل الإسنادية التي يمكن أن تفنى في (م1+م ا1) أو م ا1+م 1) بشرطين :

– الترابط، و هو على شكلين :

– ترابط إسنادي في البنية ، وهو شرط استقلال الكلام و بناء الجملة[1] .

– ترابط تكميلي في المعنى ،و هو من مواقع الفضلة (ف) بصورتها الأصلية كأن يكون المفعول به اسما و الحال كذلك ، بلا تأويل أو تقدير ، لأن أحكام الصورة الفرعية موقعيا و تبديليا غير

1– الملخ ،مرجع سابق ،ص23

أحكام الصورة الأصل ، و يجب أن يفنى العنصر التكميلي في البنية الأصل للجملة ، فاذا ارتد التركيب إلى بنيتين أصلين ، فهو جملتان : نحو(إن تدرس تزدد علما) لأن إفناء جواب الشرط على الأداة و الفعل من غير الجواب .

-الاستبدال ، بحيث تستبدل صورة العنصر التكميلي الفرع بالصورة الأصل ، مع مراعاة ملاحظة الرضي الأستراباذي (ت688هـ /1289م) الذي ذهب إلى أن الاستبدال للموقع لا لتقدير الإفراد دائما، فقال : " واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد ، بل يكفي في صيرورتها ذات محل الإعراب بعد أن لم تكن وقوعها موقع المفرد".

وهذا يعني أن الجملة العربية تسير في خطين : أفقي سطحي ، و عميق تحويلي ؛يخضع الأول إلى الاحتمالات التبادلية موقعيا ، و الثاني يلتزم موقعا واحدا ، إذ لا يجوز تقدم الخبر على المبتدأ إن كان جملة فعلية ، لأنه خرج عن صورته الأصلية ، و بهذا ينحصر البحث في دراسة الخط الأفقي للجملة العربية ، لأنه الأصل في قبول الاحتمالات التبديلية الموقعية[1] .

- <u>الاحتمالات التبديلية للاسم المعرب :</u>

للاسم في العربية ثلاثة أحكام إعرابية : (الرفع ، و النصب ، و الجر)، و يسعى البحث إلى تبين السمات التبديلية في إطار الاحتمالات الممكنة و الممتنعة للتحرك الموقعي للاسم المعرب ثم يفرد التوابع بمعالجة خاصة ، لأن من القضايا التي يحسم فيها النقاش " العوامل الحاكمة التي تسيطر على عملية انتقال المقولات النحوية من مواضعها البديلة خلال عمليات التقديم و التأخير في العربية .وهو التوليد الرياضي التبديلي وفق نظرية التباديل ، لينتقل من مسألة

1- الملخ ، مرجع سابق، ص23.

إثبات حضور بعض مبادئ الفكر الرياضي في النحو العربي التي أحسن إثباتها محمد كشاش في بحثه عن الفكر الرياضي في النحو العربي إلى مسألة محاولة وصف العربية رياضيا ، مع اقتصار البحث على نظرية التباديل الرياضية .

-احتمالات التبديل في إطار المرفوعات

المرفوعات بالأصالة لا التبعية أربعة : المبتدأ و خبره ، و الفاعل و نائبه ، و يلحق بها اسم كان و خبر إن ، و خبر لا النافية للجنس .

و المرفوعات الأصلية جزء من المفهوم العام لمصطلح "العمدة " في النحو العربي لأنها تقع في الموقعين الأساسيين في الجملة والمسند (م إ) ، و لهذا تقدر إن حذفت .

- المبتدأ و الخبر :

المبتدأ و الخبر جملة اسمية تتكون من المسند إليه (م إ)، و هو المبتدأ، و المسند (م) ، و هو الخبر . والأصل في المبتدأ التقديم ، كما أن الأصل في الخبر التأخير ، و ليس للجملة الاسمية سوى احتمالين تبديليين لأنها مكونة من عنصرين ، تقدم الخبر أو تأخره و تقدم الخبر على المبتدأ جائز يقول ابن هشام :" يجوز تقديم الخبر لعدم المانع " و تقدم الخبر يشير إلى أنه يتحرك – ما لم يمنع مانع – إلى يمين موقعه ، كما يتحرك المبتدأ إلى يسار موقعه إن لم يمنع مانع.

-الفاعل و نائبه :

الفاعل مسند إليه(م إ) في الجملة الفعلية يتقدمه فعل غير ناقص ، نحو : (حضر زيد و له عدا صورته الأصلية في موقعه احتمال واحد ، و هو التقدم على الفعل ، فتصبح الجملة (زيد حضر) و هده الجملة جملة اسمية ، لأن الفاعل لا يتقدم فعله ، و قد يقال : إن (زيد) فاعل من

حيث المعنى تقدم ، فلا موجب للتقدير و الإضمار ، وهدا القول يعرّف الجملة الفعلية على أنها الجملة التي تحتوي فعلا متقدما كان أم متأخرا، و يجعل الجملة الاسمية قائمة على الاسمين الجامدين، وهدا القول مردود ، فالجملتان:

1- رجع زيد من السفر.

2- زيد رجع أخوه من السفر.

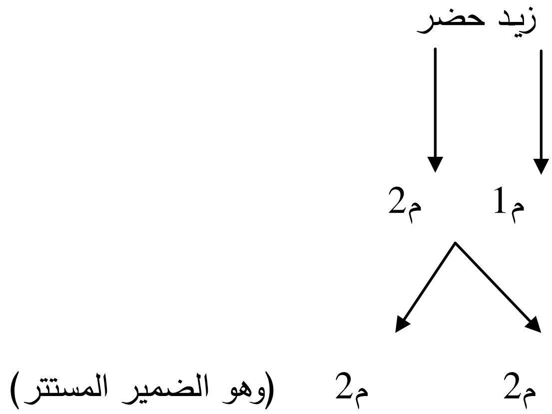
جملتان مختلفتان، الأولى فعلية، و الثانية اسمية، فلو حذف الفاعل من الجملة الثانية لأصبحت (زيد رجع) من السفر ولا يمكن أن يكون (زيد) فاعلا مقدما وان دل عليه المعنى لأنه في المرة الأولى كان مبتدأ ، ولم يطرأ عليه تغيير موقعي وهدا يعني أن كل جملة من نحو (زيد رجع) يحتمل فعلها فاعلين : الأول هو المبتدأ المتقدم ،فيكون زيد هو الراجع والثاني شخص من دوي العلاقة مع زيد فالا خد بالاحتمال الأول يلغي الاحتمال الثاني و العكس صحيح [1].

ولعل الأمر يتضح إذا أدخلنا إلى النحو المفهومين الرياضيين المنطقيين : مفهوم الجملة المغلقة و مفهوم الجملة المفتوحة ، فالجملة المغلقة هي الجملة التي يشغل فيها المسند إليه موقعه ، نحو (حضر زيد) و الجملة المفتوحة هي التي يترك فيها المسند إليه موقعه فارغا نحو : (زيد حضر) و إغلاق الجملة هو الأصل ، حتى يتحقق أصل الإفادة فاحتمال أن يكون الحاضر غير زيد في جملة (زيد حضر) يجعل الكلام ضربا من الرجم بالغيب ، ولا تتحول الجملة المفتوحة إلى جملة مغلقة إلا أذا اعتبر الفاعل ، في الأحوال كلها، متأخرا عن الفعل، إن ذكر أغنى ، و إن لم يذكر كان ضميرا مستترا يعود على المبتدأ ، و لعل فكرة الضمائر المتصلة تؤيد هدا الكلام ، نحو

---

[1]- الملخ ، المرجع السابق ،ص26.

الطلاب حضورا ، و البنات حضرن ، و المزارعان سقيا الأرض) ، ثم إن جملة (زيد حضر) جملتان كما يلي :



و لا يعقل أن تكون الجملتان مساويتين لجملة واحدة تركيبيا .

فالفاعل لا يتقدم على الفعل ، و إن تقدم أصبح مبتدأ و ترك مكانه أثرا ظاهرا أو مقدرا يدل عليه و يهدا يتحرك الفاعل إلى يسار موقعه و لا يتحرك إلى يمينه .

و يأخذ نائب الفاعل أحكام الفاعل تقديما و تأخيرا .

واسم كان كالفاعل، و إن كان أصله مبتدأً؛ لأنه لا يتقدم على الفعل الناسخ الناقص، في حين يتحرك خبره الموازي للمفعول به بحرية ما لم يمنع مانع.

– **<u>خبر إن و أخواتها</u>**

خبر إن له احتمالان: التقدم على اسم إن في غير حالة مجيئه شبه جملة، و التقدم على اسم إن أن، أو إحدى أخواتها.

أما الاحتمال الأول، فيؤدي إلى تكوين جملة، صورتها (إن + مرفوع + منصوب) وهي نفسها صورة جملة (كان)، و اللبس مجتنب، فتجتنب هذه الصورة ليقع الفرق بين أخوات (إن) و أخوات

(كان)، و الفرق أوالمخالفة مبدأ أساس في تمايز المباني لاختلاف المعاني؛ و لهذا يخطئ النحاة جملة:إن مجتهد زيدا.

و أما الاحتمال الثاني، فتفقد الجملة فيه شرط الترابط، فجملة:(مجتهد إن زيدا) تبدأ باسم مرفوع نكرة مقدم يحتاج فاعلا، فلو سلط نظريا على الاسم (زيدا)، لكانت الجملة (مجتهد زيدا)، و هو تعبير ممتنع، فالرفع هو الوجه، لكن في جملة (مجتهدا كان زيد)، لو سلط الاسم (مجتهدا) على الاسم (زيد)، لكانت الجملة (مجتهدا زيد) فتكون كلمة (زيد)فاعلا لاسم الفاعل (مجتهدا)[1].

فالمبدأ العام أن المسند لا يتقدم إلا إن بقي المسند إليه في حالة رفع كأنه فاعله، مثل الجملة الآتية:

زيد مجتهد.

ما مجتهد زيد.

كان زيد مجتهدا.

مجتهدا كان زيد.

فالنواسخ زوائد (ف) تهمل في البنية الأصل للجملة، و قد أدرك النحاة هذه المزية في (إن)، فقال الحيدرة (ت 599هـ/1202م) معللا عدم جواز تقدم خبر إن على اسمها أو عليها، بقوله:"إن مرفوعها هو منصوبها في المعنى خلافا للفعل"[(39)] أي أن خبر (إن و أخواتها) يجوز أن يتقدم لو كان منصوبا على أصل معناه، فجملة (كأن زيد أسد) معناها في الأصل الذي على صورة الجملة الفعلية (يشبه زيد أسدا) لهذا اسم إن منصوب شكلا مرفوع معنى و الخبر خلافه، و هذا التحالف

1- الملخ ، مرجع سابق ، ص27.

بين الشكل و المعنى يثبت الجملة على نمط واحد تقريبا ولاسيما أن الاسم المرفوع العمدة في العربية لا يتقدم إلى يمين موقعه باستثناء خبر المبتدأ، إذا لم يمنع مانع

و خبر النافية للجنس يأخذ أحكام خبر إن[1].

<u>-احتمالات التبديل في إطار المنصوبات:</u>

يمكن أن ننطلق من فرضية عقلية، مؤدّاها أن الاسم المعرب المنصوب عنصر حر في الحركة يمين موقعه الأصلي، أو يساره، ما لم يمنع مانع نحوي أو معنوي.و هذه الفرضية قابلة للإثبات العقلي المبرهن على وجاهتها، قبل اختبارها على أبواب المنصوبات في النحو، من وجوه متعددة هي:

1- النصب حكم إعرابي مباين لبنية الجملة الأصل في الأصل، فهو من مكملات المعاني، و الأصل في المعاني مناسبة المقال للمقام، و بهذا تتعدد مواقعها، و تختلف منازلها.

2- يرتبط الاسم المنصوب مع ناصبه في الأصل بالأثر الإعرابي الذي يحمله، فعلاقته مع ناصبه علاقة اقتران،لا علاقة إسناد، والاقتران يكون على احتمال الانفصال، فالاسم المقترن ليس من لوازم الاسم أو الفعل المقترن بهما دائما، بل هو ممن يمكن أن يحتاج إليه على حين أن المسند و المسند إليه عنصران لازمان لبعضهما بعضا؛ لأنهما نواة الجملة في العربية.

3- الوجوه التي يمكن أن يحمل عليها الاسم المنصوب كثيرة، وقد قيل:"إن للنصب واحدا و خمسين وجها، و هذه الكثرة دليل الشيوع و تعدد المواضع، حتى إن عيسى بن عمر النحوي كان ينزع إلى النصب إذا أشكلت عليه كلمة.

و المنصوبات في العربية : المفعول به، والمنادى، خبر كان، و اسم إن، و المفعول المطلق

1- الملخ ، مرجع سابق ،ص 27.

و المفعول فيه، و المفعول معه، والمفعول له، و الحال ، و التمييز، و الاستثناء[1].

-المفعول به:

يأتي المفعول به على الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل متعد + فاعل +مفعول به (م.به)

الصورة الثانية: فعل متعد +فاعل + م.ب + م .به2

الصورة الثالثة: فعل متعد + فاعل + م.به1 + م.به + 2م.به3

الصورة الرابعة: اسم فعل متعد + م.به

الصورة الخامسة: حرف نداء + منادى منصوب

الصورة السادسة: المصادر و المشتقات العاملة عمل الفعل المتعدي + م.به

و يلحق بهذه الصور خبر كان، و اسم إن.

تتكون الصورة الأولى

من ثلاثة عناصر؛ مما يجعل للمفعول به ثلاثة احتمالات تبديلية يأخذها نظريا وعلميا،ما لم يصطدم مع قاعدة أخرى، أومعنى مغاير، فالصور الآتية للمفعول به صحيحة:

احترم زيد عمرا.

احترم عمرا زيد.

عمرا احترم زيد.

الأصل في المفعول به الأول أن يكون عنصرا حرا في الحركة، ما لم يمنع مانع[2].

1- الملخ ، مرجع سابق ،ص28.

2- الملخ ،مرجع سابق ،ص29.

وتتكون الصورة الثانية من أربعة عناصر، ثالثها و رابعها متشابهان في الحكم النحوي، و هو النصب، و لهما طريقتان في الحركة التبديلية:

أ- الحركة المستقلة، كل عنصر وحده على حدة.

ب-الحركة المزدوجة، يتحرك فيها المفعولان معا من غير تبديل أو انفصال.

وتولد الحركة المستقلة الخاصة بالمفعول الصور التالية:

أ- كسا زيد عمرا ثوبا	1 ، 2 ، 3 ، 4
كسا عمرا زيد ثوبا	1 ، 3 ، 2 ، 4
عمرا كسا زيد ثوبا	3 ، 1 ، 2، 4
كسا زيد ثوبا عمرا	1 ، 2 ، 4 ، 3
كسا ثوبا زيد عمرا	1 ، 4 ، 2 ، 3
ثوبا كسا زيد عمرا	4 ، 1 ، 2 ، 3
ب-ظن زيد النحو صعب	1 ، 2 ، 3 ، 4
ظن النحو زيد صعبا	1 ، 3 ، 2 ، 4
النحو ظن زيد صعبا	3 ، 1 ، 2 ، 4
ظن صعبا زيد النحو	1 ، 4 ، 2 ، 3
ظن زيد صعبا النحو	1 ، 2 ، 4 ، 3
صعبا ظن زيد النحو	4 ، 1 ، 2 ، 3

يلاحظ أن تقدم المفعول به الأول في أشكاله الثلاثة في المثالين، كان تقدما صحيحا غير متأثر بكون الفعل متعديا لمفعولين أصلهما مبتدأ و خبر،أو ليس كذلك، و هذا يتفق مع ما استخلصناه

من دارسة حركة المفعول به الأول في الصورة الأولى. كما يلاحظ أن تقدم المفعول به الثاني في المثالين في أشكاله الثلاثة، كان تقدما صحيحا لكنه مشروط بوضوح الممايزة بين المفعولين: الأول، و الثاني.

و من جهة أخرى فإن تقدم المفعول به الثاني على المفعول به الأول ينفي عده تابعا له، أو متأثرا به إعرابيا، كما يلاحظ أن الأصل في توسط الفعل المتعدي إلى مفعولين ألا يلغى عمله لبقاء أثره و إن أجاز النحاة إعمال (ظن) و إلغائها متوسطة مع ترجيح الإعمال متوسطة، و ملاحظة أن الأفعال المتعدية لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ و خبرا لا تلغى أو تعلق، قال أبو البقاء العكبري (ت 616هـ/1219م) "لو قلت: زيد أعطيت درهم، لم يجز"

وتولد الحركة المزدوجة للجملتين السابقتين ثلاث صور لكل واحدة، هي:

أ- كسا زيد عمرا ثوبا. 1 ، 2 ، (3+4)

كسا عمرا ثوبا زيد 1 ، (3+4) ، 2

عمرا ثوبا كسا زيد . (3+4) ، 1 ، 2

ب- ظن زيد النحو صعبا. 1 ، 2 ، (3+4)

ظن النحو صعبا زيد 1 ، (3+4) ، 2

النحو صعبا ظن زيد. (3+4) ، 1 ، 2

يلاحظ أن الأصل تأخر المفعولين، و يجوز أن يتقدما على الفاعل إن حصلت الممايزة معنى و إعرابا، كما يجوز رياضيا أن يتقدما على الفعل و الفاعل مع بقاء العمل، لكن هذا الوجه ضعيف أدائيا؛ لآن الجملة لا تفهم إلا إذا أكمل المرء قراءتها، أو سماعها، فإذا توقف المرء عند نهاية تركيب (النحو صعبا) مثلا، فإنه سيحكم بخطأ التركيب، و إذا وصل كلامه إلى تتمة الجملة

فسيرفع عنها تهمة الخطأ، و بهذا يعد التركيب منفصلا عن جملته و متصلا بها، فالانفصال يلغي عمل الفعل المتأخر، و الاتصال يثبته و بهذا يكون تقدم المفعولين على الفعل و الفاعل صحيحا لكنه لا يلغي الإهمال (إهمال العمل)، و لعل أمن اللبس هو الذي جعل جمهور النحاة يقولون إن الأرجح إلغاء عمل ظن و أخواتها إن تأخرت[1].

و تبقى مسألة واحدة، و هي تقدم المفعول به الثاني على المفعول به الأول، و تحركهما معا حركة مزدوجة، نحو:

ثوبا عمرا كسا زيد.

صعبا النحو ظن زيد.

و هو وجه–على قبوليته الرياضية–ملبس "ملغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم"(44)كما يقول سيبويه.فالأصل أن حركة المفعول به الثاني المستقلة أو المزدوجة مع المفعول به الأول حركة حرة يسار موقعه و يمينه ما لم يمنع مانع.

و تتكون الصورة الثالثة من ثلاثة مفعولات زائدة عن الإسناد، فتكون عناصر التركيب خمسة:

(فعل متعد + فاعل + م.به1 + م.به2 + م.به3)

مثل:

(أعلم محمد زيدا الأمر صحيحا).

يلاحظ ابتداءا أن المفعولات الثلاثة لا يمكن أن تتحرك معا بشكل مستقل، كأنها عنصر واحد؛لأنها جملة اسمية أضيف إليها اسم، أو سبقها اسم، نحو: زيد صحيح، الأمر صحيح و هذا يجعل للمفعولات الثلاثة حركة ثنائية مزدوجة، نحو:

1- الملخ ،مرجع سابق ،ص 30

(زيدا أعلم محمد الأمر صحيحا)، أو (الأمر أعلم محمد زيدا صحيحا)، فتأخذ ضعف احتمالات التبديل في الصورة السابقة، و ضعف احتمالات اللبس الناتج عن الانفصال و الاتصال، مما يجعلها مقبولة رياضيا نادرة عمليا، إن لم تكن غير مستعملة.

والحركة المستقلة لكل واحد من المفعولات على حدة تولد أربعين احتمالا، باعتبار المفعول واقعا عنصرا خامسا، أو رابعا، أو ثالثا، ومضروبها أربعون، و هي جائزة رياضيا لكنها في الاستعمال محكومة بوضوح المعنى الذي يمايز بين المفعولات، و هذا الوضوح يصعب تحقيقه.

إذن، للمفعولات الثلاثة حركة حرة يمين أو يسار الموقع في الأصل الرياضي لكنها تضعف لصعوبة الممايزة المعنوية بينها.

-وتتكون الصورة الرابعة من: اسم فعل متعد و مفعوله، نحو:

***جملة :(عليك الانتباه)**

يلاحظ أن اسم الفعل المتعدي يعمل عمل الفعل المتعدي، مما جعل مفعوله مساويا لمفعول الفعل المتعدي الحقيقي، و هذا يجعل منهما شيئا واحدا في احتمالات الحركة التبديلية فيجوز رياضيا تقدم المفعول به لاسم الفعل عليه، و إن منع جمهور البصريين ذلك، لكن فاعل اسم الفعل لا يتقدم عليه، لأنه مساو لفاعل الفعل الحقيقي، و يستتر في اسم الفعل، نحو: دونك الماء فيجوز **لمفعول اسم الفعل التقدم عليه، و التأخر عنه**[1].

وتتكون الصورة الخامسة من حرف النداء متبوعا بالمنادى المنصوب حقيقة لا محلا نحو: (يا عبد الله)، و حكمه حكم المفعول به لفعل محذوف، ففي قولنا للمستعجل: (الصبر) وقعت كلمة (الصبر) مفعولا به لفعل محذوف (جوازا) تقديره (الزم)، و في هذه الحالة لا يوجد تقديم أو تأخير

1- الملخ ،مرجع سابق ،ص 32

لأن التقديم و التأخير يرتبطان بوجود مقدم عليه، أو متأخر عليه ، و هكذا تستحكم المسألة بوجه واحد.

والمنادى منصوب بإضمار فعل يدل عليه السياق؛ ما يعني أنه لا يتقدم ولا يتأخر لأن الفعل و الفاعل محذوفان؛ و يؤكد هذا أنه لا ينفصل عن حرف النداء، بل يتحد معه مكونا عنصرا نحويا مركبا.

فالمنادى المنصوب عنصر ثابت الحركة وراء حرف النداء.

ويأخذ المفعول به المنصوب بواحد من المشتقات، كاسم الفاعل و نحوه، حكم المفعول به المنصوب بالفعل تقديما و تأخيرا، مع مراعاة أن المفعول لا يتقدم على اسم الفاعل إذا كانت فيه الألف واللام ، نحو قولك: هذا الضارب زيدا؛ لأن الألف و اللام بمعنى (الذي) فما بعدها في صلة (الذي)، و ما في الصلة لا يتقدم على الموصول.وفي هذه الصورة السادسة لا يجوز أن يتقدم مفعول المصدر أو اسم المصدر عليه فلا تقول: (زيدا عجبت من ضرب خالد) ؛ أي (عجبت من ضرب خالد زيدا)، هكذا قال النحاة وهو رياضيا جائز إن وضح المعنى و انجلى؛ لكن، يبدو أن الذوق العربي لا يستسيغ هذا الوجه.

و يلحق بالمفعول به صورتان منصوبتان:

الأولى: خبر كان، فهو في حكم المفعول به؛ لأن كان و أخواتها أفعال، و لهذا يجوز أن يتقدم خبرها، أو يتوسط، أو يبقى في موقعه مع الأخوات الأصول لكان كلها حتى (ليس) مع ملاحظة مهمة، و هي أن الخبر بعد تحوله من الرفع إلى النصب لم يفقد وظيفته الإسنادية و لهذا بقي عنصرا أساسا في بنية الجملة، و كان قد تمتع بحرية أكبر في الحركة مما كان عليه في جملة المبتدأ و الخبر.ولكان أخوات يلحقن بها، و ل"ليس" أخوات يلحقن بها، و الأصل في أخبار هذه

اللواحق التأخير لكن، يجوز أن تتقدم إذا كانت أسماء معربة في جملة تامة لا حذف فيها، و هذا جواز رياضي اختلف النحاة في إثباته .

وأما الثانية، فاسم إن، وله احتمالان غير موقعه الأصلي، الأول: التقدم على إنّ، وهذا ممتنع، لأن (أن وأخواتها) من ألفاظ الصدارة التي توجه معنى الجملة، وتأخرها يفقدها هذه الوظيفة.

وأما الثاني، فالتأخر عن الخبر، وهذا ممتنع، لأنها بهذا تشبه صورة (جملة كان) شكليا إلا إن كان الخبر شبه جملة، فيبقى اسم (إن) ضعيف الحركة، ولعل هناك سببا آخر يتمثل في مدارسة الجملتين التاليتين:

أعلمت زيدا الخبر الصحيح.

أعلمت زيدا أن الخبر صحيح.

فجملة: (أنّ + اسمها + خبرها)، سدت مسد المفعولين الثاني والثالث، والجزء الأول منها (أن+ اسمها ناب عن المفعول الثاني، ما يعني أن (إنّ وأخواتها)مع الاسم كعنصر نحوي واحد مركب نحو: حرف النداء والمنادى، ولهذا لا ينفصلان إلا بما يغتفر، وهو شبه الجملة، وقد ذكر ابن هشام من القواعد الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية " أن العرب يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما" وما يعمل عمل (إن و أخواتها) مثل: لا النافية للجنس يأخذ اسمها المنصوب حكم اسم إن في تقييد حركته.

.فخبر كان وأخواتها المعرب عنصر حر في تبديلاته الموقعية، واسم إن عنصر ثابت نسبيا خلف إن وأخواتها.

- **المفعول المطلق:**

المفعول المطلق عنصر حر في الحركة كالمفعول، إن لم يمنع مانع لكنه يحافظ على مرتبته ولا ينتمي للخانة المعدمة.

- **المفعول فيه (الظرف):**

المفعول فيه عنصر حر في الحركة إن كان اسما معربا، ولم يمنع من تحركه مانع نحوي أو معنوي.

- **المفعول معه:**

يتكون المفعول معه من عنصر نحوي مركب، وهو الواو مع الاسم المنصوب بعدها، نحو: حضرت وموعد الامتحان.

ولا يجيز النحاة تقدم المفعول معه على الفعل، لأنه يؤدي وظيفته النحوية والدلالية في موقعه الأساس فقط.ويبدو رياضيا أن المفعول معه عنصر حر في التقدم على الفعل، فجملة: (وموعد الامتحان حضرت) أدت معنى الجملة الأولى وبقي المفعول معه منصوبا، ولا يمكن توهم أن هذه الواو (واو عطف)، فلا دليل على معطوف محذوف، فالمعنى مراعى والعلامة موجودة، فلا موجب لمنع تقدمه على الفعل عملا بالأصل العام للمنصوبات.فالأصل أن المفعول معه عنصر حر في الحركة.

- **المفعول لأجله (له):**

يبدو المفعول له عنصرا حرا في تقدمه وتأخره، وإن منع بعض النحاة تقدمه، فالمفعول له في الجملة الآتية:

- حبا في العربية درست النحو.
- درست النحو حبا في العربية.

- درست حبا في العربية النحو.

قام بوظيفته الدلالية في الإبانة عن العلة، وتمتع بعلامته الدالة على مفعوليته، وهي علامة النصب، فالجمل صحيحة.

فالمفعول له عنصر حر في الحركة[1].

- **الحال:**

الأصل في الاسم المعرب الواقع حالا جواز التقديم والتأخير، عملا بالأصل العام للمنصوبات لأن الحال أشبه الفضلات بالمفعول في كثرة استعماله، وتعدد أشكاله، ووضوح دلالته في الجملة العربية، وقد اختلف النحاة في حرية حركته إذا كان العامل فيه غير متصرف، ورياضيا يجوز إن احتفظ الحال بقدرته على القيام بوظيفته النحوية والدلالية.

- **التمييز:**

التمييز عنصر مستقل في العلامة الإعرابية، لكنه متمم للمميز في الوظيفة الدلالية، لأنه عنصر إيضاح وإزالة للإبهام، ولا يعقل التوضيح، ثم الإبهام، لأن التوضيح يحتاج إلى موضّح، فإن كان الأمر موضحا واضحا ثم أبهم كان كنقص الغزل بعد برمه وإحكامه، ولهذا يعد التمييز –في الأصل الغالب– مع مميزه كالعنصر الواحد ينتقلان معا، نحو:

- رأيت خمسين باحثا.
- خمسين باحثا رأيت.
- رأى خمسين باحثا زيد.

1- الملخ ، مرجع سابق ،ص32-34

أما تقدم التمييز على مميزه، ففيه تفصيل، إذ يبدو التمييز تبعا لعلاقته الدلالية بالمميز شكلين أو نوعين، هما:

-التمييز المقيد بحركة مميزة ومعناه وهو تمييز الذات بعد الأعداد والأوزان والمقادير ونحوها، وهذا لا يتقدم مميزه، لأنه جزء منه دلاليا.

-التمييز غير المقيد بالمميز دلاليا نحو: (طب نفسا) فهذا التمييز يبدو نوعا أو شكلا من قطع الجملة عن نمط وتحويلها إلى نمط آخر، فهي في الأصل (طابت النفس)، وبهذا يصبح التمييز مفارقة دلالية، لتوضيح معنى وتركيزه بعد وضوحه بقصد التأكيد أو التنبيه أو الموازنة بين شيئين أو حالتين، وبهذا ينفصل عن المميز و ينسب له، ويسمى تمييز النسبة، ويجوز تقدمه على المميز إن لم يمنع مانع معنوي دلالي.

أ- وهو رأي الكوفيين، نحو: وما كان نفسا بالفراق تطيب.

فالتمييز المقيد عنصر ثابت الحركة اتجاه مميزه، وغير المقيد بخلافه وهما معا حرّان في الحركة داخل جملة أكبر [1].

- **المستثنى:**

- الاستثناء من الأساليب التي تقوم على عنصر نحوي مركب من أداة الاستثناء والمستثنى المنصوب، ولا تؤدي وظيفة الاستثناء إلا باجتماعهما معا، وهما حرّان في الحركة بشرط عدم انفصالهما.

فالمنصوبات كلها عناصر حرّة في الحركة الموقعية التبادلية في إطار جملتها، ما لم يمنع مانع نحوي أو دلالي.

1- الملخ ، مرجع سابق ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ،ص 34-35.

- احتمالات التبديل في إطار المجرورات:

للجر في الأصل شكلان: الجر بحرف الجر، والجر بالإضافة.

والاسم المجرور عنصر مركب مع جارّه، لأنه لا ينفصل عنه، فحركته ثابتة اتجاه جارّه في أحواله غير الاضطرارية كلّها.

فخلاف الجر معناه في الاسم الذي يدخل عليه، ووظيفته النحوية في علامة الجرّ التي يجرّ بها الاسم، أو ما ينوب عنه عند التقدير، نحو:

حضرت من المفرق.

حضرت لأستريح = حضرت للاستراحة.

والمضاف إليه يحرم المضاف التنوين، فكأنه بديل عنه، يلتصق به، ولا ينفصل عنه في حال السعة والاختيار، ولا يتقدم عليه، لأنه في تقدير اسم مجرور بحرف الجر، فالجملتان:

قرأت بحث زيد في النحو .

قرأت بحثا لزيد في النحو.

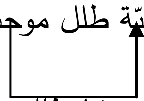
حل في الجملة الثانية منهما الاسم المجرور بحرف الجر (لزيد) محل المضاف إليه في الجملة الأولى (زيد) بعد أن رجع التنوين لكلمة (بحثا)، لهذا يمكن في البنية العميقة للمضاف إليه أن نقول إن أصله الجرّ بحرف جر محذوف. فيكون للاسم المجرور حركة ممتنعة يمين موقعه أو يساره[1].

- احتمالات التبديل في إطار التوابع:

1- الملخ ، المرجع السابق ،ص36.

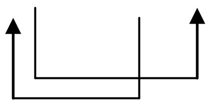
الاسم المعرب التابع هو الذي يتغير بتغير متبوعه رفعا، ونصبا، وجرا، ولهذا لا يعد خبر المبتدأ تابع مع أنه مجانس للمبتدأ في الرفع، لأنه في النسخ لا يتبعه، كما أنه يتقدم عليه في بعض المواضع مع احتفاظه بوظيفته الدلالية والنحوية. ولأن التابع متأثر بمتبوعه إعرابيا، فهو متحد معه ولهذا يعدان معا عنصرا نحويا مركبا، لكن العلاقة بين التابع والمتبوع علاقة انفصال، فيمكن أن يستغني المتبوع عن تابعه، ولهذا يمكن الفصل بينهما، فاحتمال حركة التابع يسار موقعه احتمال مقبول. أما احتمال حركة التابع يمين موقعه ؛أي التقدم على متبوعه، فاحتمال ممتنع مع بقاء الوظيفة الإعرابية والدلالية، كما في انتقال النعت النكرة المخصص إلى وظيفة الحال عند تقدمه على منعوته المتبوع، نحو:

أ- لميّة طلل موحش



- لميّة موحشا طلل

ب-حضر زيد ثم عمرو



- حضر عمرو ثم زيد.

- **(شكل رقم 15:النعت النكرة المخصص والحال)**

انتقلت كلمة (موحش) من موقع النعت عندما كانت متأخرة عن منعوتها إلى موقع الحال عندما تقدمت عليه، وتغير حكمها الإعرابي من الرفع إلى النصب.

وعند تبادل المواقع بين المعطوف و المعطوف عليه تغيّر المعنى فـ (زيد) في الأولى حضر أوّلا في حين حضر (عمرو) قبله في الجملة الثانية مع بقائهما مرفوعين.

فالتابع يملك حركة حرّة يسار موقعه، وممتنعة يمينه[1].

<u>*مسائل الخلاف في ضوء احتمالات التبديل الرياضي:</u> يبدو أن التفكير الرياضي في الاحتمالات التبديلية للاسم المعرب يمكن أن يكون مرجّحا من المرجحات في تحديث النظر إلى ظاهرة الخلاف النحوي، فقد توصّل البحث إلى آراء مبنيّة على النظر الرياضي ترجّح رأيا على آخر في ظاهرة الخلاف النحوي.

ففي إطار المرفوعات، أكّد البحث أن الفاعل لا يمكن أن يتقدم على فعله، لأنه يتعارض مع مبدأ إغلاق الجملة رياضيا وإعرابها، أو دراستها، وهذا يرد القول المنسوب للكوفيين بجواز تقدم الفاعل على فعله احتجاجا بالرجز المشهور:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا.

وفي إطار المنصوبات، تبيّن البحث أن مفعول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه عملا بالأصل الرياضي العام للمنصوبات، وهو حرية الحركة الموقعية، { كتاب الله عليكم } والتقدير فيه: عليكم كتاب الله.

وتبيّن أنّه يجوز رياضيا تقدّم مفعول المصدر عليه، فقد أجاز الأخفش أن نقول:(يعجبني عمرا ضرب زيد) بتقديم مفعول المصدر عليه.

ويبين البحث أن اسم (إنّ) لا يتقدم عليها، لأنّه يكوّن معها عنصرا نحويا مركبا، وبهذا لا يتقدم جزؤه الثاني على جزئه الأوّل، وقد لمح النحاة هذه الوحدة بين (إنّ واسمها)، فأجازوا أن نقول: (إنّ

1- المرجع السابق ،الملخ رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ،الملخ ،ص 36-37.

زيدا الكريم مجتهد) برفع كلمة (الكريم) نعتا على الموضع، مما يدل على النّظر إلى (إنّ واسمها كشيء واحد أو عنصر واحد.

وعندما ذهب البحث إلى إجازة تقدم أخبار كان وأخواتها عليها أو على اسمها إذا كانت أسماء معربة، اتفق مع رأي جمهور البصريين والفرّاء وانتصر البحث لقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر.

في تقديم خبر (ما) على اسمها[1].

ولم ير البحث موجبا يمنع تقديم المفعول معه على الفاعل، فيجوز وفاقا لابن جني (استوى والخشبة الماء)، ويجوز التقدم على الفعل لأن باب المفعولية – كما ذكر السيوطي – في التقديم والتأخير أوسع مجالا، أما الممتنع فهو الفصل بين الواو والمفعول معه .

ورجّح البحث رأي جمهور النحاة إلّا ثعلبا وطائفة –لم يسمّها السيوطي– فأجاز تقديم المفعول له وتأخيره[2].

واتفق التحليل الرياضي لحركة التمييز في الجملة مع قول المازني، والمبرّد في جواز تقدم التمييز على مميّزه إذا كان عامله فعلا صريحا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول واقترح البحث تسمية التمييز غير المقيد لهذا الضرب من التمييز.

ورأى البحث أنّ أداة الاستثناء والمستثنى المنصوب عنصر نحوي واحد مركب يتحرك حركة حرة في إطار أسلوب الاستثناء وفقا لرأي الزجاج .

1- الملخ، مرجع سابق، ص37-38

1-الملخ، مرجع سابق ص 37-38. وانظر أيضا في هذا الطرح اللغوي الحداثي كتاب : عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج2 2007،ص80-94.

وفي إطار المجرورات أكّد البحث أن المضاف إليه في تقدير اسم مجرور بحرف جرّ فلما حذف المضاف أصبح كالمتحّد مع المضاف......

وأما التوابع فلها من اسمها نصيب، فهي تفقد وظيفتها النحوية بأي تقدّم على متبوعها وتبقى محتفظة بها ما دامت متأخرة عن متبوعها.

وهكذا، تكون الحركة التبديلية العامة للاسم المعرب كما يلي:

يتحرك المسند إليه المرفوع حركة حرّة يسار موقعه، وممتنعة يمين موقعه وفق الشكل الآتي:

م إ = ممتنع → ● ← حرّ.

إذ ترمز إلى الموقع الأساس.

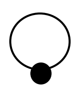
ويتحرك المسند – وهو في الجملة الإسمية الخبر – حركة حرّة يمين موقعه، ويساره، وفق الشكل الآتي:

م = حرّ → ● ← حرّ.

وتتحرك المنصوبات حركة حرّة يمين موقعها، أو يساره باستثناء وضع خاص لاسم (إنّ)، ولا النافية للجنس وفق الشكل التالي:

الاسم المنصوب = حرّ → ● ← حرّ

ويستحكم الاسم المجرور أصالة بحرف الجر أو الإضافة في موقعه اللّصيق بجارّه وراءه، وفق الشكل التالي:



الاسم المجرور =

وأمّا التوابع فتتحرّك حركة حرّة يسار موقعها، وممتنعة يمينه، في حال قيامها بالوظيفة النحوية نفسها وفق الشكل التالي :

الاسم التابع = ممتنع ← ● ← حرّ.[1]

6-التحليل المنطقي بوصفه مرجعية التحليل الرياضي (أسسه وأبعاده)

إن التأسيس اللغوي المنطقي فرض علينا تمثل المعطيات الخاصة لإحتواء أسسه وفقا للمؤشرات الذهنية و هي تسم البيانات و سما حقيقيا.

و كما سبقت الإشارة- يكون التحليل المنطقي شاغل علم المنطق وليس اللغة بمفهومها المؤسساتي العام بما في ذلك المعاني؛ إذ يستهل باحث المنطق بحثه بعد أن تستوفي البيانات الشروط النحوية المعروفة في حقل تعلم اللغات بالنسبة للتعلم السوي أو النظامي ، وتطوّر في مرحلة القراءة الأولية وما تشير إليه هذه الأخيرة من سمات أولية تحتاج لوصفها فعلا ومن غير الممكن أن نتمثل النماذج أو البيانات ونحن نقدم برامج لغوية ،أو مقدمات خاطئة لا تؤدي حتما إلى نتائج صحيحة ، بل إن منطق اللغة يرفضها بمجرد عدم تقبلها من الآخر كدليل على أنّ اللغة بقواعدها وتقنيات بنائها واحتمالات تشكيلها المتسق والمنسجم، إنما تتأسس على مرجعية فكرية تطرح الصياغة الأصل التي يقبلها المنطق والمختصرة للمراد. إننا ههنا بإزاء قضايا تجسد منطق اللغة ودلالة المنطق بالاحتكام لمعايير وصياغة رياضية تجسيدا للنظام المعادل الذي يجعلنا نميز وبصورة تلقائية بين النظامي الاصل والانظامي في ضوء تحديد فئى التقابلات اللغوية المحددة بالإئتلاف أو الاختلاف.وقد بدأ الاتجاه الرياضي في عقلية التفكير الحديث يرتكز أساسا على فكرة الكم دون الكيف متجاوزا منهج التفكير في المنطق القديم نحو منظومة رياضية هي المنطق العلمي الحقيقي للعقل[2] (استقلالية أكثر وايجاز ادق علميا).

7-لغة اللغة المعادلة والإحالة العربية

1- الملخ ، مرجع سابق ،ص39.

1 -عماد الدين الجبوري،المنطق الرياضي وتطوره،محيط المعرفة الموقع2www.mohitona.com

يسمح تحديد التقاطع اللساني العربي الحديث بالكشف عن الأسبقية العربية في معالجة المسائل اللغوية أو الإشارة إليها حتى وإن عدّت المعالجة من قبيل الصدفة ، فذلك لا يعني أبدا غفلة الفكر العربي عن احتواء القضايا الحديثة ، و سبر تفاصيل حيثيات منهجية إجرائية تنم عن إدراك الظاهرة اللغوية في وضعها الخام ، أو وضعها المنجز ومواقف التواصل الكلامية؛ أين نجد إحالة مهمة جدا إلى التباين الذي أفصح عنه ابن جني وهو يميز القول عن الكلام.

وفي إشارة للتداعيات العربية نجد إحالات على طرحات فخر الدين الرازي ت606 هـ) – دون تبسط ولا تدقيق – إلى الوظيفة اللغوية الواصفة للغة وذلك بقوله: "وقد تكون مدلولاتها (أي الألفاظ) أيضا ألفاظا كقولنا: اسم وفعل، وحرف وعام وخاص ومجمل ومبين، فإن هذه الألفاظ أسماء ومسمياتها أيضا ألفاظ"[1]. ففي هذا النص نتبين وعي الرازي بأن اللغة تنعكس على ذاتها فتكون واصفة موصوفة في الآن نفسه[2]. وإن اقتصر في أمثلته على الأسماء التي تكون مسمياتها كيانات لغوية ؛أي أنّ الدال لغوي والمدلول لغوي والمرجع لغوي بخلاف النوع الآخر من الألفاظ التي يكون مرجعها غير لغوي، فإن أمثلة أخرى لم يذكرها الرازي ولكنها تدخل ضمن النوع نفسه مثل الدوال (ب)، (في)، (ك) وهي أصوات متكونة من حرف وحركة، تدل على حروف جر تفيد معاني شتى ولكنها في حد ذاتها ليست لها إحالات خارج اللغة إضافة إلى أنها في انخراطها في عالم اللغة، فهي ليست ذات "أهلية كاملة" كسائر المورفيمات فهي لا تستجيب لعدة مقولات صرفية واشتقاقية ونحوية كمقولات الجنس والعدد والضمير والزمن والإعراب والبناء والجمود...ورغم هذا "القصور التكويني" في هذه الوحدات اللغوية، فإنها تؤدي وظائف جمة ؛فهي تسهم في إنشاء مركبات نحوية دالة، من ذلك ما سماه الجرجاني عبد القاهر (ت471 هـ) "تعلق الحرف بهما

1– صابر الحباشة ،دلالة النحو ونحو الدلالة ، دراسة لغوية منشورة إلكترونيا ، موقع :Www ofouq com

2–المرجع السابق ، الموقع السابق.

(أي بالاسم و الفعل)"[1].هذا التعالق ينقسم إلى ثلاثة أصناف

أولا: وهي الحروف التي تساعد الفعل في عمله وتتمثل في حروف الجر التي يتعدى بواسطتها إلى مفعوله، أو في واو المعية فهي "تعين الفعل على عمله النصب"[2] ، وكذلك نجد أداة الاستثناء (إلاّ) فهي لا توقع النصب "بواسطتها وعون كمنها" [3] فهذا الصنف الأول من الحروف يساعد الفعل في العمل النحوي المتمثل في إيقاع النصب بالمفاعيل أو بأشباه المفاعيل. وبذلك نفهم أن الأصل في الأفعال إما اللزوم أو التعدي بنفسها،أما التعدي بواسطة حرف جر ففرع على التعدي بنفس الفعل، وليس صحيحا القول أن تعدد المفاعيل هو السبب في استعانة الأفعال بحروف جر في إيقاع النصب بالمفاعيل.والفهم الذي يتحدث عنه الجرجاني اختصار للعمليات العقلية التي تستقبل البيانات وتنقحها تنقيحا منطقيا صحيحا ،أو بعبارات أخرة تجعلها بيانات صالحة للتحليل والوصف والاختزال أو الجدولة الرياضية.

لقد حاول المناطقة وعلماء النفس في القديم أن يربطوا بين منطق الفكر ومنطق اللغة جاعلين من الفئات الصرفية والنحوية صورة مسقطة عن قواعد المنطق العام أو قواعد الفكر.

2- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ت محمد التنجي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي 1955ص15.

3-المرجع نفسه ، ص15.

4-المرجع نفسه ، ص 15.

الفصـل الـثالث

قضايا النحو البصري في ضـوء اللسانيات الرياضية

(المنطقية وأبعاد التحليل الرياضي)

عرفنا أن النحو هو وصف اللغة ، وحسب المفهوم اللغوي الأساسي وحسب طبيعة أو نوع الوصف تتمايز الأنحاء. ففي البنائية الكلاسيكية حدّد مفهوم اللغة من خلال الثنائية المفهومية اللسان_الكلام. وكانت قائمة العناصر اللغوية وأنماط تأليفها التي كان ينبغي أن يكشف عنها بطريقة آلية واضحة في نصوص الكلام، هي نحو النظام اللغوي بوصفه مجموعة من أوصاف البنية .بيد أن هناك دراسات حديثة طورت الوصف وعمقته حين اهتمت بالتأويل المنطقي الرياضي للنحو السطحي بداية رسمها تشومسكي عندما عدّ النموذج الإحصائي نموذجا غير كاف ؛ فاللغة بالنسبة له تقوم على نظام قاعدي تمكن منه المتكلمون ، يشكل فيه من وسائل نهائية محدودة استعمال لا نهائي ذلك أن الجانب الخلاق للغة يمكن أن يوصف وصفا مناسبا في نحو يتصور على أنه نظام قاعدي[1].

1_ كارل ديتر بونتنج،ترجمة سعيد حسن بحيري، المدخل إلى علم اللغة ، مؤسسة المختار ،ط1،القاهرة،2003،ص205.

وفي الأساس يعد كل نحو يقدم قواعد إنتاج منطوقات لغوية نحوا توليديا ، بوصفه مقدمات نحوية بصرية تحتاج إلى قراءة في ضوء تحديد المقصد من جملة المفترضات الممكنة .

1_ في أقسـام الكـلام

افترض اللسانيون العرب أن النحويين القدامى في تقسيمهم للكلام،إنما يعتمدون الدلالة ، أو المعنى والأساس المنطقي العقلي.فهم يقسمون الكلام تقسيما أولا بحسب دلالته على الذات كما سبقت الإشارة في الباب الأول الفصل الثالث،أو الحدث أو العلاقة، إلى اسم وفعل وحرف ويقسمونه تقسيما ثانيا ، بحسب ما يقبل الحرف الأخير في الكلمة من حركات مختلفة ، إلى معرب ومبني.[1]

لذا فإن التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام دقيق لاعتباري المبنى والمعنى. وقد حاول اللسانيون العرب محاولات أولية في تقسيم الكلام ،فابراهيم أنيس يقسمه إلى أربعة أقسام معتمدا في تقسيمه مسائل ثلاثا هي:المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام.وأقسام الكلام عنده هي:

الاسم والفعل والضمير والفعل والأداة[2].

2--في باب المسند والمسند إليه

في ضوء مناقشة المسائل اللغوية التي تندرج تحت الدعامة الإسنادية الكبرى بوصفها الدعامة شبه المنطقية التي تحكّم المحتوى المراد ، أوترسم أبعاد التوزيع النحوي وفق قواعد تبرر المرتبة والموقع _يجدر بنا الارتقاء بالمنظومة النحوية إلى فضاء معادلها المنطقي الذي يحاول تقليص الأبواب في فكرة موحدة مفادها الإحاطة الثلاثية بالتداعيات الطبيعية ، المصطنعة والمنطقية.

1_ البكوش،نشأة الدرس اللساني العربي الحديث:دراسة في النشاط اللساني العربي،ص144_145.

1_ البكوش ،المرجع السابق، ص144_145.

إن الإسناد هو أهم علاقة في الجملة العربية، و نواة الجملة ومحور كل العلاقات الأخرى، لأن في استطاعته وحده تكوين جملة تامة ذات معنى دلالي متكامل هي الجملة البسيطة،والعلاقة بين طرفي الإسناد علاقة وثيقة لا تحتاج إلى واسطة لقضية تشير إليها(1)،وهو في اللغة العربية قرينة معنوية، يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول أو مسند إليه ومسند دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة(2).

وتوفر الدراسات المنطقية المتشبعة بأبعاد المنظومة الرياضية فئة رمزية تقارب أو تختزل المعطيات وما يربطها بنتائجها بشكل فكري يلخّص جملة من التفصيلات النظرية غير الدقيقة ، أو التعبيرات الإنشائية التي كثيرا ما تنحاز لصالح الذات المعبرة أكثر من تملصها من ذلك التحيز أو احتفاظها بالجانب الموضوعي بصورة جلية . ويمكننا الإجابة عنها من عرض مبسط للأمثلة المقترحة ، من نحو :فجملة (يذهب زيد)، لا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأقل بد من الآخر في الابتداء[3] ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: (كان عبد الله منطلقا)، و(ليت زيدا منطلق)، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده.[4] فتكون دعامة المسند والمسند إليه أساس بناء الجملة ،وكما يعرفهما سيبويه هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا(يذهب

1- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص164.

2- عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص69.

3-الجملة الاسمية التي يدخل عليها الناسخ – سواء كان ناسخا أو فعليا أم حرفيا- هي عندهم جملة اسمية أضا

4- عبده الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية، ص 32

عبد الله عبد الله أخوك) ومما يكون بمنزلة الابتداء :(كان عبد الله منطلقا) و(ليس زيدا منطلق) لأنّ هذا يحتاج كما سبقت الإشارة الى ما بعده تماما كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده) [1].

توجد جملة(يذهب زيد) في نظامين اثنين، نظام اللغة (يذهب زيد) ونظام منطقية/ يذهب زيد/. وفي نظر الباحثين الألسنيين الذي يهتم بقبول الواقع اللغوي لهذا النموذج التكيف القاعدي ولا يهمهم إن كانت جملة حقيقية. وكما نعلم فإن اللغوي يبقى داخل النظام الكلامي الذي هو نظام محتوم وأي دليل على مثل القول السابق إنما يبحث خارج الكلام[2] يذهب زيد فعلا توازي: (ينتقد كل شيء مهما كان).

(لا يذهب زيد فعلا ، لا ينتقد كل شيء مهما كان).

إن السياقات التي تسمح بورود "فعلا" مهما كان تشترك في مظهر النفي (الإفتراض قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويقتضي السؤال جوابا إيجابيا أو منفيا...) لكن من دون أن يرسم النفي وسما صريحا وههنا نلحظ تبادل المواقع فنتيجة قضية أولى تصبح مقدمة لنتيجة كانت في الأصل ؛فيمكن أن يذهب زيد واحتمال أن لا يذهب ويكون ذهابه ما دامت القضية التي تبناها المتكلم أضعف من احتمال عدم ذهابه وبخاصة أن البنية الواصفة تفقد الثابت قيمته الموجبة .ويدخل هذا الأمر ضمن اختبار النفي ودور العوالم الممكنة ومحيطات المعتقد،فبعد اتخاذ جميع الاحتياطات يمكن التطرق إلى المحتوى الدلالي المنطقي.

لقد سعى غ.غيوم G Guillaume إلى اعتبار وحدة صيغة الاحتمال بالارتباط بفكرة الممكن والملاحظ أننا نقول على الأقل مبدئياIl est possible qu il est là وهكذا يكون الافتراع بين

1-سيبويه ، الكتاب ،ج2،ص78.

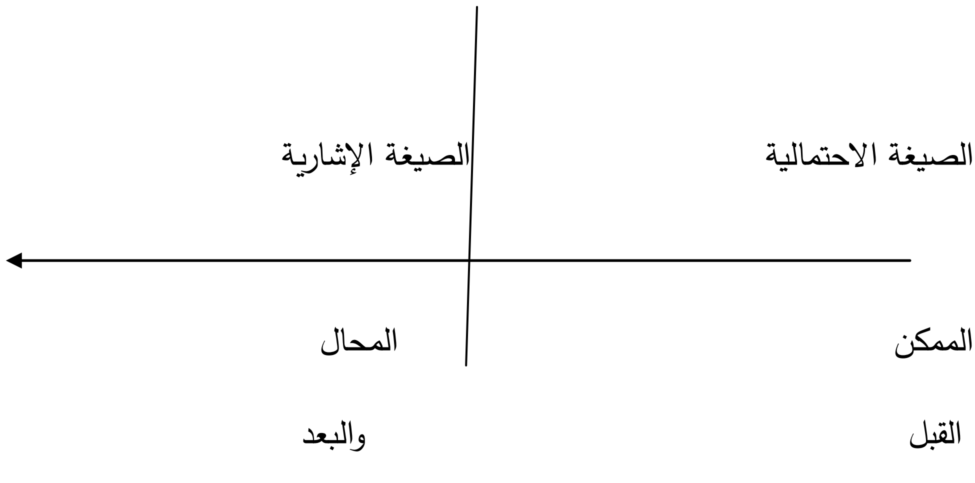
2- انظر le metalanegage , josette du beve

الصيغة الاحتمالية والصيغة الإشارية [1]هو الافتراض الذي يفصل بين الممكن والمحتمل.وحسب عبارة غيوم تكون صيغة الاحتمال قبلا بالنسبة للصيغة الإشارية مثلما يكون الممكن بالنسبة إلى المحتمل: وفعلا إن الشيئ يمكن أن يكون ممكنا من دون أن يكون محتملا لا العكس؛ فالممكن يجسد الحقيقة وشبه الممكن هش بالنسبة لتلك الحقيقة ويكون أقل قيمة على مستوى النماذج اللغوية المقدمة الموجبة.

يذهب زيد/ من الممكن أن يذهب إلى هناك......أقوى من : احتمال يذهب زيد

يذهب زيد /من الممكن أن يذهب زيد..............أقوى من احتمال أن لا يذهب زيد.

يلخص غيوم الرؤية السابقة في الشكل المرفق الآتي[2]:



1_ روبير مارتان ،في سبيل منطق للمعنى ،ص 148.

1- مارتان ، مرجع سابق ،ص148. وانظر أيضا: عايش الحسن، نظرية المعنى عند قدامة بن جعفر مجلةجامعة تشرين للدراسات والبحوث book1-10155.doc العلمية،سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ،المجلد27 العدد 2005.

شكل رقم16:الصيغة الاحتمالية والصيغة الإشارية

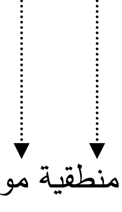
إن تفكيرا سطحيا يمكن أن يؤدي فعلا إلى الاعتقاد بأن مفهوم الحقيقة لانجاعة له في تأويل الصيغة الاحتمالية. ففي جملة(أعلم أن زيدا سيذهب)حقيقة زيد يذهب فعلا تتطلب إضافة التوارد(المرفق بفعلا)، لكن في حال تثبت (ذهاب زيد فعلا) فما الجدوى من اعتماد المقدمة أو النتيجة من الممكن أن يذهب زيد فعلا رغم كون زيد يحقق فعله في الحاضر وههنا وجب علينا تثبت الإنجاز وتبني الحكم "ذهب زيد فعلا" فلا حاجة إلى (ممكن أن يكون زيد قد ذهب)، أو(قد يذهب زيد) ؛ ففي جميع الحالات (ذهاب زيد)يفرض نفسه من حيث هو واقع وتتأكد حقيقة ذهاب زيد فعلا.فلماذا المجازفة _كما يقول مارتان_في مجال الحق والباطل في مثل هذه النماذج؟.

ونكون بصدد تمثيلين رياضيين على النحو :

(يذهب زيد....ف+فا...)متحقق زمانيا بصيغة المضارع الحالية والأكثر تحققا من الافتراض الاحتمالي السالب ، ما يجعل التمثيل الرياضي المنطقي يصاغ في :

(يذهب زيد≤ يذهب زيد فعلا) وتكون الصيغة المضارعة قاهرة ومختصرة للمفهوم مكتفية ببؤرة الإسناد الفعلية التي تمتثل للتوزيع : ف+فا+فضلة تمييزية واصفة لواقع الحضورعلى النحو الآتي:

القضية البسيطة الأولى



قضية منطقية موضوعها الذهاب، ومحمولها صاحب الفعل"زيد"

يغادر زيد (س)



يخرج زيد (ع) حيث (ص) = س، ع، د، ل... فإن البنية المنطقية (ص)

يمضي زيد (د)

شكل رقم17:القضية البسيطة والمنطق الرياضي

تكون الجملة صائبة في حالة (ع) و (د) وصائبة مبدئيا في حالة{ س}إذااحتكمناللبناء المنطقي المؤسس على المعنى الإفتراضي الذهني، غير أن الإحتكام سرعان ما يتراجع كون غادر تتأسس على وظيفة نحوية متعدية مما يجعل عدم قبولها لغويا في احتلال المواقع (غير متسقة) أمرا لا مفر منه، بل لا بد من تجنبه حتى لا نقع في تناقض مع الخصوصية اللسانية وتقابل:

(لا يذهب زيد ← زيد لا يذهب). لقد أكد سيبويه أن أصل الجملة الفعلية هي الجملة الاسمية ، وأن الاسم أقوى من الفعل ؛ فالجملة التي تفتتح بفعل يليه الفاعل هي في الواقع (فاعل ثم فعل) وهو الطرح الذي تبناه زعيم التحويلية في إثبات أصل الجمل المحكية المتواصل بها.(لا يخرج زيد زيد لا يخرج........) تنبه الألسنيون المحدثون إلى هذه القضية فقد أشار تشومسكي في نظريته التحويلية إلى أن الإنسان عادة ،في تفكيره العميق ، يسأل عن الفاعل فكانت النماذج العربية الفعلية في الأصل توافق النموذج النظامي الغربي.

لا يمضي زيد ←	زيد لا يمضي
قضايا واصفة	قضايا جزئية
سطحية ↓	عميقة ↓
الوصف البنيوي السطحي	الوصف البنيوي العميق

لا +ف+فا(2+1)..................فا+لا+ف (2+1)ورياضيا تكون المرتبة (2) أسمى وأعلى من المرتبة (01)من حيث الكم ،كما أن الرّقم (02) يساوي ضعفين الوحدة الأولى ما يعني التكافؤ التجريدي في العدّ ، و كذا النمط التوزيعي اللغوي والتشارك الموقعي . ومع ذلك كله فحقيقة توالي الفاعل ثم الفعل بوصفه أصلا لا يستطيع التجريد الرياضي مواكبته والقياس عليه بأن يكون التوزيع على الشكل:

2،1

4،3

6،5 .... فهو مبدئيا يشكل عدّا عكسيا مقابلا للعد التصاعدي الطبيعي ولا يتلائم مع أولوية الرقم (2) بوصفه أصلا في مواجهة الرقم (1) بوصفه فرعا ،ولكن الأمر يبدو مستساغا عندما يرتبط تفكير المنطقي أو المتكلم المثالي عند التحويليين بما يتبع السابق ؛ فالهم هو التالي اللاحق وليس الماضي السابق .

(زيد يذهب وليس خالد)←.................(زيد يمضي / نموذج الفئة الذي يعني أنه غادر وما عاد موجودا. وكلها نماذج لغوية متسقة شكلا ومتكافئة منطقا عميقا مع التركيب (زيد يذهب وليس محمد ، ن ، ن ،ن ....)

إن تقدير جملة البيانات الجزئية من خلال المعنى هو اعتبار ذاتي وليس موضوعي وكذلك هو إذا أردت تقدير كيفما... فلا يجب القصر من الناحية اللغوية إلى الناحية المنطقية أو العكس ،وإذا تأملنا البنية الإسنادية الآتية:

الإنسان كاتب/ ليس الإنسان كاتب

لا منطقية واقعية (+،−)

(−،−)

شكل رقم18:القضية المنطقية والتمثيل الشحني

(ليس كل إنسان كاتب ...سالبة جزئيا)، بمعيار المعنى، أو معناها يفيد بجزئيتها وسلبيتها ويمكننا تجاوز سلبية المعنى أو التعبير عنه إلى التعبير المنطقي الذي يكون من اللغة نفسها حين تصف قدراتها على تمثل البنى المنطقية الافتراضية على النحو الآتي:

(أ) ليس كل إنسان كاتب ⇄ بعض الإنسان كاتب(أَ)

صادقة واقعيا(−) صادقة منطقيا(−)

(ب) يذهب زيد ⇄ لم يذهب غير زيد (بَ)

إن قلت صادقة واقعيا/ صادقة منطقيا

(أَ) قضية منطقية تخضع لبنية فصيحة تفصح عن كل المكونات اللغوية المنطقية فيكون تركيزنا اللغوي أساس الإفصاح المعنوي المضمر، وأن جزئيات البنية المنطقية قادرة على احتواء الوصف الثاني. (أَ) ، ومثيلتها بالفتحة متكافئتان منطقيا وواقعيا تتداعى في ضوئها البنيتان المتساويتان على الحقيقة وبصورة كلية وليس جزئية النماذج الموازية التالية:

كل إنسان كاتب ← كلية موجبة تامة (ص)

خالد كاتب (س) ∋ (ص) صورة جزئية متممة، عمر كاتب (ع) ∋ (ص)

يزيد كاتب (و) ∋ (ص)[1] (العلامة الرياضية الموجودة بين "و" و "ص " هي علامة الانتماء)

ويتضح لنا أن موضوع التحليل المنطقي هو البنية المنطقية وليس القضية ، والبنية المنطقية هي أطراف القضية وطريقة التأليف بينها ، وهذه الطريقة قد تفصح عنها (العلاقة) كما في القضايا البسيطة (حملية أو غير حملية)، كما تفصح عنها العلاقات في المبرهنات (وهي نظريات تتم إثبات صحتها بالبرهان)، أو تفصح عنها (رابطة) كما في القضايا المركبة من قضيتين بسيطتين أو أكثر.

لم يدرس سيبويه الجملة تفصيلا وإنما أشار إلى عناصرها من حيث تركيبها وأجزائها،كما تحدث عن المتعدي واللازم من الأفعال، قال سيبويه:"فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك "ذهب زيد وجلس عمرو".وهو بذلك يريد الفعل اللازم.

وتحدث عن المتعدي من الأفعال وذلك قولك:"ضرب عبد الله زيدا" وعن المتعدي لمفعولين " وذلك قولك : (أعطى عبد الله زيدا درهما) و(كسوت بشرا الثياب الجياد[2]).

*البنية الإسنـادية الفعليــة وتخريجاتها الرياضية.

الفعل هو بؤرة الجملة الفعلية بوصفها مكونا إسناديا أساسا ،يشكل مع فعله تركيبا اشتغلت به اللسانيات الوظيفية لما راحت تميز بين الوحدات بوصفها وظائفا والعناصر اللغوية دون الوظيفة بوصفها عوامل تتطور كإشارات تحتاج إلى تفسير ونحن في مواجهة الوظائف بمكوناتها.

- الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان نحو:جاء ويجيء وجيئ.

1- علامات الانتماء هي العلامة المحددة في المتن ، وكذا علامات الاحتواء والمعرفة أيضا في المتن.

2_ فتحي عبد الفتاح الدجني ،الجملة النحوية :نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح،ط2،الكويت ،1987،ص43.

وعلامته أن يقبل (بقد)، أو (السين)أو (سوف)، أو تاء التأنيث الساكنة أو ضمير الفاعل أو نون التوكيد، مثل :

قد قام / قد يقوم

ستذهب/ سوف نذهب

قامت/ قمت/ قمتِ

ليكتبنَ، ليكتبن، اكتبنَ، اكتبن[1]

*قد يقوم ←——— قد + (ي) المضارعة + قام ..... يقوم/ الآن (الحاضر)، أو في المستقبل ولكنه قد لا يقوم فبأي احتمال نأخذ ؟ وتراجع الذهنية هذه القضيا التي تحتمل حكمين ؟.

قد(ي)+ قام ←—— قد + نهض ...... ينهض

قد(ي)+ قام←—— قد (+ نهض)، قد (– نهض).

تسمح النماذج المفترضة لمجموع المقدمات المقترحة السابقة بالكشف عن أهم قوالب الرؤية النظرية للكلمة بوصفها فعلا:

قد يكون/ قد يقوم	التحقيق	قد لا يكون، قد لا يقوم
البنية الملموسة	↔ والترتيب	البنية النّواة المواصفة

(A)

وهو المعطى الذي يكون فيه المكون الأول والثاني بكم واحد :ف=2/1،فا المستتر المقدر ب (هو)=2/1، ليكون الائتلاف النسقي هو ف+فا(2/1+2/1)=1 ، دون الاهتمام بأي فضلة مقدرة

1-انظر الشيخ مصطفى الغلاييني ،جامع الدروس العربية (موسوعة في ثلاثة أجزاء، ط5 ، بيروت ،دار الكتب العلمية، 2004، ص10.

غائبة ،أو مثبتة ؛ فهي في كل الأحول محافظة على الرقم (0) كون الفعل لازما من جهة وكون البنية الشكلية ثنائية كأصل من جهة أخرى.والكلمة بوصفها فعلا أوليا (بؤرة الإسناد) تتخذ صورا مختلفة بالتعدي أو اللزوم :

علامة الفعل المعدَي أن تصل ها غير مصدر به نحو عمل[1]

فانصب به مفعوله إن لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب[2]

وتسمح الأبيات السابقة بتأسيس على معرفة مسبقة توجيه النماذج الذهنية ويتم بموجبها تحليل الأفكار المتصورة الراسخة والأحكام المسبقة[3]. تتميز اللغة العربية بحري النظم، فالكلمة فيها يتغير موقعها مع بقائها محافظة على معناها النحوي، إذ ينبغي أن تبنى الجملة بكيفية معينة في انتمعين بتقديم، وتأخير، وحذف في ضوء قواعد وقوانين التحويل التي تهدف إلى تحقيق المعنى المراد[4].

فعل،وأكل بناؤه فعل فالتغيير في الصيغة عماده الزمن،ومن ثمة نفهم ضرورة الإحالة الزمنية في الأفعال عند القدماء.فهذا الافتراض ناتج عن تصور لأجزاء الكلم.

1- زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري ،تمرين الطلاب في صناعة الإعراب : إعراب ألفية بن مالك في النحو ط1،بيروت ،دار الكتب العلمية، 2005، ص104.

2- المرجع نفسه، ص104.

3_ هانسغيورغ غادامير ،فلسفة التأويل :الأصول، المبادئ، الأهداف،ت.محمد شوقي الزين،ط 2،الجزائر ،منشورات الاختلاف، 2005، ص96.

4 _ سناد حميد البياتي : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص429

وانظر.norm chomesky: aspects de la theoryes syntatique: p 10- 16

فالمصدر (حدث_زمن)،والفعل(حدث+زمن)،والاسم (_حدث،_زمن)*[1].فكأن هذا التعريف مدخل لصياغة ملامح مميزة لعناصر الكلم والمقولات اللغوية الأخرى.وإذا كان التقسيم الثلاثي لأزمنة الفعل يغلب على معظم مصنفات النحو القديمة وبخاصة اللذين سايروا سيبويه،فإننا نعثر على محاولات تقسيمية ثنائية وبشكل أخص لذى الزجاجي الذي أنكر زمن الحال في كتاب الإيضاح.وكان تبرير الزجاجي فلسفي ؛ففعل الحال دال في الحقيقة على المستقبل وكل جزء خرج منه دخل في حيز الماضي ويستحيل القبض على الحال،فعندما تقول:

(يكتب زيد الرسالة .....الآن).

فإما أنك تصف ما سيقع بعد زمن إخبارك ،بما أن الفعل الذي تصف جريانه مازال مستمرا،أو أنك تصف ما انقضى لتوه.ولا يمكن أن يتقاطع زمن إخبارك مع ما تصفه تقاطعا تاما .والاستدلال ينقلنا من خصائص الزمن في النظام النحوي ؛أي الأزمنة بدلالتها النحوية إلى نقاش فلسفي حول خصائص الزمن واتصاله وصيرورته .

وفي نص الزجاجي إشارة دالة إلى مفهومين زمنيين في نسق الأزمنة الإحالية،وهو زمن التلفظ وهو ما يعبر عنه بزمن الإخبار ،وزمن الحدث أو ما سمي في نصه بزمن وجود الحدث أو حصوله[2].

وهو الطرح التحليلي المبرر لثورة تشومسكي العلمية الفعلية التي نجم عنها بروز أنموذج جديد Newparadigmللتفكير في اللغة، أفرز مجموعة من الإشكالات وجب الاعتناء بها من قبل الباحث اللغوي، وبخاصة لما ضمنها الاهتمام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي. ومع هذا الأنموذج، بزغ زمن التركيب، حين اتجه اللساني ليس فقط إلى ما هو موجود من

3-التمثيل الشحني الموجب والسالب دليل التنامي والتراجع على مستوى المعطيات اللغوية المشار إليها.

2_ امحمد الملاخ، الزمن في اللغة العربية ، مرجع سابق ،ص31_32.

السلاسل اللغوية السليمة، ولكن أيضا إلى ما يمكن أن يوجد. واتضح حينه أن إجراءات التقطيع (البنيوية) المستعملة في الأصوات وفي الصرف لم تعد ناجعة بما يكفي حتى تمتد إلى التركيب.فكانت إبستمولوجية اللسانيات من هذه الزاوية جزء لا يتجزء من الطبيعة البنيوية للنماذج الرمزية على وجه العموم، ومن النسق الداخلي والمحايث للغة على وجه الخصوص والذي تبين أنه على الإبستمولوجية أن تحدد خصائصه للنظر بعد ذلك في إمكانية وحدود النماذج اللسانية والرياضية على تمثيلها صوريا[1].

جماع الأمر، لقد ساهمت التطورات المعرفية في حقل المنطق الرياضي في بلورة قضايا إبستمولوجية مدارها اللغة الطبيعة والنماذج الصورية الممكنة لتمثيلها. إلا أن هذا التحول أتى بموجب التجديد الحاصل في اللسانيات نفسها، إذ لم يكن بالإمكان صياغة تلك القضايا، لولا النظر إلى موضوع اللسانيات كبنية شكلية مجردة ومبنينة في مختلف المستويات اللغوية (الصوتية والصرفية والتركيبية..): "فالنتيجة الضمنية لهذا الطرح، تتعلق بتقييد المقاربة العلمية للغة لبناء النماذج المجردة لتلك المستويات ولإمكانيات تمفصلها المبنين مع هيلمسليف ومارتيني، إلى حد نفي قدرة المعطيات على دحض أو تأكيد نظرية لسانية، فدور النظرية عند هيلمسليف هو تحقيق الشمولية وعدم التناقض والانسجام، فهي مرجع بسيط للوصف واستراتيجية لاختزال المفاهيم والمعطيات[2].

2- أمحمد الملاخ ،ابستيمولوجيا اللسانيات نمادج تظرية ، تشومسكي : النظ رية والتجربة في النحو التوليدي : النماذج والقيود الصورية على بنائه / انظر الموقع http://www.aljabriabed.net/n58_05mellakh.htm وانظر أيضا في هذا السياق: عبد القادر الفاسي الفهري ، البناء الموازي ،ص 20 .

و انظر أيضا :عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ،ج1 وج2،ص 65 -184.

وبالنسبة للفعل والفاعل؛ فهما المكونان الأصليان في البناء الإسنادي الفعلي أو الاسمي في شكل مقدر ومصاغ ، والفعل هو بؤرة الإسناد وفاعله وحدة ملحقة به تأخذ حكم الوظيفة بين البين في الطرح اللساني الوظيفي في حال الفعل المتعدي.

مات زيد ←——— ف + فا (الفعل اللازم) في اعماد البنية الأصل؛ أي مات زيد وليس غيره في اعتماد المعنى، والاستثناء هنا يوضح أن موت زيد حقيقة ونفي غير زيد حقيقة أيضا ، فهما من حيث التركيب:مات زيد /لم يمت غير زيد متكافئتان معنويا لا تركيبا ولكن القصد أن اللغة بإمكاناتها قادرة على تمثيل التركيب بعناصر أخرى يمكن القول إنها المعادل التبديلي للمعطى الأصل.

إن قولنا : "زيد لم يمت" يتعلق بما لا يقل عن عالم اصطناعي أول يستند إلى أساس عرفي في تحديد مسميات الأشياء ، وحتى في إدراك المسميات نفسها والتعيينات الاصطلاحية فهي تتقابل مع عالم مصطنع يوحي بالترادف أو التقارب على نحو (مات فارق وأنهى وتوفي) وهي تداعيات لغوية تدخل في دائرة أوسع عندما يرتبط الأمر بالدلالة ومنطقيتها، وهو الملاحظ في حالة بعض الأفعال نحو "حافظ" في (حافظت الجمعية على مراقبة العمليات)؛ما يوحي بأن الأمر كان بالإمكان ألا يكون كذلك ؛ فالفعل (حافظ) يتضمن اصطناعا شبيها باصطناع (مازال).إننا نلاحظ أن احتمال الأحداث الراجحة إلى ما هو اصطناعي تتأرجح بين العدمية (كما هو الشأن في بعض أمثة اللاواقع الخيالية البحتة : لو كان نابليون يعيش إلى الآن...) وبين احتمال قوي (حتى وإن لم يقع التأكد منه: المثال حتى)؛ ففي هذه الحالة الأخيرة تكون العوالم الاصطناعية في الوقت نفسه عوالم مرتقبات لم تتحقق[1].

1_ المهيري ،في سبيل منطق للمعنى ،ص 65.

إن تعقب المثال الذي ذكر سيبويه في كتابه الكتاب على غرار : طلعت الشمس ونظف الثوب" يسمح بتمثل طبيعة القرائن الواصفة التي تعبر عن النظام نفسه:

مات (−) + زيد (وا) لغويا القيمة الشحنية للرفع أسمى من القيمة الشحنية
(مرفوع)
للنصب، مما يجعل أولوية التفكير وصفية تفسيرية

(−) + فا
صوت
فعل ماض (− للبناء)

(زمن) ← مسند + مسند إليه ← التراجع البنيوي الأول يحدث كما يلي :

مات (−) + زيد ← زيد (وو) + مات(−) بقاء الفتحة
تمثل بنيوي عميق شارح والضمة مرتين
زيد + مات

زيد مات

شكل رقم19:التراجع البنيوي والمنطق الرياضي الشحني

دليل عميق يكشف أن الفاعل سمي فاعلا من طريق النحو لا على حقيقة الفعل ألا ترى أنك تقول مات زيد وهو لم يمت فعلا.[1]

مات زيد / زيد مات، إن تمثل النموذجين في المستوى نفسه لا يعني مطلقا ان الإخراج اللغوي الواصف واحد بدليل :

الرتبة ← تغيير رتبة الفاعل مع الفعل

1_انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ص51.

الترتيب ← قصدية الترتيب(تنامي)

العامل ← عامل رفع الفاعل أو المبتدأ ليس بواحد.

ولكن على مستوى قاعدي فعلي لا يمكن للفاعل أن يتقدم على فعله.

المكون الركني: ف + فا + ف

مات زيد ← قصد النحوي فا
م

الأفقي

المكون الدلالي (قصد المتكلم الجواني: زيد مات)

هل مات زيد؟ ! النماذج الافتراضية نعم، مات زيد وليس خالدا.

النماذج الافتراضية

من مات؟ زيد. (زيد مات)؟ فعلا مات زيد

ما به زيد؟ مات (زيد مات، أو مات زيد).

مات زيد؟ مات. (مات زيد)

شكل رقم20:اللغة والنماذج الافتراضية

إن التمعن في مثال سيبويه : "مات زيد"،يجد مبدئيا أن " مات" ليس هو فعل الفاعل فالله أمات زيد ، وبالتالي الموت أماتت زيد ا الذي يصبح في خانة تبعية لا اسنادية وبعلامة الرفع لا النصب أي أمات الله زيدا؛ لكن الحياة وفي قراءة منطقية تكون ههنا منتمية بشكل نسبي يتراجع حضوره أمام واقع التركيب الحاضر؛ فالحياة تكون في التمثيل ذات شحنة قيمية سالبة وبحجم كبير وللموت شحنة موجبة وبرسم قاهر. وهو التمثيل الذي يكشف المبدأ الثنائي واحتوائه للأحكام ،فزيد مات لا تتناقض مع : " زيد لم يعد حياّ فإذا صدقت القضية صدق حكمها الذي يتحول بدوره إلى قضية فرعية ترى حكمها المنطقي في القضية الأولى أن زيدا مات ولا تقبل التحقق الجزئي أن يكون (بعضه قد مات وبعضه حيا) فتكون الجملتين متكافئتين شكلا منتميتين إلى الحكم العام السابق.ولا شك أن المنظوماتية اللغوية تتجلى هنا نحو صورة تجريدية إبداعية حين تجمع الثابت بالمنفي في شكل انسجامي فرضه المنطق وفق سلطة هذا الأخير :

فا + ف + مف(تام) كلام منجز

(A) الموت أمات زيدا ←———— تنامي قيمي تاويلي للفعل اللازم مبدئيا و المتشبع شحنيا .

(B) أمات الموت زيدا ←———— ف + فا +مف (النموذج البنيوي الأصل المنبثق عن النموذج اللغوي العميق)

في المعطى الافتراضي (A) الموت (اسم مرفوع)، أمات (فعل مبني على السكون) وزيدا (اسم منصوب محل المفعولية).ولكننا في صياغة رياضية نجد المعطى الأول وفق :1(مات زيد)+0=1 انطلاقا من الترتيب المألوف الذي لا يستقيم والترتيب الثاني للمعطى أمات الله زيدا ،فالله (كاسم

فاعلي) يكتسب القيمة بالتبادل الموقعي من زيد التي كانت في البناء الأصل فاعلا وصارت في البناء المفسر مفعولا ولما سقطت القيمة (½) من خانة الفاعل في البناء الأول للتحول إلى خانة فاعل آخر أصل في البناء الثاني(الله) ؛ نكون أمام التمثيل الرياضي الآتي :

*مات زيد ←

↓

ف+فا م+م إ

$\frac{1}{2}+\frac{1}{2}=1$

شكل 21:الحساب الرياضي التركيبي

*أمات الله زيدا ← م+م إ+مف، وتجدر الإشارة في هذا التمثيل أن تعدي الفعل إلى مفعول به هو تعد ذو ثلاثة وجوه وكلها صحيحة :

–أمات الله زيدا.

–زيدا أمات الله.

–الله أمات زيدا ما يجعل خانة المفعول به خانة حرة غير مقيدة لغة ولكنها ذات كم رياضي واحد تال وملزم هو الرقم (2).فيكون لدينا :م+م إ+ مف(أمات الله زيدا)

$(\frac{1}{2}+\frac{1}{2})+2$ ← $1+2=3$ ، وهي النتيجة المتسقة والمتكيفة و حالات التبديل الموقعية للمفعول به.

يمكن أن نقول إن زيدا هن تتقاسم خانة الفضلة وإنما دون البنية الإسنادية من حيث القيمة

الفاعل أدل لا يستغني عنه و المفعول بعد الفاعل في ترتيبه. فلما كان كذلك،و كانت الحركات مختلفة المواضيع الحروف المأخوذة منها، أعطي الفاعل أول الحركات و هي الضمة لأنها من الشفتين. وأعطي المفعول – لأنه الآخر في التبة – آخر الحركات و هي الفتحة، لأنها من الألف كما كانت الضمة من الواو[1].

و تأتي السكون بوصفها علامة بناء بعيدة عن الإعراب رغم أنها أخف من الفتحة [2]

الجزم هو القطع و المراد به قطع الحركة أو الحرف فإن قطعت الحركة كان الحرف ساكنا [3]

إن وصف الحالات الإعرابية في المعطى الأقل يمضي بشكل توزيعي نخصه في الشكل الآتي:

(A) ⟵⟶ رفع + بناء + نصب

وحدة وحدة وحدة ، ووفقا للتقديم السابق نحقق تراجعا ترتيبيا

على مستوى المقترح ليصبح : (البناء / وحدة) أخيرة :

(A) : رفع + نصب + بناء

وحدة وحدة وحدة ⟵ ماذا حدث ؟

الموت زيدا أماتت

الجواب:

1–النكت في تفسير كتاب سيبويه، ص 51.

2– المرجع نفسه ،ص 51.

3– فاضل صالح السمرائي الجملة العربية و المعنى ط1 ،عمان ،دار الفكر، 2007، ص 34–35.

الموت أمات زيد، إذن النموذج الذهني المفترض و الوصف ←الوصف البنيوي العميق ←

للنموذج (A) هو الموت أماتت زيدا بمعنى و + البناء −

وحدة وحدة وحدة

و الوصف البنيوي الإبستيمولوجي يتوافق مع ما ذهب إليه الشنتمري في شرحه لكتاب سيبويه بأن السكون أخف من الفتح.

و في سلسلة الافتراضات الاستفهامية المقترحة ومن علاقة منطقية رياضية (زيد مات :هل مات زيد؟) (هو زيد مات.... بدون حركات)،كون الحركات الإعرابية حركات تابعة للبنية السطحية التي لا تحقق تطابقا مع النموذج العربي و لا تستقيم معه إلا في مرحلة البناء.

A : الموت أمات زيدا (الإحالة شبه العميقة) /جملة متحولة إلى جملة بسيطة : "مات زيد "بوصفها جملة مكونة من كلمتين ترتبطان ارتباطا إسناديا خصّ الأول بحديث مستقر من حيث الزمن فالبنية اللغوية بنية ماضوية ،ولكن محتواها الفكري المنطقي يقطع الشك في حياة دنيوية أخرى لزيد لا بعد شهر أو بعد عام. وبالتالي فإن مثل هذه الأفعال يكون تقديرها كليا منطقيا حقا لا يقبل البطلان إلا في النماذج غير المتناقضة لغة نحو : لم يعد زيد حيا .فهو حق لغوي معادل في محيط المتكلم .

وقد تنبه الباحثون العرب إلى وصف المعطى اللغوي في ضوء مرجعيته (ثنائية المنطق ولا منطق) فالمعنى السمانتيكي لجملة ما يشتمل الشروط التي تحدد صحة الجملة ،فالجملة (فاز الأهلي على الزمالك يوم الجمعة) ،تعد صحيحة ضمن الشروط الآتية :

1_هناك فريقان رياضيان هما الأهلي والزمالك.

2_التقى الفريقان في مباراة يوم الجمعة الذي سبق لحظة التكلم.

3_ تغلب الأهلي على الزمالك في تلك المباراة.

فضلا عن توافر شروط اتساقها القاعدي.ثم إن الإحاطة بالمعنى السمانتيكي للجملة يتطلب الإحاطة بشروط صحتها ،قارن:

أ_صدر وعد بلفور المشؤوم عن وزير خارجية بريطانيا في 2 تشرين الثاني عام 1917.

ب–صدر وعد بلفور المشؤوم عن وزير خارجية فرنسا في 2 تشرين الثاني عام 1917.

ج–صدر وعد بلفور المشؤوم عن وزير خارجية بريطانيا في 2 تشرين الثاني عام 1917[1].

فالحقائق التاريخية تؤكد صحة (أ) وتكذب كلا من (ب) و(ج) ؛أي تجعل كلا من هما غير صحيحتين ، ومع ذلك فإن القارئ يستطيع معنى لكن من العبارتين على الرغم من أنهما غير صحيحتين من حيث الوقائع التاريخية .وهكذا يجري القارئ أو السامع موازنة بين الجملة وبين مجموعة من الشروط في عالم الواقع ؛أي بين اللغة وبين عالم الحقيقة لمعرفة ما إذا كانت الجملة صحيحة أو غير صحيحة [2].وههنا وجب علينا الانتباه إلى قضية جوهرية تخص مستوى الممارسة في إحالته المرجعية الواقعية إذا كان الواقع محفوظا في الذاكرة الجماعية أو بالنسبة للفرد فالحقائق المدونة تاريخا لا غبار على صحتها بالنسبة للفئة العامة أما تلك التي ترد في شكل مقترحات فيفترض صحتها بالنسبة للمتكلم الذي يتجاوز بحسبه مستوى المعنى إلى مستوى الإفادة موّلدا جملة من التقابلات اللغوية الأخرى قد تدخل في علاقة تقاطع ، او تكافؤ ،أو انفصال مع المقترح الأصل الذي تقدم به المتكلم.

1– شاهر الحسن ،علم الدلالة : السمانتيكية في اللغة العربية، ط1 ، عمان دار الفكر ،2001،ص 55. -

1 _ الحسن ،مرجع سابق، ص55.

وههنا تتبلور فكرة طبيعة الافتراضات المتقابلة مع المقترح ، وتتعزز الفكرة عندما نحاول البحث عن طبيعة النظام الطبيعي ثم طبيعة النظام المنطقي المختزل.

وههنا نجد أن الافتراض الذهني قاعدي ، و تأويله اللغوي يقوم أخيرا و منطق اللغة، و لكنه يحتفظ في الوقت نفسه- بالخصوصية اللسانية التي تجعله لسانيا أوسع من المفهوم المرجعي اللغوي. وهو يوازي المعطى: اقتتل القوم، و اشتتموا القوم، لأن الموت هنا غير محدد النسبة، هل ينسب إلى فعل، أو ينسب إلى حدث، رجحنا الحدث لغياب قرينة تثبت حضور العاقل في إحداث الأثر،و هنا يتدخل سياق التقدير [1]

هل مات زيد؟ من مات؟ ما به زيد؟ مات زيد؟ إذن فعبارة هل مات زيد، أو مات زيد؟ عبارات تحقيقيه لقطع الشك باليقين ، ولكنه تحافظ رياضيا على توزيع رياضي اسنادي أولي .

وههنا يتبين لنا الحكم المنطقي وهو انتهاء كل مهام وصلاحيات وامتيازات الدنيوية فضلا عن نشاطاته ومتطلباته وحاجياته. وتستطيع اللغة الواصفة رياضيا أن تشرح المعطى وتحتوي المعني بالوقف على البديل التوزيعي للفعل مات وهو(توفيّ) إذ يتسق الفعل مع زمن الفعل وسماته الوظيفية المكتفية بالفاعل ، ولا يجب أن نقع في الخطأ ههنا ونحسب أن النمودج الواصف هو حكم قضية : مات زيد ؛ فحكم هذه الأخيرة هو انتهت حياته ، انتهت دنيته ، وهي أحاكم يقبلها المنطق وتنسجم والواقع ، فضلا عن تكيفها ونمط القضية التي يمكن وصفها بالمقدمة البسيطة . وعليه يكون المقترح الافتراضي المتعدي(توفى ، أمات) غير لائق الموقع كونه من جهة لا يشغل نفس موقع الفعل (مات) ، ومن جهة ثانية يشغل بعدا معنويا أو سع من البعد الذي يشغله الفعل اللازم.

1- روبير مارتان ،مدخل لفهم اللسانيات، ت عبد القادر المهيري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2007، ص 72.

وقد يتبادر إلى ذهن الباحث أن الفاعل في اللغة ، وكما جرى العرف النحوي ، هو من قام بالفعل وهنا يتساءل : هل زيد هو من أمات نفسه ؟.

إذن تتناسل عن هذا الإشكال الفكري في وصف فاعلي لمقدمة منطقية أخرى وهي : (زيد أمات نفسه/ زيد ليس هو من أمات نفسه) ، ويتوجب علينا ، في مثل هذه الحالات ، أن نقسم المعطيات إلى بنيتين هما :

(زيد من قام بالفعل : أمات زيد زيداً،..........ف+فا+مف تكافئ شكلا أمات الله زيدا).

<u>فتكون لدينا التركيبات الرياضية الآتية :</u>

<u>أ* بالنسبة للمعطى / أمات زيد زيدا</u>

1(البنية الاسنادية)+2(الفاعل)+2(المفعول المطابق وظيفة مرجغية للفاعلية)=5 وهو الرقم غير المكافئ لصور الاحتمالات التبديلية الستة التي يتمتع بها المفعول به ، وهذا التراجع الرقمي كون البنية العميقة للمعطى السابق (زيد زيد أمات) غير مقيدة بحركاتها الاعرابية ما يجعل خانة الفاعلية والمفعولية متطابقة من باب توكيدي لفظي يزيل ما يساور المستمع من شكوك.

<u>ب*بالنسبة للمعطى / أمات الله زيدا</u>

1(البنية الإسنادية ؛الفاعل موجود بوجود الفعل ضمنيا)+2(الفاعل حاضر لغويا وموقعا)+3(المفعول به الأصل والطبيعي)=6 وهو الرقم المكافئ لصور الاحتمالات التبديلية الستة التي يتمتع بها المفعول به.

ويفرض الاشتغال نفسه حتى لا يكون زيد الأول ، وزيد الثاني دالان على شخصين مختلفين فنقول (أمات زيد نفسه) ، و(أمات الحادث زيدا) . وإن بدت لنا أحكام القضايا الجزئية مختلفة نظاميا عن حكم قضية الفعل اللازم إلى أن الحكم المنطقي الشامل واحد وهو نهاية الحياة. إننا هنا لا نقصد

تعقيد الوصف والارتقاء بإجراءاته نحو التحليل المركب بل نهدف إلى الكشف عن تناسل القضايا الأصلية في ضوء التحليل المنطقي وتوضيح واقع المفترض ، أو جملة الاحتمالات ، وترجيح الحكم المنطقي الصائب في شكل فردي أحادي أو في شكل متعدد الأجزاء ومتسق .

ولما كان الفاعل المنطقي هو المعمول ويحتل مساحة التعيين على النحو الآتي:

الفاعل المنطقي =المعمول=مجال التعيين.

ولنتذكر أن اللغة حتى الاصطناعية والمسلمة منها لا توجد من غير أن تحتفظ داخلها بعناصر تسمح لها بالتمفصل مع ماهو غير اللغة ذاتها.وفعلا فإن اللغة الطبيعية لها خاصية متمثلة في أنها تسمح بفضل انعكاسيتها بأن تتحدث عن نفسها ،وهكذا تكون اللغة إذن موضوعا للغة [1] ،لكن موضوع اللغة يبقى حتى في هذه الحالة القصوى وثيق الارتباط بتصورها.فزيد مات يعني أنني أتكلم عن كائن من الكون بالمعنى الأكثر عمومية ،أو عن شيئ من العالم إذا أردنا ،نقول إنه زيد (مجال التعيين) أي أنه كائن حي له عقل وهو فرد له مساحته في المجتمع.فإن قلت مات موزع البريد أضفت بأنه كائن حي له عقل ويلعب دورا محددا في التنظيم الاجتماعي وهو الذي نؤكد أنه قد مات[2]. وهو ما يمكن قوله بالنسبة لكل العناصر قابلة لأن تحل محل زيد انساجاما يكشف الصورة الكلية التي يحاول التمثيل المحسوس تبني بعضها في شكل أول يفرض نتائج منطقية تصيغ بنى أخرى للغة الطبيعية التي نبوح بها ولكن بشكل عميق وراء كل المعطيات المقترحة للوصف.

1_ المهيري ، في سبيل منطق للمعنى ،ص311.

2_ المهيري ، المرجع السابق ،ص 311.

ونجد ، في توضيح آخر ، أن استدلالات من نحو [فعل savoir (عرف– علم) تبعا لتركيبه مع الروابط (que) أو وع si (إذا) فمن [قولنا] il sait que maria est espaqulale (يعرف أن مريا إسبانية) نستدل أنني أعرف أنا أيضا أن ماريا إسبانية فعلا. ومن قولنا [lui si maria est espaqulale (يعرف هو ما إذا كانت ماريا إسبانية) لا يمكن أن نستخرج منها الاستدلالات نفسها. هل أن ماريا إسبانية أو لا [1]

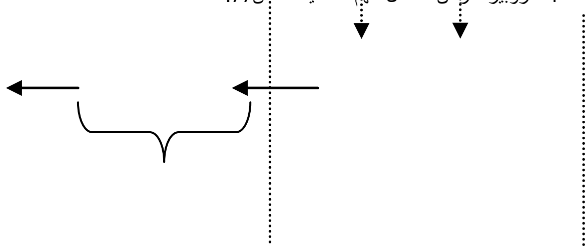
قد يشغل الفعل عن المفعول بضمير :

وإذا قلنا " زيد لمته، زيد لمته.

زيد لمته تنمضي نحو الوصف البنيوي شبه العميق للنمط السطحي : لمته زيد" و يتحقق الاستدلال اللغوي الثاني بطرح الاستفسار من أنا لمت؟ لمت زيدا وبالتالي لا يكفي المفهوم العميق لتمثيل القراءة الرياضية الواحدة كون البنية السطحية وحدها من تحدد المسند إليه متكلما كان أم مخاطبا.أما إذا ورد المعطى التركيبي مقيدا فقط بنصب المفعول به جاز لنا القول : زيد الملام وهو التركيب المنسجم في بعد مع المعطى الأول دون أن يكافئه نحويا ؛فزيد في المعطى الأصل كان خارجا عو الدائرة الإسنادية رقم 3 ، في حين يكون زيد مكونا أساسيا في البنية الاسنادية للمعطى الثاني المشتق افتراضا.و ليس من أنت لمت؟ فالبناء الثاني بناء إفتراضي مرفوض وبقوة لأن الفعل المتبقي محد الحركات و هو " لمته"،مما يجعلنا ننتقي في تقدير المفترض بضمير الفصل للمتكلم المفرد "أنا" ، وقد حذف حذفا مألوفا عند العرب لكثرته في الاستعمال وفهم المتلقي له دون عناء أو التباس.

فيكون لدينا تركيب (زيد لمته أنا).

1- روبير مارتان ،مدخل لفهم اللسانيات، ص77.



زيد لمته لمته زيد

زيد لمته أنا زيد لمته لمته زيد(لا تطابع وتمزجه الواقع اللغوي)

جواب الاستفهام غياب الاستدلال

لمته زيد ± (Ø)[1]

شكل رقم 22:البناء النحوي الثنائي والافتراض الرياضي

إن قبول الجملة المتعلقة هو قبول لبنيتها كونها أساس إيجاد المعادل الرياضي الذي يتعامل معها سطحية كانت أو مقدرة ، وبخاصة إذا تعقبنا مجموع الأوصاف التي تقدم البيان أو المعطى في أمثلة عدة، يقوم في حصرها على حدس المتكلم من جهة، وفطرته من جهة أخرى، فضلا عن وعيه و تأمله البصري الذي يجعل الباحث يختار و بالضرورة النموذج الاستدلالي ببعديه.

و الفاعل مثنى بعد الفعل أو جمع مذكر سالم، أو جمع مؤنث سالم، أو جمع تكسير وهنا نجد أن الكلام المعمّق ليس له نشاط واحد وله الصلاحية للكلام عن جميع إشارات كل اللغات يرفع المثنى بالألف،و ينصب بالياء ويجرها بها كذلك[2].

*مثّنى

رأيت زيدا ←—— رأيت الزيدين

أصل المعطى المألوف ـــــ هو المعطى المألوف الذي يشكل مقدمة بديهية ، بل وأول المقدمات

1- إن عدم استغال المعطى المفترض السابق يعود إلى تقدم محل الاستغال عن محله، وهو ما لا يتوافق و النظام النحوي الذي يعااين حالتين إعرابيتين أولها "زيد" فاعل مبدئيا عوض بوظيفة الابتداء، وثانيها النص التي شغلها زيدا المته و الرمز (Ø) يجسد عدم تأقلم القرينة المتصلة

2_ تحفة الأحباب وظرفة الأصحاب، ص 112.

المفرد

زيد رأيت، لا غيره ← الزيدين رأيت ، لا غيرهم . وهذا لا يستقيم فالمبتدأ لا بد أن يكون مرفوعا والفعل ملحق بما يعود على المبتدأ. ولما وجد الفعل بؤرة الاسناد

استدلالي فاعلي مفرد　　　استدلال فاعلي مقدم بصيغة الجمع

← زيدا رأيت → زيد لم أر غيره صحيحة في ضوء صحة المعطى المقدم.

فالمقصد العميق في ذهن المتكلم يجعل المخاطب يدرك أنه (لم ير غير زيد أو الزيدين) في الحالتين ، ولا نستطيع أن نقول في تمثل البناء العميق لم أر غير زيد بوصفها النموذج اللغوي المكافئ معنويا للنموذج رأيت زيدا.

ومستوى الوصف التأويلي المنطقي يكشف البناء الذي يمس البنية العميقة المختصة بتقديم الاسم عن الفعل.

رأيت زيدا → بقاعدة إعادة الترتيب (ف+ فا+ مف) معتمدا على البعد التوليدي لإنشاء مجموع البدائل التوزيعية التي يمكن إنتاجها بالمقاربة مع النموذج المفترض: (رأيت زيدا) [1]

التقيت عمرا.

سلمت الجائزة.

قدمت المحاضرة .

---

1 – نعتمد في تحديد تنامي المعطى السابق على أنواع عدة من الكفايات نذكر منها الكفاية النمطية، الكفاية النفسية، الكفاية التداولية، ويتم التركيز على الكفاية النفسية،كما ترسنها النفس مجردة محتبدة المكون التأويلي اللساني و باتالي يكون التركيز على نماذج الفهم أكثر من نماذج الإنتاج،كون هذه الأخيرة خاصية أثرية تنجم بالضرورة على النماذج الذهنية الإستدلالية

رافقت الممرضة.

وغيرها من الأبنية اللغوية المتسقة شكلا مع البنية المقدمة ؛ فكلها لا تخرج عن النظام المألوف لجملة الفعل المتعدي إلى مفعول ، فضلا عن اتساق الأفعال بعضها ببعض وانتمائها لنفس الفضاء الزمني ألا وهو الفضاء الماضي.

وهنا تأتي القدرة على تحويل الجملة الواحدة إلى جمل منفية أو شرطية أو استفهامية أو تعجبية

* كان في المجلس صديقاك:/ صديقاك كانا في المجلس وليس إخوتك / صديقاك كانا في المجلس وليس صديقاي

صديقاك كانا في المجلس ← نظام وصفي غير مألوف

صديقاك هل كان في المجلس؟

في المجلس كانا صديقاك ؟

من كان في المجلس؟ صديقاك كانا في المجلس

↓ ↓ ↓ ↓

صديقاك كانا في المطعم........ ← نموذج توزيعي استبدالي أول.

صديقاك كانا في الجامعة.......... ← نموذج توزيعي مفارق.

صديقاك كانا في الرحلة .... ← نموذج توزيعي شديد المفارقة.

تمثل البنية اللغوية " صديقاك" تواردات، أو تواردا من جملة تواردات فكلمة صديقاك هي المشترك في هذه التواردات،و تكون الكلمة حينئذ عبارة عن نمط، أي عنصر لساني مجرد يتجسم في صورة تواردات في ما تنجز من الخطابات،و ما يبحث عنه اللساني هو النمط،أما الشيء الورلساني فهو أكثر تجريدا، ويحدد كمجموعة من الأنماط أو إن أردنا كشيء و رنمطي.

صديقاك كانا في المجلس ← تشبع شفي كبير ذهنيا

كان صديقاك في المجلس ← نمط موصوف غير مستدل ذهنيا.

بثبوت الاسمية بعد الفعلية يجعل التوارد الموازي يمضي كما يلي:

أ- ما صديقاك كان في المجلس / صديقاي كان في المجلس

ب-هل صديقاك كان في المجلس

إن تمثيل أسلوب النفي في البيان اللغوي الافتراضي أ يدل على أن ما وراء اللغة يحدد في مستوبين إثنين هما: -مستوى التواردات الملحوظة.

-مستوى التواردات المفترضة.

ومن هذين المستويين ندقق التأويل اللساني الذهني الذي يقوم بإناج نموذج واحد يقال عنه النموذج المثالي المؤول.

القراءة الوصفية لحروف أجريت مجرى حروف الاستفهام و هي حروف النفي قد تقدم أن تولك زيد ضربته أود من زيدا ضربته (استنادا لمستوى التداعي الحركي لكل من الفتحة الضمة) و أزيدا ضربته؟ أود من أزيد ضربته (تأسيسا اسبتمولوجيا قصديا)، وقد توسطت هذين البابين حروف النفي تقول: ما زيدا ضربته،و ما زيد ضربته،و إنما تقارب[النصب] فيها و الرفع لأنها تشبه حروف الاستفهام من جهة، وتشبه الابتداء من جهة أخرى [1]

إننا عندما نعتمد البيان المقترح : كان في المجلس صديقاك بوصفه قضية نعتبرها صحيحة يمكن أن نشرح معناها بأن صديقاك في فترة ماضية كانا في المجلس ، وتستجيب اللغة وبيسر للمعنى

1- النكت، ص117.

المقترح ، فنقول : كان صديقاك في المجلس ثم غادرا ، او كان صديقاك في المجلس ثم رحلا ، أو كان صديقاك في المجلس وقد خرجا الآن / رحلا الآن / ذهبا الآن.

أي أن فترة المكوث أو الوجود صارت من الماضي يمكن احتواء معناها ببنية لغوية واصفة نحو : لم يعد صديقاك بالمجلس / أي كانا فيه

* أزيدا ضربته ←——— إخراج للمبتدأ من حالة الإيجاب إلى حد الاستفهام و التركيز ههنا إنما يخص " زيد" بدليل أن المكون الدلالي للجملة المنطوقة أو المكتوبة يعكس التمثيل التالي:

زيد ضربته؟ ———← اختصار علاماتي أصل يعكس زيد ضربت بنظام عد ثنائي عمدة لا يبقى محافظا على نفس الرقم؛½+ ½ +½+½+(3) =5 والهاء أفنيت في التركيب الثاني ما يدل على أن التمثيل الثاني أقوى من الأول الذي يخالف (ضربت زيدا)=1+3=4. في ما يعني أن حال الوصف العميق أقوى وأبلغ من حال الوصف السطحي، وفي الاشتغال عرفه المكون الدلالي الذي استغنى بالابتداء الاسمي عن تمثل الاستنكار،ما يعني أن رسم الوصف الاستدلالي اللغوي يعتمد على المقدمة البيانية، التي سرعان ما تبدو قاصرة عن المكون البؤرة الذي يمثل كما يلي:

زيد ضربت

بإضافة زيد ضربت (البنية غير مشكولة دون الصفة السطحية المكتملة)

حرف الاستفهام

أ ——← زيد ضربته (الاستعمال العاملي) منتج أول */ضربت زيدا.

من القضايا الرياضية التي تلحق بهذا الفصل تحول الفعل الماضي والمضارع على مستوى البنية الإسنادية :

-تحول الفعل الماضي الفارغ

مصطلح الفارغ ليس استعارة من النحو التحويلي في علم اللغة الحديث لمّا كان تشومسكي يشير في تحليله لبعض المباني التركيبية إلى أن بعض عناصرها مقولة فارغة لا تقدر في ذلك التركيب مع أنها تقدر في غيره ، بل مصطلح الفارغ على المعنى نفسه من مصطلحات ابن السراج (ت316هـ/928م) إذ عنون قائلا:"التسمية بالفعل الفارغ من الفاعل والمفعول:إن سميت رجلا ب"ضرب" ،أو ضرب بضم الحرف الأول ، فكلمة ضرب بفتح الحرف الأول أو بضمه عندما تتحول إلى علم لا يبقى من فعليتها إلا الصورة ،أما ملحقات الفعلية من فاعل ظاهر أو مقدر ومفعول منفصل أو متصل فلا يعود لها أثر أو وجود.وضابط نقل الفعل الماضي الفارغ إلى العلمية مبدأ النضير الصرفي ،فإذا كان للفعل مثال في الأسماء يلتقي معه في الميزان الصرفي فعو معرب مصروف،فنقول في رجل اسمه ضرب :جاء ضرب بتنوين الباء ، ورأيت ضرباومررت بضرب لأنه على زنة حسن ،قال المبرد(286هـ/898م):"اعلم أنك إذا سميت رجلا بشيئ من الفعل ليست في اوله زيادة ،وله مثال في الأسماء فهو مصروف[1].

والماضي إما أن يكون مجردا أو مزيدا ، وإما مبنيا للمعلوم أو للمجهول ، أما المجرد المبني للمعلوم فحكمه هو الذي سبق قبل. وأما المزيد المبني للمعلوم فينظر في وزنه ، فإذا كان مشتركا بين الفعل والاسم صرف ، كتسمية رجل بضارب وهو قول أبي عمر والخليل ويونس . أما إذا كان الوزن خاصا بالفعل ، نحو أبان ، وشمر ، وبقم ، واستنسر وغيرها فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل تذكيرا ، وزيادة التأنيث تأنيثا. أما المبني للمجهول المجرد ،فإذا كان ساكن العين صرف،نحو: رد ، وشد،وقيل ،وبيع لانه نظير حب ودر ،وفيل وديك، وإذا كان الفعل متحرك العين

1- الملخ ،رؤى لسانية في نظرية النحو العربي،ص 92 -

منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ،قال المبرد:"فإذا سميت بفعل لم تسم فاعله لم تصرفه ،لأنه على مثال ليست عليه الأسماء وذلك نحو ضرب، وكان سيبويه يقول :" وليس لك أن تغير البناء في مثل ضرب و ضورب ، وتقول :إن مثل هذا ليس في الأسماء ،لأنك قد تسمي بما ليس في الأسماء إلا أنك استثقلت فيه التنوين[1].

–تحول الفعل المضارع الفارغ

لا ينفك الفعل المضارع من لاصقة في أوله تدل على مضارعيته،أحرفها كلمة نأتي زائدة على الجدر وهذه اللاصقة ذات أهمية كبيرة في بحث النحاة أحكام العلم المنقول عن الفعل المضارع لأن التسمية بالفعل المضارع حاصلة منذ زمن الاحتجاج ، كما في "يشكر وتغلب، ويعلى ، ويزيد ويعيش ، وتعز وتبيع" وغيرها...[2].

*إعراب الفعل المضارع وتخريجه الرياضي

أ– قسم يقوم على الوظيفة، وفي هذا يقول العبكري : الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه[3]ولذلك فالأفعال مبهمة، وهذا الإبهام تأتى من أنها تسند إلى غيرها (أي مسند إليه) هو الفاعل أو المبتدأ، ولهذا سمي الفعل مسندا.

ب–قسم يقوم على مقياس زمني. فهذا الكسائي يحد الفعل على أنه ما دل على زمان وتنقص الدقة هذا التعريف إذ أننا نجد من الكلمات ما يدل على زمان وليست أفعالا مثل "الآن" و"البارحة" باعتبار لازمن خاصية ملازمة للفعل وحده. وقد حاول الأسترباذي من جهته أن يجمع الحدث مع

1–المرجع نفسه ،ص92–93

2– الملخ ، مرجع سابق، ص 93.

3– العبكري، مسائل خلافية في النحو، ج 1،ص64.

الزمن في شرح كافية ابن الحاجب إذ يقول "الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة [1]وقال "في نفسه" لاختلافه عن الحرف الذي معناه في غيره كما قال سبويه، وقال "مقترن بأحدالأزمنة الثلاثة" ليخرج الاسم من هذا التعريف، وإن لم يكن الاسم خاليا خلوا تاما من الزمن إذا اعتبرنا المصادر – وهي مطلقة الزمن – أسماء".

إن تحدثنا عن توزيع الفعل المضارع وجدناه وفقا للنمط الرياضي السابق ، لكننا إذا حاولنا الوقوف عند إعرابه فقد ذهب جمهور النحاة العرب القدامى إلى أن الأصل في الأفعال أن لا تحمل الإعراب ، وقد اعتل البصريون لذلك بأن الأفعال عوامل ، والعوامل لا تستحق الإعراب، ولذلك لم تستحق الحروف في رأيهم الإعراب ، كما يقول الزجاجي:" وإذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل ، فحروف المعاني من الإعراب أبعد ، والقول فيها أبين وأظهر " لكنهم رأوا أنه يمكن أن يأخذ الإعراب لمشابهته الاسم عند البعض،أو لموقوعه موقع الاسم عند البعض الآخر،أو للدلالة على المعاني النحوية [2]... وهو ليس رأي مجمل نحاة البصرة أو معظمهم بل رأي الكوفة ويقدم الزجاجي راي البصريين " قال بعضهم الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معا أن الأفعال أيضا نخنلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء ن فتكون ماضية ومستقبلية وموجبة ومنفية ومجازى عنها ومجازى بها ومأمورا بها ومنهيا عنها ، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى ، فإن كان اختلاف المعاني أو جب للأسماء الإعراب عندكم فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها، لأنها مثل ذلك أو أكثر ، وإلا فما الفرق؟"؟أما

1- المرجع نفسه ، ص16.

1- محمد الرحالي ،تركيب اللغة العربية :مقاربة نظرية جديدة ،المغرب ،دار توبقال 2003 ،ص80. -

رأي سيويه ، في إعراب الفعل أنه إعراب فرعي ويقتصر على الفعل المضارع فقط ، لأنه شابه الاسم (الفاعل على الخصوص) في الحركات والسكون وليس في الدلالة على المعنى[1].

ولئن كان الكوفيون يعتبر من الفعل المضارع مستحقا للإعراب "بالأصالة" وذلك لتوارد المعاني عليه"[2]، أي إن الفعل المضارع يعرب لأن معاني عدة تدخله، فإن البصريين يرفضون هذا القول ويردونه على أصحابه لأن الحروف قد تدخلها المعاني المختلفة[3]، أيضا فحرف "من" قد يفيد البداية، وذلك في نحو قولنا "سافرت من تونس" وقد يفيد التبغيض من نحو "وذ كثير من الكفار لو يضلونكم[4]. ويذكر الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو "أن الفعل المضارع إنما أعرب ما أعرب منه لمشابهته الأسماء"[5] وهذه المشابهة لها وجود عدة ولذلك استحق الإعراب. ومن هذه الوجوه "الإبهام" ف"رجل" وهو "اسم شائع" إن أردنا رفع الالتباس عنه والمتأتي من التنكير أضفنا حرف التعريف وقلنا "الرجل". ونفس الأمر ينطبق على الفعل "يقوم" إذا يصلح هذا الفعل للحال والمستقبل، ولو أضفنا إليه إحدى حروف التنفيس مثلا وقلنا "سوف يقوم" لا ختص بالاستقبال ولا نتفى زمن الحال[6].

1-المرجع نفسه ، ص 80.

2- العبكري، مسائل خلافية في النحو ج1، ص16.

3- الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص550.

4- سورة آل عمران/ 69.

5- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص147.

6- الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص541.

والوجه الثاني للمشابهة أن تدخل على المضارع لام التوكيد ويسميها الأنباري "لام الابتداء" فنقول "إن الولد ليقوم" كما نقول "إن الولد لقائم" فلما دخلت عليه هذه اللام كما تدخل على الاسم دلت على المشابهة بينها خاصة وأن هذه اللام لا تدخل على الماضي والأمر.[1]

و الوجه الثالث هو موافقة بنية الفعل المضارع لبنية الاسم ذلك أن المضارع يجري على اسم الفاعل في عدة حروفه و في حركاته و سكناته[2] فالمشابهة إذن حاصلة في المقاطع بين اسم الفاعل و الفعل المضارع :

فعل مضارع yuk/ki/mu

اسم فاعل muk/ki/mum

ونلاحظ أن المقطعين الأول yuk وهو شبيه بـmuk، والثاني /ki/ موجودان في كليهما.

وهذا هو المبرر الثالث لمشابهة بين الاسم والفعل المضارع ولعلها أقواها وهي مشابهة لا نجدها في الفعل الماضي أو المستقبل.[3]

ويشترك المضارع مع الاسم في الرفع والنصب، ويتميز الاسم عن الفعل بالجر كما يتميز المضارع عن الاسم بالجزم، ولنا أن نتساءل لم لا تدخل حروف الجر على الأفعال؟ الجواب عن ذلك أن هذه الحروف بدخولها على الفعل يصبح هذا الأخير مجرورا وهو ممتنع[4]

1- عبد الحميد عبد الواحد ،في التعليل النحوي والصرفي، ص81.

2- عبد الواحد ،مرجع سابق ، ص81.

3- عبد الواحد ،مرجع سابق ،ص81.

4- عبد الواحد ، مرجع سابق ، ص81.

_المضارع المرفوع :

الحالة غير الموسومة لإعراب الفعل المضارع الرفع،وهو إعراب يشترك فيه الفعل مع الاسم،كما سبقت الإشارة،ويلك الفعل المضارع لاصقة صرفية أخرى للتعبير عن إعراب

الرفع تتحقق في صورة نون تلتحق بالفعل وتتأثر حركتها بنوع لاصقة العدد التي تسبقها كما في المثال:

يدخلان،تدخلان،يدخلون،تدخلون،تدخلين.

ويشترك الاسم مع الفعل المضارع كذلك في التحاق لاصقة النون به،وتأتي هذه اللاصقة كذلك في الرتبة بعد لاصقة العدد ،كما في :

_جاء الزيدان/الزيدون

_مررت بالزيدين/بالزيدين.

ويشترك الفعل المضارع مع الاسم في أن النون الملتحقة بهما تحذف في بعض السياقات التركيبية.فمع الاسم ،تحذف في الإضافة،ومع الفعل تحذف في حالة النصب والجزم[1]

يكتب الطلب المحاضرة [كتب......◄ يكتب (مضارع الثلاثي بحرف مضارعة مفتوح)

يدبلج الحوار [دبلج ....◄ يدبلج (مضارع الر باعي بحرف مضارعة مضموم)

المحاضرة – كتبها الطالب الحوار دبلج

◄— معلوم ◄— ◄— مبني للمجهول ◄—

المحاضرة كتبها الطالب / الحوار دبلج

— (س) — (ع)

1_ محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية :مقاربة نظرية جديدة ،ص 81_82.

المحاضرة كتب الطالب وليس التطبيق (س1)

المحاضرة كتبها الطالب / المحاضرة كتب الطالب فعلا (س2)

المحاضرة كتب الطالب وليس المسرحية (س3)

المحاضرة كتب الطالب لايراها

س" [س1، س2، س3 .....] (تواردات منطقية)

*المحاضرة كتبها الطالب [بيان غير مكتمل] (+ ، −)

← عميق →

المحاضرة (ي) كتبها الطالب [بيان جزئي متلون] (+، −)

المحاضرة يكتبها الطالب : أصل الفعل ثلاثي وبصدارة فونيم مفتوح، ومنطقية التأويل اللساني تقوم على خاصيتين أساسيتين هما التوافق الاتساقي والانسياب الانسحابي، ولغتني ههنا بالخاصية الأولى كي نميز واقعها في البحث عن النماذج الافتراضية المقابلة :

المحاضرة يكتبها الطالب.................. ◄ المحاضرة يكتب الطالب (أصل) ، الطاب غير متعين وكأن النسبة مجهولة / لا فائدة مرجوة والنظام ههنا نظام عام لا يحقق إفادة إذا نظرنا إلى المعطى الذاتي بالنكران. فطبيعي أن الطالب هو من يكتب المحاضرة وليس غير الطالب (منطق لغوي مفروض).

المحاضرة كتبها .... ◄ المحاضرة كتب الطالب (فرع) .

إقحام (ياء) المضارعة في الابتداء "احتلت الصدارة" جعلها تسلب الفونيم الأصلي "الكاف" حركته محوّلة هذا الأخير إلى صامت" يبين عن سكونه عند النطق فضلا عن الشكل الإملائي في الكتابة. ويمكننا هنا تبين الاسم الثاني "المحاضرة " من باب معرفة أثر الفعل وتعينه ؛ فإذا كانت كتب المحاضرة " صحيحة ، فإن كتب الدرس ، وكتب الحصة النظرية ، قضايا صحيحة نحويا أو منطقا توزيعيا ، وهي غير متناقضة مع البنية المنفية : "لم يكتب الطالب غير المحاضرة"(قدرة اللغة على تمثل نفسها ومعانيها وفق بناياتها اللغوية)، ولكنها متنافضة مع : "لم يكتب الطالب المحاضرة".ورغم المعطى المنفي إلا أن البناء النسقي واحد ولكنه متباين الشحن ؛ إذ يكتسب البناء المنفي كما صوتيا أطول من الكم الصوتي التركيبي للبناء الموجب نافيا حدوثه في الماضي دون المستقبل الذي يعود في بنائه لمعطيات أخرى ثنائية تجمع بين الإيجاب والنفي.

ونلحظ على مستوى البنية أنّ التغيّر الصوتي الذي أحدث تغييرا في حركات الفونيمات التابعة متكيفة والخصوصية الإعرابية للفعل المضارع [الضمة بوصفها حركة إعرابية].

ولا شك أن هذا لم يخف عن النحاة العرب القدامى، فالفتحة وهي أخف الحركات كانت للثلاثي وهو الأكثر تواترا، والضمة أثقل في النطق لذلك لم يكن بد من أن تختص بالرباعي وهو أقل درجة في الاستعمال[1].

إن دراسة الوصف السابق يسمح لنا بتقديم المفترض على النحو الآتي:

يكتب الطالب المحاضرة (س) ....◄ (1)/ جهل الذات وعلم فعل الذات



1_ عبد الحميد عبد الواحد، في التعليل النحوي والصرفي، ص82.

يدون الطالب المحاضرة (سَ) ....◄ (2)

يسجل الطالب المحاضرة (س") ....◄(3)

يحرر الطالب المحاضرة (س"') ....◄(4) .

شكل رقم 23:صيغ المفترض

وكلها فئات توزيعية مؤلوفة قائمة على البدائل المتسقة فعليا ومحتفظة بنفس القيمة مها تعددت البدائل وتنوعت .

تسمح البدائل التوزيعية للأفعال المضارعة السابقة بالكشف عن انسجام معنوي يفتقر للاتساق اللغوي، مما يجعل الانسجام الأول خاطئا ومرفوضا، كون هذا الأخير لا يستقيم إلا إذا استقام البعد الأول الذي يسميه "براءة[1].

وتجدر الإشارة إن أن الذات الفاعلة إذا ارتبطت باسم أقوى قد توحي بتقوية تلك الذات ولكن ذلك غير صحيح حتى وإن كان من باب افتراض أن الأسماء أقوى من الأفعال ، فالأثر هنا مجرد نتيجة لمقدمة غائبة وإن غيب فاعله فأكنه غائب أيضا ولا جدوى من وجوده منطقيا بل إن التأويل اللساني المنطقي لا يقبل مثل هذه الافتراضات ،فالمقدمات المعلومة والمنطقية تؤدي إلى نتائج معلومة ومنطقية ؛فكما يظهر فإن الأثر مرتبط في الأصل بفاعله فإن كان هذا قد أنكر ولم يعرف فسيتعامل أثره بمعاملته وكأنك قلت : (كتبها الطالب) دون تعيين أو تخصيص وتترك حينئذ

1– اللغة الآمرة وإن استعملت عند محمد برادة في الرؤية النقدية، فإن استعمالها ههنا لا يختلف عنه هناك، فاللغة الآمرة هي لغة النظام المألوف الخالية من الممارسات الانزياحية المشار إليها أسلوبيا.

مجال التأويل مفتوحا بناءا على ما يفرضه المحتوى الذهني من أسماء منسجمة أو غير منسجمة مع المقصد ، لأن هذا الأخير في الأصل غير متعين في الحالتين:

(س) هي البنية المنطقية/ يكتب الطالب المحاضرة بوصفها ترجمة للبيان المفسر: الآن يقوم الطالب بكتابة المحاضرة.

(سَ) ↔ / (س) ....◄ لا نظام انسجامي مع البنية المنطقية.

(سً) ↔ / (س) ....◄ لا نظام انسحابي مع البنية المنطقية.

(س'') ↔ / (س) ....◄ لا نظام انسجامي مع البنية المنطقية.

أي : س' ≠ س	مع أن سَ صحيحة	
س'' ≠ س	و سً صحيحة	وس صحيحة جزئيا (لغة المنطق).
سًَ ≠ س	و سًَ صحيحة	

"س" هي بنية منطقية موازية للإجابة عن السؤال :

ماذا يفعل الطالب "الآن"؟ يكتب المحاضرة / وليس التطبيق

جملة (يكتب الطالب المحاضرة)/ وليس التطبيق ؛ هي البنية الفكرية المعنوية التي يمكن أن نصوغها لسانيا بـ: لا شيء سوى المحاضرة يكتب الطالب.

فتكون التواردات "س' " و(سً) و (سًَ) بنى احتمالية يقبلها منطق اللغة لواحد من الأفعال الرباعية وليس للأفعال الثلاثية، أي للفعل "سجل" أو "دون" أو "مرر". وهو الواقع الذي استجابت له تغيرات حركات حروف الإعراب "من الفتحة" إلى الضمة"، كما هو واضح في المثال السابق. وبناءا على ذلك يكون لدينا:

سَ ∌ [س]، لا اتساق / لا انسجام ↔ رفض البناء التوزيعي.

سً ∌ [س]، لا اتساق / لا انسجام ↔ رفض البناء التوزيعي.

سًّ ∌ [س]، لا اتساق / لا انسجام ↔ رفض البناء التوزيعي.

سَ ∋ [سً]، أي سَ .... [سً، سً....] وفق سلم البناء اللساني وفي ضوء هذا الشرح تكون لدينا:

سَ ∋ [سًّ]

س = Ø [إذا حصرنا مجموع البيانات المفترضة في الأفعال الثلاثة المقترحة.

شكل رقم 24:التوارد والتوزيع

لقد تساءل النحاة عن سبب ورود صيغة أفعل مضمومة حرف المضارعة وخرجت عن أخواتها في المزيد؟.

إن ذلك يعود في تعليل النحاة إلى خشية التباس هذه الصيغة مع الثلاثي المجرد "بنت ":ينبت/ ينبت. وفي المزيد نقول "أنبت"ـــــ ◄ ينبت لو كانت حرف المضارعة مفتوحة لقلنا ينبت، مما يجعل مضارع "أفعل" يختلط مع مضارع "فعل".

أما بالنسبة إلى صيغة "فاعل" فالأمر يعود إلى سبب صوتي، إذ لو قلنا "يفاعل" بفتح الياء لاجتمعت فتحتان مع إشباع مع فتحة رابعة وهذا ثقيل في النطق[1]وكذلك الأمر بالنسبة إلى صيغة "فعل" حيث تتواتر أربع فتحات لا يفصل بينها إلا حاجز ضعيف هو السكون. ولا شك أن النحاة لم

1– اللغة الآمرة وإن استعملت عند محمد براءة في الرؤية النقدية، فإن استعمالها ههنا لا يختلف عنه هناك، فاللغة الآمرة هي لغة النظام المألوف الخالية من الممارسات الانزياحية المشار إليها أسلوبيا.

يعتدوا بالكسرة لأن من حروف المضارعة الياء فاستثقلوا اجتماعها مع الكسرة لأنهم لم كما يفرون من التنافر المطلق يفرون أيضا من التجانس المطلق على حد عبارة ابن جني[1]

ولما كان المضارع يقع موقع الابتداء مرفوعا أبدا كان الفعل المضارع مرفوعا كذلك. وحسب الكوفيين فإن المضارع يرتفع لا بموقعه وإنما لتعريته من عوامل الجزم والنصب[(2)]. ولنا أن نتساءل لماذا يرفع المضارع ولا يرفع الفعل الماضي؟

وهذا الأخير قد يرد في أول الجملة مثله مثل المبتدأ فتقول : قدم الولد؟ والجواب أن الفعل الماضي ما استحق أن يكون معربا بنوع من الإعراب فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب الرفع، ... أي إن الماضي لم يشترك مع المبتدأ إلا في الموقع في الجملة، وكانت جوانب الاختلاف بينهما أكثر من جوانب الاتفاق إذ لا تدخل عليه لام التأكيد ويختلف معه في البنية المقطعية، ومثلما رأينا يدخل الإعراب على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع[3]

إن ظاهرة البحث عن العلة والتفسير هو محاولة اعتمدتها الدراسات الواصفة مطورة في سيرورة النسق نحو صيرورة سياقية تأخذ بمفهوم الواقعين، مختزلة البرنامج ككل اختزالا منطقيا تحليليا نستطيع أن نقرأ في ضوئه النحو البصري قراءة معادلة. وهي محاولة لبلوغ الكفايتين الوصفية والتفسيرية: والكفايتان تتحدان بمدى تمثيل الظاهرة اللسانية تمثيلا أخضل للملكة اللسانية أو النحو الموجود في ذهن المتكلم المستمع[4] ولكن ظاهرة العلة لا تميز بين صوغ داخلي وصوغ طبيعي

1– عبد الحميد عبد الواحد ،في التعليل النحوي والصرفي ،ص83.

2– الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص550.

3– الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص74 .

4– عبد الحميد عبد الواحد ،في التعليل النحوي والصرفي، ص17.

وصوغ منطقي يستتير بمحتوى دلالي لاستبيان القراءة البنيوية العميقة ؛ إنها من جهة أخرى لا تسعى إلى الوقوف عند الظاهرة وما تقتضيه من تعريفات ما ورائية بل تعاين الظاهرة بظاهرة أخرى متجاوزة حدود النّسق إلى حدود نسق مغاير لا يقوم على التماثل البنيوي أو نمط الائتلاف المنسجم.

*ويمكننا أن نترجم الرؤية العربية السّابقة في المخططات اللسانية الآتية:

نمط اللغة...........⁄........ ◄ تداع دلالي متباين تركيبا ، ومتسق تأويلا.

قوة التأليف

نظم ◄───── {فعل متعد، فعل لازم} ....منطق الفكر

ووصف لا منطق اللغة/وصف مفارق

تناسل لغوي متعدد صور جزئية غير تامة ◄──── إختلاف شكلي

◄───إختبار ◄───نظام غير مواز.

للموقعية

تنامي نمطي لغوي خطية الدوال

◄.............................. تكيف البدائل وطبائع المونيات ...

بعد إنجازي للعلامة مبدأ التوزيع

علامة...............................مونيم...............................إسم،فعل،أداة .

تشويش الصيانة وعدم إستقامة المنجز ومبدأ إتساق اللغة.

عندما نتحدث عن موضع الفعل المضارع في الجمل يتعين تقديم نماذج تفصل بين بسيطها ومركبها،فضلا عن توضيح التشاكل الملفوظي الذي تحققه و هي تخضع البناء للمفهوم التوزيعي.

الفعل المضارع ....جملة تحديدية قائمة على عنصر إسنادي أول

الفعل المضارع......................فعل مضارع(اللاحقة+الفعل المتعدي +صوت الإعراب)....داخل الحصة ، أو القاعة .يعلم المتكلم أنه هو من يدخل القاعة الآن وليس هي أو هما أو هم ،على أساس جهل المخاطب له.

يدخل فعل مضارع...................... جملة/

يدخل(جملة)........................ياء المضارعة +(دخل الفعل اللازم يدل على الحاضر والوجود ، مدكر)+ الفاعل (هو)/ بنية إسنادية تامة.

يدخل القاعة / القسم/الساحة /متسقة النماذج لغة ومعنى جزئي يمكن تأويله بالواحد.

ويمكن أن تكتفي بالاتساق اللغوي فنقول:

يكتب الدرس.

يسلم الجائزة.

يقطف الوردة.

فهي نماذج لغوية تتكيف نمطيا والمعطى يدخل القاعة لأنها تباشر الفعل حاضرا يستقطب التوارد اللفظمي "الآن".

فنقول يدخل القاعة الآن.

يقطف الوردة الآن.

وتبقى منطقية المعطيات غير تامة كون الفعل لم يتم بعد وإنما بصدد الإنجاز وبالتالي لا نستطيع أن نصدر حكما منطقيا مطلقا يلخص في :

يدخل القاعة فعلا ، لأنه قد يدخل في الدقائق الأولى ثم يعود أدراجه للوراء ، فتكون"فعلا" غير كافية مع المضارع للحكم بإنجاز فعل الدخول ، على عكس مجاورتها للماضي ؛فهي تصدر حكما مطلقا بصحة الحدث وتمامه :(دخل فعلا).وفي جميع الأحوال السابقة نلاحظ إحالة غير متعيينة أو غير محصورة الحقل الإفادي بالنسبة للمتكلم وبالضرورة المخاطب.

ويعتبر دك الإحالة فعلا تداوليا بالأساس يربط بين أربعة عناصر هي:

الخطاب وما يحيل عليه حضورا أو ذكرا والمتخاطبين والمخزون الذهني الذي يعتقد المتكلم توافره لدى المخاطب إبان التخاطب.وعلى أساس مخزون المخاطب الذهني المفترض يميز دك بين إحالتين "إحالة بناء" و"إحالة تعيين ".تكون الإحالة إحالة بناء حين يقصد بها حمل المخاطب على تمييز ذات غير متوافرة لديه وتكون إحالة تعيين حين يكون المقصود بها حمل المخاطب على التعرف على ذات يتضمنها مخزونه الذهني[1].

ومثال إحالة البناء وإحالة التعيين في الفعل المضارع قياسا عما قاله المتوكل عن الفعل الماضي:

يزورني رجل

يزورني اليوم من زارك أمس.

إن ثنائية إحالة البناء /إحالة التعيين تخص الإحالة من حيث هي عملية أو بعبارة أدق فعل تداولي يربط بين الخطاب والمتخاطبين والمحال عليه كما سبق أن بيّنا.أما بالنظر إلى المحال عليه نفسه فإن (دك) يقترح ثلاث ثنائيات هي ثنائية المعرف/المنكر وثنائية العام/ الخاص ، وثنائية المطلق / المقيد.

1_ أحمد المتوكل ، الخطاب وخصائص اللغة العربية :دراسة في الوظيفة والبنية والنمط ،ط1، الرباط ،دار الأمان 2010،ص78.

تقابل ثنائية المعرّف/ المنكّر بين اللفظ المحيل على ما يعتقد المتكلم أنه متوافر لدى المخاطب واللفظ الذي يحيل على ما لا يعتقد المتكلم أن مخزون المخاطب يتضمنه[1]. من أمثلة ذلك :

أ_قرأت كتاب سيبويه هذا الأسبوع.

ب_قرأت كتابا هذا الأسبوع.

وتميز ثنائية المطلق /المقيد بين اللفظ المراد به الإحالة على ذات في ذهن المتكلم (هو يدخل...في المعطى المضارع:إنسان عاقل ،مذكر) إما إحالة تعيين أو إحالة بناء واللفظ المحيل على ما لا يوجد وجود خصوص في ذهن المتكلم حين التلفظ[2]. وبالتالي لا إفادة في يدخل القاعة فلا تقييد يجعلها تتعين في ذهن المخاطب حتى وإن افترضنا منطقيا علم المتكلم بها .

إننا نخضع الفعل ههنا لانتماء طبيعي يفصل لا محالة بينه وبين التعريف التواضعي إذ يحدد هذا الأخير بعديا تواضعا معنى كلمات اللغة العادية الغامض بطبيعته، وذلك عندما يكون مآل هذه الكلمات استعمالا تقنيا ، مثال ذلك التعريفات القانونية ، وبصفة أعم التعريفات المعيارية.

وقد ذكرت الأنباء يوم 2آب 1988 خبر شفاء معجز في مدينة لورد يتمثل في استرداد مقعد من فورباخ ، حركة الرجلين فجأة.لكن هل يتعلق الأمر بمعجزة بالمعنى الذي تعنيه الكلمة عند الكنيسة ؟ لقد دل عديد التعليقات على استحالة البث راهنا.فلكي يحصل شفاء معجز في نظر السلطة الدينية يجب أن تتوفر جملة من الشروط المتواضع عليها [3]:

_يجب أن تكون الحالة قد شاع وصفها بأنها ميؤوس من شفائها.

1_المرجع نفسه ، ص79.

2_ المتوكل، مرجع سابق، ص 79.

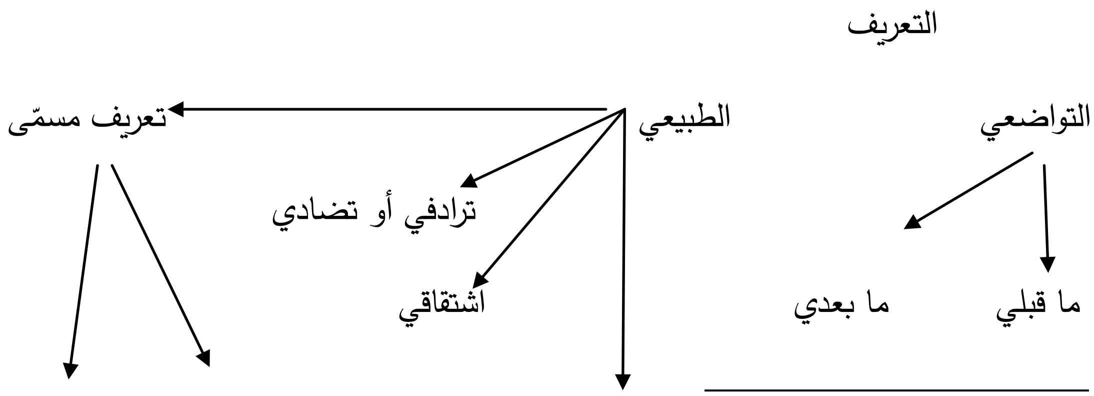
3_ المهيري ، في سبيل منطق للمعنى ، مرجع سابق ،ص82.

_يجب ألا يكون المرض مزيجا جسديا نفسيا.

_غياب أي تحسن سابق.

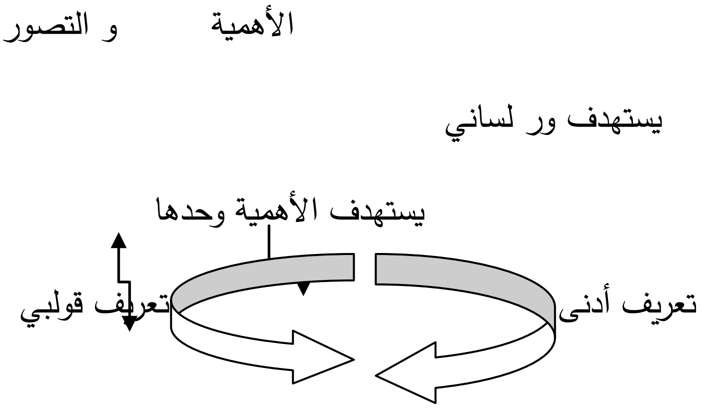
_يجب أن يكون الشفاء تاما.

_أن يكون كل ذلك بشهادة هيئة طبية معتمدة للغرض تتضمن بالخصوص أطباء اللاأدرية. وباختصار يتأتى التعريف التواضعي من نشاط أمري ،أو ان شئنا اشتراطي فهو قبليا ينشئ الموضوع الذي يطرحه،وهو بعديا يقولب محتوى سابق الوجود ولكنه غير واضح.وفي كلتا الحالتين فإنه يفلت من حكم الحقيقة ومن احتمال الاعتراض،وكذلك من التطور عبر الزمن في غياب تواضع جديد صريح.وهكذا فإن جميع التعريفات المصطلحية تعريفات تواضعية يضاف إلى ذلك شمولها الآلي ميدانيا[1].أما التعريف الطبيعي والذي يشمل التعريف ما بعد الوصفي فيهدف إلى الإلمام بمحتوى الكلمات الطبيعي أي المحتوى المتفاوت في قلة وضوحه،والذي يحيله عليها المتكلمون تلقائيا_وفي كثير من الأحيان لاشعوريا_وهكذا يكون التعريف الطبيعي متفاوت الصحة؛فمحتواه يتغير بتغير الأشياء التي يسعى إلى حصرها وهو تعريف وصفي لا اشتراطي[2]. ويمكن أن ندرج مجموع الفروق المذكورة ضمن الرسم الآتي:



1_ المهيري ،مرجع سابق ،ص82.

2_ المهيري ،مرجع سابق ،ص82.



شكل رقم 25: تعريفات احتوائية أو كنائية أو تقريبية[1]

الفعل المضارع : يدخل

ثم الحديث عن الفاعل ، ثم المفعول به .

إن الحديث عن النمط اللغوي الشارح في ضوء قراءة النظرية النحوية البصرية يستدعي تعقب أنماط الكلام أو الخطاب نفسه وهو يتمفصل في تمفصلين هما على الترتيب:

"إذا قلت : (أتفعلُ ؟) و (أأنت تفعلُ ؟ (لم يخلُ من أن تريد الحال أو الاستقبال ، فإن أردت الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى في الماضي ، فإن قلت : (أتفعلُ ؟) كان المعنى على أنك أردت أن تقرِّره بفعلٍ هو يفعله ، وكنت كمن يوهم أنَّه لا يعلم الحقيقة أنَّ الفعل كائنٌ ، وإذا قلت : (أأنت تفعلُ ؟) كان المعنى على أنَّك تريد أن تقرِّره بأنَّه الفاعل ، وكان أمر الفعل في وجوده ظاهراً وبحيث لا يُحتاج إلى الإقرار بأنَّه كائنٌ..

فرغم وجود القرينة ظل الفعل يتأرجح بين الحال والاستقبال ، ورأى البلاغيون أن إرادة الحال تدخله في شبه المضيّ ، فتحمله على الإقرار بفعلٍ يقوم به وتدخله في دائرة الإيهام بعدم علمه بكينونة وقوع الفعل ، وفي حال إرادة الاستقبال لا إيهامَ فيه بل تدفعه دفعاً إلى الإقرار بقيامه بالفعل

1_ المهيري ،مرجع سابق ، ص 83

باعتباره الفاعل الحقيقي الذي أحدث الفعل .

ولا يقف العالم النحوي ابن يعيش عند حدِّ التقسيم الزمني للفعل ، بل حاول وضع أساسٍ فلسفيٍّ حين يقول:

"لما كانت الأفعال مساوقةً للزمان ، والزمان من مقوِمات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان ، ولمَّا كان الزمان ثلاثةً : ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ وذلك من قِبَلِ أنَّ الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركةٌ مضت ، ومنها حركةٌ لم تأتِ بعدُ ومنها حركةٌ تفصل بين الماضية والآتية ، كانت الأفعال كذلك : ماضٍ ومستقبلٌ وحاضرٌ فالماضي ما عُدِمَ بعد وجوده،وهو المراد بقوله:

الدالُّ عل اقتران حدثٍ بزمانٍ ما قبل زمانك) ، أي قبل زمان إخبارك ، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه ، ولولا ذلك لكان الحدُّ فاسداً . والمستقبل : ما لم يكن له وجودٌ بعد بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده . وأمَّا الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي ، فيكون الإخبار عنه هو زمان وجوده.

"فالحاضر على ما يبدو من كلام ابن يعيش هو الزمن الأساس لديه – خلافاً للزَّجَّاجي لأنَّه يجري الآن ، كما أنَّ المستقبل يصل إليه حين يقع ، والماضي يسري منه حين ينتهي ولكنَّنا حين نستطرد في قراءة شرح ابن يعيش يبدو لنا وقد فشل تماماً في تطبيق ما أثبت وقرَّر .ولذلا يعقِّب الدكتور مهدي مخزومي على هذه الاختلافات الشديدة بين النحويين في بيان أسبقية الأزمنة بقوله " وإذا أنعمنا النَّظر فيما أوردوا من تعليلاتٍ واحتجاجاتٍ رأينا ما جاؤوا به تخرُّصاً ومحض افتراءٍ لا يقوم على أساسٍ من فقه اللغة وتاريخها وحركة تطورها ، ورأيناهم يصدرون عن تمحُّلاتٍ عقليَّةٍ لا

يصحُّ أن يكون مثلها سنداً لدرسٍ لغويٍّ . " وحتَّى الدكتور المخزومي لم يورد سبباً مباشراً لتفنيده آراءهم ، كما لم يقدِّم رأياً واضحاً في تقسم ما يرتضيه للأفعال[1]

ولسنا نتفق مع الباحث الشاوش فيما ذهب إليه هنا ؛ فاعتبار اللغة هنا توازي الإحالة الخارجية بمثابة صدق تفوه القول مع تفوه الفعل ، وبمثابة موازاة بين وظيفة الفعل الحدث ووظيفة المفعول الذي يصنف تصنيفا وظيفيا ثالثا من حيث الأهمية .

وعليه يكون لدينا التمثيل التالي :

الفعل+ الفاعل :س+الفعل +الفاعل المسستر تقديره أنا + الظرف

الفعل المتعدي+الفاعل:س المستقبلية +الفعل اللازم +الفاعل أنا+الظرف.

الفعل المتعدي+الفاعل(أحمد: المحمول):س+ الفعل اللازم +الفاعل أحمد+الظرف(غدا) .

قال+أحمد" سوف أسافر أنا أحمد غدا.

قال أحمد :أنا سوف أسافر غدا.

قال أحمد: سوف أسافر غدا.

فورود أحمد فاعلا للقول يغني عن تكراره في موضوع القول ، واعتماده في الموضوع ؛ اعتماد المحمول ينتهي نحو : يسافر أحمد غدا.

وههنا نكون أمام مرجع اللغة والإحالة الخارجية التي تصدق مع التمثيلات الشكلية المنطقية المكافئة : (لن يسافر أحمد إلا في الغد) ؛ أي لن يسافر الآن ؛بدليل ورود سوف للمستقبل البعيد ولن يسافر بعد 10 أيام وإنما في الغد . والجملة متناقضة مع لن يسافر أحمد في الغد (+،−)؛

1_سامر خالد منى، الفعل والزمن في مفهوم النحو العربي:دراسة تحليلية،ملتقى جامعة البعث (موقع إلكتروني).

أي ليست صحيحة وباطلة ببطلان التمثيل اللغوي الذي كان مثبتة ثم صار منفيا غير مقترن باستثناء.(بوصفها قضايا أولية)

وبدخول النفي نكون أمام البيانات الآتية:

(لم يقل أحمد : سأسافر غدا)

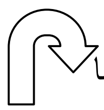
(لم أقل أنا : قال أحمد :سأسافر غدا).

عندما نفصل تفوه غير أحمد لملفوظ أحمد نجد أنفسنا أمام واقع لغوي نفسه واقع الإحالة المرجعية جليل هو ناقل الخبر مثلا.

جليل هو المتفوه بالقول المتعلق بما تفوه به أحمد؛ أي أن جليل هو المنجز للقول غير المفيد مبدئيا؛ أي عبد الجليل تفوه بقول أحمد أسافر غدا:

قال عبد الجليل ؛ لم يتفوه باللفظة (قال) التي تعود إليه ،وإنما متفوه باللفظة (قال الثانية) التي تنسب الخطاب إلى أحمد ؛ فنكون بصدد البيانات الفرعية المنطقية الآتية :

قال جليل:قال أحمد :سأسافر غدا............

وجود اللغة لقول غير منجز لفظا وواقعا  الموضوع المفعول (اللغة والمرجع) وهما متكافئتان رياضيا بالنسبة للقولين ،وأقل درجة مقارنة بالمعطى الجزئي الثالث (المفعول فيه) ليعود التكافؤ عند التأويل التركيبي ككل من نمط(فعل+فاعل +مفعول به) .

شكل 26:بيانات منطقية

فإذا وقفنا عند الوصف الأول وجدنا (قال جليل) منسوبة إليه غير متفوه بلفظة (قال) وإنما متفوه ب(قال الثانية) التي تحتفظ بالقيمة اللغوية والإنجازية ، والإفادة هنا ترتبط بحسب الجوارية بالقول

الثاني لا الأول ، كما أن القيمة الثنائية لفعل القول تفقد شرعيتها بمجرد ربط لفظة القول بأحمد فهي منجزة بالنسبة لعبد الجليل وغير منجزة بالنسبة لأحمد . **ورياضيا تكون (قال) عاملا مشتركا على النّحو** : قال (أحمد:جليل :سأسافر غدا) وحتى على المستوى العميق فإن الهم الفكري ينطلق في حصر بنيته من (أحمد مسافر غدا) وتكون ما بعدعا أو ما قبلها من تراكيب مجرد إضافات لغوية موسعة لا أكثر ومصنفة في خانة الصفر .

في حين أنك لو قلت : (قال جليل: يسافر أحمد غدا).

جهيد ،جميل ،محمد ، حسن .....ن من الأسماء العاقلة المذكّرة(2،2،2،2،....ن) [1].

نكون بصدد الفصل بين قائل ناقل يعرف تماما كما يعرفه صاحب الوضوع ، ما يجعل البنية اللغوية تتزحزح نحو (يسافر أحمد غدا) ؛أي نحو الخبر بغض النظر عن طبيعة الناقل أو المفتتح للتلفظ .

لقد عالج سيبويه نماذج خطابية مباشرة في كتابه النحوي محاولا شرح أنماط لغوية لمختلف التركيبات المنجزة والتي تتحكم فيها العملية التواصلية.

فيكون لدينا : الدال البورة : ي+ ق+ ر+ أ مجسدا مفهوما يفيد معنى القراءة ،وباتحادهما تتشكل العلامة؛ أي أن الدال في وصفه الصوتي السمعي – الخطي علامة صريحة تحيل مباشرة إلى الشيء المقروء وهو البحث (إحالة لغوية منطقية).

تتكون الجملة من ثلاث وحدات كلية هي : الفعل المضارع(يقرأ)+الفاعل(الطالب)+المفعول به(البحث) ،ويمكن وصف الوحدات الكلية في وصف متفرع يمضي على الشكل الآتي:

الفعل المضارع(ي+قرأ)+الفاعل(ال+طالب)+المفعول به(ال+بحث)

1–حيث أن الرقم (2) هو القيمة الموقعية الثابتة لمجموع البدائل التوزيعية المكافئة. -

ال التعريف غير مفيدة ⟸ ال التعريف في الفاعلية

أو في المفعولية ذات بعد تعييني لغوي وليس لسانيا (مقيدة نظاميا)

ياء المضارعة المحددة للحاضر والمستقبل.

والجملة صادقة بالنسبة للمتكلّم بشكل كلّي لا يتجاوز مستوى المعنى إإلى مستوى الإفادة التي تبدو هنا متحققة نسبيا في الوحدة الثالثة (المفعول به)، وحتى وإن كان ما يقرأه هو البحث وليس الجريدة فقيمة المنجز ضئيلة ولا حاجة لتحديد الأنماط المنسجمة :لا يقرأ الطالب غير البحث ؛ فتكون الجملة الأولى مكافئة للجملة الثانية تكافؤا قاعديا موسعا وتكافؤا معنويا تاما بين الجملتين المثبتة والمنفية :

وحدة فعلية مثبتة + وحدة فاعلية +وحدة المفعول به .... المعطى المثبت الأصل .....(1)

وحدة فعلية تقاطعية منفية + وحدة فاعلية مطابقة + وحدة مستترة مقدرة+عامل ادماجي مكافئ(2). فالأخذ الرياضي المختصر يبرز :

تسلسل مكونات الجملة وفق النموذج :

1+2+3.......... النمط المألوف.

1+2+ (4−3ᶲ)......... النمط غير المألوف ، حيث أن الرمز المتعين إلى جانب الرقم (3) إحالة على عدم الاكتفاء اللغوي القاعدي ، ما يجعل النمطان غير متكافئين لغويا ومنسجمين دلاليا مبدئيا ،وهو الفارق الذي يتضاءل أمام إعادة الصياغة الثانية على النحو:

1+2+3(غير البحث).......كعامل لغوي مكمل يؤل لسانيا في الصياغة الأولى المعادلة دون أن يكون القصد هو الوصول إلى التكافؤ المعادل بل هو تحديد العناصر اللغوية الشكلية المكافئة في

صيغة إفرادية بسيطة ،أو مركبة (يقرأ البحث/لا يقرأ غير البحث ...فلا النافية لفعل القراءة تعودة كمركب فعلي لتثبت القراءة في محدد أساس يبقى هو هو (البحث).

فبحكم العلاقة التي تربط المحمول بأثره نجدها منطقية طبيعية وهنا تتحقق الإحالة إلى المحتوى الطبيعي أكثر من محاولة استدراك المحتوى المنطقي هذا الأخير لا يتعدى وصف النظام العميق وصفا بسيطا ينتهي نحو محدّدات تشومسكي على الشكل:

الطالب يقرأ البحث .

تخضع الجملة لنسق ترتيبي يقصد به مجموعة العناصر النحوية المتقاطعة موقعيا مع الباب النحوي ، وذلك بعد الجملة أصغر تمثل للنسق الترتيبي ،ففي الجملة الآتية مثلا :

مبتدأ+فعل+فاعل مستتر+مفعول به.

وأصل النسق هو :فعل+فاعل+مفعول به.

وهو نمط سطحي ظاهري خارجي،إذ ينتج عن تقاطع الموقع(خبر) مع العناصر:(فعل+فاعل مستتر+مفعول به)تأوبل نحوي يجعل هذه العناصر الثلاثة مساوية لعنصر واحد ،وهو الخبر،فيصبح النسق النهائي للجملة وفق الشكل العميق:

(مبتدأ+خبر) ، حيث الخبر يكافئ توزيعا النسق (فعل+فاعل مستتر+مفعول به) ما يعني أن النسق اتحاد عناصر الجملة غير المتعارضة مع مبدأ التوزيع الخاني كما في نسق الجملة :

يقرأ الطالب البحث.فهو في نسقه السطحي لا يختلف عن نسقه العميق لخلوه من التأويل ،ولهذا فموقع كل كلمة عنصرها النحوي العميق،ويصاغ رياضيا وفق القانون الآتي:

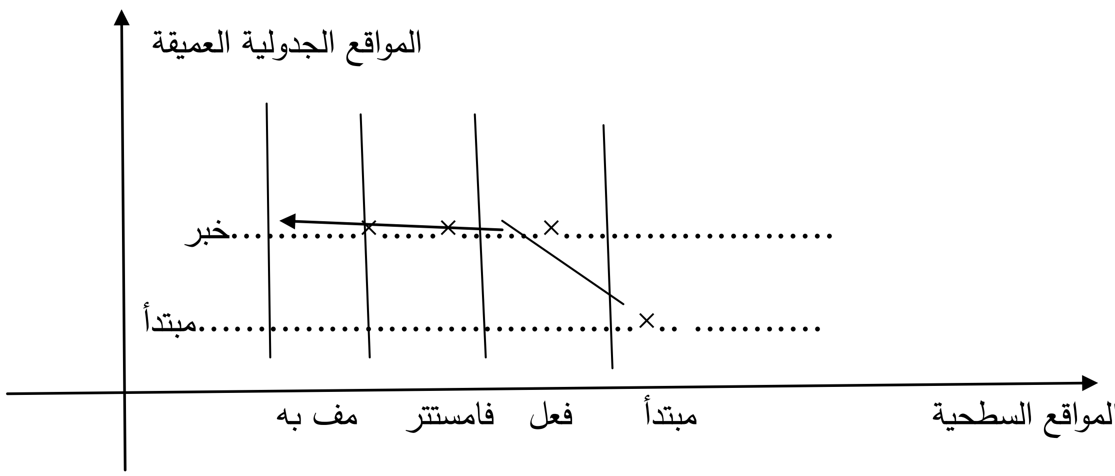
ج=أυ بυ مυ ⟵ (حيث (ج) الجملة ،و(أ) العنصر النحوي شكليا وموقعيا ،و(ب) العنصر الثاني شكليا وموقعيا،و(م) العنصر الثالث شكليا وموقعيا ، أما () فيشير إلى إمكانية دخول عناصر جديدة على الجملة إن سمح نظام القواعد بذلك و(υ) رمز علاقة الاتحاد.

ويشيع بين المعربين وصف الجملة (الطالب يقرأ البحث) بثلاثة أوصاف دالة على النسق ، وهي :

1_مبتدأ+فعل+فاعل مستتر+مفعول به.

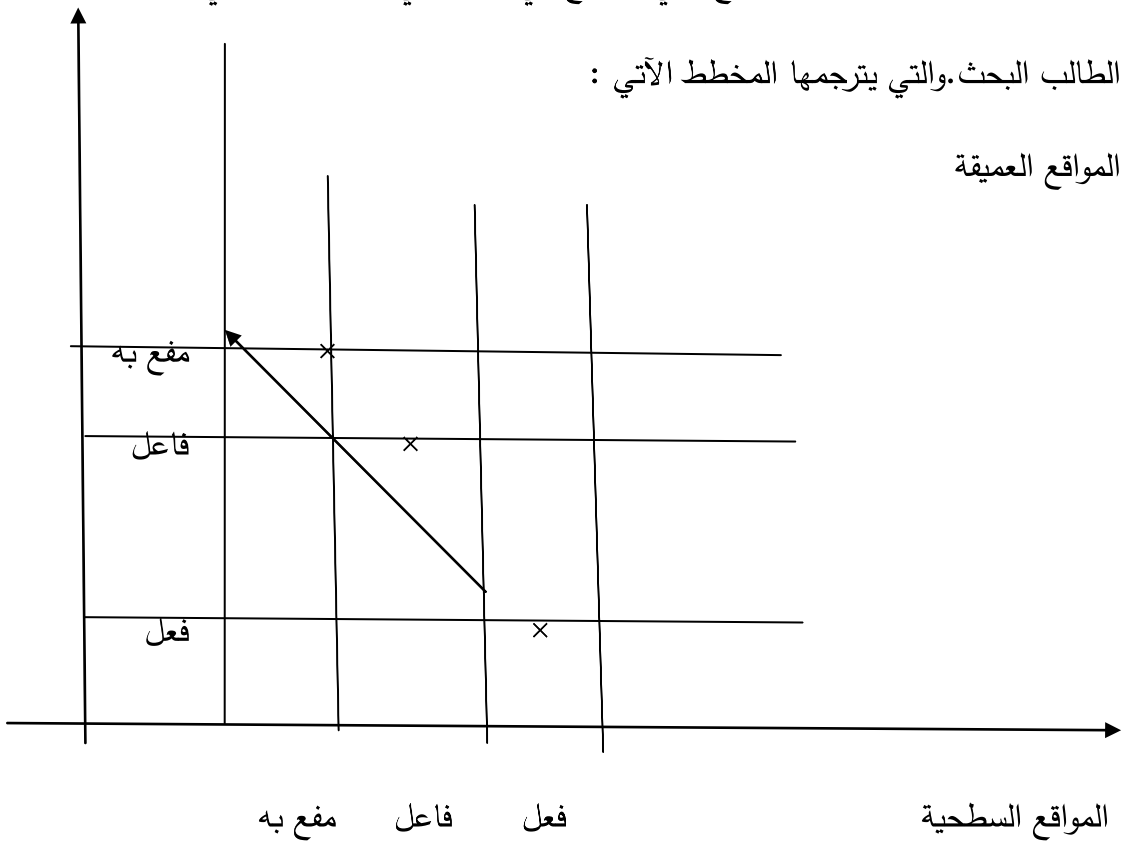
2_مبتدأ +خبر .

3_مبتدأ +فعل+فاعل مستتر +مفعول به ، والعناصر الثلاثة الأخيرة هي في تقدير عنصر واحد وهو خبر المبتدأ. ولوصف الأول ينظر إلى الجملة على أنها خط مستقيم من العناصر النحوية الأفقية المتضامة بعضها مع بعض،والوصف الثاني ينظر إلى الجملة على أنها مجموعة الخانات أو المواقع التي يشغلها التركيب أو الجملة وفقا لتحليلات نحاة العربية ،والوصف الثالث يجمع بين الوصف بالخط المستقيم والموقع، حيث الجملة خطا أفقيا متقاطعا مع الموقع العميق حسب الشكل:

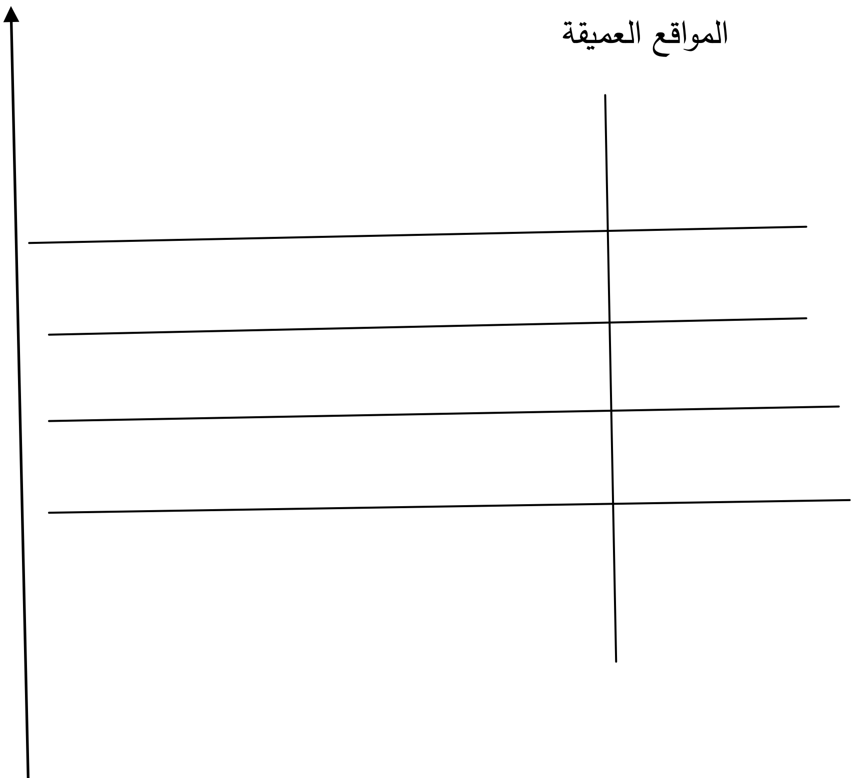


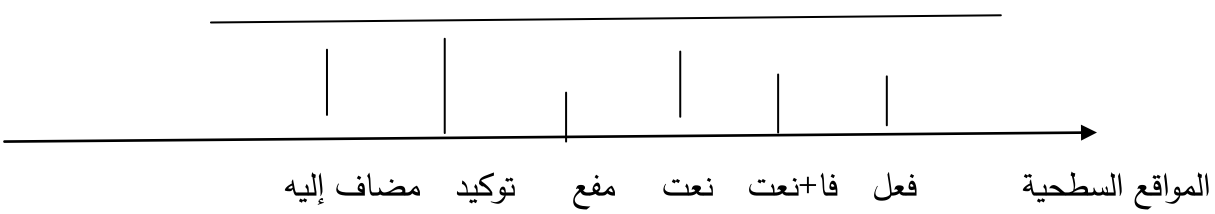
شكل رقم 27:الجملة بين الدالية والتدالية

ويتضح من هذا التمثيل اشتراك العناصر ذات المستوى الواحد في خانة عميقة واحدة ما يجعل من سمات النسق العميق جملة المواقع التي لا تقع في خط أفقي واحد ، كما في تحليل جملة :يقرأ الطالب البحث.والتي يترجمها المخطط الآتي :



وفي جملة (يقرأ الطالب المجتهد البحث عينه)، يكون النسق على النحو الآتي:





في هذا الشكل شغل الفاعل وظيفتين ،وكذلك المفعول به،فالفاعل منعوت ،والمفعول به مؤكد مع أن كل واحد منهما له موقع واحد فقط،لأن نسق أسلوب النعت يتكون من عنصرين على الشكل :

منعوت+نعت

ونسق أسلوب التوكيد يتكون من عنصرين على الشكل:

مؤكد+مؤكّد

وجلي واضح أن المنعوت والمؤكد وماشبههما ليس موقعا بحد ذاته ،بل هو مشير إلى علاقة موقعية مع عنصر آخر،فإذا نظرنا إلى نسق قاعدة الجملة في نحو العربية على أنها علاقات احتياج أمكن الوصول إلى النسق الخاص بكل باب وأسلوب في نحو العربية .فالمفعول به مفتقر إلى الفعل والفاعل،والمضاف إليه مفتقر إلى المضاف والمعطوف يفتقر إلى أداة العطف والمعطوف عليه،والمستثنى يفتقر إلى أداة استثناء والمستثنى منه،و...إلخ من أبواب نحو العربية ،ولهذا تتكون الجملة السابقة من أربعة أنساق هي:

1_فعل+فاعل+نعت+مفعول به+توكيد+مضاف إليه.

2_منعوت(فاعل)+نعت

3_مؤكّد(مفعول به)+توكيد

4_مضاف(توكيد)+مضاف إليه[1].

وبغضّ النظر عن منطقية البيان فإننا نعتمد واقعه الوافي نوعيه البسيط الخارجي والعميق الداخلي بوصف هذا الأخير تأويلا منطقيا يختزل رياضيا :

(1)جملة / يقرأ الطالب البحث (1) Э (س)/ 1 .... [(3) Э(س)]

(2)يقرأ المجتهد البحث (1) .... [(2) Э س)]

(3)يطالع الرجل الجريدة

(4)تقدم الطالبة الجائزة

فالنسق الترتيبي موحد ما يجعل القيمة الشّحنية للنّمط من حيث اتساق المعطيات وخواص القاعدة النحوية الواصفة ببعديها.

إن التّوزيع الذي تقره اللّسانيات ضرورة منهجية تسقط المعطى اللغوي محلّ الوصف والشرّح وتخرجه خطابا ينفتح على واقع العلامة الدّالة وهي تستقطب مجموع العلامات المقابلة لتختبر قدرة تحمّلها السياقي. ونستطيع أن نكون فئة توزيعية أفقية تتسق والمعطى السابق فنقول :

قدّم الأستاذ الدرس .

سلم المدير الجائزة.

حضر المستشار الجلسة.

وكل الأفعال المتعدية إلى مفعول به تشكل مع المعطى السابق تقاطعا جوهريا يترجم بالنّمط القاعدي الواحد ح وهو (فعل متعدي+فاعل +مفعول به) وتنتمي هذه المعطيات إلى واقع اللغة العرفية المألوفا نحوا ولا تخالف بين منطقها ومنطق التأويل ؛ بل لا حاجة لأن نتحدث ههنا عن

1_ حسن خميس الملخ ،انظر رؤى لسانية في نظرية النحو العربي،ص106_110

فلسفة اللغة المنجزة لأنها ،وكما سبق وبينا،دون الإفادة. ولكننا عندما نتساءل عن المحتوى الفكري نجده يستقطب البناء :

الطالب يقرأ البحث أو البحث يقرأ الطالب ؛ إذ كادا أن يكون في منزلة معرفية واحدة لو لا أن البحث في تقابله مع غير البحث يفرض : المجلة ، الجريدة ، الرسالة ، الإعلان الصحيفة السورة والصورة ...إلخ.

والطّالب قد يكون باحثا وقد لا يكون ؛ فهل يقصد المتكلم هنا بالطالب الباحث أم الطالب بوصفه العام ؛ من الإبتدائي حتى آخر أعماله ومجهوده العلمي ؟.

نعلم جميعا أنّ الأستاذ الباحث يكتب بحثا يقراه الباحثون وكذا الطلاب الذين يدرسونهم وقد يقرأه طلاب الابتدائي والمتوسط والثانوي وحتى الطلاب غير النظاميين. إذا لا شك أن الإشكال ليس في الوحدة الثالثة وإنما في الوحدة الثانية ؛أي الفاعل، ولأن الطالب نفسه ورد اسما كليا غير محدد في (س) أو(ع) من النّاس قلنا قد يكون طالبا باحثا وقد يكون طالبا عاديا وبالتالي يكون المعطى قابلا للتقريرا في عالم الممكن . ويرجح أن تمضي القراءة المنطقية لطالب البحث لاقتران الفاعل بالمفعول به بشكل منسجم يتجاوز العلاقة الشكلية التي يقرها نظام الفعل المتعدي إلى ارتباط فكري ابتغاه المتكلم سبيلا لتجنب التكرار على أساس اعتبار الآخر (المتلقي_المستمع) يدري بأن المقصود هو الطالب الباحث فكأنه قال :

(يقرأ الطالب الباحث البحث).

ومنطقيا نفهم أن الفاعل ههنا ، هو (الطالب الباحث) الذي يشكل حدا كليا يحتوي (الأستاذ المعلم أستاذ التعليم العالي ، الباحث المخبري ، الباحث التكنولوجي ، الباحث اللساني الباحث الفلكي كمكونات لغوية متكافئة رتبة نحوية....).في حين لا تنتمي الكلمات : الطالب العادي ، التلميذ

المتمدرس إلى المجموعة السابقة إذا أخذنا بمبدأ الجوارية التي نادى به سيبويه وهو يبرهن على صحة نماذج ورافضا نماذج أخرى .

يتضح من التحليل السابق أن أهم ما يميز الملفوظات الخبرية هو احتمالها الصدق والكذب أما الأفعال الإنشائية أو الإنجازية فهي بخلاف ذلك ليس لها قيمة للحقيقة ، فلا هي كاذبة ولا هي صادقة.إنما تستعمل من أجل فعل شيئ ما ، وليس من أجل أن تقول بأن شيئا ما صادق أو كاذب.فحينما يقول شخص ما "أعدك" مثلا فهو بمجرد نطقه قد انخرط في إعطاء الوعد، ومن ثم فهو الزم نفسه بالوفاء ، أي ألزم نفسه بإنجاز ما وعد[1].

*الفعل اللازم في البنية الإسنادية

– يكون الفعل لازما : إذا كان من أفعال السجايا والغرائز، أي الطبائع، وهي مادلت على معن قائم بالفاعل لازم له – وذلك مثل : شجع وحين وحسن وقبح.

أو دل على هيئة مثل طال وقصد وما أشبه ذلك[(2)] .

إذا صرفنا النظر عن علاقة الإسناد أو الحمل التي تربط طرفي القضية ،فإننا سنحصل على ألفاظ مفردة أو مركبة ،هي ما تعرف بالمقولات عند أرسطو،ولهذا يعرفها بأنها التي تقال بغير تأليف أصل ،وعدم التأليف هذا هو الذي يجعل كل واحد من هذه المقولات إذا قيل مفردا على حياله فلم يقم بإيجاب أو سلب أصلا.لكن علام تدل هذه المقولات؟ .

1_ يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي:الاستيراتيجية والإجراء ،جدارا للكتاب العالمي،ط1،عمان_الأردن،2007،ص268_269.

2– الغلاييني ،جامع الدروس العربية، ص36.

المعنى هو تحديد البنية المنطقية للنماذج المقترحة من البنية الموضوعية تحديدا واصفا يميز الكلام النحوي الموضوعي عن الكلام النحوي المنطقي عن الكلام المعمق الذي يعتبر بالنسبة للمنطقي افتراضا غير حقيقي[1].

ومن غايات الوصف إيجاد تظافرات وصفية بواسطتها تتضح أكثر فأكثر حدود الظواهر، فيعبر عن الانتظامات بصياغة متزايدة الدقة[2].

طال الوقت ←—— بناء نحوي منطقي يجسد اتساقا نحويا مألوفا

قصر الوقت←—— بناء موازي يجسد مبدئيا الكلام المنطقي

وصف موضوعي مؤسس على نظام مالوف يأخذ بالمرجعية الخارجية التي تكشف النماذج المفترضة، ولم ينكر سوسير – صاحب النظرية السويسرية– أهمية الدراسات الراجعة إلى الألسنية الخارجية، بل كان يعتبرها ذات جدوى كبيرة، وفي رأيه لسيت ضرورية لمعرفة الجواز الغوي الداخلي ولا هي بالقادرة على أن تحل محل الدراسة الداخلية أو تغني عنها[3].

حسن الشيء لكنه باهض الثمن←—— (أ) حيث أن المكونين يحملان تمثلين شحنيين مختلفين محددين على الترتيب في الموجب و السالب.

وهي تكافئ رياضيا: الشيئ باهض الثمن لكنه حسن(ب) (1+0) = (0+1)؛ حيث أن المكونيين يحملان تمثلا شحنيا سالبا وموجبا بهذا الترتيب ، وتغيير الموقعية الشحنية له بعد رياضي مهم وإن كان المعنى مشتركا ، إذ نثمثل الشحنة (+)شحنة أولى ذات موقع أول (1) مؤتلف مع

---

métalangage, josette du bove, p55.-1

2_ مارتان ،مدخل لفهم اللسانيات ، ص16-17.

3- المهيري، محمد الشاوش، محمد الشايب، عبد الحميد كمون ، المدارس اللسانية ، ص17.

الشحنة (−) بوصفها شحنة ثانية ذات موقع ثان (2) ؛ فالبنية الاسنادية الفعلية الفاعلية تكمن في المكون الأول (حسن الشيئ) والمركب التبعي النعتي إنما هو في مرتبة تالية مكملة وواصفة يمكن الاستغناء عنها تركيبا رياضيا منطقيا كون خانته لا تشغل قيمة عددية وتظل محدّدة في الصفر. بمعنى الرقم 1(المكون الإسنادي الأساس)+ الرقم 0 المكون التبعي الواصف كوصف نحوي قيمي. وهنا لا يجب الخلط بين قيمة المكون الترتيبية وقيمته النحوية المنطقية الأساس فاعتماد إعادة ترتيب المكونات السابقة كما في المعطى (ب) يجعله على شاكلة : (2+ 1) إذا اعتمدنا النمط الترتيبي بالنظر إلى المكون وقيمته الأصل ، ويكون المعطى في الوقت نفسه على شاكلة : 1 +2 إذا اعتمدنا ما هو موجود نحويا بالنظر إلى المعطى كما هو .

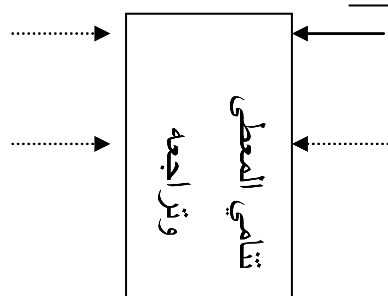
البنية الموضوعية الثانية المولدة للبنية العميقة تختصر مبدئيا في ← ولكن باهظ الثمن) في البنية (ب) يقوم العنصر اللغوي (لكن) بدور التنبيه إلى اعتبار (ب) حجة لفائدة نتيجة ما يحددها السياق (مثلا اشتره)، وهو يوضح خصوصا في الحالة العكسية أن (ب) حجة أقوى من (أ) "الشيئ باهظ الثمن، إذن لا تشتره". من منظور منطقي يفرض التحليل الرياضي السابق.

والموازنة الواصفة ليست بين (أ) و(ب) ولكن بين النتائج المستخلصة والتي تذهب في اتجاه ما لا في اتجاه مغاير، فالرابطة (لكن) هي رابطة واصفة حجاجية[1]ويمكن أن تقرأ المثال الفعلي اللازم قراءة م على النحو الآتي:

حسن الشيء، لكنه باهض الثمن ⟺ لا تشتره

بعد قيمتي البنية البؤرة لا تقتنه احتمال افتراضي

ايجابي منطقيا لا تتأمله تبادلي



1− روبير مارتان ،مدخل الفهم اللسانيات، ص57.

كلام نحوه العميق	يصيغه النهي
إنشائي يتحمل	وهو البناء النحوي
الأمر والالتماس	المعمق والدائر
والنهي والنفي	في فلك الفعل البؤرة
استره، اقتنه (+ +)	اللازم[1]
تأمله. // لا تسره، لاتقتنه (−)	

شكل رقم 28:القراءة المنطقية المتنامية للفعل اللازم

***(حسن الشيء حتى زيد كان به راضيا)**

في التركيب (حتى زيد كان راضيا) بوصفه معطى مقترحا أول قوة بنيته الموضوعية تتحقق ب(حتى) التي تكسبه تمثلا شحنيا معتبرا. في حين يتراجع التمثل المشار إليه بمجرد النظر في البنية المنطقية العربية التي تذهب إلى البحث عن العلاقة الاسنادية في بعدها الفعلي، وهنا نجد أن (حتى) تتدرج ضمن منطق احتمالي، فهي تعلن أن أقل الأمور احتمالا تم التثبت من حصوله، وتوحي بأن الآخرين غير زيد راضون بحسب ما يبعث كل شيء على التكهن به، ولكنها توحي أيضا بأنه يمكن للمرء أن يظن أن الرضا لم يشمل زيدا، ويقدم رضا زيد على أنه الأمر الأثل

1- التمثل الشحني السابق هو تمثل يبين عن الاحتمالات غير الواردة مقترحان يشكلان جملة مركبة من جزئين ، كل جزء يتضح بمحتوى قيمي يباين المحتوى القيمي للجزء الآخر، ما يجعل النموذج الواصف متموضعا في قسم دون غيره.والتي يتدرج وفقا لمسارها المعطى المقترح.

احتمالا وهذا ما يدعو إلى استخلاص نتيجة (مثلا : إذا كان زيد راضيا فذلك لأن الجولة كانت ناجحة، وأن فاطمة بذلت ما بوسعها لضمان الحضارة، وأن الجو كان غاية في الحسن....)[1]

إننا عندما نبحث عن القراءة الواصفة نجد أن القضية : حسن الشيئ لكنه باهض الثمن تتشقق إلى فروع متنامية يمكن وصفها إجمالا بالقضية المنطقية المركبة أو القضيتين المنطقيتين المتوصل إليهما من توارد المعنيين المختلفين مبدئيا نقول حسن الشيئ كقضية بسيطة يكون حكمها الشراء ، أو الاقتناء / وفي المقال نقول بهض الشيئ الحسن وحكمها عدم الشراء . ولكننا لن نسلك هذا المسلك في التحليل كون البيان أو القضية اللغوية قدمت في نمط مركب مستدرك هو (حسن الشيئ ولكنه باهظ الثمن) ، وبحسب منظري اللسانيات يعتمد على الشق الأخير في الكلام لفهمه ، فالثمن الباهض تقرير لحكم عدم الشراء ، أو العجز عن الاقتناء ن أو نفي الاستحسان بثبوت ارتفاع الثمن . فنكون أمام المفترض أو الاحتمالا المنطقية الأتية:

حسن الشئ ولكن ثمنه باهض...... ساء الشيئ بسبب ثمنه الباهض والنتيجة لا تشتره .

حسن الشيء ولكن ثمنه باهض ......حسن الشيئ ولكن ثمنه باهض ، والنتيجة عاجز عن شرائه.

حسن الشيء ولكن ثمنه باهض ....تراجع قيمي للشق الأول في القضية وسيطرة الشق الثاني ويظهر ذلك جليا في الحكم السلبي الذي يفرضه واقع اللغة الواصفة.

حسب مبدأ تسلسل الكلام، يجب إدراك النظام الدال المعرفي (القاعدي) وسميائية اللغوي المعمقة، فالحوار (ن+2) مثلا ، أوالحشو يأخذ معيار الوصف الكلام المعمق[1]. ونتمثل النموذج الفعلي المكتفي بفعله حين نفترض البيانيين التاليين :/ يبكي، وحقيقة إن كان وحده يبكي/

1- روبيرمارتان ،مدخل لفهم اللسانيات ،ص57.

هذه الجملة اللغوية الواصفة توجد في نظامين سميائيين :

أ- نظام اللغة (يبكي) (القوسان تقيد بياني منطقي)

ب-نظام العالم /يبكي/ (التحديدات المائلان تقيد نسبي مفتوح)

*بالنسبة للباحثين اللغوين فهمهم هو إن كانت العبارة أو المركب (يبكي) جملة مقبولة في فضائهم القاعدي دون الاعتداد بمرجعتها اللانصية التي تبين عن واقع الموضوع والحقيقة، أي إن كان يبكي أولا؟[2]

يمكن أن نمثل للنماذج الاحتمالية بالبيانات التي تتعدد وجوهها موسعة في الوصف، وقد انفتح في العقود الأخيرة مجال "النحو النصي" ويهتم الباحثون في هذا المجال بالتناسق النصي. فقولنا زيد قد انتقل من شقته، فهي شديدة الضيق فئة توزيعية متكونة من لفيظات مقبولة، وقولنا زيد قد انتقل من شقته فليست هي شديدة الضيق، تتابعة غير مرضية لأنها رديئة الصياغة، ولا بد من زيادة تدقيق لكنها في موقع رديء: (...) يشعر [المخاطب] بأن اللفيظ الثاني تفسير للأول فننفي السبب ينجم عنه مجموعة متنافرة العناصر، إذا لم يعين السبب الحقيقي، هكذا يبرز فعل كامل للوصف هو حقل التنظيم الخطابي والاستراتيجيات التي تحركه[3] حسن الشيء، لكنه باهظ، أخذت الجملة المركبية السابقة بعدا نحويا يفصل بين واقعين : واقع اللغة الموصوفة، وواقع اللغة الواصفة، فضلا عن التداعي العميق الشارح للبنية الغوية.

وينحو شال الفعل اللازم (+) نجح الطالب نحو رسم مجموع الفئات اللغوية التوزيعية

---

le méta-langage, p23-37 _1

Ibd, p 30-37 (jisette rey-debove)-2

3- مارتان ،مدخل لفهم اللسانيات، ص58.

(+) تفوق الطالب ≠ رسب الطالب (−)

(+،−) لم يرسب الطالب ≠ لم ينجح الطالب (−)

(+،−) لم يخفق الطالب ≠ أخفق الطالب (−)

البناء الموضوعي ليس هو هم اللغوي، إذ لا يلتفت إلى تعقب المعطى في الواقع التواصلي، بل ما يهم أنه معطى خبري يتسف والبناء المألوف، وأن البنية الفعلية اللازمة لمنطق خاص يتنامى في السلسلة الافتراضية التي تتناسل[1] وتشكل أدلة وهم الوصف المقدم وهرمية الكلام المعمق.

وتجدر الإشارة إلى أن أفعال البنية هي أفعال سيئة وهي تتميز عن الأفعال الحركية وأفعال الاتجاهوالأفعال المكانية، والأفعال الوضعية، وأفعال التسلسل ،وأفعال المشاركة، وأفعال التحويل وأفعال المطاوعة والانعكاس، وأفعال العطاء والأفعال الحسية أفعال موضوعية كما في رأي وسمع ولمس وتذوق وشم، وهي غالبا مت تقتضي فاعلا ومفعولا:[2]

أ- رأي الثعلب الأرنب.............◄ إحالة مرجعية خارجية (+،−)

ب-يشاهد الأطفال التلفاز.................◄إحالة لا نصية موازية (+،−)

ج- سمع الناس الخبر ....◄إحالة مرجعية لا نصية (+،−)

د- تذوقت الأم الفطيرة ....◄ إحالة لا نصية (+،−)

ه- شم الكلب الرائحة ....◄ إحالة لا نصية (+،−)

رأى الثعلب الأرنب، ولكنه لم يقترب منه .

2-التنامي اللغوي هو تنامي لساني، لأن السلسلة الافتراضية في رأي اللغويين هي سلسلة غير ملموسة وغير قابلة للوصف، في حين يتجه فريق منهم وبخاصة أصحاب النظرية الوظيفية، والنظرية التحويلية، فضلا عن التطور النسقي المزدوج الذي تبنته النظرية ميثالغوية وهي تبحث عن النماذج الذهنية .

1- نهاد الموسى ،العربية نحو توضيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ط1 ،بيروت ،دار الفارس، 2000 ص 114.

رأى الثعلب الأرنب فهاجمه مباشرة ← مرجعية معرفية لغوية

↓

رأى الثعلب الأرنب فحاول الاقتراب منه ← هل فعلا تحقق المعطى؟

المعطى متحقق بشكل متلون إلا أن تحققه ذهبي، مما يجعله يولد أنماط لسانية يفرضها مقام التواصل، وغياب القصدية المحددة يخلف تراكما لغويا غير مفيد الدلالة من جهة، ومفيد المعنى من جهة أخرى، كون اللسان في الأصل نظام مسجل في الذاكرة المشتركة يمكن من إنتاج لفيظات لا متناهية وفهمها، والحديث مجموع للفيظات التي أنجزت فعلا. وهي الأفعال المعرفية التي تشكل مرجعية أكيدة لتوليد النظام اللغوي (المكونات الركنية) غير المفعلة وظيفيا ، ولعل البحث في معايير وصف الأشياء هو بحث عن تقنيات الوصف اللغوي:

كيف تصف اللغوي؟.

كيف تصف اللغة نفسها؟.

وكيف تتقزم وتتهد تأويلا؟.

وقد تنبه النحاة إلى فكرة البدائل التوزيعية والمفترض الذهبي ، وإن كان ذلك من باب التمثيل والاستدلال، وهذا الأخير يبين عن صور متعددة، فمثلا قولنا: il sait que maria est espagnole(يعرف أن ماريا إسبانية) نستدل أنني أعرف أنا أيضا أن ماريا إسبانية فعلا. ومن (قولنا) lui sait si maria est espagnole (يعرف هو ما إذا كانت ماريا إسبانية) لا يمكن أن نستخرج منها الاستدلالات نفسها.

هل أن ماريا إسبانية أم لا؟ هو وحده يعرف حقيقة الأمر، ولكن يستحيل بالإعتماد على هذا اللفيظ وحده أن نصرح بحقيقة أمر ماريا، فأنا نفسي –روبير مارتان– لا أعرف ما إذا كانت ماريا إسبانية أم لا، أو على الأقل لا أريد البوح بذلك.

وتبقى هذه الاستدلالات صحيحة مع النفي [1]

Il ne sait pas que maria est espagnole[2] ⟶ je sais que maria est espagnole

Maria est espagnole

ماريا إسبانية

Il ne sait pas si maria est espagnole ⟶ mai non plus, je ne le sais pas (oudu mais je ne le dis pas)

3_المصـدر في النّـحو

المصدر عند البصريين أصل الفعل، بدليل البعد الزمني الذي يحققه المصدر،تماما كما يدل الفعل على زمان، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل [3]و دليلهم في ذلك اختصاص المصدر بالأزمنة كلها، لاختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة[4].

1- مارتان ،مدخل لفهم اللسانيات، ص 77.

2- تستعمل الدراسة ميثا لغوية علامات ورموز دالة تختزل القراءة التمثيلية اختزالا لسانيا يغني عن الترجمة الأدبية وفداحة الإطناب الذي تسعى اللسانيات برؤيتها إلى صقله ورموز علمية مضبوطة.

3- عبد الارجحي، دروس في المذاهب النحوية ، ص 149.

4- أمثلة، أي أوزان وصيغ.

تدل على تعيين الأزمنة،و لهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماض،و حاضر،و مستقبل، لأن الأزمنة ثلاثة ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة، فدل على أن المصدر أصل للفعل (1) .

إن تمعن الرؤية الاحتجاجية البصرية السابقة يكشف عن تداع لساني لا يأخذ بمفهوم المحيط اللغوي المزعوم في جنيف، بل إنه يعزز فكرة القراءة السياقية الذهنية التي ربما تأخذ ببعض الشروط العينية دون أن تظهرها في الصياغة المفترضة.

مصدر الضرب ← للفعل الثلاثي الصحيح المتعدي (ضرب) ومضارعها يضرب، والأمر منه "اضرب"......كلها ذات بنية اسنادية أولية =1.ذات بعد زمني متراتب.

الضرب ....مصدر دال على الحدث تماهى فيه الزمن .ولتحليل البنية اللغوية والرياضية المعادلة للمصدر (ضربا) وجب الوقوف على ما يلي:

ضرب /ضربا......1/؟ ، المفعول المطلق بوصفه مصدرا حرا في الحركة مثله مثل المفعول به إن لم يمنع مانع[2] ، والقيمة التي يحتويها أو يكافئها هي رقم (3) المعادلة كما للمفعول به في مختلف مواقعه الحرة .

الضرب المبرح(مبتدأ موصوف) ↔ ضربه ضربا مبرحا(فعل ثلاثي مجّرد ، ماض/ مفسر بمفعول مطلق متبوع بنعت شارح).

مبيح الضرب ↔ حالة الضرب المبرح .

ضربه ↔ فعلا قد ضربه ، لم يكن ضربا مبرحا، ولكن فعل الضرب قد تحقق ؛ أي ضربه فعلا ، وهنا نقيس المحتوى الفكري العميق بأن الفاعل المستتر بحكم منطقية الفعل ينسب إلى عاقل

1- عبده الراجحي ،المرجع نفسه ، ص 149.

2- الملخ ،رؤى لسانية في تظرية النحو العربي ، ص33.

ومن حيث البنية الاتساقية فهو مذكر غائب غير متعين ولكن المتكلم هنا غير متحقق من المحمول ولكنه متأكد من وقوع الفعل ولا حاجة لنشكك في الأمر فالقضية صادقة تتكيف " هو بالفعل ضربه ،ولا تتكيف والبنية المنفية "لم يضربه" المناقضة لها.وإذا تأملنا النظام الصوري للجملة البسيطة وجدناه إذن لا يخرج عن النظام المالوف(فعل متعد+فاعل مستتر +مفعول به مضمر اتصالا+مفعول مطلق+صفة)، وفي المحتوى الذهني يتجسد "المعنى بأنه أي هو ضربه بشكل مبرحح فتكون مبرح عاملية لغة سطحية ، أي في الكلام السطحي وبالتلي هي دون الوظيفة ويجوز إسقاطها لأنها لا ترتبط مباشرة بالحدث ؛ الفعل المتعدي وفاعله توضيحا لمن قام بالفعل وأثره المتصل فضلا عن المفعول المطلق الذي هو مصدر يذكر بعد الفعل تأكيدا لمعناه ،أو بيانا لنوعه أ أو بيان لعدده أو بدلا من التلفظ بفعله[1]

وعندما نتتبع طبيعة التوزيع الوظيفي نجد أن الفعل بؤرة الإسناد وأن الفاعل يعود إليه ومفعوله ومفعوله المطلق، ولكن المركب الإسنادي للفعل المتعدي مكتف في آخر سيرورة بالمفعول به، أي (ضربه) مكتفية تركيبا لغويا تفيد المعنى بالنسبة لجمهور اللغة ولا تحقق إفادة والإفادة الخطابية تبدأ من المفعول المطلق المفسر والشارح والذي يكون في الكلام العميق متجسد:ضربه كان مبرحا وهنا تتعين القيمة الوظيفية للمفعول المطلق وتجده في الصدارة وهو ما يرتبط بالإفادة مما يجعل الوصف المألوف الثلاثي قاصرا عن تحقيقها والتركيب المنتج: (ضربه كان مبرحا)يتحول إلى (كان ضربه مبرحا) ولا مانع هنا من اعتماد هذا المنتج كون الأساس المفسر متعلق بالمصدر فضلا عن أن فعل الضرب منسوب إلى مجهول وكذلك أثره ، أضف إلى ذلك أن الأسماء أقوى من

1_ علي بهاء الدين بوخدود، المدخل النحوي،ط4 ، بيروت ،مؤسسة مجد ،2002،ص120.

الأفعال والمصدر أصل الفعل:(ضربه مبرح) إذ يجوز حذف عامل المفعول المطلق لدليل،هنا لأن الإفادة تتحد بعد الاستفهام التالي : أضربا مبرحا؟

إن اعتماد إضمار الفاعل واستعمال ضمير العائد قاعدة مألوفة في اللغة العربية لعلم المخاطب بذلك اعتمادا على دلالة السياق؛لكون الفاعل في العربية لا يحذف لأنه بمثابة جزء من الفعل،فهما متلازمان ،وما ورد فيه الفاعل غير مذكور،فهو مضمر على نية ذكره[1].

وتوكيد فعل الضرب هنا بالوصف ن يفرض النطق أن يكون عامل النصب فيه هو الفعل الذي أخذ من مادة أحرفه في الجملة.

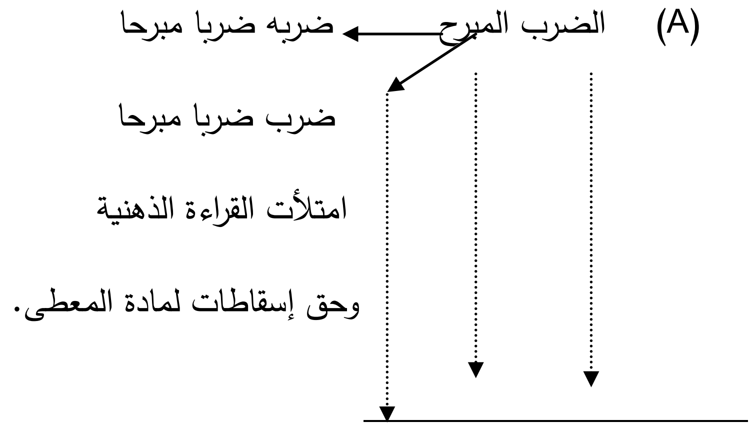
ضربه فعلا ↔ هل ضربه ضربا مبرحا؟....أي ضربه كل الضرب ، ضربه ذلك الضرب

ضربه أي ضرب؟ ضربه موتا ح أي حد الموت.

ضربه ضربا مبرحا↔ما ضربه ضربا مبرحا .

كان مبرحا ↔ أ كان مبرحا ضربه؟ ![2]

ضربه ضربا مبرحا



1_ نادية رمضان النجار، أبحاث نحوية ولغوية، ، الإسكندرية ،دار الوفاء،2006،ص109.

2_تشكل المعطيات المحددة مجموع الافتراضات الممكنة التي سيعتمد عليها في تمثل القراءة ميثالسانية التي تعتمد النموذج للكشف عن النموذج الذهني الافتراضي، وترجيح معطى على آخر سيعتمد على مبدأ الاستدلال العميق.

مبرح الضرب

ضرب مبرح سيضربه مبرح ضربه ←——— مبرح الضرب

أضربه ضربا مبرحا مبرح الضرب

نلاحظ أن القارئ الذهني حين يستدل على أصل المصدر للفعل على ما يرتسم في بنيته التحليلية الداخلية، فعندما يقول "الضرب المبرح" لم نحدد زمنا نعنيه و جعلناه مطلقا بلا قيد شاملا، فضلا عن أن تمثل المخطط السابق يكشف عن أن المصدر هو الذي يتجلى وبقوة في رسم النمط الشارح الذي عبر عنه بالمعطيات المكافئة السابقة ، مما يرجح تميلا اسميا ذهنيا يستفي به عن التمثيل الفعلي فنكون بإزاء معطى شارح من نحوه.

الضرب المبرح لمجموع المعطيات المفترضة المستهلة بالفعل. ولما غاب التمثل الفعلي في التقدير العميق جاز لنا أن نعتمد المصدر أصلا للفعل و ليس العكس. وبحكم منطقية الظواهر اللغوية يكون الكلي أصل للجزئي تماما كما يكون الجذر أصلا للفرع. رغم أن البناء المألوف في اللغة يحتوي الفعل بؤرة والاسم مفسر للبؤرة وموضح لها ، ونحن هنا يعنينا المفسر للبؤرة والذي يحتل الخانة الأولى في النمط الكلامي العميق الواصف للغة الأولى المقدمة.

وقد تفطن البصريون إلى هذه الحقيقة، فلما أرادوا استعمال المصدر وجوده يشترك في الأزمنة كلها لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلمّا لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اعتمدوا الاشتقاق. ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم موضحين أنه يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل،و أما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه و يفتقر إلى اسم وما يستغني بنفسه و لا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره [1] .

1- عبده الراجحي ، دروس في المذاهب النحوية، ص 149.

نلحظ أن جملة التغيرات التي تطرأ على النموذج الذهني هي بمثابة تكييف وخصوصية القاعدة العربية، فالتغيرات التي نلاحظها في مستوى استعمال الأفراد المنتمين إلى جماعة لغوية تستعمل نظاما لغويا واحدا يحدث ما يشبهها في مستوى ثان من الظاهرة اللغوية، وهو مستوى الأنظمة اللغوية المحققة لتصورات ذهنية كلية نسلم بأنها واحدة عند البشر (التصور الأصل غير مقيد ضربه مضروب ، الضرب هو التصور المقصود والمفترض الذهني الأول قبل التجسيد).

ولا شك أن المعطى المنجز السابق يحتفظ بالقيمتين معا ؛ القيمة اللغوية التي تثبت صحة التركيب عند اللغوي ، والقيمة الإنجازية البراغماتية التي تقبل المعطى وتثبت صحة الاستعمال عند اللساني ومن مقابلة طرح اللغوي المتسق ودلالة اللساني تتبلور دعائم القراءة الواصفة ، ف(ضرب) تنسب إلى العاقل والمضروب أقرب للعاقل من غيره رغم انتماء المضروب إلى حقل يتسع لغير العاقل ولكن وقوع الضرب واعتماده المصدر مع الوصف الكاشف للحال السيئ المفعول جعل المتكلم يفيد المخاطب الذي يفترض علمه بالفاعل والمفعول (الإضمار دليل المعرفة) بحال المفعول .

(فضربه ضربا مبرحا ....معطى منطقي) ، كذلك لم يكن ضربه إلا مبرحا واقعا في النفي مع الإستثناء ، وصادقة في النفي بالنقيض : لم يضربه ضربا هينا ؛ أي لم يضربا ضربا هينا بل مبرحا. ما يعكس قدرة اللغة ،بوصفها قواعد، على تمثل المستوى الذهني بشكل نحوي منطقي ومتعدد.

تكشف المقترحات السابقة عن كفاءة اللغة المحسوسة على احتواء النمط العميق والكشف عن مختلف التقابلات الممكنة التي يرجّحها المنطق.

وكما كان التغير في الكلام خاصية ضرورية تفتح النظام على وجوه الجديد في المقاصد والحاجات عند الأفراد، فإن التغير في الأنظمة سمة ضرورية تفتح التصورات الذهنية على التجارب المختلفة

التي تعيشها المجتمعات عبر التاريخ[1] فيكون التصور النموذجي الذهني هو صورة لكلام معمق يتأسس على تعريف يجب أن يطبق أولا على الكلام المجرد، أو كما يسميها (طارسكي) الكلام المعمق والكلام الموضوعي، مشيرا إلى أن الكلام المعمق لا يعترض على الكلام الموضوعي وبالنسبة للغويين فإن الفعل يبكي (في جملة : يبكي حظه) لا يدل على معرفة هل / يبكي فعلا/ ولكن هل/ يبكي / جملة مقبولة، فنحن هنا أمام نظامين نظام اللغة (يبكي)، ونظام العالم / يبكي)[2] وهنا تتبلور مسألة التأويل بشكل مستقل،على الرغم من تعميمه الصوري لا يمكن إدماجه في المنطق فهو يشترك مع المنطق في التعميم وربما يفوقه أيضا، وكل سياق عباري يمكن عده بخصوص بنيته المنطقية : قواعد النحو والتركيب النحوي وكذا قوانين منطق النتائج يمكن تطبيقها على سياقات الخطاب والفكر[3] .إن ما يعبر عنه (هيدغر) ليس تعليمة مخصصة لممارسة الفهم، وإنما يصف بالأحرى نمط إنجاز التأويل الذي يبتغي إرادة الفهم.[4]

-مسألة التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء

أ- وجوب الإدغام

يجب الإدغام في الحرفين المتجانسين إذا كان في كلمة واحدة[5]، سواء أكان متحركين كمر ويمر (وأصلهما مرر ويمرر)، أما كان الحرف الأول ساكنا والثاني متحركا: كمد وعض (وأصلهما : مدد

1- رفيق بن حمودة ، الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية ، ط1،سوسة ،دار محمد علي ،2004 ص135.

2- انظر le méta-langage : tosetté du bove

3- هانس غيورغ غادامير ،فلسفة التأويل : الأصول ، المبادئ، الأهداف،ت محمد شوقي الحزين، ط2 ،الجزائر منشورات الاختلاف، 2006، ص89.

4- المرجع نفسه ، ص122.

5-إلا فيما يمتنع فيه الإدغام، أو يجوز فيه الإدغام وتركه، وستعلم مواضع امتناعه وجوازه.

وعضض). وأما قول الشاعر :"الحمد لله العلي الأجلل" فمن الضرورات الشعرية، والقياس (الأجل)[1].

(البنية الصوتية المقيّدة) مد وعض ← مدد وعضض

← مد(د)، عض(ض)

↓ عض (بنية صوتية وظيفية متحررة في الكلام العميق)

مد

↓ عض (الأصل عض) [عض + ض]

مد (الأصل مد) [مد + د]

ولما تقزّم حجم الصوت المكرر في البنيتين المذكورتين وتميزت البنية الوضوعية التي لا تهم أثناء الوصف المباشر، تمّ توسيع أو تمديد الكم الصوتي فصارت لدينا تداعيات لغوية مفارقة جزئيا هي: (مد + د ،عض +ض)، ولمّا كانت القاعدة المألوفة (الموضوعية) تفرض إدغام المتجاورتين الساكن أولهما إذا كانا في كلمة ما، فيدمج الصوت الأخير المكرر ونصبح أمام فونيم معزز وألفون مدمج.ولأن السكون أخف الحركات والفتحة أثقل ، حملت الفتحة بخفة السكون فجمعا في الرسم نفسه مع إضافة التدعيم في الإخراج الرسمي.

4-في باب النفــي

أ_يجب أن تذهب.

ب_يجب أن لا تذهب.

1- مصطفى الغلاييني ،جامع الدروس العربية : موسوعة في ثلاثة أجزاء، ضبطه وأخرج آياته وشواهده الشعرية عبد المنعم خليل إبراهيم، ط5 ،دار الكتب العلمية، 2004، ص67.

النفي في الجملة(ب) يختص بالحدث؛أي بالذهب لا بالموقفية(يجب) والمعني واضح يلزم المخاطب بعدم الذهاب،وهي قرينة في المعنى من (لا تذهب).

ولما نقول:

لا يجب أن تذهب.

حيث يختص النفي بالموقفية(لا يجب)،مما يترك للمخاطب حرية الاختيار بين الذهاب وعدمه،ومثال ذلك:

_لا يجب الحج على من لا يستطيع إليه سبيلا[1].

ومثال هذه المعاني التي تنفي الموقفية أو القضية واردة في التمثيلات الآتية:

_ينبغي ألا تذهب.

_لا ينبغي أن تذهب.

_ما ينبغي أن تذهب.

وفي العبارة التالية ينتفي الشك:

_أشك أنه ليس صادقا.

يبقى الشك وتنتفي القضية.

وفي العبارة التالية يثبت الظن وتنتفي القضية،أما في العبارة الجزئية من نفس التوزيع فإن الظن منفي والقضية مثبتة:

_أظن أنه غير صادق.

_لا أظن أنه صادق.

1_ شاهر الحسن ،علم الدلالة :السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية،شاهر الحسن،ط1 ،عمان ،دار الفكر،2001،ص.187

والظن بعد الصدق لا يكون مرادفا لعد الظن بالصدق(انظر التوزيع السابق)[1].

_النفــي والافتـراض المسبق:

الافتراض المسبق يتعلق بالقضية المشتقة من الجملة/العبارة الخبرية المثبتة نحو:

_طلّق زوجته.

فهذه العبارة تفترض مسبقا أنه كان متزوجا،وكانت زوجته على ذمته قبل وقوع الطلاق.وهذا الافتراض يظل ثابتا مع النفي نحو:

_ما طلق زوجته.

حيث أن هذه العبارة لها الافتراض المسبق ذاته المستنتج من العبارة الأولى ؛أي أن النفي في مثل هذه الحالات لا يغير الافتراض المسبق[2].

_النفي والحدث الكلامي:

_تقاطع فعل القول مع النفي :

_ يهتم المنطق بالتفكير الإنساني وبالتالي يهتم بوسيلة التعبير عن هذا الفكر وهى اللغة؛ فاللغة هي الفكر المنطوق والفكر هو اللغة غير المنطوقة فهما وجهي لعملة واحدة ..

وما يؤكد هذه الصلة أن هناك تشابه بين المنطق والنحو كون الأول يدرس قواعد الفكر الصحيحة والنحو يدرس قواعد اللغة السليمة ، وقد عبر عن ذلك "أبو حيان التوحيدي" بقوله: النحو منطق لغوى والمنطق نحو عقلي [3].

---

1 الحسن ،مرجع سابق ،ص188.

2_ الحسن ، علم الدلالة :السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية ،ص189.

2_ المنطق ، مدرسة المنصورة ، الثانوية العسكرية ،الموقع **www.mee.297m.com/vb**

ومن هذه المقدمة يمكن استنتاج طبيعة العلاقة الجامعة بين مكونات التراكيب المتقابلة نحوا وإنجازا ؛إذ لا يكاد يختلف نفي فعل القول عن سائر الأفعال متى كان مسندا إلى غير المتكلم ومقترنا بالزمان الماضي أو المستقبل ، لكنه متى أسند إلى المتكلم واقترن بالحاضر حدثت فيه خصوصيات منها امتناع نفي وقوعه متى كان عاملا في كلام محكي .وهو في هذا يشبه أفعالا من قبيل: أبوح ، كما نتبين ذلك من قول جميل :

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي مواثقا وعهودا.

ولكن يمكن أن ننفي فعل القول متى لم يكن في الزمان الحاضر كما في :

لم أقل إنه أحمق.

وهب أنك أجريت على لسان جميل الأقوال الآتية :

يجب أن أقول لك : إني أحبك.

إني أحبك : يجب أن أقول لك.

إني أحبك يجب أن أقول لك هذا.

يجب أن أبوح لك به: إني أحبك.

إني أحبك:يجب أن أبوح لك به.

إني أحبك :يجب أن أبوح لك بهذا.[1]

فما يعطل القولين (4) و(7) ، حسب الترتيب السابق،هو مناقضة بعض الكلام لبعض ؛ إذ أن وجوب البوح يقتضي عدم تقدم حصوله.

1_ الشاوش ،أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، ص666.

على أننا متى ذكرنا ما يفعله النفي في الجملة لاحظنا أن الفرق بين نفي فعل القول ونفي سائر الأفعال أمر مبالغ فيه ، ويتمثل وجه المبالغة حسب ما يشير إليه الشاوش ، في أن الدارسين عاملوا فعل القول معاملة مختلفة عن معاملة نفي سائر الأفعال ،فإذا بحثنا على الوجه الجامع وجدناه على النحو الآتي :

فقول القائل :"لم آكل تفاحة" لم ينف به التفاحة ، كما سبقت الإشارة في الأمثلة السابقة ، لأن التفاحة وكما يتبين ذات ،والذوات لا تنفى وإنما توجد أو لا توجد ،بل نفى به نسبة أكل التفاحة إلى نفسه ، والنفي في قول القائل : (لم أقل إنه أحمقك) لا يختلف كثيرا عن نفي أكل التفاحة ؛ إذ أنه نفى نسبة قول ذلك الكلام إلى نفسه ، لكن الحديث عن ذلك الكلام كان بذكر ما يدل عليه كما كان الحديث عن التفاحة بذكر ما يدل عليها ، والفرق بين النفيين إنما يرجع إلى الفرق بين ما يدل على كل منهما : فالتفاحة دل عليها اسمها ، والمقول دل عليه نصه المحكي؛ فإذا بالنفي عمل في النسبة على نفس الصورة في الحالتين ولم يعمل في القول باعتباره تلفظا بالنص[1].

والحقيقة أنه بالعودة إلى النسق العميق نجد أن الاسم المفعول أقوى ظهورا وتمثيلا : (التفاحة لم آكلها) ،وهو تأكيد لثبات وجود الذات(التفاحة) ونفي لفعل الأكل في الحالتين ويأخذ النمط **(3+1+2+6=12)** ويمكن تحليل هذه النتيجة لغويا من حيث قدرة التوكيد لغويا المقدر في مفعول به أول ذو قيمة مطابقة موقعا لقيمة المفعول به نفسه ؛ فلمّا تكرّر لفظا دالا جاز أن ينتزع نفس الكم من التمثيل نفسه .

تصنع أفعال الأداء حدثا بمجرد النطق بها نحو:

_أعتذر لك.

1- الشاوش ،المرجع السابق ،ص666.

وبالنفي لا تعود هذه الأفعال أفعال أداء نحو :

_لا أعتذر لك .

فهذه العبارة الأخيرة تنفي الاعتذار ولا تصنع حدث الاعتذار.

ومثل ذلك العبارتان الآتيتان:

_أعدك بالحضور.

_لا أعدك بالحضور.

كما أن في العبارة :أعدك بعدم الحضور ،فعل أداء،وفي عبارة لا أعد بالحضور،ليس فعل أداء[1].

5-في باب النّداء

كما سبق وأشرنا لمبحث النداء أهمية كبيرة و خاصة في النحو العربي ولا يكاد يشاركه فيها نحو آخر لما ينفردبه من خصوصيات وميزات تخص تمظهري البنية والوظيفة في تطلع انسجامي وثيق الصلة بأبواب ومقولات لغوية أخرى ونتائج لم نكن نقدر أنها على ماوجدناه فيه من الثراء والتنوع[2]. ولم يعتبر النداء من السماعيات لأن علة الحذف في السماعيات وإن كانت كثرة الاستعمال فإنها كانت سماعية لعدم وجود ضابط يعرف به ثبوت علة وسبب الحذف(كذا) ؛أي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فإن الضابط موجود كونه منادى.فالسماعيات هي جملة من الاستعمالات استعصى فيها على النحوي الوقوف على الجانب النظامي فكانت عبارات يحفظ لفظها مضموما إليه معناها شأنها شأن الجامد من المفردات يحفظ لفظا ومعنى دون إمكانية إرجاعه إلى

1_ الشاوش ،المرجع السابق، ص 189_190

1_ الشاوش،مرجع سابق ،ص 669.

أي ضرب من ضروب الاشتقاق. ولئن أقيمت السماعيات على كثرة الاستعمال فإنه ليس من قبيل كثرة استعمال المتكلمين بها ،بل هي كثرة افتراضية يفترض أنها وجدت فيها متقدمة ، وقد غابت الصيغة الأصلية وانطمست في معظم السماعيات وتعذر على النحوي تأويلها حتى من باب الافتراض ،فلما غلب على أمره فيها غلب موقف الحكمة فقال هكذا تكلمت العرب.

لم يعتبر النداء من السماعيات رغم اتساع هذا الباب ومناسبته له بل اعتبر من حالات إضمار الفعل إضمارا واجبا ؛ فالضابط في حذف الفعل كونه "منادى" على حد عبارة الأسترباذي[1].

يمكن أن ننطلق من الكلام الذي حدّث به سيبويه عن النداء تأسيسا لما يتعلق بموضعه ووظيفته وقواعد إجرائه في الخطاب ، فقد ذكر بشأن تعليل حذف الفعل أنهم فعلوا ذلك في النداء لكثرته في كلامهم ؛ فهو أول كل كلام لك به تعطف المتكلم عليك، فلما كثر وكان الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفا لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم حتى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات.

ونلاحظ أن هذه الفقرة توفر من المفاتيح الأساسية لولوج الحديث عن مسألة النداء من مختلف جوانبها ففيها:

1_خصائصه الصياغية من حيث حذف الفعل الدال عليه والاكتفاء بالحرف.

2_دوره ووظيفته الخطابية ، وهي أن تعطف المخاطب عليك .

3_موضعه وهو أول الكلام وأول كل كلام.

4_ بعض قواعد إجرائه ؛ إذ أن المتكلم قد يسقط عبارة النداء من اللفظ استغناء بإقبال المخاطب عليه بوجهه[1].

2_ الشاوش ، مرجع سابق ،ص670_671.

يرى سيبويه والبصريون من بعده، ،أن جملة النداء جملة فعلية، وأنّ العامل في المنادى هو النّصب بفعل محذوف تقديره "أنادي" أو "أدعو"، فكأن جملة "ياعبد الله " أصلها:(أنادي أو أدعو عبد الله) أي أن الفعل قد حذف وأنيب " يا " عنه. (2)

قولنا " ياعبد الله"، و"يا رسول الله" يخضع تقدير الفعل للمنطق، (فياء) حرف نداء نصبت مضافا،ونابت عن الفعل "أدعو عبد الله":

ياعبد الله ⟵⟶ أدعو عبد الله ⟵ أدعو عبد الله فعلا

المضاف أنادي عبد الله ↶ ↶ أنادي عبد الله فعلا .

إن إسناد الفعل المضمر إلى المتكلم دليل اعتبار النداء صيغة لغوية بها وقع أنك أوقعت فعلا لأن "يا" بدل من قولك " أدعو عبد الله " و " أريد" ، لأنك تخبر أنك تفعل ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا .فإذا قلت " يا عبد الله" فقد وقع دعاؤك بعبد الله .كما جاء في " المتبع في شرح اللمع" للعكبري أن قولك " يا زيد " عمل يعبر به بقولك "ناديت " ، كما أن قولك ضربت زيدا عبارة عن الحركة الواقعة منك بزيد .فقد يحمل كلام العكبري على مجرد تضمن النداء من حيث صيغته لمعنى الفعل .

وإذا إعتبرنا "يا عبد الله" مقدمة منطقية وجب علينا تحديد حكمها المنطقي،و هو ما يغيب ههنا كون القضية(البيان) عبد الله أدعو ....⟵ متعدّ .

عبد الله أنادي ....⟵ متعدّ .

1_ الشاوش، مرجع سابق ،ص 677.

2_ ابن هشام الأنصاري ،شرح قطر الندى وبل الصدى، تصنيف الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت 761 هـ)،ط4 ،بيروت ،دار الكتب العلمية ، 2004،ص188.

لا يتأسس على أجزاء قضية بل يتأسس على أجزاء شبه قضية خاضعة لمنطق اللغة لاغير، ولا تفعّل اللغة المعادلة نظامها إلا في حدود إعادة كتابة النظام، أو ردّه إلى أصله:

وصف نظامي أول ومؤول........ أدعو عبد الله.

يا: حرف نداء ←——— عبد الله (مفعول فعل مع فاعله محذوف وجوبا) عبد الله (يا)

بنيوي ——→ وصف عميق ——← عبد الله أنادي

سطحي مجرد من الشكل——← مخالف ←——

لبنية الوصف السطحي" شارح"[1].

فقولنا "يا(أدعو) عبد الله" يقتضي أن ممثل المنادى الطبيعي عاقل، وحتى وإن استعير الحيوان لوصف الإنسان، أو الإساءة إلى شخص على سبيل العقلة و التحقير: " (يا) حيوان" فإن الحالتين ههنا ترتبطان بشخص وإجمالا فإن القول(أ) وعكسه «لا أنادي عبد الله » يفضيان إلى صدق (ب) (المقصود عاقل). ولتوضيح المسألة نقول: " يازيد يرغب في الطلاق (أ)،وعكسه (يازيد لا يرغب في الطلاق[2]) ، فبإعتبار(أ) لايكون إلا حقا أو باطلا،أما (ب) فهي حق في الأحوال كلها ؛ أي هي حق إذا كان (أ) حقا،و حق إذا كان (أ) باطلا[3] . ويمكن أن نمثل للنموذج بالتمثيل اللساني الأتي:

أ- ياعبد الله..........................◄الدعوة ولفت الإنتباه (+ +)

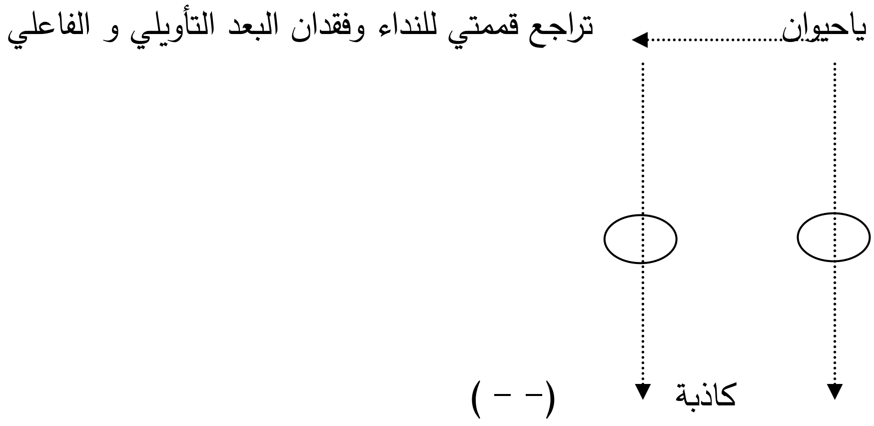
1- عند ما نتحدث عن النمط السطحي نكون أمام وصف اللغة الوصفية المألوفة و التي ترتكز على مجموع الملكات الذهنية المنشطة للسيرورة ، تنشيطا ينتهي نحو الكشف عما وراء ذلك النظام من وصف أصل يحدد المركز ويقبله المنطق .

2- مارتان، مدخل لفهم اللسانيات، ص 53.

3- المرجع نفسه ،ص53.

يا [عبد الله، أحمد ، فاتح ، محمد ...].دعوة لمفعول به لفعل مقدر بحرف النداء وأصله أدعو.

يا(تنتمي إلى خانة موقعية مساوية قاعديا لخانة الفعل ما يجعلمها متكافئيين نحويا من حيث الوظيفة والنتيجة ، ففي الرياضيات الدور الذي يلعبه الرقم (8) في معادلة بسيطة من نحو: (8−4=4)، هو الدور الذي يلعبه الرقمان(5+3) في المعادلة السابقة على النحو(5+3−4 =4). فالموقعية واحدة في الحالتين ،بسيطة كانت أو مركبة ، والنتيجة نفسها ما يجعل اختلافها الشكلي مألوفا ومبررا لإمكانات اللغة في صور ممكنة.ولا شك تسعى إلى رسم مظاهر صيرورتها بالاختزال أو المعادل التفصيلي شأنها شأن المنظومة العلاماتية قي مختلف مستوياتها .

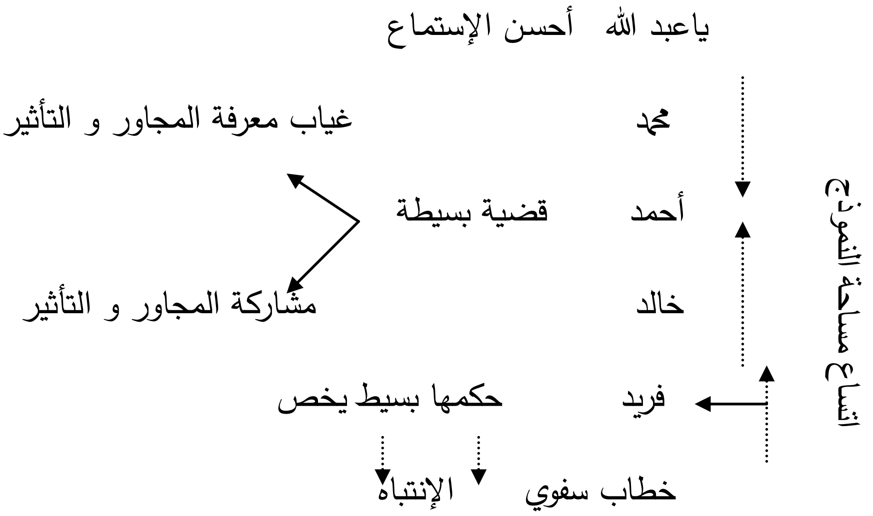


ياعبد الله أسمع قولي هذا ← عدم دراية

ياعبد الله لا تسمع قولي هذا ← دراية

بمعنى قد تنتقل من غائب إلى معلوم عاقل انطلاقا من معطى الوجود التقديري.

ويمكن أن نكتشف أن المنادى " عبد الله" دال عام يطلق على مجموعة من الأشخاص قد يكون (محمد،عمر ،خالد،أحمد)وأن جهل المخاطب لاسم المعني جعله يستعمل لفظ أو اسم التعميم فنكون ههنا أمام التمثيل:



فقولك: "ياعبد الله للجماعة أو الفرد" غير معروف الاسم تعزيز لمنطقية القضية أو النمط (فالشخص :من يكون غير عبد الله).

نقول إنه من الممكن أن نوسع منطقية القضية وصدقها،و يسهل على المخاطب إدراك ذلك. فإذا كان (س)[ياعبد الله أحسن الإستماع] صادقا فإن البدائل التوزيعية السابقة لـ [ب س، ع س، ق س .....] صادقة أيضا[1] أي إذا كان ب س= ع س و ب س = أ س[مرتبة وموقعا]،ف ن ع س = أ س،أي أن القضايا البسيطة عند تصاغ تكون أحكامها معها، فالعناصر الموزعة و المقيدة كلها تنتمي إلى الفئة (س) أو أن (س) تحتويها س U [أ س،ب س،ع س،ج س،ق س، ...] صادقة /تامة ، وهي علاقة مساواة من جهة أخرى كون العنصر المسقط متشبع بخواص العنصر البديل

1-[ب س، ع س، ق س، .....]أجزاء، أو عوامل تابعة للفئة العامة، يمكن أن نمثل لها بإشتراك المخاطبين في عبودية الله والإمتثال لأوامره، فكلنا عباد الله، لكن ليس كل المخاطبين يحتفظون بدوال مطابقة للمنادى.

ومتحمل بخواصه وميزاته، فضلا عن تشقق الفروع المتخصصة عن الأصل العام وإتخادها مسلكا مباشرا أكثر واقعية ومنطقية :

(س) ياعبد الله إنتبه للكلام ....◄ تخصيص/ تراجع/تقدم

صدق النداء ....◄ حكم [عبد الله غير متكرر /لم يكن ينتبه

معرفة + + (الشخص بإسمه)

إن صدق القضية أو جزء القضية/مقدمة يجعلنا نصدق نتيجتها وحكمها

(س)..............................◄ ياعبد الله [إنتبه للكلام]

حرف نداء+ مضاف [منادى] ....◄تلطيفي/ تليني

لفت الإنتباه + طلب/ أمر/ إلتماس

↓ ↓

[حكمها سالب]

عبد الله لم يكن ينتبه إلى الكلام (س) (– –)

فإذا كان (س) صادقة فإن (س) صادقة أيضا في حالة معرفة الشخص عينه وهذه الصورة الجزئية السالبة وهذه الدعوى جاءت من جهة المعنى ولكل معنى مصداق إن كان صادقا،و لايعسر علينا التعبير عن هذا المصداق بقضية مستوفية لشروط بنائها لمنطقي لنقول [في الحالة الأولى: التعميم](بعض المنادين لعبد الله ليسوا بغافلين/ غير منبهين،إذن فقط أفصحنا عن مكونات البنية المنطقية للمعطى الندائي البسيط).

قال أبو النجم: يا إبنة عما لا تلومي وإهجعي/ إبنة العم تلم ولا تهجع (م1 ... . م2 .... م3)

م1 ← م2 م3

إرصاص

لغوي عاملي لغوي وظيفي

لا تلومي واهجعي [يا إبنة العلم]

مبتدأ الأولوية

فتلك الحالات إستثناءات ليست منعدمة تماما ؛ مثلما نقول إن ظاهرة طيران الطير يمكن التحقق منها بصفة عامة، فمن قولنا (س) هو عصفور نستدل أن (أ) يطير، لكن الدجاجة لاتطير وكذلك النعامة و لا البطريق.يكون الإستدلال عادة سليما لكن لا يستبعد بطلانه هنا أو هناك كما وضحنا في بعض الأمثلة السابقة،وسلامته مضمونة طالما أنه لا يوجد داع للطعن فيه [1] و القصد ههنا أن إنفتاحية العلامة اللسانية وصيرورتها التواصلية نحو العاقل وغير العاقل يضعنا أمام ما يعرف "بالإستدلال اللغوي ذو الإفتراض السابق، و يكون في هذه الحالة قابلا للنقاش في الحوار [2].

قلنا (يا)+ اسم /يا/ عبد الله إقبال فكري

(يا) زيدا ↔ إقبال فكري منظم

(يا) رسول الله ↔ إقبال فكري (+،+)

نمط لغوي سلوكي واع يرسخ بعد إستيعاب أجزائه

التصفير للحيوان

(أصوات دالة)

حركات

إقبال غريزي

1- روبير مارتان،مدخل لفهم اللسانيات،(ت) عبد القادر المهيري، ص53.

2- المرجع نفسه ،ص53.

مع الرجلين

تقليد غير منظم (−، +) [1]

أصوات الحيوان

نمط سلوكي يتراجع بنمط دوال مدولاتها التي تكشفها اللغة الإصطلاحي و التجربة كدليل على بساطة القضية،إن لم نقل تافهة حيث بأنها إحالة النحاة الإعرابية فقد حددها حكمها الإعرابي بوصفها إبتدائية لا محل لها من الإعراب[2] و ينصب المنادى إذ كان شبيها بالمضاف،وهو ما إتصل به شيء "شبيه" "بالمضاف" من تمام معناه، وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسما مرفوعا بالمنادى،كقولك "يامحمودا فعله"، ويا حسنا وجهه"،و" ياجميلا فعله" و" ياكثيرا برة"أو منصوبابه،كقولك "يا طالعا جبلا" أو مخفوضا بخافض متعلق به، كقولك : "يارفيقا بالعباد" و"ياخيرا من زيد"، أو معطوفا عليه قبل النداء، كقولك "يا ثلاثة وثلاثين"، في رجل سميته بذلك،والحالة الثالثة أن يكون نكرة غير مقصودة،كقول الأعمى: " يارجلا خد بيدي"،و قول الشاعر(من الطويل)

فيا راكبا إما عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لاتلاقيا[3]

* إن البحث عن النموذج الرياضي الواصف لجملة المنادى تستدعي طرح المعطيات الآتية: فقولنا أولا أني"أنادي" (س) يستلزم أن (س) عاقل دون الوقوع في اللبس بالنسبة للحديث عن منظومة التواصل غير اللغوية (اللغة الإشارة والإيماء) فهذا موضوع آخر، ونحن إذ نقصر حديثنا

1–اللسانيات بوصفها حقلا علميا تسعى إلى معاينة المعطيات معاينة توتزي المنظومة الرياضية،و هي بمحاكاتها تكون قد إختزلت فعلا وفق نموذج واصف يمكننا أن نسميه النموذج الموازي،إذ يمكن الباحث اللغوي من الإكتفاء في علاقة تفكيكية ترد البنية الكل إلى فروعها، والشحن الموافقة قياس مباشر لمستوى البيان ودرجة تشبعه أوتراجعه

2– الأنصاري ،شرح قطر الندى وبل الصدى، ص190 .

3– البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر243/6،خزانة الأدب 197/2،195،194،وشرح إختيارات المفضل ص 767، وشرح التصريح 167/2، وشرح المفصل 128/1، والعقل العقد الفريد 29/5، و الكتاب 200/2

عن اللغة بوصفها أرقى العلامات و الرموز القادرة على إحتواء وشرح وتفسير الرموز الأخرى لأنها كما صرح تشومسكي لغة إبداع تقوم على مرجعية فكرية تخلق و تنتج :

لا تلومي واهعي.......................◄ بوصف النمط كلاما تداوليا [+،+]

(–)　　(–، +)

لاتعاتبي واهجعي ....◄بوصف النمط نظاما قاعديا يخضع لخطية توزيعية

(ص).....................◄المعطى [الشطر الشعري]

أ ص فلانة € تلم [حقيقة واقعية] ↮ كل إبنة علم تلم ولا تهجع .

ب ص فلانة € تلم [حقيقة واقعية] ↮ كل إبنة علم تلم ولا تهجع .

ع ص فلانة € تلم جزئية

ح ص فلانة € تلم [حقيقة واقعية] ↮ كل إبنة علم تلم ولا تهجع .

شكل رقم 29:الانتماء والتحليل المنطقي للغة

و لكن عدم عدل المنجز عن الشاعر يجعلنا نربط بين النص واللانص[1] فالشبيه بالمضاف أبعد من التمثل الإضافي المباشر من حيث البناء المنطقي، إذ لا يمكن أن نختبر المعطى، بل يجب تصديقه لأن المنادى في علاقة مع دوال حسية يسهل علينا إثباتها أو إحالتها إلى المرجعية الخارجية،و هو لا ينفك عن اللغة:

يا طالعا جبلا ــــــــ◄يا جبلا طالعا [يا جبلا طلع]

وقد يكون البناء اللغوي السابق بناءا مجازيا ،وههنا نجد المعنى يرسم دائرة غير مجسدة بالدال المحسوس وإنما مجسدة بدوال غير محسوسة نحو (شاقي/ مثقل بالهموم/ الصعاب.....)أي أن

1- الأنصاري ،شرح قطر الندى وبل الصدى،ص190.

النموذج الواحد غير مقيد بالواقع،قد يصدق،و قد لا يصدق،و العقل الإنساني حين يبلغ درجة الكفاية اللغوية يكون قد استوعب المنطقي المباشر، وإما هو مبني على منطقي مفترض، ويستطيع حينئذ أن يوضح ويفرق كما يستطيع أن يكتشف الإخلال، أو الانزياح و العدول:

[ص]..................◄ ياطالعا جبلا/ محسوس

[ص]..................◄ ياشاقيا/ متعبا/ مهموما/ غير محسوس

وهنا نلحظ قياس [ص] على [ص] و الاشتراك في النتيجة نفسها وهو الوهن،و الصعوبة و التعب دون أن يعنينا فضاء المعاني في الوقوف على مواقع العناصر داخل التراكيب ، وقد أشار زيلج هاريس ZellingSabbetai Harris إلى أن المعنى ليس عنصرا رئيسا في تقسيم الجمل وتوزيع مفرداتها، متأثرا في ذلك بآراء بلومفيلد الذي يرى أن المعنى هدف بعيد المنال، وعلى الباحث –حتى لا يدخل في متاهات تبعده عن لب الدراسة– أن ينصرف عنه إلى ما هو أهم، وعلى الرغم من هذا التوجه إلاَّ أنه وجد نفسه عند التطبيق يتحدث عن العلاقة الوثيقة بين المعنى الماثل في ذهن المتكلم والمورفيمات المستعملة والتركيب الجملي الذي تنتظم فيه هذه المورفيمات انتظاما توزيعيا[1]. وبالمقابل قد يكون المفترض جزئيا موجبا يكون القصد (من ياطالعا جبلا)

[إحالة إلى البسالة،و الجرأة،و الشجاعة]

الدوال المحسوسة◄....................................◄ الدوال غير المحسوسة

◄..............................► غير تامة/ عاملية/ لاحقة

1– انظر محاضرة علم اللغة الموقع الالكتروني *faculty.mu.edu.sa/download.php?fid= 787*

تامة موجبة +
جزئية سالبة وموجبة البعد . سالبة −

فاختلاف أضرب استعمال لفظة"جبل" يجعلنا نشك في كفاية حجة الوصف،ذلك أن الإمكانات المتعددة لعملية الوصف نفسها قد توقعنا في الإلتباس، لهذا فالوصف الذي يلصق به الوضعيون الدور في العبارات المباشرة أو الملتبسة يمكن الشك بصدده من عدة وجوه :

− إنها تقريبية

− قد تكون زائفة [البعد المحسوس و الإختبار]

− قد تكون غامضة بحيث لايحدد أي وجه للشيء الموصوف

− و قد يكون فضفاضا و عاما ،كما قد يكون ناقصا أو مبتورا من عدة وجوه ما ينتهي نحو بطلان الحجة .

"يا طالعا جبلا" احذر عدوك مرة و صديقاك ألف مرة

"يا طالعا جبلا" نرفع أمامك الرايات

يا طالعا جبلا حذاري الازلاق

يا طالعا جبلا شد الصخر جيدا

فالجملة الندائية الفعلية الأصل المحددة ههنا في"ياطالعا جبلا" لايمكن أن تكون برهانية في جميع المقامات. والأمر يتطلب تحديد مستوى اللغة إن كان أحاديا أو ثنائيا،علميا أو إنشائيا بسيطا أو انزياحيا لنرده إلى أصل ، ونتوصل بالتحليل إلى أن الفرع مشابه للأصل الذي قيس عليه وأنه بذلك قضية جزئية متشققة عن ذاك الأصل.وبفضل الكفاءة نستطيع الربط بين المحسوس وغير المحسوس، وتمثل صورة غيرالمحسوس في المرجعية الواقعية بدليل قدرتنا على إختيار الأفكار في

البنى اللغوية المختلفة واختزالها.ذلك أن الإنسان في استعماله إمكانيات التعبير اللفظي للدلالة على الأشياء أوجد لذاته طريقة تفكير وعبور من مجرد الإشارة الخارجية إلى حياة العقل،ومن الحسي إلى المجرد[1] فتقدير المحذوفات يخضع للسياق وللبنية الموالية للبنية الندائية الفعلية، ولما كان المخاطب أحد أعمدة الموقف الكلامي أصبحت فائدة المخاطب معبرا لصحة الكلام .[2]

يتخد ابن مالك تنوعات حال المتكلم حجة على من ذهب إلى أن المنادى محذوف في نحو: (يا ليتني كنت معهم)،وأن تقديره: (ياقوم ليتني كنت معهم) قال إبن مالك:"وهذا الرأي عندي ضعيف،لأن قائل (ياليتني) قد يكون وحده فلا يكون معه منادى(لابثا ولا محذوفا،كقول مريم عليها السلام:

"ياليتني مت قبل هذا"[3]

إن تقدير الصور من خلال المعنى هو ذات،لذلك وجب علينا تقديرها من خلال البناء الواصف المحتفظ بالحقائق،فنوكن أمام تداع لغوي مختلف لنفس البنية الأولى كما لا تكون البنية الكلية منطقية دائما لأن التدال يكشف تنويعا صوريا آخر، أقل ما يحتفظ به من المنطقية الوصف البنيوي.

وهنا نستعين بردائف الجملة التي أشار إليها "روبيرمارتان" في وصفه نحو:"حقا"و"فعلا"

يا طالعا جبلا فعلا.........................◄ لا يقبل النفي(+،محسوس،صحيح).

1- بول شوشار ،ماذ أعرف: اللغة والفكر، ترجمة متري شماس،ص 32.

2- نهاد الموسى، الصورة و الصيرورة ،بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي ، ط1،رام الله دار الشروق، 2003،ص128.

3- الموسى، مرجع سابق، ص133، وانظر أيضا : شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح،ص4 .

حرص الأستراباذي على إجراء باب التخصيص على النداء، وهو أمر محمود في حدّ ذاته لتمكينه من الاختصار في بناء النظرية.لكن مثل هذا الجمع بدا لنا باهظ الثمن لما يقتضيه من ركوب مخالفة بعض الأصول ، وأهمها أن المنادى مخاطب محض ، أما الممدوح والمذموم والمترحم عليه في أساليب التخصيص فهي من قبيل المحدث عنه متكلما أو مخاطبا أو غائبا ... على أنك إذا اعتبرت ما يجري عند الانتقال من النداء الذي هو لتنبيه المخاطب إلى سائر الأساليب من قبيل الندبة والاستغاثة والتخصيص والتعجب لا حظت أن هذا الضرب من الانتقال إلى غير المخاطب المحض قد حدث في بعضها ولم يحدث في بعض[1].

-باب النّدبة

حدّث سيبويه عن المندوب بقوله:" اعلم أن المندوب مدعو ، لكنه متفجع عليه،فإذا شئت ألحقت في آخر الاسم الألف لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء وذكر الأسترابادي أن المندوب يجري على لفظ المنادى وأنه كثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في أمر عام.وعن السيرافي أن الندبة تفجّع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على المندوب عند فقده ،فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقده كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة التي قد رهقته[2].

1_ محمد الشاوش ،أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية : تأسيس نحو النص ،المجلد الثاني،ط1،كلية الآداب جامعة منوبة ،تونس المؤسسة العربية ،2001، 696

2_ الشاوش ،المرجع السابق، ص 693.

أشار إبن جني إلى أن الندبة أكثر من يتكلم بها النساء متنبها إلى مايشبه حساب تواتر أسلوب من الأساليب الكلامية وفقا لجنس المتكلم [1] واعلم أن المنذوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف،لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها،وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء [2] واعلم أن المنذوب لابد له من أن يكون قبل إسمه "يا" أو "وا" ،كما لزم"يا" المستغاث به و المتعجب منه [3] واعلم أن الألف التي تلحق المنذوب تفتح كل حركة قبلها مكسورة كانت أو مضمومة لأنها تابعة للألف، و لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا[4].

وسواء انطلقت من كلام سيبويه أو من كلام شارحه السيرافي فإنك ملاحظ في المندوب جمعا بين دورين معنويين : فهو من ناحية مدعوّ ، ومن ناحية أخرى يعلم أنه لا يجيب ، وزاد الرّضي التمييز بين المدعو في النداء والمدعو في الندبة توضيحا بقوله :ف"بالمطلوب إقباله أخرج المندوب(من المنادى) لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله .وميزوا في الندبة بين معنيين أي بين مندوبين : مندوب متفجع عليه ، ومندوب متوجع منه واشترطوا في الأول التعريف بخلاف الثاني ، ويمكن أن نلخص حالات الجمع بين الدعوة وطلب الالتفات وعدم الجمع بينهما على النحو الآتي:

الداعي : مناد المدعو: منادى والمنادى مدعو يطلب التفاته.

الداعي :نادب المدعو : منادى وهو مدعو لا يطلب التفاته بل يتفجع عليه أو منه.

1 _ الموسى ، الصورة والصيرورة في أحوال الظاهرة النحوية ، ص 133.

2_ عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية: ص57.

3_ عبده الراجحي ، مرجع سابق، ص 57.

4_ عبده الراجحي ، مرجع سابق، ،ص 57.

الداعي: مستغيث المدعو :مستغاث به والمستغاث به يطلب منه الغوث والالتفات والغوث[1].

الندبة بوصفها نظاما بنيويا إنما تجسد لنا صيحة ودعوة للمشاركة أو الفجيعة التي ألمت بالمنادب من مندوبه،و لما شكلت تقديرا سياقيا يستعان في فهمه بتقدير المعطيات الغائبة،و التي تسقط عادة على محو الترتيب فنقول:

وا زيداه ....◄ أندب زيداه (A)

فهي تقديرية مختزلة   تقدير مكونات البنية الأصلية

"وا " من الناحية الصوتية " فونيم الواو ومفتوح تبعته ألف المد التي هي عبارة عن فتحتين فنكون أمام أربعة أصوات: (الواو الخام، الواو المفتوحة، وألف المد التي تجمع الفتحتين).والإنفتاح الحركي يجسد طول الصوت وإمتداده وهو ما ينسجم و الغرض التي وظفت فيه، أو لأجله. والملاحظ أن المد قد كرر في لغة المندوب للتعبير عن معنى جزئي سالب:

(A) معطى مقدم.......................◄ و زيداه [2]

أندب زيدا   غير مكتفية لغويا(-،-)

(A_1) أبكي زيدا

(A_2) أحزن ± على زيد ◄——► [3] } تماهي الندبة والإستغاثة

1_ محمد الشاوش ،أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، ص693_694.

-2 A= 1A ....◄ تبادل المواقع التوزيعية (نظرية زيلج هاريس) (N)

= A± 2A ....◄ لانظامية البنية (نظرية سوسير f.de sansseur)

A± 3A ....◄ لانظامية البنية (طرقات سوسيرالإستقرائية)

3- العلامة (الرمز) الرياضية الموظفة تعني (يكافىء منطقيا).

وزيداه

(A_3) أنوح ± على زيد نحو التعجب والإستنكار

إذن (A) € { A_1، A_2، A_3................ }

وزيداه / وازيداه

بنية ⟵ > ⟵ نظام ⟵ (صوتيا).

الحضور

و + زيداه ....⟵وزيداه (مشكولة) [+]

البنيوي

الواصف

ماذا أندب (زيداه ! ،وصف بنيوي عميق لا يحتفظ بالشكل) وفقط مبدأ اسقاطي[1]

ش.رقم30:التحليل المنطقي لتركيب الندبة النحوي

فالتفجع وقع على زيد، وقد أقام ابن الحاجب وسائر النحاة الندبة على الشهرة واعتبر التعريف غير كاف، والشهرة أمر نسبي متصل بخلاف التعريف.فالمندوب المتفجع عليه_دون المتوجع منه_ليس له في حدّ ذاته قدر من الشهرة ، وإنما يكون له ذلك بقدر منزلته في نفس نادبه.وإذا كانت الشهرة أمرا يحصل بين المتكلم والمخاطب فإننا نرجح أنها تقوم في الندبة على شهرة في نفس المتكلم

1_ اللغة في المنهج التوليدي والتحويلي أداة للتواصل ، ولا تواصل إلاّ بالجملة ، وللوقوف على دلالة الجملة يتعين اعتماد مبدأ الإسقاط لمركبات الجملة . وتعرف قواعد الإسقاط بأنها تلك التي تربط بين الكلمات وبين البنى التركيبية ، وتناسب هذه التسمية واقع التفسير الدلالي ، كون قواعد الدلالة تسقط المعنى على بنية معينة . يحتوي المكون الدلالي إذاً على المعجم أو اللائحة بمفردات اللغة وعلى قواعد إسقاطية التي تشكل قدرة المتكلم =على =استدلال معنى الجمل من خلال معنى المفردات) بمعنى أن قواعد الإسقاط تقوم بتعداد القراءات التي تستند إلى مختلف مفردات الجملة وبتوضيحها ، وذلك على ضوء البنية العميقة التركيبية والمشيرات الدلالية العائدة لكل من مؤلفات هذه البنية، فهذه القواعد تقرن بين المفردات المعجمية وبين البنية التركيبية)لأن الأنموذج التوليدي والتحويلي يستند على فرضية تنص على أن المتكلم يفسر الجملة على نحو تركيبي بحيث يرتبط معنى المؤلف المركب بمعاني عناصره ، فمعنى الجملة يتم عبر معاني المؤلفات النهائية في المشير الركني ، وذلك من خلال الجمع بين هذه المعاني بواسطة قواعد الإسقاط ووفقا للعلاقات القائمة في المشير الركني) ،ويقوم هذا المبدأ على على قواعد تفريع ومعجم يتم من خلالهما تحديد وحدات الجملة وجنس ودلالة كل منها ليتم في الأخير الوقوف على المعنى النهائي للجملة (انظر الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية " النظرية الألسنية" ، ميشال زكريا ص 140).

الناذب ، وقد يشاطره في ذلك المخاطب السامع دون أن يكون ذلك شرطا لازما.وهذه الشهرة أمر حاصل في نفس النادب وليست أمرا يرجو تحقيقه في نفس غيره بندبة ما يندب:فنادب أبيه أو أمه أو حظه لا يقيم ذلك على شهرة من يندبه في نفس السامع ، كما أن غرضه ليس أن يصبح ما يندب مشهورا[1].وعندما نتعقب التمثيل الإنشائي للندبة نجده يمضي على النحو :

زيداه (وصف أصل) وهوالمتكيف لسانيا والبنية الثانية للتركيب التي يتجه فيها التركيز إلى

↓

المنذوب لا الناذب.

زيداه و { على أساس أن النظام الشارح مخالف في توزيع عناصره للنظام السطحي بقاعدة تحويلية حذفت اللاحقة (01) واحتفظ بها إلى جانب (الواو المنفصلة) فصار لدينا :

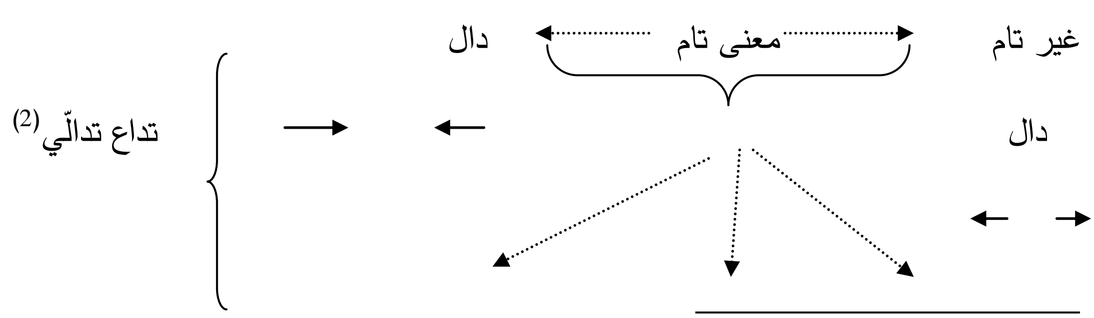
زيد + اه + وه وهي فونيمات في القسمين (1) و(2)، وصوت بلا وظيفة في القسم الأخير (القسم
(1) (2) (3)
رقم 3)، أي يمكن أن نستدرج التوزيع على النحو الآتي :

{زيد ز ، ي، د فونيمات (2) [وحدات ذات بعد شحني موجب(+)].

{آه فونيمات [وحدات ذات بعد شحني موجب(+)]

1 + 0

معنى جزئي (+) (+) معنى جزئي غير تام



1_ محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، ص693_694.

2–المورفيم (آه) يكتسب تلوينا معنويا غير ثابت وهو ما يكسبه لعدا تداليا متناميا.

التحسّر الوجع الإيجاب (اللهجة المشرقية)

شكل30 مكرر:تفصيل توضيحي للندبة النحوية رياضيا

فتكون أمام معطى أساس هو:

(زيد + آه + و أي: زيد آه و)، و لأن الوصف العميق[1] هو تقدير النموذج تقديرا منطقيا ترسمه النفس قلنا : **(زيد آه).**

ولكن النموذج المعطى يحتفظ في بنيته "بالواو" ولذلك وجب علينا إثباتا على النحوالتالي: زيدا هو ليتبين لنا المراد أو المندوب وهو زيد نفسه، وتماشيا والخصوصية اللغوية العربية

فصلنا بين الاسم المعني والألف والهاء، فضلا عن فصلهما عن الواو التي لم توضع في موقعها البليغ فأعيد ترتيب العناصر كما يلي :

2–الوصف العميق أو البنية العميقة التي عرفهاتشومسكي بأنها الأساس الذهني لمعنى معين يوجد في ذهن المتكلم ويرتبط بتركيب جملي أصولي، ويكون هذا التركيب رفداً وتجسيداً للمعنى، وهي النواة التي لا بد منها لفهم الجملة ولتحديد معناها الدلالي، ومن مثال ذلك: (يشرح المحاضر الدرس بقلم يكتب به على السبورة)، فهذه الجملة تتكون في الأصل من ثلاث جمل أصولية تمثل كل واحدة منها معنى عقلياً في ذهن المتكلم، وهي: **(يشرح المحاضر الدرس، يكتب المحاضر بالقلم، يكتب المحاضر على السبورة)**، ويربط بين الجمل الثلاث محور رئيس أو علاقة بين عناصر رئيسة **(المحاضر، الدرس، السبورة، القلم)**. وهذه الكلمات تمثل البنية العميقة التي =يعبّر عنها عَبرَ بناء جملي تحويلي يعبّر عن العلاقة بين الكلمات السابقة كالآتي: **(يشرح المحاضر الدرس بقلم يكتب به على السبورة)**، فقد يقدم جزء من الجمل النواة على الآخر، مثلاً: **(يكتب المدرس بالقلم على السبورة وهو يشرح الدرس)**. وقد يقدم الجزء الثالث على الثاني أو على الأول حيث إن هذا كله من تقديم وتأخير لا يؤثر في المعنى الذي في ذهن المتكلم أو في الكشف عنه، فالبنية السطحية هي الكلام المنطوق أو =الألفاظ التي ارتبطت ارتباطاً نحوياً وفق قواعد اللغة، وتعبر عن معنى ذهني مجرد لكلمات محسوسة منطوقة. انظر البنية العميقة والبنية السطحية في: Chomsky, Noam.1965. **Aspects of the theory of Syntax**. P.18؛ والراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص140؛ وعمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص65؛ والسيد، صبري إبراهيم، **تشومسكي: فكره اللغوي وآراء النقاد فيه**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م، ص66؛ وحسام الدين، كريم زكي، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص66؛ وخرما نايف، **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978م، ص308، وغيرها من المراجع الحديثة التي تناولت نظرية تشومسكي.(نقلا عن عاصم شحادة علي قضايا الأصول التراثية في اللسانيات المعاصرة:الجامعة الإسلامية العالمية بماليزياكلية معارف علوم الوحي والعلوم الإنسانية ،قسم اللغة العربية وآدابها، الموقع الإلكتروني*www.majma.org.jo/majma/res/data/mag/79/79-3.do*

(+)(+) (+) (+) (+)
(-)
زيد \ 0 و ....◄ وله زيد [احتفاظ (اه) بنفس الموقع]
1 2 3 2 3 1

ولتجنب الإختلال على مستوى البعد البرغماتي للتراكيب [تراكيب الندبة]، أضف إلى ذلك عدم جواز السكته [الوقف] بعد مد طويل؛ كونه يؤدي إلى عدم فرض أي بنية لغوية، بل الاكتفاء حينها بـ "واه" التعجبية، ويبقى المفترض في هذا الحال مقترن بالسياق. ونعلل الاستغناء عن الهاء في الابتداء بتقارب المخارج فهما صوتان حلقيان [أقصى الحلق]، وفرص تلاقيهما قليلة جدا. ولأجل ذلك يرى ابن جني أنه سبب تقارب المخارج أهملت بعض التراكيب ورفض العرب استعمالها(1). وعليه نصوغ المعطى السابق صياغة تكتفي بالعناصر التالية وفق الترتيب :

و ا [هـ] + زيد

وَ ا [متشبعة] (هـ) + زيد

(3،2) (−2) + زيد

وا ، هـ ، زيد ◄──► وا زيد ....◄ صورة أولى سالبة

3، (+2) (−2) (+) حسب مبدأ المقولات

فاعلة عاملة فاعلة الحرة والوظيفية

وبتمييزنا بين الفواعل والعوامل نكون قد فصلنا بلين أداة الندبة (وا) والهاء الحرة بقيت بين المورفيمين، وكأن حريتها قيدت بموقع الوسط الذي يوحي بنقطة تقاطع المورفيمين، أي أن:

(هـ) ∍ إلى [وا]، كما أن (هـ) تنتمي إلى [زيد]، وهو تحليل منطقي تعبر عنه اللغة ملفوظيا بالنموذج واه زيد ....◄A ً. ولتشبع القسم الملفوظي الأول في (Aً) وانتهائه بالساكن ثقل
2 1

---

1 – عبد الواحد حسن الشيخ ،التنافر الصوتي والظواهر السياقية، ط1،الإسكندرية ،مكتبة الإشعاع، 1999 ص24.

الانتقال إلى الحركة القصيرة المتكررة بعد سكون مباشرة، تليها سكون في آخر حرف في القسم(2) ويمكن عدّ السكون والحركة وحصرها في :

2 حركة/3 سكون } 4 حركات في الشق الأول وسكون حركتان
2 حركة } ونفس الكم السكوني احتواه القسم (2)

وبقاعدة رياضية نخرج العامل المشترك بين القسمين فتكون أمام البيان :

(هـ) [(وا + زيد)]، ولما كانت الهاء مرتبطة بداية بصوت (آ) وهي اشتراكها في التقاطع وإخراجها كعامل مشترك في وصف النظام المقترح، أي إعادة تقدير فعل الندبة واسترجاع أثر فعله وهو النصب.

(هـ) [(وا، أندب + زيدا)]

مكتفية غير مكتفية
(+) (+،-)

[(وا)، أندب] [(هـ + ويدا)] بعد حذف أقواس الاختزال الرياضي وإعادة الترتيب نكون أمام البيان النظامي (وازيداه) بوصفه حصيلة التحليل المنطقي السابق الذي يقهر احتلالا موقعيا لازما ويكتفي بالفئة اللغوية الفعلية الثلاثية المتعدية (نحو أبكي).

_باب النسب

اعلم أنك إذا انسبت رجلا إلى حي، أو بلد أو غير ذلك ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياء مشددة ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم. وذلك قولك : هذا رجل قيسي، وبكري وكذلك كل ما نسبته إليه[1] . واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز، لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة فتتجمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا

1- عبده الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية، ص65.

الياء الساكنة لذلك[1]. وسيبويه وأصحابه يقولون إثباتها هو الوجه. وذلك قولك في النسب إلى (سليم سلمي)، وإلى (ثقيف ثقفي)، وإلى (قريش قرشي[2])وإثباتها كقولك في (نمير نميري) و(قشير قشيري) و(عقيل عقيلي)، و(تميم تميمي)[3].

إن دراسة اسم النسب بوصفه اسم إضافة يدفع باللسانيات وعلى رأسها إجراءات اللغة المنظوماتية الواصفة نحو تدعيم المعطى بجدول لغوي رياضي يقيس إحصائيا مستوى التشبّع :

هذا تميمي / تميم / هذا تميمي فعلا (س)

هذا رئيسي/ رئيس/ هذا رئيسي فعلا (ع)

هذا موطني/ موطن/ هذا موطني فعلا (ص)

يلحظ أن الياء تظهر في النسب عندما تكون أصلية في الاسم وليست زائدة وإن تحجج البعض بياء (رئيسي) التي تختفي من الفعل الثلاثي (رأس) فإن حجته واهية أمام مصدر الفعل الدال على الجزء العلوي في الإنسان وهو الرأس فضلا عن أن المصدر لا يحتفظ بالياء نموذجيا ولكنه أصلا لا يقوم بغيرها :نقول (الرياسة/ الرئاسة) تقهر (لا رياسة/ لارئاسة)، وتعتبر اللهجات خير ممثل للنموذج اللغوي الأصل: كونها تعرض المعطى عرضا تكييفيا يصادق واقع النفس، وصوتيا تكون الرياسة أصح من الرئاسة وأفصح .والمصدر عند البصريين أصل الفعل ليثبت أصليّة الياء وعدم جواز

1- المرجع نفسه،ص ن.

2- هذا تعليل لجواز حذف الياء الساكنة الواقعة قبل الحرف الأخير حتى لا تتجمع أمثال كثيرة لأن ياء النسب المشددة ياوان، والكسرة التي قبلها من جنس الياء ثم هذه الياء الساكنة. والواقع أن النحاة يقصدون حذف هذه الياء على السماع ولذلك ينقل المبرد عن سبويه قوله إن إثباتها هو الوجه.

3- عبده الراجحي ،دروس في المذاهب النحوية ،ص65-66.

حذفها في رئيسي، وتجنبا للوقوع في الاستدلال التدالي المفرط في اقتراح النماذج وفرض الاحتمالات:

(س) ——◄ نظام اللغة [أصلية الياء] ....◄النظام المألوف

(ع) ——◄ نظام اللغة [أصلية الياء تقديرا] {....}

(ص)——◄ نظام اللغة [Ø الياء].

الإحالة في (تميمي) هي إحالة خارجية لا داخلية تبين عن إنتماء قبلي تقديره هو من قبيلة تميم لا من غيرها ،"أو" (هو من تميم) بمعنى لا ينتمي هو إلى غيرها، ولغة نصف المعنى بـ: "ليس من غير تميم" كقوة فكرية لها تمثيلها اللغوي السطحي المكافئ والمنطقي(اللغة تختبر امكاناتها اللغوية في تمثيل تواردات نحوية فكرية عدّة)

"هو من تميم" جزئية عامة سالبة (+ ، −)

توفّر اللغة حروفا ووسائل الاختزال والاختصار وتقنياتهما،كما تحيل على النسبة بالياء، فتعكس تباينا تشكيليا عندما نستعرض النموذج الواصف على النحو الآتي:

كتابي .... وصف أقلّ

الإستغناء بـ(ي) لي الكتاب ....◄وصف ثان مقدّر

الإستغناء بـ(ي) ملكي الكتاب...........◄ وصف ثان مفترض

الاستغناء بـ(ي) حقي الكتاب............◄ وصف ثان مفترض(وغيرها من التباديل الموقعية الأفقية). وكلها تبديلات لغوية مكافئة رياضيا للمعطى كتابي:فالنسبة في الوصف العميق المنطقي أنّ القصد هو:(**لي الكتاب) ما يجعل** الوصف وفق المعادلة :

1 .س=س1

يسمح التوارد اللغوي للمونيم "فعلا" بالكشف عن سيرورة النسق التي تميز صحة المعطى من خطئه، ونحن هنا لا يهمنا واقع التواصل فقط بل واقعه اللغوي المتطور إلى ملفوظ منجز، ويمكننا ترجمته لسانيا على النحو الأتي:

هو تميم (ي) ....◄ فعلا

هو تميمي ؟ ! هل هو تميمي؟ ! هو تميمي فعلا.

أظن أنه تميمي ؟ ! هو تميمي فعلا

يفترض أنه تميمي؟ ! هو تميمي فعلا

يمكن أن يكون تميمي ....◄ هو تميمي فعلا

فعلا [هو تميمي، يفترض أنه تميمي...]

تستجيب اللغة لليقين الذي تفرضه "فعلا" وهي تثبت مصداقية النظام القولي، ويمكنها في ذلك حصد الخصوصية في تعداد لغوي متشبع على النحو الآتي :

هو من تميم / فعلا ....◄تميم + ي + ي

(صدق الاحتمال) (−) (+)

صحيح منطقيا / خاطئ

الاحتمال

(− ،−) (+ ، −) صدق التوارد

واقع اللغة واقع اللغة x المختزل

أصولي واقع التواصل واقع التواصل

إن اعتماد إجراءات المنهج الواصف الأول تعزيز لبعد لا يقف بدراسة البيانات النحوية أو اللغوية في وسط الطريق وإنما يحقق لها أن تمد – مثلها شل كل علم – بمرحلتين ضروريتين لفهم ظواهرها:

أولهما المرحلة التصنيفية ،وثانيهما مرحلة البناء النظري انطلاقا من معارف المرحلة السابقة، ورغم كون المرحلتان مختلفتان فإنهما مترابطتان متكاملتان وهما يعبران عن جانبين مهمين من جوانب التطور ،فإننا ننشغل أكثر بالمعادل المكافئ .

وقد امتازت الدراسة التعليلية التفسيرية عن وسيلتها لأنها كانت حصيلة لحركة الفكر اللغوي في تطوره وصيرورته التاريخية وفي نواميسه المبدئية وأسسه المعرفية ومستوياته الشمولية(1) .

هو تميمي ....مسند إليه + فضلة واصفة ↔من نمط ½ +0 وليس من نمط 1+2+0

شكل رقم32 :تركيب النّسب رياضيا

مركب غير أصيل (1/2+0 +0)؛غياب المسند لغويا وموقعا أمام لا وظيفة العنصر المنسوب فهو مجرد عامل إدماجي شارح يمكن إسقاطه لغة من حيث منطق المعنى أيضا.

فيكون لدينا (مسند إليه حر) غير مقيد بحدث وغير ناضج إسناديا لغياب الحركة الإسنادية الفاعلة وعليه وجب ترك المركب الاستادي مبتورا ناقص القيمة مع احتفاظ خانة الفضلة بقيمة الصفر كونها غير أساسية في البناء .

ويبقى العمدة أو النواه أساس الإسناد ومازاد عنهما فهو فضلة أو كما يسميه مارتيني بالامتداد expansion[1].

1– عبد الحميد عبد الواحد ،في التعليل النحوي والصرفي، تونس ،كلية الأداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها، 2006، ص37.

هكذا تعد دراسة تركيب اللغة أو نحوها من أهم موضوعات الدرس اللغوي، وأكثره تعقيدًا خاصة إذا ارتبطت بفكرة الاختزال الرياضي بغية التوصل إلى طبيعة تكيف منطقها وقوانينها وضوابطها ومعطيات الرياضيات فكان بناء محتوى تركيب اللغة هو المنطلق الأساسي لبقية المحتويات[2].

إن اتجاه التعليل الذي تبناه النحاة القدامى يكاد يقترب من مقدمة أولى تأثرت بتقنيات البحث اللساني الحديث ما يسمح بالكشف عن آليات القراءة النحوية حين تعدى النظر مرحلة التقنين للظواهر اللغوية نحومحاولة النظر الكلي في مبادئ النظام النحوي وأسس إخراج ذلك النظام ،ولكنه ظل مع ذلك ملتزما بالوقوف عند مرحلة التبرير لما تفرضه الظواهر اللغوية والتسويغ ولما تقرره القواعد النحوية، وانعكس الأمر بعد ذلك ليصبح التعليل هدفا رئيسيا في البحث النحوي غير مختزل وأقرب للأفكار والفلسفة منه للمنطق التجريدي.ويعتبر إيضاح الزجاجي أقل كتاب نظري اتخذ العلل النحوية موضوعا له، وعنوانا لمؤلفه[3].

إن الهدف من هذه الإحالة اللغوية العربية القديمة هو النهوض بالمشترك بين الحضورين فضلا عن إبراز أبعاد القراءة اللسانية المجسدة في النماذج المختصرة السابقة، ومن تم تحديد دائرة المشترك بتأويل لساني يقوم على البديل اصطلاحا، أو منهجا، أو رؤية.إذ يقترب كثيرا التعليل الجدلي من التأويل اللغوي، فهو يبدأ من العلل ذاتها لتدل على صحتها وتقوم أساسا على الافتراض فتنطلق منه لا من الواقع ، فلا تصف الظواهر اللغوية ولا تحاول الربط بين شتات

1-مصطفى حركات ،اللسانيات وقضايا اللغة العربية ، ص71-72.

2-منهج تحليل مكونات التركيب ، الموقع الإلكتروني .../efiles.mediu.edu.my ف2_1_محتوى%20التركيب...%

3- عبد الحميد عبد الواحد ، ،في التعليل النحوي والصرفي ،ص68 ، وانظر مقدمة الإيضاح للزجاجي ،ص 64.

المعطيات، ولكنها تبدأ بالتعليل لهذه العلل معتمدة في ذلك على ضرب من الاستدلال العقلي المنطقي. وإذا كان الدافع إليها محاولة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعا فإن غايتها تبدو على الأرجح تروح إلى ضرب من التفكير المجرد في اللغة وبحث نظري في قوانينها[1]

إن التباين الملاحظ في القراءتين هو أن الأولى بقيت افتراضا يوحي بثراء تعليلي نحوي يفتقر للمثال المختصر في حين ابتعدت القراءة المنطقية بسيماتها الموجزة المتشبعة بخصائص المنظومة الرياضية وهي تجول مساحة المنطق فأرست بيانات تمثيلية يمكن اعتبارها القراءة الموازية لسانيا وهي تقيس كفاءة اللغة (la compétence) على تحمّل معنى البيان، بل دلالته الفكرية[2] . وهو المنحى الذي يجد مبرره ،من دون شك، في واقع الدراسات آنذاك التي اتجهت نحو الإعجاز والتقعيد أكثر من همّ البحث اللغوي لأجدل ذاته. كم يعاب على المحديثن العرب القفزة غير المنطقية التي راحت تسقط الرؤى الغربية اسقاطا آليا غير مؤسس على ما يتلاءم والطرح العربي القديم.

1- عبد الحميد عبد الواحد ، المرجع السابق ،ص69.

2- الدلالة الفكرية للبيان تأكيد للتداعي الاصطلاحي الخطابي حين يتلون النص بأبعاد سياقية تمثل الانفتاحية وعدم التقيد النسقي، بل هي رسم لشكلنة فكرية تكاد تكون أحادية لولا تعدد الافتراض.

خـاتمة

شكّل السؤال عن القراءة التجديدية اللسانية الرياضية المعاصرة للنحو الأساس الذي قامت عليه هذه الدراسة . إذ تبين لنا أن القراءات اللسانية المألوفة نحو القراءة الواصفة البنيوية ، أو القراءة المتنامية الوظيفية ، أوالقراءة التحويلية العميقة ما هي سوى قراءا ت لسانية حديثة حاولت إسقاط الخواص اللسانية على النحو من باب التأثّر اللغوي الذي يجمع الحقلين ؛ الأمر الذي يؤكد حاجة النحو البصري إلى قراءة تتكيف وطبيعته المنطقية وتستجيب للقراءات اللسانية المعاصرة التي تذهب إلى البحث في المفترض الذهني انطلاقا من آليات تحليلية منطقية يتوصل إليها الباحث إذ يثبت مجموع العمليات لتعزيز نموذج أو إسقاطه. وهي الخطوة التي قمنا بها حين رسمنا النظرية النحوية البصرية رسما منطقيا رياضيا موازيا متشبعا بسيمات المنظوماتية متحليا بالتمثّل القيمي الشحني حين التحليل والقراءة.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر:

النظرية النحوية بأصولها ومبادئها تتكيف والمنظور اللساني ، وأن التأمل في خصوصياتها اللغوية يستدعي إلماما أوليا برؤيتها النظرية ، ومن ثمة الإحاطة بمختلف الوسائل التي تعتني بالمنظور النحوي من حيث التأسيس المرجعي.

-النظرية النحوية البصرية نظرية منطق متشبعة ضمنا بالأصول الذهنية ، وأن محاولات الأخذ بها من المنظور التقليدي الضيق مجرد تكرير لغوي يستنطق المادة دون التجديد المنهجي

الواصف. ولأجل ذلك وجب إعادة قراءة طرحاتها قراءة تكشف وصف أبنيتها العميقة في واقع الممارسة، وبخاصة أن محاولات العرب المحدثين لإعادة وصف الأنظمة اللغوية على رأسها المستوى التركيبي(النحوي) لم تتجاوز التحديدات النحوية المألوفة ، كما لم تحاول قراءة المفترض الذهني المختبر لإمكانات اللغة القاعدية والمنطقية أو طرحه في ضوء المقدّمات والنتائج وترجيح حكم على حكم أو مقدمة على مقدمة ترجيحا رياضيا.بمعنى أنها محاولات إرهاصية أولى اعتمدناها مدخلا لإعادة القراءة المفعّلة بالمنظومة الرياضية المنطقية والتي كان لها أثرها في إعادة برمجة عالم اللغة .

– النظرية النحوية البصرية بوصفها النظرية الملفوظية ؛ أي نظرية تعقب المعطيات اللغوية في الفضاء التواصلي المشترك بين المتكلم الباث ، والمتلقي المستمع ؛ أي النظرية التي عاينت طبيعة الدرس وواقعه من زاوية يمكن إعادة صياغتها وفق برنامج منظوماتي علمي دال يختزل المشروع النحوي اختزالا يقوم على تقديم التكوين الرياضي البديل. ما يسمح بتجديد البناء البصري تجديدا ينظر إلى السيرورة والصيرورة للغة نفسها ، فنكون أمام واقعين : واقع اللغة المنطوقة المستعملة وواقع اللغة المألوفة ممكنة كانت ، أو مصطنعة في ضوء المحيط المنتمية إليه.

– إن القراءة الرياضية التي اختزلت المعطيات الإنشائية المتكررة في الكتب يمكن أن تعدّ وصفا لغويا متشبعا بالطبيعة المنهجية اللسانية الحديثة والتي تمضي نحو المختصر والرّمز البديل .

– تكيّف النظرية النحوية والمفترض الذهني يعني أنه بإمكاننا أن نتعامل حديثا مع النظرية المستجدة في مواجهة مشكلات اللسانيات.

–انسجام البعد الدلالي المقزم والبرنامج الحدي المنطقي الذي جعل اللغة الواصفة إجراء فعالا في تحديد السيمات الحقيقية للتداعي التركيبي الملفوظي المنجز والاعتماد على المعطى اللغوي في تقدير القراءة البنيوية العميقة المختنزلة للدلالة تركيبا.

وفي نهاية المطاف نحسب أن الحديث عن النظرية النحوية عند البصريين دراسة رياضية تضيئ دروبا معتمة أوغيرمتكيفة ومنهج علمي واضح يواكب التطورات والمعلوماتية الحاسوبية الحديثة وبتضافر هذه الجهود وتلك نستطيع تمثّل مسار تنامي الدرس النحوي ؛من رسم للعربية إلى تفسير وشرح إلى وصف فتحليل فإعادة اختزال واكتفاء وفقا لمرجعية موضوعية تحاول جعل اللغة جزءا من العلوم .

البحوث والدراسات والكتب المعتمدة(المراجع)

القرآن الكريم

-ابرير، بشير، من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص،الجزائر،الموقع الالكتروني

www.mohamedrabeea.com/books/book1_782.docx

– الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله، تمرين الطلاب في صناعة الإعراب: إعراب ألفية بن مالك في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية (2005).

– الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، بيروت، دار الكتب العلمية، (2004).

– أيوب، عبد الرحمان، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، (1957).

– بابا أحمد، رضا، مفهوم النموذج في الدراسات اللسانية الصورية ، ،مجلة قراءات، العدد 02، منشورات كلية الآداب واللغات، جامعة معسكر – الجزائر، (2011) .

– بونتنج، كارل ديتر، المدخل إلى علم اللغة ،ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، (2003).

– بكر، السيد يعقوب، نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع، بيروت، دار النهضة العربية، (1984).

– بكوش، فاطمة الهاشمي، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث:دراسة في النشاط اللساني العربي، القاهرة، ايتراك، (2004).

– البهنساوي، حسام، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية دراسات تطبيقية، مكتبة الثقافة الدّينية، (1998).

– الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، (2001).

– الحاج صالح، عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1الجزائر ،موفم للنشر ،(2007).

– حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية :مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، القاهرة، ،دار غريب (دت).

– حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث ،القاهرة، دار المعارف، (1971).

– الحاج صالح، عبد الرحمان، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج2،الجزائر،موفم للنشر،(2007).

– الحباشة، صابر، دلالة النحو ونحو الدلالة الرابطWww ofouq com

– الحداوي، طالع، سيميائيات التأويل:الإنتاج ومنطق الدلائل، المغرب، الدار البيضاء، (2006).

– الحسن، شاهر،، علم الدلالة : السمانتيكية في اللغة العربية ، الأردن، ،دار الفكر، (2001).

– حسن، عبد الواحد، التنافر الصوتي والظواهر السياقية، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع، (1999).

– الحمزاوي، محمد رشاد، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، تونس، الدار التونسية للنشر، (1987).

– ابن حمودة، رفيق، الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، سوسة، دار محمد علي، (2004).

– حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط،لبنان، مكتبة لبنان ، ناشرون،(1997).

– الخالدي، كريم حسين ناصح، نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، عمّان، دار صفاء، (2006).

– بوخدود، علي بهاء الدين، المدخل النحوي، بيروت، مؤسسة مجد، (2002).

– خليل، حلمي، مقدمة لدراسة علم اللغة، الإسكندرية، دار المعرفة، (2005).

– خليل، فتوح، تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري، الاسكندرية، دار الوفاء، (2000).

– الخولي، محمد علي، مدخل إلى علم اللغة ، الأردن، دار الفلاح، (2000).

–جورج لايكوف،اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي ،ت عبد القادر قنيني،أفريقيا الشرق،(1991).

- الدجني، فتحي عبد الفتاح، الجملة النحوية :نشأة وتطورا وإعرابا، الكويت، مكتبة الفلاح، (1987).

- ديتربونتنج، كارل، ، المدخل إلى علم اللغة ، ترجمة سعيد حسن بحيري، مصر الجديدة، (2003).

- ديكرو، أوزوالد وسشايفر، وجان ماري القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المغرب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي،(2007).

- رمضان، يحي، القراءة في الخطاب الأصولي: الاستيراتيجية والإجراء، الأردن، عمان، جدارا للكتاب العالمي، (2007).

- الراجحي، عبده، دروس في المذاهب النحوية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (2008).

- الرحالي، محمد، تركيب اللغة العربية :مقاربة نظرية جديدة ، المغرب، دار توبقال، (2003).

- رواي، صلاح، النحو العربي: نشأته ،تطوره ،مدارسه ، رجاله، القاهرة، دار غريب (2003).

- ريحاني، الأزهري، النحو العربي والمنطق الأرسطي :دراسة حفرية تداولية، الجزائر، منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين، (2005).

- زكريا، ميشال، بحوث ألسنية عربية ، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات، (1992).

- زكريا، ميشال، اللسانيات التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (نظرية الألسنية).، لينان ، بيروت ، المؤسسة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،(دت).

- زيدان، محمود فهمي، في فلسفة اللغة، الإسكندرية، دار الوفاء، (2002).

- ساسي، عمار ورتيمة، محمد العيد، نظرية جعفر دك الباب اللغوية العامة تقديم، البليدة، مخبر اللغة العربية وآدابها جامعة سعد دحلب، 2010-2011.

- السامرائي، إبراهيم عبود، المفيد في المدارس النحوية ، الأردن، دار المسيرة، (2007).

– السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية و المعنى، عمان، دار الفكر، (2007).

– السامرائي، فاضل صالح، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دم ،دار عمار، (2005) .

– السعران، محمد، علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي، مصر، دار المعارف،(1962).

– ابن السراج، الأصول في النحو ،الرباط، مخطوطة المكتبة العامة، رقم 326 أوقاف،(دت).

– سشايفر، جان ماري، ، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة منذر عياشي، المغرب، الدار البيضاء، (2007) .

– سيبويه، كتاب سيبويه،،تحقيق عبد السلام هارون،ج1،القاهرة،الهيئة المصرية للكتاب (1977).

– السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية :بنية الجملة العربية ،التراكيب النحوية والتداولية ، علم النحو وعلم المعاني دار الحامد، الأردن، (2004).

– السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، بيروت، مؤسسة الرسالة(1958).

– طرزي، فؤاد حناً، في أصول اللغة والنحو، لبنان، مكتبة لبنان، (2005).

– الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية :تأسيس نحو النص، تونس، المؤسسة العربية، (2001).

– الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، قرأه وضبط نصه يحي مراد، بيروت، دار الكتب العلمية، (2005).

– شوشار، بول، ماذا أعرف؟ اللغة و الفكر، ، ترجمة متري شماس، المنشورات العربية، المقدمة. رقم (12) .

–عباس، أحمد خضير، التعليل في الاستعمال اللغوي، مجلة الدراسات اللغوية، مج4 ، ع2 ، (سبتمبر 2002)

–علم اللغة الرياضي ،شبكة مجموعة اللسان العربي/الموقع الإلكتروني

http://www.lisanarabi.com/vb/showthread.php?t=1172

– علوي، حفيظ إسماعيل، من المنطق إلى الحجاج، حوار مع الأستاذ أبو بكر العزاوي علاقة اللسانيات بالعلوم الأخرى2 ، حوار مع الأستاذ أبو بكر العزاوي، الرابط www.aljabriabed.net/n61_03azzawi.htm

- علوي، حفيظ إسماعيل، من المنطق إلى الحجاج، حوار مع الأستاذ أبو بكر العزاوي، علاقة اللسانيات بالعلوم الأخرى2الرابط www.aljabriabed.net/n61_03azzawi.htm

الموقع http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=2125

- العلوي، شفيقة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة ، بيروت، أبحاث للترجمة والنشر، (2004) .

- ابن عمر، بلملياني، تراث ابن جني اللغوي والدرس اللساني الحديث ،دي سوسير نموذجا ،الجزائر، ابن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية،(دت) .

- عزيز، يوئيل يوسف، المعنى الأدبي من الظاهراتية إلى التفكيكية، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، (1987).

- غادامير، هانس غيورغ، فلسفة التأويل الأصول، المبادئ والأهداف: ، ترجمة محمد شوقي، لبنان، الدار العربية للعلوم، (2006).

- غازي، يوسف، مدخل إلى الألسنة، دمشق، منشورات العالم العربي، (1985).

- الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، مصر، دار الكتب العلمية، (2004).

- فاخوري،عادل، علم الدلالة عند العرب :دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، بيروت، دار الطليعة، (2004).

- الفارسي، أبو علي، الإيضاح ، تحقيق الشاذلي فرهودي، القاهرة، (1989).

- الفاسي الفهري، عبد القادر ، البناء الموازي، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ،(1990).

- الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، (1985).

- فرخي، بدرة ، النظرية التحويلية في الفكر اللساني العربي الحديث (رسالة ماجيستر)، الأردن، الجامعية الأردنية، (2003).

- قاسم، محمد، الدرس النحوي في بغداد أم مدرسة بغداد النحوية؟،الرابط http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=28374

- قرستيغ، كيس، الفكر اللغوي بين اليونان والعرب، ترجمة وتعليق محي الدين محسب، المنيا، دار الهدى، (2001).

- الكندي، خالد بن سليمان بن مهنا، التعليل النحوي في الدرس اللغوي:القديم والحديث، الأردن، دار المسيرة، (2007).

- اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العربية، (2002).

- ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (1985) .

- مارتان، روبير، في سبيل منطق المعنى، ترجمة وتقديم الطيب البكوش وصالح الماجرى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة (2006).

- مارتان، روبير، مدخل لفهم اللسانيات، ترجمة عبد القادر المهيرى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (2007).

- المتوكل، أحمد، الخطاب وخصائص اللغة العربية :دراسة في الوظيفة والبنية والنمط ، الرباط، دار الأمان، (2010).

- محمد، جودة مبروك، الدرس النحوي عند ابن الأنباري ، القاهرة، مكتبة الآداب، (2002).

-محمود أحمد نحلة ،مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، بيروت،دار النهضة العربية ،(1988).

- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، دار الآفاق العربية، (2003).

-مصطفى حركات،اللسانيات وقضايا اللغة ،بيروت ، المكتبة العصرية صيدا ،(1998)

- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ليبيا، كلية التربية، منشورات الجامعة الليبية، (1973).

- أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، القاهرة، دار غريب، (2007).

-أبو العباس محمد بن يزيد، المبرد، المقتضب،محمد عبد الخالق عضيمة ،وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة،(د ت)

– الملاخ، أمحمد، تشومسكي: النظرية والتجربة في النحو التوليدي:النماذج والقيود الصورية على بنائه الموقع http://www.aljabriabed.net/n58_05mellakh.htm

– الملاخ، أمحمد، الزمن في اللغة العربية ، الرباط، منشورات الاختلاف، (2009).

– الملخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، عمان، دار الشروق، (2007).

– المنطق ، مدرسة المنصورة ، الثانوية العسكرية ،الموقع: www.mee.297m.com/vb

– الموسى، نهاد، الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، رام الله، دار الشروق، (2003).

– الموسى، نهاد، الصورة و الصيرورة: بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، رام الله، دار الشروق، (2003).

– الموسى، نهاد، اللغة العربية في العصر الحديث: قيم الثبوت وقوى التحول، ،الأردن، دار الشروق، (2007).

– الموسى، نهاد، العربية، نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات، الأردن، دار الفارس، (2000).

– الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (1980).

– مومن، أحمد، اللسانيات النشأة والتطور ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (2002) .

– النجار، نادية رمضان، أبحاث نحوية ولغوية، الإسكندرية، دار الوفاء، (2006).

– النجار، نادية رمضان، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، الاسكندرية، دار الوفاء، (دت).

-الزبيدي،أبوبكر محمد ين الحسن ،طبقات النحويين واللغويين ،مصر ، دار المعارف ،(د.ت)

– أبي الطيب اللغوي ،مراتب النحويين ، القاهرة ،مكتبة النهضة ،(1955).

– عبد الواحد، عبد الحميد، في التعليل النحوي والصرفي، تونس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها، (2006).

– ياقوت، محمود سليمان، منهج البحث اللغوي، الاسكندرية، دار المعرفة، (2003).

– يوسف، أحمد، القراءة النسقية، سلطة البنية ووهم المحاثية، ج1، الجزائر، منشورات الاختلاف، (2003).

–الرحالي ، محمد، تركيب اللغة العربية : مقاربة نحوية جديدة، المغرب، دار توبقال، (2003).

– عمايرة ، حليمة ، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، دراسة تحليلية ، الأردن داروائل (2006) .

ضيف ،شوقي ، المدارس النحوية ،القاهرة ،دار المعارف ،(د.ت)

المراجع الأجنبية

Cours de linguistique générale critique t.de mauro.paris 1973−

N.CHOMSKY, Lectures On gouvernement and Binding, Dordrecht

Noam chomesky: aspects de la théorie syntaxique.

Josett Rey debove le méta-langage : etude linguistique du discours sure le langage

(Collection L'ordre des mots.) Paris: Le Robert,1978.

-الملخص باللغة الأجنبية

Résumé :la langue arabe en linguistique mathematique(Problèmes visuels comme un modèle)

Selon la question posée sur la nouvelle approche linguistique mathématique de la grammaire le pilier et la base de cette étude donc on a constaté que les approches linguistiques habituelles ou traditionnelle pour l 'approche descriptive structurelle ou fonctionnelle ou celle qui

est transformelle ne sont que des approches modernes ayant tenté de mettre en lumiére les aspects linguistiques d'apres les rapports

entre les deux champs qui assurent le besoin de la grammaire visuelle d'une approche qui convient a sa nature et répond a la linguistique modèrene.

La théorie de la grammaire avec ses origines et ses principes peuve être adaptée à un point de vue.

_ la théoer de grammaire visuelle est celle qui s'enfonce sur ses origines logiques et les tentatives de la traiter selon un point de vue

traditionnel ne sont qu'une répétition aux résultats obtenues pour cette raison on est obligé de chercher une approche qui dècrit ses structures profondes, qui nous mène vers une approche efficace selon des principes mathématique afin de programmer le monde réel ou le monde numérique.

-La théorie de grammaire visuelle est celle qui suit les données

linguistiques dans l'espace communicatif comme elle est une théorie qui marque la nature des données linguistique pour les reformuler selon un programme numérique qui réduit son produit

- Alor que l'approche mathématique est celle qui décrit la langue en utilisant les signes alternatifs.
- Anssi la presente étude tente d'apporter un modèle gramatical mathématique puisant ses particularités organisationnelles à trqvers la configuration de la réalité de l'existence actuelle et de l'evolution de la théorie gramaticale visuelle.